وزارة التـعليـم العـالي والبـحث العلـمـي
جـامعـة محمد خيضر – بسكرة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

سياسات الأمن والتنمية في دول المغرب العربي
دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (LMD) في العلوم السياسية
تخصص دراسات إقليمية في العلاقات الدولية

إعداد الطالب:
كشوط محمد نجيب

تحت إشراف الأستاذ:
أ.د أسعيد مصطفى

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
حتحوت نور الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
أسعيد مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
دوش الهادي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	مناقشا
دني إيمان	أستاذ محاضر أ	جامعة تبسة	مناقشا
عشور عبد الكريم	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

بســـــم الله الرحمــن الرحيـم

﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي

جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا

مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ

وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ(30) وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا

ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَٰؤُلَاءِ إِن كُنتُمْ

صَادِقِينَ(31) قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۖ إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ

الْحَكِيمُ (32) ﴾

إهداء:

إلى والدي رحمة الله عليه

إلى والدتي الغالية أطال الله عمرها ورعاها

إلى زوجتي ورفيقة دربي وأبنائي حفظهم الله

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء، جميعا

**** أهدي هذا العمل ****

مقدمة

مقدمة:

تُعد طبيعة الإنسان، بما تحمله من نقص وعدم اكتمال، من الثوابت التي تُميز وجوده، مما يدفعه إلى السعي المستمر نحو تجاوز هذا النقص وتلبية احتياجاته المختلفة. وبينما تختلف هذه الاحتياجات والأولويات بين الأفراد والمجتمعات، يبقى الأمن أحد أبرز العناصر التي لا غنى عنها. فهو يشكل الأساس الذي يمكّن الإنسان من تطوير قدراته وموارده دون الخوف من تهديدات تزعزع استقراره. ومن هذا المنطلق، لم يتوقف الإنسان منذ العصور القديمة عن البحث عن وسائل تحقق له هذا الأمن، بدءًا من تقوية بنيته الجسدية، وصولًا إلى ابتكار الأسلحة واستخدامها لحماية نفسه ومجتمعه.

مع معاهدة واستفاليا (1648) وظهور مفهوم الدولة الحديثة، أصبح الأمن مرتبطًا بشكل أساسي بحماية حدود الدولة من التهديدات الخارجية باستخدام القوة العسكرية. وقد هيمن هذا التصور على الفكر السياسي والعلاقات الدولية لمدة معتبرة من الزمن، حيث تم تفسيره على أنه يتعلق بالتحديات العسكرية بين الدول فقط. إلا أن القرن العشرين شهد تحولًا كبيرًا في هذا المفهوم، حيث تجاوز المفهوم مجرد الدفاع العسكري ضد الأخطار الخارجية إلى مفهوم أوسع يتعامل مع التهديدات الداخلية التي يمكن أن تكون اقتصادية أو اجتماعية، مما يعكس طبيعة التحديات المعقدة التي تواجهها الدول في عصرنا الراهن.

وقد أفضى هذا التحول إلى ظهور مفهوم التنمية كمفهوم مزاحم للأمن. فبعد الحرب الباردة، بدأت التهديدات الداخلية التي ترتبط بالتنمية الحديثة، مثل الفقر، البطالة، والتفاوت الاجتماعي، في اكتساب أهمية أكبر من التهديدات العسكرية التقليدية. وتبين من خلال التجارب أن البلدان ذات التنمية المحدودة تكون أكثر عرضة للمخاطر الأمنية، حيث يصعب تحقيق الأمن في بيئة تفتقر إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى العكس، لا يمكن تصور تنمية حقيقية دون وجود بيئة آمنة ومستقرة.

في هذا السياق، يكتسب تبني سياسات أمنية وتنموية متوازنة في الجزائر والمغرب أهمية محورية. فكل من هذين البلدين يواجه تحديات إقليمية وعالمية تتطلب استراتيجيات فعّالة لمواجهة الأزمات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي قد تهدد استقرارهما. حيث تتمثل أهمية السياسات الأمنية في ضمان حماية سيادة الدولة وأمنها الداخلي، سواء عبر التصدي للتهديدات التقليدية أو التعامل مع التحديات غير التقليدية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة. وتتمثل أهمية السياسات التنموية في تعزيز القدرة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، من خلال تحسين مستوى المعيشة، وتوفير فرص العمل، وتحقيق العدالة الاجتماعية. كما تهدف إلى رفع مستوى التعليم والصحة، وتطوير البنية التحتية، مما يسهم في تقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة نظرًا لكونها تتناول موضوعًا محوريًا في حقل العلاقات الدولية، يتعلق بالأمن والتنمية في السياقات المعاصرة. فالأمن، كما هو متعارف عليه في الأدبيات السياسية، لم يعد يقتصر على مفاهيم القوة العسكرية والحروب التقليدية فقط، بل أصبح يشمل جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على استقرار الدول. إن مفهوم الأمن في العصر الحديث يتسع ليشمل التنمية البشرية والتطور الاجتماعي، حيث يربط بين الحفاظ على استقرار الأفراد والمجتمعات وبين توفير الفرص الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية. لذا فإن الأمن، في هذه الدراسة، يشمل أكثر من مجرد حماية من التهديدات الخارجية، بل يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتوفير بيئة ملائمة للنمو والازدهار على المستويين الفردي والجماعي.

أما التنمية، فقد شهدت تطورًا كبيرًا في مفاهيمها ومجالاتها، ولم تعد محصورة في النمو الاقتصادي كما كانت الحال في النصف الأول من القرن العشرين، بل توسعت لتشمل جوانب أعمق تتعلق بحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، وتحقيق رفاهية المواطن

من خلال تحسين مؤشرات الصحة والتعليم والديمقراطية. ونتيجة لهذا التحول في الفهم، أصبح تحقيق التنمية البشرية جزءًا لا يتجزأ من أي سياسة أمنية ناجحة، إذ لا يمكن تصور استقرار طويل الأمد دون وجود تحسينات ملموسة في مستويات المعيشة والفرص الاجتماعية.

علاوة على ذلك، تزداد أهمية الدراسة من خلال تناولها للسياسات الأمنية والتنموية في بلدين متجاورين يشتركان في العديد من السمات الجغرافية والتاريخية والثقافية، وهما الجزائر والمغرب. فكل من البلدين يشغل مكانة استراتيجية هامة في إفريقيا بشكل عام، وفي منطقة المغرب العربي بشكل خاص، كما يشكلان قوتين إقليميتين بقدرات سياسية، اقتصادية وعسكرية كبيرة، ولهما تأثير واضح على الاستقرار الإقليمي والعلاقات بين الدول المغاربية. وبالنظر إلى التحديات المشتركة التي تواجه هذه الدول في ظل بيئة إقليمية متقلبة، يكتسب الموضوع طابعًا خاصًا من الأهمية، خاصة في ظل التداخل بين الأمن والتنمية في السياسات التي تنتهجها الحكومات في كلا البلدين.

أسباب اختيار الموضوع:

تتوزع أسباب اختيار هذا الموضوع بين الأسباب الذاتية والأسباب الموضوعية، مما يعكس الأهمية التي يوليها الباحث لهذا المجال من الدراسة.

أما بالنسبة للأسباب الذاتية، فإن الباحث يشعر برغبة قوية في استكشاف سياسات الأمن والتنمية في الجزائر والمغرب، وهو ما يمثل اهتمامًا شخصيًا وطنيًا وعلميًا في آن واحد. فالجزائر والمغرب هما بلدان جاران يشتركان في العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى فهم معمق. من خلال دراسة واقع الأمن والتنمية في كلا البلدين، يسعى الباحث إلى إبراز نقاط القوة التي يمكن البناء عليها، وكذلك نقاط الضعف التي يجب معالجتها. هذه الدراسة ستساعد في تقديم تصور شامل عن كيفية تعامل كل من الجزائر والمغرب مع قضايا الأمن والتنمية، مما يسهم في تعزيز الفهم

الأكاديمي والسياسي حول سبل تحسين الأوضاع في البلدين. وبالتالي، يقع هذا الموضوع في صلب اهتمامات الباحث، الذي يهدف إلى توفير رؤية دقيقة حول كيفية دمج السياسات الأمنية مع استراتيجيات التنمية المستدامة.

أما بالنسبة للأسباب الموضوعية، فإن مسألة الأمن والتنمية تعد من القضايا ذات الأولوية في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية. فالاستقرار الأمني والتنمية المستدامة يعدان حجر الزاوية في بناء دول قوية وقادرة على مواجهة التحديات المتزايدة في العالم المعاصر. في ظل العولمة والتغيرات السريعة في البيئة الدولية والمحلية، أصبحت دراسة العلاقات بين الأمن والتنمية أمرًا لا غنى عنه لفهم ديناميكيات استقرار الدول وتقدمها. لذا، يعتبر الموضوع ذا أهمية خاصة في دراسة السياسة الخارجية للدول، وعلاقاتها الإقليمية والدولية، خصوصًا في دول العالم الثالث التي تواجه العديد من التحديات المترابطة بين الأمن والتنمية. وفي هذا السياق، تبرز الجزائر والمغرب كنماذج هامة في منطقة المغرب العربي، مما يجعل دراستهما مصدرًا غنيًا لفهم كيفية التفاعل بين سياسات الأمن والتنمية في بيئة إقليمية متعددة الأبعاد.

إذن، فإن اختيار هذا الموضوع يستند إلى مزيج من الدوافع الشخصية والعلمية التي تهدف إلى تحقيق فهم أعمق للسياسات الأمنية والتنموية في الجزائر والمغرب، ويسعى إلى تقديم إسهام في دراسة هذه القضية الحيوية ضمن الإطار الأكاديمي والعملي في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

المشكلة البحثية:

تعتبر المسائل الأمنية والتنموية من القضايا المحورية التي تؤثر بشكل كبير على استقرار الدول وتقدمها. وعلى الرغم من الترابط الوثيق بين الأمن والتنمية، فإن مخرجات السياسات الأمنية والتنموية في كل من الجزائر والمغرب تُظهر وجود خلل في تطبيقهما والتوازن بينهما. في العديد من الأحيان، يمكن ملاحظة أن سياسات الأمن تُنفذ على

حساب التنمية، وفي أحيان أخرى، تُعطى الأولوية للسياسات التنموية على حساب الأمن. هذا التباين في التعامل مع هذين الجانبين الحيويين يثير تساؤلات حول كيفية تأثير السياسات الأمنية والتنموية على استقرار وأداء كل من الجزائر والمغرب. لذا، فإن الإشكالية الرئيسية التي يتمحور حولها البحث هي:

ما هي انعكاسات السياسات الأمنية والتنموية على الأمن والتنمية في الجزائر والمغرب؟

ولتسليط الضوء على هذه الإشكالية وتحليلها بشكل شامل، يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي العلاقة الجدلية بين الأمن والتنمية؟
- ما هي السياسات الأمنية والتنموية التي عرفتها الجزائر والمغرب؟
- كيف تنعكس سياسات الأمن على التنمية في الجزائر والمغرب؟
- كيف تنعكس سياسات التنمية على الأمن في الجزائر والمغرب؟

الفرضيات:

- السياسات الأمنية التي تركز على القمع تؤدي إلى تقويض التنمية.
- السياسات التنموية التي تركز على التنمية الاقتصادية دون اعتبار للأمن تؤدي إلى زيادة التهديدات الأمنية.
- التوازن بين السياسات الأمنية والتنموية يعزز الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يساهم في الأمن والتنمية في الوقت ذاته.

المقاربة المنهجية:

في دراسة سياسات الأمن والتنمية في الجزائر والمغرب، تتطلب الإشكالية استعمال مجموعة من المناهج المتكاملة التي تساعد في فهم العلاقات المعقدة بين الأمن والتنمية.

لذا، تم اعتماد ثلاث مناهج رئيسية تساهم في تحليل هذا الموضوع بشكل شامل، وهذه المناهج هي:

- **المنهج المقارن:**

نظرًا لطبيعة الدراسة التي تركز على مقارنة السياسات الأمنية والتنموية بين الجزائر والمغرب، يُعد المنهج المقارن أداة أساسية تتيح التحليل الموازن بين البلدين. يتمثل الهدف من هذا المنهج في دراسة التأثير المتبادل بين السياسات الأمنية والتنموية في الجزائر والمغرب، وتحليل مدى تأثير كل منهما على الآخر، ومن خلال المقارنة، يمكن تحديد الفروقات والتشابهات بين البلدين في كيفية إدارة الأمن والتنمية، وكذلك فهم استراتيجيات الدولتين في التوازن بين هذين العنصرين.

- **المنهج التاريخي:**

يوفر المنهج التاريخي فهماً عميقاً لتطور مفهومي الأمن والتنمية في الجزائر والمغرب عبر الزمن. كما يساعد على فهم التحولات السياسية والعسكرية التي طرأت على البلدين، ودراسة تأثير هذه التحولات على السياسات الأمنية والتنموية، خاصة في فترات التحولات السياسية الكبرى مثل ما بعد الاستقلال. كما يتم تحليل التهديدات الأمنية التي تواجه البلدين، مثل الإرهاب والهجرة غير الشرعية، وكيف تأثرت السياسات الأمنية والتنموية بهذه العوامل.

- **المنهج التحليلي:**

يعتمد المنهج التحليلي على تحليل السياسات الأمنية والتنموية بشكل أعمق من خلال فحص الأسباب والنتائج والروابط بينهما وتحليل العلاقة بينهما. ويهدف إلى دراسة كيفية تأثير السياسات الأمنية والتنموية في الجزائر والمغرب على الأمن والاستقرار، من خلال

تحليل آليات تنفيذ هذه السياسات وقياس مدى نجاحها في تحقيق أهدافها. كما يساعد في تحديد العوامل التي تعزز أو تعيق هذه السياسات.

الدراسات السابقة:

تتناول الدراسات السابقة المتاحة العديد من جوانب سياسات الأمن والتنمية في الجزائر والمغرب، لكنها غالبًا ما تركز على أحد المحاور دون الدمج المتكامل بين الأمن والتنمية، مما يجعل الدراسات الشاملة التي تربط بين الجانبين نادرة. وقد اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من البحوث السابقة لتقديم فهم أكثر عمقًا وتحليلًا لمسألة الأمن والتنمية في الجزائر والمغرب.

أولاً: الدراسات المتعلقة بالتنمية وسياساتها

- **أطروحة دكتوراه للباحثة جميلة معلم** بعنوان *"تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب"*، تناولت فيها مسارات التنمية الاقتصادية في الجزائر والمغرب عبر مراحل تاريخية متعاقبة، بدءًا من مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية وصولاً إلى مرحلة الانفتاح الاقتصادي. قدّمت الأطروحة تقييمًا شاملًا لمؤشرات التنمية، وسلطت الضوء على استراتيجيات بديلة للتنمية في كلا البلدين.
- **دراسة الأستاذ محمد عابد الجابري** في كتابه *"المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية، الحداثة والتنمية"*، قدمت تحليلاً للتجربة التنموية في المغرب، وغطّت المخططات التنموية المعتمدة منذ الاستقلال حتى عام 1988، مما ساعد على فهم ملامح السياسات الاقتصادية التي تبناها المغرب خلال تلك الفترة.
- **دراسة نجيب أقصبي** بعنوان *"الاقتصاد السياسي والسياسات الاقتصادية بالمغرب"*، تناولت واقع الاقتصاد المغربي وأجرت تحليلاً للعلاقات السياسية والاجتماعية

والثقافية، مما يُعد مرجعًا لفهم التحديات الهيكلية التي تؤثر على التنمية في المغرب.

- **أطروحة دكتوراه للطالب دمدوم زكريا** بعنوان *"الإصلاحات الاقتصادية في دول المغرب العربي: الجزائر – تونس – المغرب"*، تناولت السياسات التنموية قبل الإصلاحات وأثنائها، كما ناقشت ضرورة تكامل الاقتصاد المغاربي وواقعه، مما يعزز فهم الأطر الاقتصادية في المنطقة.

ثانياً: الدراسات المتعلقة بالأمن والسياسات الأمنية

- **دراسة الدكتور منصور لخضاري** بعنوان *"السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات – الميادين – التحديات"*، ركّزت على العوامل المؤثرة على السياسة الأمنية في الجزائر، إلى جانب تحديد المجالات الأمنية والتحديات التي تواجهها الدولة، مما يوفر إطارًا لفهم سياسات الأمن الجزائري.
- **دراسة إحسان الحافظي** بعنوان *"السياسات الأمنية في المغرب: في السلطة وأدوار النخب السياسية"*، تناولت العلاقة بين السلطة والنخب السياسية، ودور الديمقراطية في تشكيل السياسة الأمنية، مع تسليط الضوء على التحولات السياسية وتأثيرها في وظيفة الرقابة الأمنية في المغرب.
- **رسالة ماجستير للطالبة نجية بلخثير** بعنوان *"التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي"*، قدّمت منظورًا واسعًا للتهديدات الأمنية التي تواجه المنطقة المغاربية، وشملت هذه التهديدات، التهديدات السياسية والاقتصادية والثقافية، إلى جانب الاستراتيجيات الوطنية والدولية لمواجهتها.
- **أطروحة دكتوراه للطالب هشام صاغور** بعنوان *"أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية: دراسة في ضوء مقاربتي الأمن التقليدي والأمن الإنساني"*، قدّمت تحليلاً للتهديدات الأمنية والتحولات السياسية، ودرست أثرها على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

يعد الأمن من المتطلبات الأساسية التي يسعى الإنسان إلى تحقيقها لضمان بقائه واستقراره. فهو إلى جانب قيمته الجوهرية، يُمثل شرطًا ضروريًا لتحقيق المتطلبات الإنسانية الأخرى، مما جعله رفيقًا دائمًا للوجود الإنساني سواء على مستوى الفرد أو المجتمع. ويعني ذلك أن الحديث عن الأمن هو في جوهره حديث عن استمرارية الحياة نفسها. وقد عبر توماس هوبز عن أهمية الأمن بقوله: "في غياب الأمن لا يوجد مكان للصناعة... ولا للفنون، ولا للآداب، ولا للمجتمع؛ والأسوأ من ذلك هو الخوف المستمر وخطر الموت العنيف، وحياة الإنسان وحيدة وفقيرة وقاسية ووحشية وقصيرة".[1]

وعلى الرغم من أن الأمن مطلب لصيق بالوجود الإنساني، إلا أن قيمته الحقيقية تتجلى إلى حد كبير وبشكل خاص في ظروف الحرب، حيث يصبح الأمان والبقاء على قيد الحياة هو الشغل الشاغل للحياة اليومية. ويعد مفهوم الأمن من المفاهيم التي سيطرت ولا تزال تسيطر على حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية. لذلك، اجتهد المهتمون بالمسائل الأمنية وحاولوا تقديم مفاهيم له، اختلفت من باحث إلى آخر، كل حسب خلفيته وتوجهه الفكري، ما أكسبه قيمة مضافة. كما تناولته مختلف نظريات العلاقات الدولية، انطلاقًا من مفهومه الضيق والصلب الذي يحصره في أمن الدولة وحماية حدودها من الأخطار والتهديدات الخارجية، وصولًا إلى إعطاء تفسيرات أوسع وأشمل.

في المقابل، فإن التنمية على الرغم من حداثة تناولها، تعد من المفاهيم المحورية في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية أيضًا. وقد تناولها الباحثون في البداية على أنها مفهوم مرادف للنمو الاقتصادي، إلا أن قصور هذا المفهوم فتح المجال لتعاقب مفاهيم أخرى، انتهت بذلك إلى المفهوم الذي يتمحور حول الإنسان باعتباره هدفًا ووسيلة للتنمية.

[1]- Jackson-Preece, Jennifer. *Security in International Relations*. United Kingdom: University of London, 2011, p. 14.

وكهدف منشود، تسعى الدول لتحقيق الأمن والتنمية من خلال صياغة وتنفيذ سياسات للأمن والتنمية تهدف إلى تحقيق أمن ورفاهية مواطنيها، مع الأخذ في الاعتبار التفاعل الذي يحصل بين السياستين.

بناءً على هذه المعطيات، يتناول هذا الفصل ثلاثة محاور رئيسية: أولاً، تطور مفهوم الأمن وتفسيره من منظور مختلف نظريات العلاقات الدولية، مما يوضح تعدد جوانبه وتغير فهمه عبر الزمن؛ ثانيًا، مفهوم التنمية وأبعادها المختلفة، مع التركيز على التطورات الفكرية التي جعلتها تتمحور حول رفاهية الإنسان وتقدمه؛ وأخيرًا، استعراض مفهوم السياسات الأمنية والتنموية والعلاقة الجدلية بينهما، بما يكشف كيف يمكن لتلك السياسات أن تعمل معًا لتعزيز الاستقرار والرفاهية العامة.

المبحث الأول: المضامين المختلفة لمفهوم الأمن

تتعدد مفاهيم الأمن ولا تنحصر في تعريف واحد، وتختلف من مرحلة إلى أخرى ومن باحث إلى آخر، كل حسب خلفيته وتوجهه الفكري. ومن المعروف أن التعريفات المختلفة والمفاهيم المتنازع عليها هي مفاهيم ذات قيمة، وتزداد قيمة وثراء هذا المفهوم بزيادة تعدد وتنوع التعاريف المقدمة له. وعليه، سنحاول من خلال هذا المبحث تناول مفهوم الأمن وإعطاء التعريفات المختلفة له.

المطلب الأول: الدلالة اللغوية والمفاهيمية للأمن

على الرغم من أن المعنى اللغوي للأمن يبدو بسيطًا ومتشابهًا إلى حد كبير، بحيث يتوافق معناه لدى الفرد العادي مع ما ورد في معاجم اللغة، مثل الشعور بالاطمئنان وعدم الخوف، والحفظ، وعدم الخيانة، والثقة، والقوة... إلخ، إلا أن معناه الاصطلاحي يعد مفهومًا غامضًا ومعقدًا ومتنازعًا عليه. ولا يمكن إعطاؤه تعريفًا جامعًا مانعًا. ويؤكد هذه الحقيقة "باري بوزان"، أحد أبرز المهتمين بالدراسات الأمنية، حيث يرى أن الأمن هو مفهوم متنازع عليه بالضرورة. ولكي نتمكن من تعريفه بشكل دقيق، يجب أن نأخذ في الاعتبار ثلاث أمور هامة: السياق السياسي لمفهومه، الأبعاد المختلفة له، والاختلاف والغموض المرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية.[1]

من جهة أخرى، يشبّه "بول ويليامز" الأمن بالجمال، حيث يقول: "الأمن مثل الجمال، كتعبير شخصي ومطاطي، وكمفهوم جوهري متنازع عليه، حيث يعني أشياء

1- ناجي محمد الهتاش، صلاح حسن جار مسعود .*التعاون الأمني في دول حوض البحر الأبيض المتوسط* .القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2023، ص 34.

مختلفة لأناس مختلفين".[1] بينما يذهب روني ليبشتز إلى القول: "لا يوجد فقط صراع حول الأمن بين الأمم، بل يوجد أيضًا صراع حول الأمن بين المفاهيم".[2]

وقد تعددت وتنوعت تعريفات الأمن عبر التاريخ، ويظهر هذا التعدد والتنوع بوضوح في الأوساط العربية والغربية، مما يعكس الأبعاد المختلفة التي حاولت كل مدرسة فكرية الإحاطة بها.

ففي الأوساط العربية، نجد أن مفهوم الأمن ارتبط بمفاهيم الاطمئنان وعدم الخوف منذ القدم، حيث عرّفه الإمام الجرجاني بأنه "عدم توقع مكروه في الزمان الآتي"، بينما يرى الإمام القرطبي أن الخوف يعني "الذعر الذي لا يكون إلا في المستقبل".[3]

أما في التعريفات الحديثة، فقد قدم الدكتور زكريا حسين مفهومًا شاملاً، حيث اعتبر أن: " المفهوم الشامل للأمن هو القدرة التي تتمكن بها الدولة من إطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية الاقتصادية في شتى المجالات لمواجهة الخطر من الداخل والخارج وفي حالتي السلم والحرب، مع استمرار الإنطلاق المؤمّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل".[4]

ومع أن هذا التعريف أحاط بالعديد من الجوانب كالإقتصاد والقوة العسكرية، الداخل والخارج، السلم والحرب إلا أنه قصر مفهوم الأمن على الدولة، كما أنه لا يعطينا تعريفا محددا لمعنى القوة.

1- محفوظ رسول .*أمن الطاقة في العلاقات الدولية* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020، ص 17.

2- سليم قسوم .*الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية* .رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010، ص7.

3- أسامة السيد عبد السميع، *الأمن الاجتماعي في الإسلام: دراسة مقارنة*.القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2009، ص19.

4- رفيق بن حصير، *الأمازيغية والأمن الهوياتي في شمال إفريقيا – دراسة حالة الجزائر والمغرب*، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012-2013، ص20.

وهو نفس التوجه الذي ذهب إليه أمين هويدي الذي اعتبره "مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل الدولة ضمن حدود طاقتها، من أجل الحفاظ على مصالحها وكيانها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية".[1]

أما في الأوساط الغربية، التي تعد مهد الدراسات الأمنية الحديثة، فقد ظهرت تعريفات تقليدية وأخرى موسعة. على سبيل المثال، عرّفت "دائرة المعارف البريطانية" الأمن بأنه "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"، وهو تعريف محدود بالدولة. الذي يوافق تعريف "موسوعة العلوم الاجتماعية" بأنه "قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية".[2]

أما هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، فقد عرف الأمن بأنه "أي تصرفات يسعى المجتمع من خلالها إلى حفظ حقه في البقاء". من جهة أخرى، يذهب روبرت مكنمارا في كتابه جوهر الأمن إلى تعريفه للأمن على أنه "التطور والتنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل حماية مضمونة"، مستطردًا بأن "الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد قدراتها ومواجهتها سواء في الحاضر أو المستقبل".[3]

في المقابل، سعت التعريفات الحديثة لتجاوز التفسيرات التقليدية التي ركزت على الدولة كفاعل أساسي في مفهوم الأمن. في هذا السياق، ذهب باري بوزان إلى تعريف الأمن على أنه "تحرر من التهديد"، موضحًا أن الأمن على المستوى الدولي يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها وتماسكها.. هذا التوجه الأوسع للأمن يتعدى الدولة إلى الأفراد والمجتمعات، حيث يرى بوث وويلر أن "الأفراد والجماعات لا يمكنها تحقيق

1- محفوظ رسول، *مرجع سابق*، ص17

2- خالد وليد محمود، *آفاق الأمن... الإسرائيلي: الواقع والمستقبل*. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007، ص35.

3- *المرجع نفسه*، ص 36.

الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه".[1] من جانب آخر، يتبنى باولروا منظورًا موسعًا، حيث يعتبر الأمن "عبارة عن تأمين الاحتياجات الإنسانية بمختلف صنوفها ومواجهة مهددات الوجود". كما يضيف ميكائيل ديلون بعدًا آخر لمفهوم الأمن، حيث يراه "مفهومًا مزدوجًا" يتطلب ليس فقط التحرر من التهديد، ولكن أيضًا السيطرة على تأثيره، مما يخلق مفارقة غامضة تشمل الأمن واللاأمن في آنٍ واحد.[2] في هذا الصدد، نجد أن التعريفات قد انتقلت من التركيز على أمن الدولة إلى مفهوم أكثر شمولًا يراعي الفرد وحقوقه الإنسانية كجزء أساسي من تحقيق الأمن.

من خلال التعريفات المذكورة أعلاه، يمكننا استخلاص مجموعة من الخصائص التي يتسم بها مفهوم الأمن، والتي تجعل منه ظاهرة معقدة وديناميكية.

أولا: يعتبر الأمن حالة غير ثابتة، فهو يتغير ويختلف بتغير الظروف، حيث يعد التغير في المتغيرات الداخلية والخارجية من العوامل الأساسية التي تؤثر في تطور مفهوم الأمن. على سبيل المثال، في ظل التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، يتطور مفهوم الأمن وفقًا لهذه المتغيرات، وقد يتراجع أيضًا إذا تغيرت تلك الظروف إلى الأسوأ. وبالتالي، فإن الأمن ليس حالة ثابتة، بل هو دائم التغير بما يتماشى مع ما يشهده العالم من تحولات.

ثانيًا: يظهر مفهوم الأمن على أنه نسبي وليس مطلقًا. فلا يمكن قياسه بصورة ثابتة، كما أنه لا يمكن تحقيقه للجميع بشكل مطلق، لأن ما قد يمثل أمنًا لشخص أو دولة قد يشكل تهديدًا للآخرين. فالأمن المطلق لفرد أو دولة قد يؤدي إلى تهديد مطلق لآخرين، وبالتالي يختلف مفهوم الأمن من شخص إلى آخر ومن دولة إلى أخرى. وهذا يجعل الأمن مفهومًا مرنًا ومؤطرًا ضمن ظروف معينة تختلف من حالة لأخرى.

1- طارق محمد ذنون الطائي .*الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين: ماهيته، مقترباته الفكرية العالمية، تحدياته غير التقليدية، وآفاقه المستقبلية* .الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2021، ص 31.

2- حيدر زاير العامري، علي صبار كاظم. "التحول في مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية ".*مجلة مركز دراسات الكوفة*، العدد 66، مج 17 (أيلول 2022): ص 332.

ثالثًا: يعد الأمن مفهومًا مركبًا يحتوي على معانٍ عدة وأحيانًا متناقضة، مما يضيف إلى غموضه وتعقيده. فهو يجمع بين الأبعاد المادية والمعنوية ويشمل جوانب متعددة، من الحماية من المخاطر والتهديدات إلى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وفي بعض الأحيان، قد يتسم الأمن بالبساطة المفرطة التي تجعل من الصعب تحديده بدقة، وفي أوقات أخرى قد يكون معقدًا جدًا بحيث يصعب فهمه بشكل كامل.

وما يزيد من تعقيد هذا المفهوم ، ارتباطه الوثيق بالظواهر الإنسانية المعقدة وتأثره بالعوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية، والخلفيات الفكرية والإيديولوجية للأفراد والدول.

رابعا: له مظهران الأول مادي والآخر معنوي، ففي المظهر المادي، يرتبط الأمن بتوفير الاحتياجات الأساسية للفرد، مثل السكن الآمن والمستقر، والرعاية الصحية، والموارد الاقتصادية التي تضمن الاستمرارية. كما يتعلق أيضًا بحماية الفرد من التهديدات المباشرة، سواء كانت من أشخاص آخرين أو من بيئة تهدد سلامته. أما المظهر المعنوي، فيتعلق بالجانب الاجتماعي والنفسي للأمن، حيث لا يكفي أن يكون الفرد آمنًا جسديًا، بل يجب أن يشعر بالاعتراف والمكانة داخل مجتمعه.[1]

1- محمد عبد الكريم نافع، *الأمن القومي*. القاهرة: دار الشعب للطباعة والنشر، 1972، ص37.

المطلب الثاني: المداخل النظرية المفسرة للأمن

يتم تتبع التطور الفكري لمفهوم الأمن من خلال القضايا التي تدور حولها الحوارات الأمنية، والتي يمكن تلخيصها في أربعة أسئلة رئيسية تشكل مفاتيح لفهم الاختلافات في التصورات الأمنية استنادًا إلى الإجابات المقدمة لها. أولًا، يتم تحديد طبيعة اللاأمن، أي التهديدات التي تحفز على وضع السياسات الأمنية بهدف احتوائها والسيطرة عليها، وتتمثل هذه التهديدات في جوانب عسكرية، داخلية، اجتماعية، أو غيرها. ثانيًا، يأتي التساؤل حول الخلفية والمرجعية التي تُعتمد لتحديد موضوع الأمن، بمعنى ما هو موضوع الأمن ووحدات التحليل المستخدمة لبناء المقاربات الأمنية، وهل يتم تحليل الأمن من منظور الدولة فقط أم من خلال كيانات فوق دولية أو تحت دولية؟ ثم يُطرح السؤال حول الجهة المسؤولة عن ضمان الأمن، وهي الأطراف التي تشارك في وضع السياسات الأمنية، تنفيذها، ومراقبتها. هل هي الدولة فقط أم تشمل كيانات أخرى؟ وأخيرًا، يتم التطرق إلى الوسائل والآليات التي يمكن اعتمادها لتحقيق الأمن، فكيف يمكن تأمين أنفسنا؟ وبأي وسائل واستراتيجيات نتمكن من تحقيق أهداف الأمن؟ هل ستكون هذه الوسائل تعاونية، ردعية، صراعية، أم تكاملية؟ [1]

استنادًا إلى هذه الأسئلة، تتبلور فكرة الأمن التي تقوم على أربعة افتراضات أساسية، هي: أمن ماذا؟ ومن ماذا؟ ولأي غرض؟ وبأي وسيلة؟ وهذه الافتراضات تساهم في تحديد التصورات المختلفة لمفهوم الأمن الذي تطور عبر مسارات متعددة. تبدأ هذه المسارات من المنظور التقليدي الذي يشمل التفسيرات الواقعية بشقيها الكلاسيكي والحديث، وصولًا إلى التفسيرات الحديثة. سنستعرض هذه التصورات بشيء من التفصيل في ما يلي.

1- حموم فريدة، *الأمن الإنساني في ظل عولمة قيم التنمية الإنسانية المستدامة*، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011، ص 94.

الفرع الأول: الأمن ضمن النظريات الكلاسيكية

أولًا: التصور الواقعي لمفهوم الأمن

ترتبط المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية ارتباطًا وثيقًا بتاريخ الفكر السياسي، حيث تمتد جذورها إلى أعمال المفكرين الأوائل مثل المؤرخ اليوناني ثيوسيديدس، الفيلسوف الهندي كوتيليا، والمفكرين الغربيين نيكولا ميكافيلي وتوماس هوبز، الذين أسهموا في صياغة الكثير من المفاهيم التي أصبحت حجر الزاوية للمدرسة الواقعية. وقد كان تأثيرهم كبيرًا في تشكيل الفهم المعاصر للأمن والعلاقات الدولية، وهو ما يجعل هذه الكتابات مرجعية أساسية في الأدبيات الواقعية. ورغم مرور الزمن، لا تزال هذه الأفكار تُدرَس وتؤثر في فهمنا للعلاقات بين الدول.[1]

وقد ارتبط التصور الواقعي للأمن بتطور مفهوم الدولة القومية، الذي تجسّد في معاهدة وستفاليا عام 1648م، حيث أرسى هذا الاتفاق مبدأ سيادة الدولة على أراضيها وبدأت تظهر الحاجة إلى ضمان أمن هذه الدول من تهديدات خارجية. ومع ذلك، لم تتبلور التطبيقات العملية للواقعية بشكل كامل إلا بعد الحرب العالمية الأولى، عندما اهتزت الأسس الفكرية للنظريات المثالية وظهرت تحديات جديدة في السياسة الدولية. في هذه الفترة، بدأ التفكير الواقعي يركز على التهديدات العسكرية، خصوصًا في سياق الحرب الباردة، حيث أصبح التهديد النووي بين القوى العظمى مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي محورًا رئيسيًا في التفكير الأمني، وظهرت مفاهيم مثل الردع، الضربة الأولى، والتدمير المتبادل الأكيد.[2]

1- أحمد قاسم حسين، *الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي*. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص129.

2- مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، *المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية*، ترجمة مركز الخليج للأبحاث دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص79.

وترى النظرة السائدة في الفكر الواقعي أن العلاقات الدولية هي علاقات صراعية بطبيعتها، حيث يتمحور دور الدولة حول حماية أمنها القومي باستخدام القوة العسكرية كوسيلة رئيسية. وبالتالي، فإن فاعل الأمن الأول والأساسي في النظرية الواقعية هو الدولة، التي تعد العنصر المركزي في السعي لتحقيق الأمن على المستوى الدولي. في هذا السياق، يفترض الواقعيون أن النظام الدولي يفتقر إلى سلطة مركزية قادرة على تنظيم العلاقات بين الدول، مما يعني أن الدول مضطرة للاعتماد على قوتها الذاتية من أجل تأمين نفسها. ويعود هذا إلى حالة الفوضى التي تميز النظام الدولي، حيث تسود حالة من عدم اليقين، مما يدفع الدول إلى تعزيز قدراتها العسكرية في مسعى لضمان أمنها.

ورغم أن الواقعية تُعَتَبر نظرية واحدة، فإنها في الحقيقة تشمل اتجاهات متعددة، يمكن تمييز أبرزها بين الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة. هذه الأخيرة ظهرت نتيجة لتغيرات في الفكر السياسي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، والتي شهدت تصاعدًا في تأثير العوامل الاقتصادية والتقنية في العلاقات الدولية. ورغم هذه الاختلافات، يبقى القاسم المشترك بين الواقعيين في تفسيرهم لمفهوم الأمن هو أن الدولة هي العامل الأساسي في تحقيق الأمن عبر القوة العسكرية، إلا أن الخلفية الفكرية لكل منهم تساهم في تحديد أصل المشكلة الأمنية.[1]

ومن أبرز النقاط التي تميز التصورات الواقعية حول الأمن هو تفسيرهم لأسباب انعدام الأمن. ففي حين يعتقد كل من نيكولا ميكافيلي وهانز مورغانثو أن السبب الرئيسي وراء انعدام الأمن يكمن في الطبيعة البشرية الشريرة، لاسيما الرغبة الفطرية في السلطة، فإن الباحث الإنجليزي إي.إتش كار يعارض هذا الرأي، معتبرًا أن المشكلة الأمنية تتبع

1- سليم قسوم، مرجع *سابق*، ص 65.

من تضارب المصالح بين الدول التي تمتلك موارد اقتصادية ونظمًا سياسية متنوعة، ما يؤدي إلى انعدام الأمن. [1]

من جهة أخرى يرى الواقعيون البنيويون أن الأمن يتأثر بالمنافسة بين الدول، حيث يؤدي تعزيز الأمن لدى دولة معينة إلى شعور الدول المجاورة بالتهديد، مما يعزز من حالة انعدام الأمن بشكل عام، لتتشكل بذلك حلقة مفرغة من التوترات فيما يسمى بالمعضلة الأمنية.[2]

ورغم الانتقادات التي طالت الواقعية خاصة في شقها الكلاسيكي، ومحاولة صياغة افتراضات جديدة تتعلق بمفهوم الأمن بعد الحرب الباردة، إلا أن مدرسة الواقعية لا تزال تفرض نفسها في مقدمة النظريات التي تؤطر العلاقات بين الدول بوصفها المنظور الأوسع تفسيرًا لمفهوم الأمن في العلاقات الدولية، على أساس قوة الدولة وإمكاناتها العسكرية.

ثانياً: التصور الليبرالي للأمن

تعد النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية من أقدم المحاولات لفهم السلوك الدولي وتتميز برؤية تعطي الأولوية للتعاون والسلام بين الدول. بخلاف الواقعية، التي تعتبر الصراع أمراً حتمياً، وتعتمد الليبرالية على تراكم الأفكار من مجالات فكرية وأكاديمية متعددة، تشمل العلوم السياسية والاجتماعية والفلسفة، هذه الطبيعة التعددية تجعلها إطارًا مرنًا تحتل به مكانة متقدمة في الدراسات الأمنية الحديثة، إذ توفر أساسًا تحليليًا متماسكًا لفهم قضايا الأمن الجماعي والتعاون الدولي، مما يعزز قيمة التفاهم والأمن المشترك كأهداف مركزية.[3]

---

[1]- Stephen M. Walt. "Realism and Security." *Oxford Research Encyclopedias, International Studies*. Accessed November 14, 2022. https://oxfordre.com/.

2- بول ويلكينسون، *العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة جداً*، ترجمة لبنى عماد تركي .القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2021، ص 32.

3- طارق محمد ذنون الطائي، *مرجع سابق*، ص 104.

ومع أنها لا تمتلك بناء نظريا موحدا ومتماسكا إلا أنها مثلت نسقا فكريا متعدد التيارات أطلق عليه ستيفن والت اسم " العائلة الليبرالية".[1]

ويعني ذلك أنه لا توجد نظرية واحدة فقط ، وإنما نظريات أو ليبراليات مختلفة ومتعددة في نسخها وصورها النظرية ومتنوعة في أطرها الفكرية، وفي هذا السياق ميز "أندرو مورافيشك" بين ثلاث صور بين ثلاث صور مختلفة لليبرالية: الجمهورية والتجارية والمثالية، كما ميز " ميكائيل دويل المذهب الليبرالي الدولي عن الليبرالية التجارية والليبرالية الإيديولوجية، في حين حدد الأستاذ " ارنست أوتوزمبيل" نوعين للفكر الليبرالي هما الليبرالية البنيوية والليبرالية المؤسسية ، لكن مع أن هناك إجماع على أن هناك ليبراليات متعددة وأن هناك اختلافا فيما بينها، يبقى العنصر المركزي الموحد لمعظم النظريات المسماة ليبرالية هو إرادة تطبيق " المبادئ" المأخوذة والمستوحاة من الفلسفة الليبرالية على حقل العلاقات الدولية، ومن هذه المبادئ: الحرية الديمقراطية النيابية، أسبقية القانون، الملكية الخاصة، التنافس الإقتصادي الحر، التسوية السلمية للخلافات عبر تدخل المؤسسات.[2]

حيث نجدها أكثر المدارس نزوعا لقيمة التعاون الدولي، الذي يُنظر إليه على أنه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية، وأن النزاعات المسلحة والحروب ظاهرة استثنائية وليست ثابتة، ما يوسع المجال أمام وحدات أخرى إلى جانب الدولة.[3]

وقد أصبحت هذه النظرية محور تركيز متجدد في القرن الماضي لإقترانها بثلاث ظواهر تمثلت بالأساس في انتشار الديمقراطيات عبر معظم أنحاء المعمورة، وزيادة الشبكات المتعددة للتواصل والتجارة، وتضاعف أعداد المنظمات من غير الدولة. ولحجيتها التي ترتكز على مجموعة من الأفكار والتي من أبرزها الطبيعة البشرية الخيرة، وتجانس

1- عمار بالة، *التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري – مالي نموذجاً-* ، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2018، ص 49.

2- سليم قسوم، *مرجع سابق*، ص 84.

3- جهاد عودة، *النظام الدولي نظريات وإشكاليات* .ط. 1. مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص 54.

المصالح، وضرورة التعاون الدولي بين كافة الوحدات، ودحض المسلمة القائمة على حتمية الصراع والحرب في العلاقات الدولية، والتداخل بين ما هو داخلي وما هو خارجي، وبين ما هو سياسي وما اقتصادي.[1]

وحسب التقسيم المشهور تنقسم إلى ليبرالية بنيوية وليبرالية مؤسساتية

أ- الليبرالية البنيوية والسلام الديمقراطي:

تعود جذور نظرية السلام الديمقراطي إلى نهاية القرن الثامن عشر، حيث طرح الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط في عمله " السلام الدائم" فكرة مفادها أن السلام العالمي لا يتحقق إلا عندما تمتلك الدول دساتير مدنية تُنشئ جمهوريات تحترم فيها الملكيات الخاصة، وقد كانت هذه الفكرة حجر الأساس للمفهوم الذي يرى أن الدول الديمقراطية لا تلجأ إلى الحرب ضد بعضها البعض، بل تسعى لتحقيق السلام من خلال الأنظمة السياسية الشرعية التي تعزز التعاون بين الأمم.[2]

وتعني فكرة "السلام الديمقراطي" قدرة المجتمعات الديمقراطية على تسوية خلافاتها بطرق سلمية، حتى مع توفر وسائل العنف لديها. وهذه المجتمعات لا تتميز برفض الحرب فقط وإنما تبدي استعدادها لتجنب استخدام القوة، حيث يرى مايكل دويل أن الديمقراطيات الليبرالية تمتنع بشكل فريد عن الصراع فيما بينها. ويشير هذا إلى أهمية انتشار النظم السياسية الشرعية التي تؤسس لأجواء سلمية تنهي الصراعات. على عكس الدول غير الديمقراطية، التي قد تخوض الحروب لمصالحها الخاصة، وُيفسر ميل الديمقراطيات إلى تفادي الصراع مع بعضها، بعدم وجود تهديدات لشرعيتها المتبادلة. ومع ذلك، قد تكون

1- وصفي عقيل وآخرون، " مفهوم الأمن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول2001"، *دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية*، المجلد 48، العدد3، 2021.ص 294.

2- ساحلي مبروك، "نظرية السلام الديمقراطي: كآلية لتحقيق السلم المستدام"، *دراسات وأبحاث*، المجلد 12، العدد 3، تموز 2020، ص3.

هذه الدول الديمقراطية منفتحة على النزاعات مع الأنظمة السلطوية، كما يوضح دويل، حيث إنها تتمتع "بشهية صحية" للصراع مع الحكومات غير الديمقراطية.[1]

ب- الليبرالية المؤسساتية:

في حين ظهرت الليبرالية كفلسفة سياسية ومنظومة اقتصادية في القرن الثامن عشر، تشكلت الليبرالية المؤسساتية كتيار جديد داخل هذا الفكر في السبعينات، استجابةً للتغيرات العالمية وزيادة التشابك بين الدول.[2]

وتركز الليبرالية المؤسساتية على فكرة أن المنظمات الدولية والإقليمية، إضافةً إلى الاعتماد المتبادل بين الدول، يمكن أن يكونا أداة لتحقيق الاستقرار والأمن على مستوى النظام الدولي. وهذا يعني أن المؤسسات الدولية لا تعمل فقط كأدوات دبلوماسية، بل تُعزز العلاقات السلمية من خلال إنشاء بنية قائمة على التعاون والقانون.[3]

تفترض الليبرالية المؤسساتية أن توسع المؤسسات الدولية يساعد الدول في التغلب على العقبات التي تفرضها الفوضى الدولية، والتي ترى فيها الليبرالية أحد أسباب الصراع وعدم الاستقرار. من هذا المنطلق، يركز هذا الاتجاه على الأمن بمعناه الواسع، والذي لا يقتصر على القوة العسكرية والأمن القومي فحسب، بل يمتد ليشمل قضايا الثروة، الرفاه، والبيئة، التي تعتبر مكونات أساسية لتحقيق الأمن والسلم. يُفترض أن تعزيز التعاون حول هذه القضايا سيمكن الدول من تحقيق مكاسب مطلقة مشتركة، بدلاً من التركيز على المكاسب النسبية التي تعتمد عليها بعض النظريات التقليدية.

ترى الليبرالية المؤسساتية أن المؤسسات الدولية لها دور فعّال في تنظيم سلوك الدول وتوجيهها نحو تبني ممارسات سلمية، الأمر الذي يُسهم في الحد من احتمالية

1- سكوت بورتشيل وآخرون، *نظريات العلاقات الدولية*، ط1 القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014، ص 95- 97

2- الطيب بوعزة، *نقد الليبرالية*، ط 1. بيروت: دار المعارف الحكمية،2007، ص 124 .

3- فارس محمد العمارات، *الأمن الإنساني في ظل العولمة*. عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2020، ص29.

الصراعات. فهذه المؤسسات تعمل كآليات للتنسيق والتنظيم على المستوى العالمي، مما يعزز من توقع الدول لنوايا بعضها البعض بشكل إيجابي، ويقلل من احتمالية نشوب نزاعات عسكرية. بعبارة أخرى، تعزز الليبرالية المؤسساتية منطق التفاعل الإيجابي بين الدول من خلال آليات تدعم التعاون وتبني قواعد مشتركة.

في هذا السياق، تقدم الليبرالية المؤسساتية حلاً بديلاً للتعامل مع الفوضى الدولية من خلال تعزيز القانون الدولي وتشجيع الدول على التعاون لتحقيق أهداف مشتركة. هذه المبادئ تعكس هدف التيار الليبرالي الأوسع، الذي يسعى إلى تحقيق الاستقرار من خلال التعاون السلمي والمكاسب المشتركة بين الدول.

الفرع الثاني: الأمن ضمن النظريات الحديثة

أولا: التصور البنائي للأمن:

تعتبر النظرية البنائية الاجتماعية، على الرغم من حداثتها في حقل العلاقات الدولية مقارنةً بنظريات أخرى، اتجاهاً رئيسياً في علم الاجتماع. ويُعزى أول استخدام لهذا المصطلح " البنائية " إلى نيكولاس أونوف. وتُشكّل هذه النظرية إطارًا وسطياً بين المقاربات المتباينة التي سبقتها؛ فهي تقف بين النظريات العقلانية التي تعتمد على سلوك الإنسان الراشد، والنظريات ما بعد الوضعية التي ترفض هذه الفرضيات. بذلك، تسهم البنائية في تقديم فهم جديد لعلاقات القوة والمعايير المشتركة التي تشكّل سلوك الدول على المستوى الدولي.[1]

وترى البنائية الاجتماعية بأن بنية النظام الدولي تتكون من شقين: الأول مادي، يتمثل في توزيع القوى بين الدول، بينما الشق الثاني – وهو الأكثر أهمية – يتشكل من البناء الاجتماعي، الذي يتكون من القواعد والأعراف والقوانين التي تتبعها الدول. هذا

[1]– أنور محمد فرج محمود، جليل عمر علي، " النظرية البنائية وتفسيراتها للتفاعلات والقضايا في الشرق الأوسط" ، *مجلة تكريت للعلوم الإنسانية*، العدد19، آذار 2020، ص 118.

البناء الاجتماعي يساهم في توجيه سلوك الدول ويعزز التعاون والتفاهم الدولي، مما يجعل المعايير الاجتماعية والأطر القانونية أكثر تأثيرًا في استقرار النظام الدولي مقارنةً بالعوامل المادية وحدها.[1]

وبالتالي تشترك مع كل من الواقعية والليبرالية في السمات الأساسية للسياسات العالمية، وهذا هو الجانب المادي، ومن جهة أخرى تهتم بهوية الفواعل والطريقة التي تتشكل بها سلوكاتهم وأفعالهم، ويمثل هذا الجانب موضوعا أساسيا في مداخل ما بعد الوضعية.[2]

تنطلق النظرية البنائية من افتراض أساسي مفاده أن الإنسان كائن اجتماعي، أي أنه لا يمكن للإنسان أن يكون إنسانًا بمعزل عن العلاقات الاجتماعية التي تربطه بالآخرين. هذه العلاقات الاجتماعية هي التي شكلت الإنسان وجعلته ما هو عليه اليوم. في المقابل، نكون نحن العالم من حولنا من خلال أفعالنا وتفاعلنا مع الطبيعة وما تمنحه لنا من موارد، إضافة إلى اللغة والتواصل الذي يتم بيننا. وقد عبر نيكولاس أونوف عن هذا المفهوم بقوله: "عالم من صنعنا"، موضحًا بذلك أن العالم الذي نعيش فيه ليس فقط نتاجًا للعوامل الطبيعية، بل هو أيضًا نتيجة تفاعلاتنا البشرية المستمرة.[3]

وبشكل عام تستند النظرية البنائية إلى مجموعة من الأساسات الفكرية التي تشكل جوهر فهمها للنظام الدولي وسلوك الدول، وتتمثل هذه الأساسات في النقاط التالية:[4]

- ✓ التمثيل المزدوج للنظام الدولي: يتكون النظام الدولي من بنائين، الأول مادي يتمثل في القوى العسكرية والموارد، والثاني اجتماعي يتألف من القواعد والعلاقات الثقافية

---

[1]- *المرجع نفسه*، ص 121

[2]- أنور محمد فرج، *نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النريات المعاصرة*، العراق:مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007، ص 431.

[3]- خالد موسى المصري، " النظرية البنائية في العلاقات الدولية "، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والسياسية*، المجلد 30، العدد 2، 2014، ص 318.

[4]- وصفي عقيل وآخرون، *مرجع سابق*، ص 294.

التي تحدد سلوك الدول، حيث يحتل البناء الاجتماعي مكانة مركزية في النظرية البنائية.

- ✓ تحديد المصلحة الوطنية: المصلحة الوطنية للدول تتشكل من خلال التفاعل مع البناء الاجتماعي للنظام الدولي، أي أن هذه المصلحة لا تُحدد بمعزل عن السياق الاجتماعي والسياسي الذي تنتمي إليه الدول.
- ✓ الأمن والتفاعل الاجتماعي: يُحدد الأمن من خلال التفاعل المستمر والدائم بين الفاعلين الدوليين وبنية النظام الدولي الاجتماعية، ما يعني أن الأمن ليس فقط نتيجة للقوة العسكرية، بل هو أيضًا نتاج العلاقات الاجتماعية التي تربط الدول.
- ✓ أهمية الهوية والثقافة: تُعد الهوية الثقافية من العوامل الأساسية التي تؤثر في سلوك الدول الخارجية، حيث إن الثقافة تمثل جزءًا جوهريًا من التفاعل الاجتماعي الذي يُشَكِّل توجهات الدول وسياستها الخارجية.

أما فيما يتعلق بالأمن، تركز الدراسات البنائية على ثلاثة محاور رئيسية:[1]

- ✓ ثقافة الأمن: يشير بعض البنائيين إلى ما يُسمى بـ "ثقافة الأمن"، وهي القيم والمفاهيم التي تحدد كيفية رؤية الدول لأمنها القومي. هذه الثقافة تتشكل من خلال التفاعل الاجتماعي المستمر وقد تكون مرتبطة بشكل وثيق بالأزمات الداخلية أو حالات عدم الاستقرار، مما يؤدي إلى تشكيل سياسات أمنية تعكس القيم الاجتماعية السائدة.
- ✓ التجمعات الأمنية: طور عدد من الأكاديميين، استنادًا إلى دراسات كارل دويتش، مفهوم "التجمعات الأمنية"، التي تتشكل عندما تشعر مجموعة من الدول بأنها جزء من كيان واحد. في هذا الإطار، تُؤَسَس مؤسسات وهيئات للحفاظ على السلم والأمن المشترك. يتم التمييز بين نوعين من التجمعات الأمنية: التجمعات الكبيرة

[1] – خالد موسى المصري، *مرجع سابق*، ص 318.

مثل نظام الأمن الجماعي الدولي، والتجمعات الإقليمية حيث تنشأ دول ذات قيم وأهداف مشتركة ولكن مع الحفاظ على سيادتها واستقلالها.

- ✓ الأمن القومي المُوسع: تطرق العديد من البنائيين إلى الجدل حول مفهوم الأمن القومي، حيث يُعتبر أن الأمن لا يقتصر فقط على البعد العسكري بل يمتد ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو ما يعكس توسع المفهوم التقليدي للأمن ليشمل جوانب متعددة.

ثانيا: الأمن ضمن النظرية النقدية

تعتبر مدرسة فرانكفورت الأساس الفلسفي للنظرية النقدية في العلاقات الدولية. وهي واحدة من المدارس الفكرية الشهيرة التي ظهرت في القرن العشرين، لكنها تظل تتمتع بتأثير نسبي فقط نظرًا لتصنيفها ضمن المقاربات الراديكالية. تستند النظرية النقدية إلى أسس فكرية مستمدة من رافدين مهمين هما الفكر المثالي والفكر الماركسي، لدرجة أن بعض الباحثين يصنفونها على أنها "الماركسية الجديدة". وذلك لأنها اعتمدت في بناءها النظري المفهوماتي على انتقادات اجتماعية وثقافية، متشبعة بالمفاهيم الماركسية حول الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية، وتستهدف تحليل الهياكل التي تؤدي إلى القمع والاستغلال في المجتمع الدولي.[1]

وتدعي النظرية النقدية أنها تمتلك الأدوات التحليلية الكفيلة بتوضيح المسار الذي يجب أن يُوضع فيه مفهوم الأمن. وفقًا لهذه النظرية، يُعتبر الأمن ليس مجرد غياب التهديدات العسكرية، بل هو انعتاق وتحرير الشعوب من القيود التي تعيق تقدمها نحو تحقيق خياراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتحدد النظرية النقدية هذه القيود بالعديد من العوامل مثل الحرب، والفقر، والاضطهاد، ونقص التعليم، وهي تلك المعيقات التي تمنع الأفراد والشعوب من تحقيق رفاههم الكامل والمشاركة الفاعلة في بناء مستقبلهم.

[1]– عمار بالة، "المقاربات التكوينية لمفهوم الأمن من المقترب البنائي إلى نظريات ما بعد الحداثة"، *مجلة الحقوق و العلوم السياسية*، العدد 9، كانون الثاني 2018، ص 81.

وبذلك، يسعى الأمن من منظور نقدي إلى إزالة هذه العقبات وتوفير الظروف الملائمة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.[1]

يرتكز التصور النقدي للأمن على الأفراد كوحدة مرجعية أساسية، حيث يُعتبر الإنسان والمجتمع هما المركز الأساسي للبحث والتحليل في مفهوم الأمن. وفقًا لـ "كروز" و"ويليامز"، فإن الرغبة المشتركة لدى النظرية النقدية هي معالجة موضوع الأمن من منظور يركز على الأفراد بدلاً من التركيز على الدولة ذات السيادة. هذه الرؤية تؤكد على أن الأمن لا يتحقق من خلال تعزيز القوة العسكرية للدول أو حفظ حدودها فقط، بل من خلال تحسين الظروف المعيشية والحقوق الأساسية للأفراد، بما يضمن لهم حياة كريمة ومشاركة فاعلة في صنع القرار. لذا، يُوحد النقديون في أن الأمن الحقيقي يجب أن يكون قائماً على ضمان حرية الأفراد وحمايتهم من كافة أشكال القمع والفقر والعنف، وهو ما يختلف بشكل جوهري عن التصورات التقليدية التي تركز على الأمن القومي والسيادة الوطنية.[2]

وبشكل عام، تتمثل أفكار النظرية النقدية في الأمن في عدة جوانب رئيسية:[3]

- ✓ توسيع مفهوم الأمن: حيث يتم نقد اختزال الأمن في بعد واحد أو مستوى واحد، مثل الأمن العسكري أو الأمن الوطني، ويُؤكد على ضرورة توسيع هذا المفهوم ليشمل "أمن الإنسان"، الذي يتجاوز المخاوف التقليدية ليشمل رفاه الأفراد وحمايتهم من مختلف التهديدات التي تواجههم في حياتهم اليومية، مثل الفقر، المرض، الجهل، والقمع.

[1]- محسن بن العجمي بن عيسى، *الأمن والتنمية*، ط1. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011، ص27.

[2]- سيد أحمد قوجيلي، *الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن*، ط1، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014، ص 32.

[3]- بوعلي حمزة، "الأمن: قراءة في إشكالات المفهوم"، *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية*، المجلد07،العدد01، 2022،ص ص330-349.

- ✓ إعادة بناء الخطاب الأمني: تسعى النظرية النقدية إلى تحليل وتفكيك الخطاب الأمني التقليدي الذي غالبًا ما يكون محكومًا بمسلمات وأطر ضيقة، ويشجع على سياسات تركز على القوة العسكرية والقمع. وبدلاً من ذلك، تدعو إلى صياغة خطاب أمني جديد يعتمد على نشر قيم السلام، ويشجع على تحرر الإنسان من جميع أشكال التهديد التي قد تضر بحياته وحقوقه الأساسية.
- ✓ تفعيل المقاربة النسوية: تتبنى النظرية النقدية رؤية نسوية تدعو إلى تحقيق الأمن من خلال معالجة قضايا عدم المساواة بين الجنسين. تركز على أن السياسات التي أنتجت العنف كانت مدفوعة في الغالب بالرجال، وأن النساء هن أول الضحايا لهذا العنف. وتؤكد النظرية النقدية على أن النساء هن الأقدر على التعامل مع قضايا الأمن لأنهن يعشن بشكل مباشر في ظل التهديدات الاجتماعية والسياسية، ولهن القدرة على تقديم حلول للمشاكل التي تواجهها المجتمعات.

بهذا الشكل، تعيد النظرية النقدية تشكيل نظرتنا للأمن، حيث لا يُنظر إليه فقط كحماية من تهديدات خارجية، بل كتحدي اجتماعي داخلي يتطلب إعادة النظر في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشكل واقع الأفراد والجماعات.

المطلب الثالث: أبعاد الأمن.

أدت التحولات المستمرة في البيئة الأمنية الوطنية والدولية إلى الحاجة الملحة لمراجعة وتوسيع مفهوم الأمن، حيث تبين أن النظرية التقليدية التي تركز على البعد العسكري فقط لم تعد كافية لتفسير تعقيدات البيئة الأمنية الحديثة. وبالتالي، أصبح من الضروري توسيع مفهوم الأمن ليشمل أبعادًا متعددة تتعدى الجانب العسكري. وقد كان العمل المميز لمدرسة كوبنهاجن من أبرز الأعمال التي ساهمت في هذه المراجعة، حيث قدم باري بوزان تصورًا موسعًا للأمن، ليشمل خمسة قطاعات رئيسية هي **الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، الأمن المجتمعي، الأمن العسكري، وأمن البيئة.**

ورغم أن البعد العسكري يظل من الأبعاد الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في أي تحليل للأمن، فإن الأبعاد الأخرى تشترك في الأهمية ولا يمكن النظر إليها بشكل منفصل عن بعضها البعض. فكل بعد من هذه الأبعاد يتداخل مع الآخر ويؤثر فيه، ما يخلق شبكة مترابطة من القضايا والتهديدات التي يجب معالجتها بشكل متكامل.ومع ذلك، يمكن لبعض الدول أن تتميز بنقاط قوة خاصة في بعد معين عن غيرها من الدول. فعلى سبيل المثال، قد تتمتع دولة ما بقوة سياسية أكبر في مجال الأمن السياسي، بينما قد تتفوق دولة أخرى في مجالات الأمن الاقتصادي أو الأمن المجتمعي، وفقًا للمكونات المحددة لكل بعد. لذا، فإن وجود نقطة قوة في بعد معين لا يعني بالضرورة أن تلك القوة تتواجد بنفس القدر في الأبعاد الأخرى.[1]

أولا: البعد العسكري

يركز البعد العسكري على ضمان حماية استقلال الدولة وسلامة أراضيها من أي تهديدات أو اعتداءات قد تتعرض لها. ويشمل ذلك تعزيز القدرة الدفاعية للدولة من خلال امتلاك الأسلحة الحديثة والمعدات العسكرية المتطورة، فضلاً عن الاهتمام بإعداد خطط

[1] – ناجي محمد الهتاش صلاح حسن جار مسعود، *مرجع سابق*، ص36.

دفاعية محكمة تتناسب مع مختلف السيناريوهات سواء في أوقات النزاع أو السلم. ويتطلب البعد العسكري أيضًا القيام بإعداد دراسات واستراتيجيات دقيقة للتعامل مع الأخطار المحتملة التي قد تهدد الأمن الوطني، ويشمل ذلك تقييم المخاطر بشكل دوري ووضع استجابات استراتيجية ملائمة. بالإضافة إلى ذلك، يرتبط البعد العسكري بمجموعة من المواثيق والاتفاقيات الدفاعية مع الدول الأخرى، والتي تساهم في تعزيز قدرة الدولة على الرد الفعّال في حال تعرضها لأي عدوان خارجي. وفي هذا السياق، يتفاعل البعد العسكري على مستويين رئيسيين: الأول يتمثل في استعداد الدولة لمواجهة الهجوم المسلح، والآخر يتعلق بقدراتها الدفاعية لمجابهة هذه التهديدات. كما أن مدركات الدول لنيات أو مقاصد بعضها تجاه بعضها الآخر تلعب دورًا مهمًا في تشكيل استراتيجيات الدفاع واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لضمان الأمن والاستقرار.[1]

كما يعني البعد العسكري أيضًا جاهزية المؤسسة العسكرية للدولة في مواجهة الاعتداءات الخارجية وحمايتها من التهديدات الإقليمية التي قد تؤثر على كيان الدولة وسيادتها وحدودها. ويتطلب ذلك تعزيز قدرة الجيش على الاستجابة السريعة والفعّالة لمختلف التهديدات العسكرية، من خلال تطوير خطط دفاعية مرنة ومتطورة. وبناء نظام ردع قوي يكون بمثابة جهاز حماية فعال للدولة، حيث يعتمد هذا النظام على القدرة العسكرية الموثوقة لتقليص احتمالات حدوث أي اعتداء من الخارج. ويتطلب ذلك تدريبًا مستمرًا للقوات المسلحة وتطويرها بما يتماشى مع التطورات التقنية والعسكرية الحديثة، بالإضافة إلى قدرتها على التكيف مع بيئة تهديدات قد تتغير بسرعة. ويعتبر هذا النظام بمثابة عنصر أساسي في الحفاظ على الأمن الوطني، حيث يسهم في تعزيز قدرة الدولة

[1] – سرور جرمان سرور المطيري، *تغير مفهوم الأمن القومي الكويتي و دلالاته في الفترة 1990 – 2013*. القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف، 2015، ص41.

على حماية مصالحها وحماية حدودها من أي تهديدات إقليمية أو دولية قد تسعى إلى انتهاك سيادتها.[1]

وكما أشرنا سابقًا، فإن قوة الأبعاد الأمنية تختلف بشكل كبير بين الدول الكبرى والدول الصغرى. ففي الدول الصغرى، يتركز البعد العسكري بشكل أساسي على تعزيز قدراتها الدفاعية لضمان حماية نفسها من أي تهديدات خارجية، مع التركيز على الدفاع عن النفس وحماية حدودها وسيادتها. وعادة ما تكون هذه الدول أكثر حرصًا على بناء قدرات عسكرية تكفي للتصدي للتهديدات المباشرة دون السعي إلى توسيع نفوذها أو ممارسة دور هجومي في العلاقات الدولية. أما في الدول الكبرى، فإن البعد العسكري يأخذ طابعًا هجوميًا توسعيًا. وهذه الدول لا تقتصر على الدفاع عن نفسها فحسب، بل تستخدم قوتها العسكرية لتحقيق أهداف أكثر طموحًا، مثل تهديد الدول الأخرى أو توسيع نطاق نفوذها الجغرافي والسياسي. لذلك تسعى الدول الكبرى من خلال قدراتها العسكرية المتفوقة، إلى تعزيز مكانتها على الساحة الدولية، وقد تكون هذه الإجراءات على شكل تحالفات عسكرية أو مواثيق دفاعية تضمن لها التفوق الاستراتيجي. ويتمثل هذا التوسع العسكري في التلويح باستخدام القوة أو استخدامها بالفعل لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية، مما يجعلها أكثر قدرة على حماية مصالحها أمام التهديدات الخارجية.[2]

وتتمثل أهم مكونات البعد العسكري في العناصر التالية:[3]

- ✓ **حجم وتكوين وتنظيم وتسليح القوات العسكرية** : حيث يتأثر ضمان الأمن الوطني بشكل مباشر بحجم وتكوين القوات العسكرية ومدى تنظيمها وتسليحها. فكلما كانت القوات العسكرية أكبر وأفضل تسليحًا وتنظيمًا، كلما

[1]- سحر باقر العلي، *أثر التغير المناخي على الأمن الوطني الكويتي من خلال البعد الاقتصادي*، ط1، الكويت: مركز الخليج والجزيرة العربية، 2013، ص30.

[2]- سرور جرمان سرور المطيري، *مرجع سابق*، ص41.

[3]- هشام صاغور، *أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية دراسة في ضوء مقاربتي الأمن التقليدي والإنساني*، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة، ص26

زادت قدرتها على ضمان الأمن الوطني، والعكس صحيح؛ إذ يقل مستوى الأمان بنقص هذه العوامل.

- ✓ **القدرة على المرونة وسرعة التحرك والمناورة :** تعد القدرة على الاستجابة السريعة والتحرك المرن في مواجهة التهديدات من العوامل الحاسمة في البعد العسكري. هذه القدرة تتيح للدولة التكيف مع مختلف الظروف والتغيرات التي قد تطرأ في البيئة الأمنية.
- ✓ **القدرة على حشد قوة الارتباط المتوفرة :** يتطلب الأمن العسكري القدرة على تجميع وإدارة الموارد العسكرية المتاحة بشكل فعال. فحشد القوة الكافية في الوقت والمكان المناسبين يمكن أن يكون فارقًا في الحفاظ على استقرار الأمن الوطني.
- ✓ **امتلاك الصناعة الحربية المتطورة :** تسهم القدرة على إنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية محليًا وبجودة عالية في تعزيز قدرة الدولة على الدفاع عن نفسها وتجنب الاعتماد على القوى الخارجية. حيث توفر هذه الصناعة استقلالية استراتيجية من حيث تلبية احتياجات الدفاع الوطني.
- ✓ **الخبرة القتالية والقدرة على التخطيط وإدارة العمليات الحربية :** تساهم الخبرة المكتسبة من الممارسات القتالية السابقة والمناورات العسكرية بشكل كبير في رفع كفاءة القوات العسكرية. كما تعزز القدرة على التخطيط الدقيق وتنفيذ العمليات الحربية بكفاءة من قدرة الدولة على الرد على التهديدات العسكرية بشكل فعال.

ثانيًا: البعد السياسي

يشمل البعد السياسي للأمن الوطني كلًا من المستوى الداخلي والخارجي، حيث يتمثل الأمن السياسي في قدرة الدولة على الحفاظ على استقرارها السياسي داخليًا وخارجيًا. على المستوى الداخلي، تتجسد قدرة الدولة على التكيف مع بيئتها السياسية والاجتماعية

من خلال نظم الحكم المختلفة التي تعتمدها. من أهم مكونات هذا التكيف هو فتح قنوات المشاركة السياسية، مثل إنشاء الأحزاب السياسية وتقبل النقد والمعارضة، فضلاً عن تمكين المجتمع المدني في المشاركة الفعالة في صنع القرار. هذه الخطوات تساهم في تعزيز الاستقرار السياسي، تحقيق الوحدة الوطنية، وتمكين الدولة من مواجهة التحديات الداخلية التي قد تهدد استقرارها. أما على المستوى الخارجي، فإن الأمن السياسي يتطلب من الدولة أن تملك سياسة خارجية مرنة وفعالة تعمل على إدارة قوتها بشكل يضمن لها الحفاظ على مصالحها الوطنية وحمايتها من الضغوط السياسية الخارجية. وقد تتمثل هذه الضغوط في محاولات لدفع الدولة لتغيير مواقفها أو تبني مواقف قد تتعارض مع المبادئ التي تؤمن بها أو مع مصالحها الاستراتيجية. لذلك، يصبح من الضروري أن تنتهج الدولة سياسة خارجية حكيمة ومرنة قادرة على التكيف مع الظروف الدولية المتغيرة دون التأثير على استقلالها أو هويتها الوطنية.[1]

بمعنى آخر، يتعلق البعد السياسي بالأمن الوطني بتماسك الجبهة الداخلية للدولة، بما في ذلك الحفاظ على السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية. إذ يُعدّ استقرار النظام السياسي وقدرته على تلبية احتياجات المواطنين ومواجهة التحديات الداخلية جزءًا أساسيًا من هذا البعد. في حين أن البعد الخارجي يرتبط بتقييم الدولة لمطامع الدول الأخرى في أراضيها ومواردها، وكذلك مدى توافق أو تعارض مصالحها مع الدول الأخرى من الناحيتين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أن البعد السياسي يخضع لمجموعة من المبادئ الاستراتيجية التي تحدد كيفية تنظيم وتوجيه السياسات الأمنية، حيث تتولى هذه المبادئ تحديد أولويات المصالح الأمنية للدولة وترتيب أسبقياتها. تساعد هذه المبادئ في رسم معالم السياسة الخارجية للدولة، والتفاعل مع القوى العالمية والإقليمية، بما يضمن تحقيق المصالح الوطنية وتعزيز الأمن السياسي على مختلف الأصعدة.[2]

[1]- رفيق بن حصير، *مرجع سابق*، ص 31.

[2]- محمود مدين، *الجريمة الإلكترونية و تحديات الأمن القومي*، ط 2. القاهرة: المصرية للنشر و التوزيع، 2019 ،ص

ثالثًا: البعد الاقتصادي

يمكن النظر إلى الأمن الاقتصادي على مستويين: مستوى الفرد، ومستوى الدولة. على مستوى الفرد، يشمل الأمن الاقتصادي أساسًا ضمان عدم وجود الفقر والعوز، ويعني امتلاك الموارد الاقتصادية اللازمة للعيش بكرامة والمشاركة الفاعلة في المجتمع. كما يرتبط هذا البعد بجوانب أخرى مثل الأمن الوظيفي، وأمن الدخل، والتأمين ضد البطالة، وهو ما يضمن الاستقرار الاقتصادي للفرد ويعزز قدرته على مواجهة التحديات الاقتصادية، أما على مستوى الدولة، فإن الأمن الاقتصادي يرتبط بزيادة القوة الاقتصادية النسبية للدولة كهدف أساسي. ويشمل ذلك تعزيز القدرة الاقتصادية للدولة من خلال تطوير القطاعات الإنتاجية وزيادة الكفاءة الاقتصادية، ما يسهم في تقوية قدرتها العسكرية عبر الاعتماد على القوة الاقتصادية. كما يتضمن الأمن الاقتصادي الحد من تعرض الدولة للصدمات الاقتصادية الخارجية، مثل الأزمات المالية أو تقلبات الأسواق العالمية. علاوة على ذلك، يشمل الأمن الاقتصادي استخدام القوة الاقتصادية كأداة سياسية، مثل فرض العقوبات الاقتصادية على الدول أو الكيانات التي تهدد مصالح الدولة، مما يجعل الاقتصاد أداة فعالة في السياسة الدولية لتحقيق الأهداف الأمنية.[1]

كما يتعلق الأمن الاقتصادي بجمع الأسرار الاقتصادية للدول الأخرى، وهو ما يعرف بالاستخبارات الاقتصادية، بهدف معرفة نقاط القوة والضعف في الاقتصاديات المنافسة أو المعادية. ومن خلال هذا النوع من جمع المعلومات، تتمكن الدول من استثمار هذه المعرفة لتوجيه سياساتها الاقتصادية وتعزيز قوتها الاقتصادية بشكل استراتيجي. ويشمل ذلك استغلال هذه الأسرار لتعزيز الابتكار، وتحقيق التفوق التكنولوجي، ومواكبة متطلبات معايير المستقبل في مجالات مثل البحث والتطوير، والصناعات التكنولوجية، والتنمية المستدامة. وبهذا الشكل، يصبح الأمن الاقتصادي أداة أساسية في تمكين الدولة

[1] – بول روبنسون، *قاموس الأمن الدولي*، ط1. أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، 2009، ص98.

من تحسين مكانتها الاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتحصين نفسها ضد التهديدات المحتملة التي قد تؤثر على اقتصادها أو مصالحها الاستراتيجية.[1]

وللاقتراب أكثر من أبعاد الأمن الاقتصادي كما قدمها باري بوزان، يمكن الإشارة إلى المؤشرات التالية:[2]

- ✓ التناقض بين دول الشمال الغني ودول الجنوب الفقير :يشير بوزان إلى الخطر الكبير الناتج عن التفاوت الاقتصادي بين دول الشمال المتقدمة ودول الجنوب النامية. يبرز هذا التفاوت بشكل جلي في نظرية التبعية التي تميز بين دول المركز (الغنية) ودول الهامش (الفقيرة)، حيث تعتمد الدول الفقيرة على الدول الغنية بشكل مفرط، مما يضعف قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة ويجعلها عرضة للأزمات الاقتصادية العالمية.
- ✓ التنافس الدولي على مصادر الطاقة :يتزايد التنافس بين الدول الكبرى على السيطرة على مصادر الطاقة الاستراتيجية، مثل النفط والغاز، وهو ما يشكل تهديدًا للأمن الاقتصادي للدول التي تعتمد على هذه المصادر. كما أن التنافس لا يقتصر على الوصول إلى هذه الموارد، بل يشمل أيضًا الوصول إلى الأسواق الاستهلاكية من خلال استغلال التبعية الاقتصادية أو من خلال استحداث آليات شراكة اقتصادية تهدف إلى زيادة النفوذ والسيطرة على أسواق الطاقة العالمية. هذا التنافس قد يؤدي إلى أزمات اقتصادية عالمية، كما شهدنا في فترات سابقة.
- ✓ أثر عولمة الاقتصاد الدولي وهيمنة الشركات الكبرى :تعزز العولمة الاقتصادية هيمنة الشركات الكبرى على الأسواق العالمية، مما يخلق بيئة من عدم التوازن بين الاقتصادات الوطنية. ويمكن أن يجعل هذا الوضع

[1]- طارق محمد ذنون الطائي، مرجع *سابق*، ص140.

[2]- أحمد إيدابير، *المشكلة الأمنية في مالي و تداعياتها على الأمن القومي الجزائري*، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2018-2019، ص 50.

الاقتصادات الوطنية أكثر هشاشة، حيث تجد نفسها غير قادرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية السريعة أو مواجهة الأزمات المالية العالمية بسبب ضعف قدراتها التنافسية على المستوى الدولي.

رابعا: البعد المجتمعي

يركز البعد المجتمعي كما قدمه باري بوزان على استمرارية المجتمعات في ظل ظروف مقبولة للتطور والتغيير، خاصة في الأنماط التقليدية مثل اللغة، والثقافة، والهوية، والقيم الأساسية المشتركة. ويرتبط هذا البعد بضمان حماية القيم التي تجمع أفراد المجتمع وتعطيهم هوية واضحة ومميزة. ويهدف الأمن المجتمعي إلى الحفاظ على تماسك المجتمع في مواجهة التهديدات التي قد تؤثر على مكوناته الثقافية أو هويته الجماعية، مع التأكيد على أهمية التوازن بين الاستمرارية والتغير في الأنماط الثقافية والاجتماعية للمجتمع.[1]

كما تزداد أهمية الأمن المجتمعي لدى المجتمعات الصغيرة التي قد تخشى الانصهار ضمن المجتمعات الأكبر، إذ تحرص على حماية عناصر هويتها الخاصة وتماسكها أمام التغيرات الخارجية، ما يحقق لها الاستدامة مع الحفاظ على شخصيتها المميزة.[2]

ومن هذا المنطلق ينصب اهتمام الأمن المجتمعي على إيجاد آليات لتحقيق التوازن بين خصوصية المجتمع الثقافية والاجتماعية والانفتاح على الاندماج الإقليمي والعالمي. ولتحقيق ذلك، ينبغي الاهتمام بالنقطتين التاليتين:[3]

[1]- خالد كاظم أبو دوح، *الأمن المجتمعي*. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: مركز البحوث الأمنية، 2022، تم الإطلاع بتاريخ: 2021/05/15:

https://spp.nauss.edu.sa/index.php/spp/article/view/83/61

[2]- بول روبنسون، *مرجع سابق*، ص279.

[3]- خالد كاظم أبو دوح، *مرجع سابق*.

- ✓ الأمن المجتمعي يهدف إلى حماية هوية المجتمع وثقافته، ويجب أن يكون جزءًا من السياسات الأمنية الوطنية.
- ✓ الدولة هي المسؤولة عن حماية الأمن المجتمعي، إلا أن سياساتها أحيانًا تشكل تهديدًا للهوية الجماعية من خلال القمع والتمييز العرقي أو الإثني، ما يجعلها جزءًا من المشكلة كما يشير جونز واين.

ومع كل ما قدمه من مساهمات، تعرض مفهوم الأمن المجتمعي لعدة انتقادات. أهمها منحه أولوية مبالغ فيها لهوية المجتمع على حساب قضايا أخرى، والخلط أحيانًا بين هوية المجتمع والهوية الوطنية للدولة، مما يثير الجدل حول تعريفه الدقيق. كما أن صعوبة تحديد هوية المجتمع تجعل من الصعب رصد التهديدات المرتبطة بها بشكل واضح. بالإضافة إلى ذلك، يتميز المفهوم بمرونة مفرطة قد تؤدي إلى تصنيف أي مشكلة على أنها تهديد أمني، مما يُعقد الجهود لتحديد أولويات الأمن المجتمعي وتوجيه السياسات بفعالية.[1]

خامسا: البعد البيئي

يعتبر الأمن البيئي من المفاهيم الحديثة التي ظهرت نتيجة لتزايد التحديات البيئية التي تهدد استدامة الحياة على كوكب الأرض. وقد ارتبط هذا المفهوم بتزايد الوعي البيئي في العالم خاصة مع تأثير التغيرات المناخية التي أصبحت تشكل تهديدًا متزايدًا ليس فقط على البيئة، ولكن أيضًا على استقرار المجتمعات البشرية.

[1] – خالد كاظم أبو دوح، *مرجع سابق*.

ويهدف إلى حماية البيئة والموارد الطبيعية، وضمان الحفاظ على الحياة البشرية من المخاطر الناجمة عن الأنشطة البشرية والتغيرات البيئية التي تفوق قدرة الدول على معالجتها بشكل فردي.[1]

وقد ظهر لأول مرة في السبعينات مع تفاقم التلوث وتدمير الموارد الطبيعية، وكانت قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992 بمثابة نقطة تحول كبيرة في تبني هذا المفهوم عالميًا، حيث أصبح جزءًا أساسيًا من النقاشات حول التنمية المستدامة. خاصة في ظل تفاقم الأزمات البيئية مثل التغيرات المناخية التي أصبحت فيها الحاجة للتعاون الدولي أكثر وضوحًا، خاصة وأن المخاطر البيئية تتجاوز الحدود الوطنية، ما جعل من الأمن البيئي قضية عالمية تتطلب استجابة جماعية.[2]

وتعود أسباب ظهور هذا المفهوم إلى زيادة النشاط البشري وما يترتب عليه من تلوث وتدمير للموارد الطبيعية مثل الغابات والمحيطات، بالإضافة إلى انتشار ظواهر مثل الاحتباس الحراري. كما أن الحروب والنزاعات المسلحة تسهم في تدهور البيئة، مما يجعل قضية حماية البيئة تتطلب تنسيقًا عالميًا لمواجهتها.[3]

لذلك تتناول مواضيعه مسائل تتراوح بين التلوث بمختلف أنواعه، مثل تلوث الهواء والمياه، وفقدان التنوع البيولوجي، وصولًا إلى التهديدات الناتجة عن التغيرات المناخية مثل الجفاف وارتفاع درجات الحرارة. كما يشمل التهديدات التي تطرأ بسبب الأنشطة البشرية المفرطة مثل التصنيع الملوث وتدمير الموائل الطبيعية. يعكس هذا الاهتمام المتزايد بالآثار الطويلة المدى لهذه الأنشطة على صحة الإنسان والبيئة.

---

[1]- مبطوش الحاج، عيسى علي، "أثر النزاعات المسلحة على الأمن البيئي"، *مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية*، العدد 08، جانفي 2017، ص 160.

[2]- سحر باقر العلي، *مرجع سابق*، ص 32.

[3]- محفوظ رسول، *مرجع سابق*، ص 36.

ويتفاوت التأثر بانعدام الأمن البيئي من فئة إلى أخرى في المجتمع، حيث تعتبر الفئات الأكثر ضعفًا، مثل المجتمعات الفقيرة والريفية، الأكثر تضررًا من تأثيرات التلوث وفقدان الموارد الطبيعية. في حين أن الدول النامية، التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة، تتأثر بشكل أكبر بتغيرات المناخ مثل الجفاف والتصحر. أما المجتمعات الساحلية، فهي تواجه تهديدات من ارتفاع مستوى البحار والتلوث البحري.

كما تزداد أهمية الأمن البيئي بارتباطه بشكل وثيق بالأبعاد الأخرى للأمن مثل الأمن الاقتصادي والاجتماعي. فالأمن البيئي يسهم في استدامة الموارد الطبيعية التي تشكل الأساس للاقتصادات الوطنية، وبالتالي يؤثر على استقرار الدول. كما أن التدهور البيئي قد يؤدي إلى زيادة التوترات الاجتماعية بسبب تنازع الأفراد والجماعات على الموارد الطبيعية المحدودة.[1]

لذلك يعد الأمن البيئي قضية محورية في العصر الحالي، لا تقتصر أهميته على حماية البيئة فقط، بل يشمل الحفاظ على استقرار المجتمعات البشرية. إن التحديات البيئية التي نواجهها اليوم تتطلب استجابة جماعية وتعاون دولي لضمان مستقبل آمن وصحي للأجيال القادمة.

[1]- رفيق بن حصير، *مرجع سابق*، ص 34.

المبحث الثاني: التنمية من النمو الإقتصادي إلى التنمية البشرية

تُعد التنمية من أبرز القضايا التي تشغل بال الدول والمجتمعات على حد سواء، حيث تمثل عملية شاملة تهدف إلى تحسين حياة الإنسان بجوانبها المختلفة. لقد تطور مفهوم التنمية عبر العقود، منتقلاً من التركيز على النمو الاقتصادي فقط إلى تبني رؤى أكثر شمولاً، تجمع بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، وحتى البيئية.

في هذا الإطار، يعكس التطور التاريخي للتنمية سعي البشرية الدائم إلى تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات الحاضر والاستعداد لتحديات المستقبل. ومع تنوع المفاهيم والنظريات، أصبحت التنمية البشرية اليوم تمثل جوهر كل الجهود التنموية، باعتبار الإنسان غاية التنمية ووسيلتها.

من خلال هذا المبحث، سنتناول تطور مفهوم التنمية، بدءًا من مفهوم النمو الاقتصادي في بداياته، مرورًا بفكرة التنمية المستقلة والتنمية المستدامة، وصولًا إلى مفهوم التنمية البشرية. كما سنتطرق إلى الأبعاد المختلفة للتنمية التي تعكس شمولية هذا المصطلح في معالجة قضايا المجتمعات الحديثة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية

يعد مفهوم التنمية من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد من المفكرين والباحثين والسياسيين، لكنه في الوقت نفسه يتسم بالغموض والتعقيد. ويعود ذلك إلى أن الدراسات المتعلقة بالتنمية التي غالبًا ما تتناولها فئات من المتخصصين الذين يستخدمون لغة متخصصة تحتوي على معادلات ورسوم بيانية وأرقام إحصائية، ما يجعلها صعبة الفهم بالنسبة للقارئ العادي. هذا التعقيد يعكس الطبيعة متعددة الجوانب للتنمية التي تتطلب فهماً عميقاً للعديد من المفاهيم والمقاييس المتنوعة.[1]

من جهة أخرى، يعود غموض هذا المفهوم إلى كون هذا المفهوم متناول من قبل العديد من الباحثين والمفكرين ذوي التوجهات الفكرية والإيديولوجية المختلفة. وهذا ما يؤكده جون بيليس وستيف سميث الذين يريان أن مفاهيم التنمية تعكس دائمًا مجموعة معينة من القيم الاجتماعية والسياسية، مشيرين إلى أنه لا يمكن تصور التنمية إلا ضمن إطار إيديولوجي محدد. و يعني ذلك أن التنمية ليست مجرد عملية اقتصادية أو اجتماعية محايدة، بل هي عملية متأثرة بالقيم والمعتقدات التي تحدد كيفية تقييمها وتحقيق أهدافها.[2] و يزيد من غموض وتعقيد المفهوم اشتراكه وتشابكه مع علوم كثيرة كالإقتصاد والسياسة والإجتماع وغيرها.

والتنمية لغة، تعني "النماء" أي الزيادة التدريجية، ويقال أن نما المال، ونما الزرع نما إذا تراكم وكثر.[3]

---

[1] . غازي عبد الرحمن القصيبي، *التنمية ... الأسئلة الكبرى*، ط 1. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1992، ص 9.

[2] . جون بيليس ، ستيف سميث، *عولمة السياسة العالمية*، تر: مركز الخليج للأبحاث، ط 1. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004) ،ص 938.

3- إبراهيم حسين العسل، *التنمية في الفكر الإسلامي مفاهيم عطاءات معوقات أساليب*،ط1. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006)، ص 23.

وعلى الرغم من أن المعنى اللغوي لمفهوم التنمية واضح ومباشر، إلا أن العديد من الباحثين والمفكرين يخلطون بينه وبين مصطلحات أخرى مشابهة له مثل "النمو" أو "التحديث" أو "التطور"، مما يؤدي إلى حدوث لبس في الفهم. وعلى الرغم من أن هذه المصطلحات قد تبدو قريبة من حيث اللغة أو المدلول، إلا أنها تحمل دلالات مختلفة تمامًا.

فالنمو، على سبيل المثال، يشير إلى الزيادة المستمرة والثابتة في جانب معين من جوانب الحياة، وهو عملية طبيعية تحدث غالبًا دون تدخل بشري. كما يمكن أن يكون محدودًا في بعض الأحيان، ويقتصر على زيادة كمية في جانب واحد فقط، مثل النمو السكاني أو نمو الإنتاجية في قطاع معين. وبالتالي، النمو ليس بالضرورة تعبيرًا عن تقدم شامل أو تغير نوعي في الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية.أما التنمية، فهي عملية مخططة ومقصدية تهدف إلى إحداث تغييرات شاملة وعميقة في جميع جوانب الحياة. التنمية تشمل التحسين المستمر والتقدم في مختلف المجالات مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، كما تتضمن تغييرات نوعية تؤثر على كافة طبقات المجتمع، وتستهدف تحقيق تقدم شامل ومستدام. بينما النمو يتسم بزيادة كمية قد تكون محدودة في بعض المجالات، فإن التنمية تشمل عملية من التغيير العميق والشامل الذي يحقق التكامل بين مختلف جوانب الحياة.[1]

كما أن **التغيير** بحد ذاته لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والازدهار. فقد يشهد المجتمع تغييرات عشوائية أو غير هادفة، ما قد ينتج عنه نتائج عكسية أو غير إيجابية. لذلك قد يكون التغيير عارضًا أو غير مستدام إذا لم يكن مصحوبًا بأهداف واضحة واستراتيجيات موجهة. في المقابل، تهدف التنمية إلى تحسين مستمر ومقنن نحو الأفضل، حيث تسير وفق خطى ثابتة ومتسقة نحو الأمام. وهي عملية مستمرة تخضع للتخطيط والرقابة، وتتم وفق استراتيجيات مدروسة لتحقيق أهداف محددة.[2]

---

[1] – *المرجع نفسه*.

[2] – إبراهيم حسين العسل، *مرجع سابق*، ص24 .

من جانب آخر، يعتمد مفهوم التطور على تصور أن المجتمعات البشرية تمر بمراحل محددة وثابتة، تبدأ من البساطة وتنتقل إلى التعقيد. كما أن التطور عادة ما يكون تدريجيًا، حيث تمر المجتمعات بمراحل متعاقبة ترتبط ببعضها البعض. أما التقدم، فيعتبر المرحلة النهائية التي تأتي بعد التنمية الشاملة، حيث تعكس المجتمع المتقدم والمتطور الذي يعكس التحسن في كافة جوانب الحياة. وبذلك، التنمية الشاملة هي النقطة التي تؤدي إلى التقدم، وتعتبر بمثابة التحول الفعلي نحو مجتمع أكثر تطورًا ورفاهية.[1]

إذا حاولنا التمييز بين التنمية والتحديث، نجد أن التحديث يقتصر بشكل أساسي على إدخال عناصر الحضارة الحديثة مثل الأجهزة الإلكترونية، المعدات الآلية، والسلع الاستهلاكية، أي أنه يتعلق بتبني وسائل وأساليب العصر الحالي. في المقابل، التنمية تتجاوز ذلك لتشمل عملية شاملة تهدف إلى تحسين وتطوير مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتؤكد على الاستدامة والرفاهية على المدى الطويل، بما يشمل تحسين جودة الحياة وتحقيق التكامل بين مختلف المجالات.[2]

أما اصطلاحا فقد تم تعريف التنمية بطرق مختلفة، ومن بين هذه التعريفات ما يلي:

" التنمية تحريك عملي مخطط له، وتعبئة اجتماعية شاملة لكل موارد المجتمع وطاقاته الاقتصادية والبشرية والثقافية، من خلال فلسفة ثابتة وإيديولوجية واضحة، تهدف إلى تحرير طاقات الإنسان وإمكانياته الكامنة، وتوفير احتياجاته الإنسانية، وتحقيق فرص عادلة في العمل والإنتاج والثروة القومية وتخليص المجتمع من التبعية والهيمنة الخارجية".[3]

---

[1]- عمار عبد الغني، *مرجع سابق*، ص 20

[2]- *المرجع نفسه.*

[3]- بوجمعة وعلي، *اللغة العربية والتنمية الميسرات والمعيقات*. إنجلترا: e-Kutub Ltd ، ص 25.

" التحريك العلمي المخطط لمجموعة من السلوكيات من خلال عقيدة معينة لتحقيق التغيير المستهدف بغية الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها".[1]

وعرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية في عام 1956 :" التنمية هي العمليات التي تجمع جهود المجتمعات المحلية مع جهود الحكومات لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات، مما يساهم في تكامل هذه المجتمعات داخل الإطار العام للأمة ويساعدها على التقدم القومي".[2]

[1]- عبد الكريم بكار، *التنمية المتكاملة رؤية إسلامية*. دمشق: دار القلم، 1999، ص 9.

[2]- عمار عبد الغني، *مرجع سابق*، ص 19.

المطلب الثاني: تطور مفهوم التنمية

إذا نظرنا إلى العصور القديمة معتمدين على المفهوم الذي تبلور في الأدبيات التي تناولت التنمية، سنجد أن هذا المفهوم كان يشير إلى الانتقال المدروس من حالة الأسوأ إلى الحالة الأفضل. وقد كان هذا الهدف جزءًا من هواجس الإنسانية منذ بداية الفكر المنظم. فالفكر التنموي القديم كان يتجه نحو تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، ويسعى لتحقيق التوازن بين الإنسان وبيئته، وهو ما يمكن ملاحظته في الحضارات القديمة التي كانت تهدف إلى تحسين الحياة ورفع مستوى رفاهية الأفراد.[1]

أما في العصور الحديثة، فرغم الإجماع بأن التنمية كحقل مستقل ظهر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلا أن مفهومها تغير مع الوقت ابتداء بالتنمية كمرادف للنمو الاقتصادي وانتهاء عند التنمية المتحورة حول الإنسان.

الفرع الأول: التنمية كمرادف للنمو الإقتصادي

في بداية تطورها كمفهوم، ركّزت التنمية بشكل أساسي على الجانب الاقتصادي، مستمدة زخمها من تصنيف الدول إلى "متقدمة" و"نامية". حسث تم تعريف البلدان النامية حينها بتلك الدول التي ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي مقارنة بالدول المتقدمة، واعتُبر النمو الاقتصادي الحل الأساسي لتقليل الفجوة. لذلك كان الهدف تحقيق زيادات مستدامة في الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات تتراوح بين 5–7% سنويًا، مما يترجم إلى نمو حقيقي في الدخل الفردي بنسبة 2–4% بعد احتساب معدلات النمو السكاني التي كانت غالبًا تُقدَّر بـ3%. هذا النمو كان يُنظر إليه كوسيلة لإخراج الاقتصاديات القومية من حالة الركود المستمر، مع إشارات خجولة إلى أهمية تحسين جوانب اجتماعية، مثل التعليم والصحة، لكنها بقيت ثانوية.[2]

[1]– محمد كمال مصطفى، *الطريق إلى التنمية الفاعلة*. مصر: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2016، ص 13

[2]– إبراهيم العيسوي، *التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها*، ط 2 . القاهرة: دار الشروق، ، 2001، ص 13.

وبالتالي لم تكن هيمنة الجانب الاقتصادي على مفهوم التنمية آنذاك مجرد تفضيل عشوائي، بل ارتبطت مباشرةً بأدوات القياس المتاحة، التي ركزت على المؤشرات المادية كالناتج المحلي والدخل الفردي.

ووفق هذا التصور لابد لعملية التنمية أن تتضمن عددا من المراحل المتتابعة التي يتعين على كل البلدان النامية أن تمر بها، وهذا يعني أن عددا من الدول حقق التنمية باجتياز هذه المراحل، إلا أن عددا آخر لا يزال يعاني التخلف، وقد تم تبرير التركيز على جانب النمو الاقتصادي، بأن الزيادات التي تتحقق في الإنتاج حتى وإن بدأت في قطاعات محددة وانحصرت منافعها في نسبة قليلة من السكان في البداية فإنها ما تلبث أن تأخذ في الإنتشار وشمول كافة فئات المجتمع.[1]

وقد استمر مفهوم النمو الإقتصادي كمرادف للتنمية لعدة سنوات، ثم فقد مركزيته بعد ما تبين أن الاعتماد على مؤشر الدخل القومي الإجمالي مقسومًا على عدد السكان مضلل جدا ولا يمكن الاعتماد عليه فهو من ناحية لا يعكس التفاوت الكبير في توزيع الدخل داخل المجتمع، حيث تستحوذ أقلية صغيرة على النصيب الأكبر من الثروة، بينما تعيش الغالبية في فقر مدقع. ومن ناحية ثانية، هناك ظاهرة الغنى المفاجئ في البلدان البترولية، دون أن تعكس هذه الثروة تطورا في البنى الاقتصادية والاجتماعية، وتدلل على مستوى التقدم الفعلي في هذه الدول.[2]

ومن ناحية ثالثة غالبًا ما يكون النمو الاقتصادي عملية قاسية تتم على حساب الجانب البشري، حيث يُطلب من العمال إنتاج أكثر مما يستهلكونه لإشباع حاجاتهم الأساسية. و في هذا السياق .يقول محبوب الحق:" لا بد لنا أن نتقبل أن النمو الاقتصادي

[1] – *المرجع نفسه*، ص 16.

2– مصطفى حجازي، *التخلف الإجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور*، ط 9. المغرب: المركز الثقافي العربي،2005، ص 21.

عملية لا تخلو من قسوة وكآبة، إن جوهر النمو الاقتصادي هو أن نجعل العامل ينتج أكثر مما يسمح له باستهلاكه في اشباع حاجاته المباشرة ".[1]

الفرع الثاني: التنمية المستقلة

في ظل التحديات التنموية التي تواجهها دول العالم الثالث، برز مفهوم التنمية المستقلة كحل يسعى لتحرير هذه الدول من قيود التبعية الاقتصادية والسياسية للنظام الرأسمالي العالمي. وعلى الرغم من تجاهل هذا المفهوم في الأوساط الغربية، إلا أنه نال شهرة كبيرة بين الدول النامية التي رأت فيه وسيلة لاستعادة السيطرة على مواردها ومصائرها. ويوضح هذا المفهوم أن تخلف دول الجنوب ليس حالة ذاتية فحسب، بل نتيجة نظام عالمي يكرس علاقات غير متكافئة، حيث تستفيد القوى المهيمنة من استمرار تخلف الأطراف.

إذن التبعية، ليست ظاهرة طارئة، بل هي نتاج ظرف تاريخي يمتد من الحقبة الاستعمارية التي فرضت خلالها الدول الغربية سيطرتها على موارد الشعوب المستعمرة. وحتى بعد الاستقلال السياسي، استمرت هذه السيطرة بأشكال جديدة، حيث وجدت الدول المتخلفة نفسها مكبلة بقيود اقتصادية وثقافية تمنعها من صياغة شروط تجدّدها الذاتي. في كثير من الأحيان، لذلك بقيت إرادة هذه الدول محكومة بمصالح القوى العالمية التي حرصت على إبقائها ضمن منظومة تخدم أهدافها.

في مواجهة هذا الوضع، تنقسم الرؤى حول سبل التحرر من التبعية. فمن جهة، ترى الجماهير أن العنف هو الخيار الوحيد القادر على تحرير المجتمعات من قبضة الاستعمار والنخب الحاكمة التي تُعتبر امتدادًا له. هذا الاستعمار الذي ترسخ بالقوة يجب أن يُجابه بنفس الأدوات، وكذلك الحال مع النخب المرتبطة بمصالح القوى العالمية، والتي استمرت في تنفيذ أجندات تخدم مصالح المتبوع لا التابع. من جهة أخرى، تنادي الأحزاب

1. غازي عبد الرحمن القصيبي، *مرجع سابق*، ص 39.

البورجوازية بالوسائل السلمية كسبيل لتحقيق التنمية، إلا أن هذا التوجه تعرض لانتقادات واسعة. فغالبًا ما وُصفت هذه الأحزاب بأنها تسعى لتحقيق مكاسب خاصة دون الالتفات إلى مصالح الجماهير، بل إنها استخدمت وسائل قمعية لضمان استمرار ارتباطها بمراكز النظام الرأسمالي.[1]

في هذا السياق، تبدو الحاجة ملحة إلى نشوء قوى سياسية فاعلة تمتلك رؤية مستقلة وتعمل على تحرير المجتمعات من قيود التبعية. و يجب أن تكون هذه القوى قادرة على التحام الشعب بالنخب السياسية المستقلة، مما يعزز من القوة المعنوية القادرة على تحقيق التحول. فالتنمية المستقلة ليست مجرد تحرير اقتصادي، بل هي عملية شاملة تستهدف تحرير الإرادة الوطنية بكل أبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية. [2]

ومع ذلك، لا تعني التنمية المستقلة الانغلاق أو التقوقع، بل تسعى إلى تحرير الإرادة الوطنية من القيود التي تفرضها القوى المهيمنة، وفتح المجال أمام بناء علاقات متوازنة تقوم على الاعتماد المتبادل. فالهدف ليس الانفراد بقرارات قد تضر بالمصالح المشتركة، بل تحقيق استقلالية تتيح للدول النامية ممارسة دورها الفاعل في صنع القرارات العالمية.[3]

وهو نفس الطرح الذي تبناه راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة في تونس حيث يقول :" لست من المنادين بإقفال الأبواب في وجوه التجارب الأخرى غير أن جوهر المسألة يكمن في أن مجتمعاتنا في العالم الاسلامي مبنية على قيم مختلفة عن قيم الغرب ".[4]

---

[1]–نادر فرجاني وآخرون، *التنمية المستقلة في الوطن العربي*،ط 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 13.

2– المرجع نفسه، ص 15.

3– جميل جريسات، *إدارة التنمية العربية في ظل السياسة اللامنهجية*، ط1. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1997، ص 21، ص 22

3– نادر فرجاني و آخرون، *مرجع سابق*، ص 50

4– جميل جريسات، *مرجع سابق*، ص 21، ص 22

4– نادر فرجاني وآخرون، *مرجع سابق*، ص 50

من جهة أخر يتسع مفهوم التنمية لأكثر من البعد القطري إلى ما يعرف بالإعتماد الجماعي على الذات سواء أكان ذلك إقليما أو على مستوى العالم الثالث، خاصة في ظل محدودية الموارد ، لذلك تتطلب التنمية المستقلة تعاونًا جماعيًا يتجاوز الحدود القطرية إلى الإقليمية.[1]

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن التنمية المستقلة عملية تحرر اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي من أجل أن يستعيد المجتمع شروط تجدده ومن أجل إتاحة الفرصة للإرادة الوطنية لممارسة مفعولها في صنع التنمية، وهي ليست حالة ثابتة يمكن الوصول إليها بين ليلة وضحاها، بل هي عملية تاريخية طويلة الأجل، تتطلب تراكمًا مستمرًا للجهود عبر مراحل متعددة. كما أنها عملية مركبة، تمتد عبر أبعاد اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، وسياسية. قد تختلف أوزان هذه الأبعاد من مجتمع لآخر، لكنها تتشابك لتشكل إطارًا متماسكًا يحقق الاستقلال التنموي بدرجات متفاوتة.[2]

وكغيره من المفاهيم لم يسلم مفهوم التنمية المستقلة من النقد. حيث أُخذ عليه تركيزه المفرط على العوامل الخارجية في تفسير التخلف، مع إغفال العوامل الداخلية التي قد تكون سببًا رئيسيًا في عرقلة التنمية. والواقع يؤكد أن التخلف ليس أمرًا حتميًا، كما أظهرت بعض التجارب الآسيوية التي استطاعت تحقيق قفزات تنموية بتوظيف مواردها الداخلية والخارجية بشكل متوازن. هذه التجارب أثبتت أن التنمية المستقلة لا تتحقق إلا من خلال رؤية شاملة تأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة.

الفرع الثالث: التنمية المستدامة

يعد مفهوم التنمية المستدامة واحدا من أبرز المفاهيم الحديثة التي برزت في أدبيات التنمية، حيث ظهرت خلال سبعينات القرن الماضي كرد فعل على أنماط التنمية

[1]– إبراهيم العيسوي، *مرجع سابق*، ص 16.

[2]. نادر فرجاني و آخرون، *مرجع سابق*، ص 13-14.

التقليدية التي أغفلت الأبعاد البيئية، ما أدى إلى تغييرات مناخية وكوارث طبيعية هددت استمرارية الحياة على الكوكب. وقد جاء هذا المفهوم متأثراً بالتقدم العلمي والتكنولوجي الذي شهدته البشرية في تلك الفترة، حيث كشفت الثورة الصناعية عن تأثيرات خطيرة على البيئة نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية بمعدلات تتجاوز قدرة الطبيعة على تجديدها، وإنتاج نفايات تفوق قدرة الكوكب على امتصاصها.

ومع ذلك، فإن ذات التقدم العلمي الذي ساهم في تعقيد الأزمة البيئية كان له دور في تسليط الضوء على حدود تحمل الكوكب واستيعاب التحديات التي تواجهه. كما زادت هذه المعرفة من الوعي العالمي بضرورة الحفاظ على البيئة كشرط أساسي لاستدامة الموارد والتنمية الاقتصادية. ومن هنا بدأ الوعي يتشكل حول أهمية إعادة النظر في العلاقة بين الإنسان والطبيعة، إذ لم يعد من الممكن النظر إلى البيئة والتنمية الاقتصادية كطرفين متناقضين، بل يجب التعامل معهما كعنصرين متكاملين.

وقد أظهرت الدراسات أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق على المدى البعيد دون مراعاة الأبعاد البيئية، كما أن حماية البيئة لا يمكن أن تتم بمعزل عن خطط التنمية التي تأخذ في الحسبان احتياجات المجتمعات البشرية. هذا التوازن بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة أصبح جوهر مفهوم التنمية المستدامة، حيث يسعى إلى تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي دون الإضرار بالنظم البيئية التي يعتمد عليها البشر.

وهكذا، فإن التنمية المستدامة ليست مجرد فكرة نظرية، بل هي استراتيجية شاملة تهدف إلى معالجة التحديات البيئية والاجتماعية بطريقة تضمن استمرارية الموارد وتلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية. ولتحقيق ذلك، يتطلب الأمر تعاوناً دولياً وجهوداً مشتركة لدمج الاعتبارات البيئية في السياسات الاقتصادية والتنموية، مما يجعل من التنمية المستدامة خارطة طريق للبشرية نحو مستقبل أكثر توازناً واستقراراً.

وقد لعبت المنظمات والمؤسسات الدولية دوراً محورياً في بلورة مفهوم التنمية المستدامة، حيث تم ذلك عبر تنظيم مؤتمرات وندوات وإنجاز العديد من الدراسات والتقارير

التي سلطت الضوء على العلاقة المعقدة بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. ومن أبرز هذه الإسهامات:

تقرير نادي روما لعام 1972:

يعد هذا التقرير محطة مفصلية في النقاشات العالمية حول مستقبل التنمية المستدامة والكوكب وتمثلت مساهمته في الدراسة الرائدة التي أعدها فريق بقيادة ميدوز وزملائه بعنوان "**حدود النمو**"، حيث استندت هذه الدراسة إلى محاكاة حاسوبية متقدمة حللت التفاعلات بين خمسة أبعاد أساسية تشمل التقنية، السكان، التغذية، الموارد الطبيعية، والبيئة. وقد خلصت نتائج هذه الدراسة إلى أن أنماط التصنيع والتنمية الاقتصادية المفرطة السائدة آنذاك كانت تدفع العالم نحو تجاوز الحدود البيئية، مما ينذر بانهيار النظام العالمي بحلول عام 2000 إذا لم يتم تبني مسارات بديلة في التعامل مع الموارد الطبيعية وسلوكيات التنمية.[1]

وقد أثارت هذه النتائج جدلاً واسعاً على المستويين العلمي والسياسي، حيث انقسمت الآراء إلى فريقين. الأول، يرى أن التنمية الاقتصادية ضرورة لا غنى عنها لتحسين حياة البشر، حتى لو كان ذلك على حساب البيئة. أما الفريق الآخر، فدعا إلى إعطاء الأولوية لحماية البيئة، مشيراً إلى أن استمرار استنزاف الموارد الطبيعية سيهدد حياة الأجيال القادمة. هذا الانقسام ساهم في تعزيز التصور السائد حينها بأن التنمية الاقتصادية وحماية البيئة خياران متناقضان، يصعب تحقيق التوازن بينهما. [2]

ومع ذلك، لم يقتصر تأثير تقرير نادي روما على إثارة الجدل فقط، بل كان له دور في تحفيز البحث عن حلول تسعى لتحقيق التوازن بين هذين الجانبين. وهكذا، شكل تقرير

[1]– ضرار الماحي العبيد أحمد، " نشأة و تطور مفهوم التنمية المستدامة "، *أوراق بحثية*، العدد الخامس (2008)، ص 8

2– *المرجع نفسه.*

"حدود النمو" نقطة تحول رئيسية في أدبيات التنمية، حيث وضع أسساً لنقاشات أعمق حول مفهوم التنمية المستدامة.

مؤتمر استوكهولم:

يعتبر مؤتمر استوكهولم حول البيئة البشرية الذي عقد في عام 1972 بالعاصمة السويدية نقطة تحول أساسية في الفكر البيئي العالمي، حيث حضره ممثلون عن 113 دولة و19 منظمة دولية، مما جعل منه منبراً لإرساء دعائم جديدة للتعامل مع البيئة. لقد دعا المؤتمر إلى التوقف عن الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والتعايش مع البيئة بشكل يضمن استدامتها للأجيال الحالية والمستقبلية.[1]

وقد جاء إعلان استوكهولم ليعكس هذا التوجه الجديد، حيث نصت الفقرة السادسة منه على ضرورة صياغة سياسات عالمية تأخذ بعين الاعتبار العواقب البيئية لكل إجراء. وأكد أن الجهل واللامبالاة تجاه البيئة قد يؤديان إلى أضرار لا يمكن إصلاحها، بينما يمكن من خلال المعرفة والعمل الحكيم تحقيق حياة أفضل في بيئة متوائمة مع احتياجات الإنسان وآماله. كما أبرز الإعلان أن صون البيئة البشرية وتحسينها بات هدفاً لا بديل عنه لبني الإنسان، وأن التنمية الاقتصادية والبيئية ليست في جوهرها متناقضة، بل يمكن أن تكون مكملة لبعضها البعض.[2]

وبالتالي ركز المؤتمر على توضيح الروابط الوثيقة بين البيئة والتنمية، مشيراً إلى أن مشاكل البيئة مسؤولية مشتركة بين الدول الصناعية والنامية. فالدول الصناعية تتحمل العبء الأكبر بسبب التصنيع المفرط، بينما تواجه الدول النامية تحديات تتعلق بالاستخدام

1- رشيد الحمد محمد سعيد صباريني، *البيئة ومشكلاتها*. الكويت:المجلس الوطني للثقافة و الآداب، 1979، ص 24

2- محمد بلفضل، "مفهوم ورهانات التنمية المستدامة"، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، المجلد 13 (2020)، ص 91.

غير المستدام للموارد نتيجة احتياجات التنمية. ورغم هذا الطرح المتوازن، لم يكن التطبيق العملي لتوصيات المؤتمر على مستوى الطموح الذي طرحته.[1]

ومع أن المؤتمر حقق نجاحا نظريا في ذلك الوقت، إلا أن بعض المراقبين لاحظوا وجود قيود على فعاليته. حيث استمرت النظرة السائدة التي تعاملت مع البيئة والتنمية كاحتياجات متنافسة بدلاً من جوانب متكاملة. هذا التباين في الأولويات أدى إلى اعتماد سياسات منفصلة وغير منسقة، ركزت في الغالب على تحديد المقايضات بين حماية البيئة وتعزيز التنمية الاقتصادية بدلاً من البحث عن حلول تدمج بينهم، وقد أقرت الأمم المتحدة في وقت لاحق، بأنه تم تحقيق تقدم محدود في دمج الاهتمامات البيئية بشكل ملموس في سياسات التنمية وخططها.[2]

اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (لجنة برونتلاند 1983)

أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، والمعروفة بلجنة برونتلاند في عام 1983، بهدف إعداد دراسة شاملة حول العلاقة بين التنمية والبيئة. وقد ضمت هذه اللجنة 19 مندوبًا من 18 دولة تحت قيادة جرو هارلم برونتلاند، رئيسة الوزراء النرويجية آنذاك، بدأت اللجنة عملها سنة 1983 وبعد أربع سنوات من العمل المكثف، أصدرت تقريرها الشهير بعنوان "مستقبلنا المشترك"، والذي أصبح مرجعية أساسية في النقاشات العالمية حول التنمية المستدامة.[3]

1- سهير إبراهيم حاجم الهيتمي، *المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي*. سوريا: دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع،2008، ص 33.

[2]-Bâc, P.D, "A history of the concept of sustainable development ", *literature review. Annals ofthe University of Oradea, Economic Science Series, (2008),17(2), p576-580*

[3]-Tomislav Klarin," The Concept of Sustainable Development: From its Beginning to the Contemporary", *"International Review of Economics & Business,* Croatia, University of Zagreb and De Gruyter Vol. 21, No. 1, pp. 67-94,(2018), p 73

لقد قدم تقرير برونتلاند تعريفًا شاملاً للتنمية المستدامة، حيث عُرفت بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة". هذا المفهوم الذي تم طرحه في التقرير لاقى قبولاً واسعاً وأصبح جزءاً أساسياً من القاموس البيئي العالمي. وقد شدد التقرير على ضرورة توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية، مثل السكن والطعام والماء، مع العمل على تحسين مستويات المعيشة. كما دعا إلى تحقيق تطلعات البشر في حياة أفضل، مع الحفاظ على استدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.[1]

لكن، رغم شهرة التقرير والاهتمام الكبير الذي ناله مفهوم التنمية المستدامة، إلا أنه لم يخل من الانتقادات. فقد وصف بعض النقاد مفهوم برونتلاند بأنه متفائل إلى درجة مبالغ فيها، وغامض ومتناقض في بعض الأحيان، وذلك بشكل متعمد، لتمكينه من الحصول على القبول العالمي. فقد كانت صياغة المفهوم محكومة بالحاجة إلى التوافق بين مختلف الأطراف، مما جعله يبدو غامضًا في بعض جوانبه. كما اعتبره البعض مجرد شعار سياسي يمكن أن يتوحد خلفه السياسيون حول العالم دون تقديم حلول ملموسة أو تطبيقات عملية واضحة.[2]

مؤتمرات ما بعد لجنة برونتلاند

رغم الانتقادات التي طالت لجنة برونتلاند، لقي تعزيزها لمفهوم التنمية المستدامة قبولًا واسعًا، لا سيما من قبل أولئك الذين شعروا أن البعد التنموي في مبادئ مؤتمر استوكهولم 1972 قد أصبح هامشيًا. فقد تم التفاعل مع هذا المفهوم بشكل إيجابي من قبل الكثيرين، الذين رأوا أن هناك حاجة ملحة لإعادة التأكيد على العلاقة الوثيقة بين التنمية وحماية البيئة. لذلك، على غرار الجهود التي بدأت في ستوكهولم، عُقدت سلسلة

1- *Ibid*, 74.
2-–Bâc, *Op. cit* ,p 576-580

من المؤتمرات الدولية التي استهدفت تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق التوازن بين احتياجات الإنسان وحماية كوكب الأرض.[1]

أحد أبرز هذه المؤتمرات كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED) الذي عقد في ريو دي جانيرو في عام 1992 بمناسبة الذكرى العشرين لمؤتمر استوكهولم. أصبح هذا المؤتمر، الذي شارك فيه ممثلون من 179 دولة، يعرف فيما بعد بـ "قمة الأرض". كان الهدف الأساسي لهذا المؤتمر هو إيجاد سبل تفعيل التنمية المستدامة على المستوى العالمي. وقد تم التأكيد على أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية مترابطة بشكل وثيق، وأن معالجة أي من هذه العوامل بشكل منفصل لن يحقق التنمية المستدامة بشكل كامل.[2]

خلال مؤتمر ريو 1992، تم توضيح مفهوم التنمية المستدامة على أنه "تحسين نوعية الحياة أثناء العيش داخل القدرة الاستيعابية للنظم البيئية الداعمة".[3] مما يعني ضرورة تحسين ظروف الحياة البشرية مع ضمان عدم تجاوز الحدود البيئية التي يمكن أن تدعم الحياة بشكل مستدام. وقد أعاد هذا المؤتمر التأكيد على أهمية هذه المبادئ في مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية التي تهدد الكوكب، وتناول القضايا الاجتماعية مثل الفقر والعدالة الاجتماعية باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من استدامة التنمية.

ولم تتوقف الجهود عند هذا الحد، بل استمرت المؤتمرات الدولية في التأكيد على أهمية التنمية المستدامة. ففي عام 2002، انعقد مؤتمر جوهانسبورغ في جنوب إفريقيا، حيث تم تناول القضايا البيئية والتنموية بشكل موسع، مع التركيز على التحديات العالمية مثل تغير المناخ والفقر. كما انعقد في 2012 مؤتمر ريو + 20 في ريو دي جانيرو الذي

1. جون بيليس ، ستيف سميث، *مرجع سابق*، ص665.

2- الأمم المتحدة، "مؤتمرات البيئة والتنمية المستدامة"، الأمم المتحدة، تم الاطلاع بتاريخ : 2020/03/12.
https://www.un.org/ar/conferences/environment.

3--Andrew Dobson,*Fairness and futurity: essays on environmental sustainibility and social justice*. united states: Oxford University,1999 , P23.

استكمل مناقشات قمة الأرض وأعاد التأكيد على التزام المجتمع الدولي بمفهوم التنمية المستدامة.

وتظهر هذه المؤتمرات أهمية استمرار الحوار الدولي حول ضرورة تحقيق التنمية المستدامة، كما يُظهر التطور التدريجي في التفكير العالمي حول كيفية دمج العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق تنمية عادلة ومستدامة لجميع شعوب العالم. ورغم التحديات التي تواجه تطبيق هذه المبادئ بشكل فعلي على الأرض، تظل هذه المؤتمرات نقطة مرجعية في تشكيل السياسات الدولية التي تهدف إلى الحفاظ على كوكب الأرض وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

الفرع الرابع: التنمية البشرية

يعتبر مفهوم التنمية البشرية آخر مرحلة في تطور مفاهيم التنمية، وقد أُطلق لأول مرة في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر سنة 1990، من قبل الاقتصاديين محبوب الحق وآمارتيا سن. وقد مثّل ظهور هذا المفهوم قفزة نوعية في مجال الفكر التنموي، إذ جاء ليعالج نقاط القصور التي شابت المفاهيم السابقة. فعلى الرغم من أن الإنسان كان دائمًا يشكل جوهر التنمية، إلا أنه غالبًا كان ما يُنظر إليه كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي، ولكن مفهوم التنمية البشرية أحدث تحولًا نوعيًا في هذا الفكر، حيث اعتبر الإنسان ليس فقط محور التنمية، بل غايتها ووسيلتها في نفس الوقت.

وعلى الرغم من أن هذه الحقيقة كانت بديهية لدى العديد من المفكرين الأوائل مثل أرسطو، الذي أكد أن الثروة ليست غاية في حد ذاتها بل وسيلة لتحقيق خير أكبر، وابن خلدون الذي رأى أن الإنسان هو غاية جميع ما في الطبيعة، وكذلك إيمانويل كانط الذي أكد على أهمية التعامل مع البشر كغايات لا كوسائل.[1]

[1]- جورج القصيفي، *التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم و المضمون، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي*، ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص 82.

إلا أن مفهوم التنمية البشرية جاء ليعالج هذا الموضوع بشكل أكثر شمولية. فالتنمية البشرية لا تقتصر على النمو الاقتصادي، بل تركز على توسيع الخيارات المتاحة للبشر وتعزيز قدرتهم على اختيار نوعية الحياة التي يرغبون في العيش بها.[1]

ويُعرف تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية بأنها "عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام البشر". هذا التعريف يعكس الطبيعة الديناميكية لهذا المفهوم، حيث أن الخيارات المتاحة ليست ثابتة أو محدودة، بل تتغير وتتنوع حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية. ومن هنا، يمكن التمييز بين نوعين من الخيارات هي: **الخيارات الأساسية** و**الخيارات الثانوية**.[2]

وتشمل الخيارات الأساسية ثلاثة جوانب مهمة وأساسية لحياة الإنسان: أولًا، أن يحيا الناس حياة طويلة وخالية من الأمراض؛ ثانيًا، أن يكتسبوا المعرفة والتعليم؛ وثالثًا، أن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريم. أما الخيارات الثانوية فتتسع لتشمل الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى الفرص للإبداع والاختراع، واستمتاع الأشخاص بالاحترام الذاتي وضمان حقوق الإنسان. هذه الخيارات الثانوية تساهم في تعزيز قدرة الأفراد على تحقيق إمكاناتهم الكاملة والمساهمة في تقدم المجتمع، ولكنها لا يمكن أن تتحقق إذا لم تكن الخيارات الأساسية مضمونة.[3]

من خلال هذا الإطار، تصبح التنمية البشرية أكثر من مجرد تحسين الظروف المادية للأفراد؛ بل تشتمل أيضًا على الجوانب المعنوية التي تتيح للأفراد العيش بحرية وكرامة. فعندما تكون الخيارات الأساسية مكفولة، تفتح الأبواب أمام العديد من الفرص الأخرى التي تسهم في تحسين نوعية الحياة. وبالتالي، يصبح الإنسان هو صانع التنمية وهدفها في الوقت نفسه.

---

[1] – *المرجع نفسه*، ص 89.

[2] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقرير التنمية البشرية 1990* . القاهرة: وكالة الأهرام، 1990، ص 18-19.

[3] – *المرجع نفسه*.

لم يتوقف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عند صياغة هذا المفهوم في تقرير 1990 فقط، بل استمر في تطويره من خلال تقارير سنوية تناولت مواضيع متنوعة مثل البيئة والجنس والعولمة، والحريات الثقافية والهجرة. وقد أُدرج ضمن هذه التقارير **مؤشر التنمية البشرية (HDI)** كأداة قياس لمدى تقدم التنمية البشرية في مختلف الدول. يعتمد هذا المؤشر على ثلاثة جوانب رئيسية: الصحة، والتعليم، والدخل، بالإضافة إلى مجموعة من المؤشرات الأخرى التابعة لها. ومن خلاله، يتم تصنيف البلدان حسب مستوى التنمية البشرية، ما يسمح بتقييم جدي لمؤشرات رفاهية الأفراد وقدرتهم على ممارسة حقوقهم الأساسية.[1]

[1]– أحمد دردیش، "التنمية البشرية: مفهومها، مؤشراتها وكيفية قياسها"، *مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية*، المجلد 5، 2019 ،ص 59.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية

تعتبر التنمية عملية متعددة الأبعاد تتجاوز حدود النمو الاقتصادي لتشمل الجوانب الاجتماعية، السياسية، والثقافية. ولأن التنمية بمفهومها الشامل تهدف إلى تحسين جودة الحياة وتحقيق الاستدامة، فقد أصبحت دراسة أبعادها المختلفة ضرورة لفهم مدى شمولية وتأثير السياسات التنموية.

تتناول أبعاد التنمية علاقات متداخلة بين القيم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ما يجعلها محور اهتمام الحكومات وصناع القرار. فالهدف الأساسي من التركيز على هذه الأبعاد هو تعزيز رفاهية الأفراد وتقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق توازن مستدام بين مختلف مكونات المجتمع.

سيُسلط هذا المطلب الضوء على الأبعاد الأساسية للتنمية، موضحًا دورها في تحقيق التقدم الشامل والتوازن بين احتياجات الحاضر ومتطلبات المستقبل.

الفرع الأول: التنمية الإقتصادية

تعد التنمية الاقتصادية أحد أبرز جوانب التنمية الشاملة، حيث تمثل الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها معظم مفاهيم التنمية الأخرى. فمع أن التنمية تشمل جوانب متنوعة، مثل الاجتماعية والسياسية، فإن التنمية الاقتصادية تظل في صدارة أولويات الدول نظرًا لأنها تستند إلى معايير مادية يمكن قياسها وقياس نتائجها بشكل ملموس.[1] كما يتحدد شكل وتركيبة المجتمع من خلال النمو الاقتصادي، حيث يعزز هذا الأخير من قدرة الدولة على توفير احتياجات مواطنيها وتحقيق رفاههم.[2]

[1]– أسامة عبد الرحمن، *البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب، 1982، ص 16.

2– صبحي محمد قنوص، *أزمة التنمية* ،ط 2. طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، 1992، ص6–12.

وتعددت التعريفات التي تناولت مفهوم التنمية الاقتصادية، لكن يمكن تلخيص أبرزها في تصورين رئيسيين.

أما التصور الأول: فيرى البعض أن التنمية الاقتصادية هي عملية انتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وهو ما يتطلب إحداث تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية للمجتمع، وهذا النوع من التغيير لا يقتصر على زيادة الإنتاج، بل يشمل إعادة هيكلة الاقتصاد بما يتناسب مع احتياجات المجتمع المتجددة.[1]

وأما التصور الثاني: فيعتبر التنمية الاقتصادية غاية يسعى لتحقيقها جميع البلدان، سواء المتقدمة أو النامية. وتتمثل هذه الغاية في زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد من خلال تدخلات حكومية تهدف إلى إجراء تغييرات جوهرية في هيكل الاقتصاد، وتحفيز النمو السريع والمستدام. هذه التدخلات ليست فقط لتحفيز النمو، بل لتحسين كفاءة الاقتصاد بشكل عام.[2]

ويعرف البنك الدولي التنمية الاقتصادية بأنها "التغير النوعي وإعادة بناء الهيكل الاقتصادي، بما يتصل بالتطور الاجتماعي والتقدم التكنولوجي"، مشيرًا إلى أن المؤشر الرئيس للتنمية الاقتصادية هو زيادة الناتج القومي الإجمالي، الذي ينعكس على زيادة الإنتاجية الاقتصادية وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

ويعتمد تحقيق التنمية الاقتصادية على مجموعة من المحددات والمتغيرات التي تشكل عوامل أساسية في مسار العملية التنموية. من أبرز هذه المحددات: كمية النقود المحلية المتاحة سنويًا للاستثمار في مشروعات اقتصادية جديدة، حجم الحصيلة السنوية من العملات الأجنبية التي تساهم في دعم الاقتصاد الوطني، درجة الاستقرار الاقتصادي

1- محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، *التنمية الإقتصادية: المفاهيم و الخصائص – النظريات الاستراتيجيات- المشكلات*. مصر: مطبعة البحيرة، 2008، ص81.

2- سمير عبد الحميد رضوان، *أسواق الأوراق المالية و دورها في تمويل التنمية الإقتصادية*. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996، ص157.

والسياسي والاجتماعي التي توفر البيئة المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة، والتحسين في التعليم والتدريب والصحة، باعتبار أن العنصر البشري يمثل أساس أي عملية تنموية. كما أن الاستثمار الإجمالي ومدى تحفيز الدولة لهذا القطاع يعدان من المحددات المهمة لضمان زيادة الإنتاجية في جميع المجالات.[1]

أما عن أهداف التنمية الاقتصادية، فمع أنه من الصعب تحديد أهداف موحدة للتنمية الاقتصادية بسبب تفاوت الأوضاع الاقتصادية والسياسية بين البلدان، إلا أن هناك أهدافًا مشتركة تسعى العديد من الدول لتحقيقها تتمثل في:[2]

- ✓ زيادة الدخل القومي، حيث تسعى الدول إلى القضاء على الفقر وتحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال رفع الدخل القومي، وهذا يتطلب عوامل عدة، مثل زيادة عدد السكان والموارد المالية المتاحة للنمو.
- ✓ تحسين مستوى المعيشة، إذ على الرغم من زيادة الدخل القومي الإجمالي، ليس بالضرورة أن يشهد الجميع تحسنًا في حياتهم. لذا، يعد تحسين ظروف المعيشة جزءًا أساسيًا من أي استراتيجية تنموية.
- ✓ تقليل التفاوت في الدخل والثروات بين فئات المجتمع، وهو أحد الأهداف الرئيسة لتحقيق العدالة الاجتماعية، لأن ذلك يساعد على ضمان استقرار المجتمع وزيادة الشعور بالعدالة بين فئاته المختلفة.
- ✓ وأخيرًا، تهدف التنمية الاقتصادية إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، بحيث يتم تقليل الاعتماد على القطاع الزراعي الذي يتأثر بشدة بالتقلبات الاقتصادية، مع دعم قطاعات أخرى مثل الصناعة والخدمات لضمان توفير فرص عمل أكثر استدامة.

وتلعب التنمية الاقتصادية دورًا حاسمًا في ضمان الاستقلال الاقتصادي للدول. فمن خلال النمو الاقتصادي، يمكن لأي دولة أن تبتعد عن التبعية الاقتصادية، مما يساعد في

[1]- محمد علي دغيم، *الطريق إلى المعجزة الإقتصادية*، ط 1. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2006، ص 27.

[2]- عاطف زيدان، *ظاهرة الإقتصاد الموازي وأثرها على التنمية الإقتصادية*. القاهرة: دار محمود للنشر و التوزيع،2021، ص284-287.

الحفاظ على سيادتها وأمنها القومي. وعلاوة على ذلك، تسهم التنمية الاقتصادية في تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال زيادة دخولهم وتوفير فرص عمل لهم، مما ينعكس إيجابيًا على تحسين ظروفهم الصحية والتعليمية. كما أن زيادة إنتاج السلع والخدمات الضرورية تعد من أبرز ثمار التنمية الاقتصادية، إذ يساعد تحسين الكفاءة الإنتاجية في تلبية احتياجات المجتمع من مختلف المنتجات. إضافة إلى ذلك، تساهم التنمية الاقتصادية في تقليص الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع، مما يعزز استقرار الدولة على المستويين السياسي والاجتماعي، علاوة على ذلك، تساهم التنمية الاقتصادية في تقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، من خلال تحسين كفاءة الاقتصادات النامية، يمكن لهذه الدول تحقيق معدلات نمو أعلى، وبالتالي تساهم بشكل أكبر في التنمية العالمية المتوازنة، مما يعزز التعاون بين الدول.[1]

الفرع الثاني: التنمية السياسية

ظهر مفهوم التنمية السياسة في ستينيات القرن الماضي لكن إرهاصاته الأولى تعود إلى وقت سابق، وتحديدًا في أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات، حيث كان العالم يمر بتحولات سياسية عميقة. وقد كان من أبرز هذه التحولات نهاية الحرب العالمية الثانية، وانهيار الأنظمة الفاشية والنازية في أوروبا، وبداية الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي. إلى جانب استقلال العديد من الدول، مما أدى إلى ظهور الحاجة الملحة لفهم كيفية بناء نظم سياسية جديدة مستقرة.[2]

هذه التطورات العالمية أدت إلى نشوء مفهوم التنمية السياسية، الذي بدأ يكتسب أهمية خاصة في دراسة كيفية إصلاح الأنظمة السياسية وتطويرها. ومع ذلك، فقد تبين أن هذا المفهوم من أكثر المفاهيم غموضًا وتعقيدًا، وذلك بسبب العديد من العوامل. فقد

[1]- خالد عيادة عليمات، *الفساد وانعكاساته على التنمية الإقتصادية في الأردن* .عمان: دارالخليج للنشر والتوزيع، 2020، ص32.
[2]- *المرجع نفسه*، ص 20.

تعرض هذا المفهوم منذ بداياته إلى تجاذبات إيديولوجية شديدة، حيث اتهم بأنه كان أداة لخدمة مصالح القوى الكبرى وتوسيع نفوذها. فكما أشار روبرت باكنهام، كان المفهوم يُنظر إليه كمشروع "مناهض للشيوعية وموالي لأمريكا"،[1] في حين وصفه غونار ميردال بأنه "أقرب إلى الدعاية السياسية" مما هو علمي.[2]

لكن على الرغم من الجدل الذي رافق هذا المفهوم في بداياته، إلا أنه تطور وأخذ أبعادًا أكثر واقعية عبر مجموعة من المراحل، ففي المرحلة الأولى، كان يتم قياس التنمية السياسية من خلال اكتساب المجتمع لخصائص سياسية مثل المؤسسة والإندماج والشرعية، وقد ظهر ذلك في كتابات "ألموند"، و"فيربا"، و"كومان". أما في المرحلة الثانية في منتصف الستينات، فقد ارتبط المفهوم بقدرة السلطة السياسية على الحفاظ على النظام، وقد تجلى ذلك في كتابات "صمويل هنتنجتون"، حيث كان يُنظر إلى التنمية السياسية على أنها قدرة النظام على التحكم في التوترات الناتجة عن الحركات الاجتماعية ومطالب المشاركة السياسية. وأما في المرحلة الثالثة في السبعينيات، فقد تم ربط مفهوم التنمية السياسية بقدرة النظام السياسي على وضع وتنفيذ السياسات العامة.[3]

ويزخر ثرات التنمية السياسية بالعديد من التصورات والاجتهادات التي طرحها الباحثون من أجل تحديد المفهوم أو الاقتراب من معناه الحقيقي ودلالته الموضوعية لعل أهمها ما استجمعه لوسيان باي في قائمة شبه كاملة تضم عشرة حاول من خلالها تحديد ملامح هذا المفهوم، إلا أن معظمها ظل غامضًا، في ظل التباين الكبير في الآراء حوله. وفي هذا السياق، يتفق العديد من الباحثين مثل " غابريال ألموند " و"بنكامباول" على أن التنمية السياسية تتعلق بالاستجابة المتجددة للنظام السياسي للتغيرات المجتمعية والدولية،

1- ريتشارد هيجوت، *نظرية التنمية السياسية* ،تر:حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد، ط 1. الأردن: المركز العربي للدراسات، 2001، ص 7.

2- عبد الحليم الزيات، *مرجع سابق*، ص 46

3- وداد غزلاني، " التنمية السياسية: إشكالية المقهوم و التوظيف في الفكر الغربي و العربي – دراسة مقارنة–"، *حوليات جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية و الإنسانية*، العدد 9، ديسمبر2014، ص 26 .

و قاما بتحديد وفهم التنمية السياسية في إطار التحديث السياسي، حيث تتمثل معايير التنمية السياسية في التمايز البنيوي و استقلالية النظم الفرعية و علمانية الثقافة.[1]

إلى جانب ذلك قدم مفكرون آخرون فهمًا موسعًا ومتكاملًا لمفهوم التنمية السياسية، ومن بينهم الأستاذ عبد الحليم الزيات، الذي اعتبره التنمية السياسية عملية سوسيوتاريخية تهدف إلى تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري يتماشى مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي. ووفقًا لهذا التصور، يتكون النظام السياسي من مجموعة من المؤسسات التي تتمايز عن بعضها بنائيًا، وتتكامل وظيفيًا، مما يتيح فرصة للمشاركة السياسية الفعالة ويساهم في تعميق التكامل الاجتماعي والسياسي في المجتمع.[2]

وفي السياق نفسه، يمكن تحديد ثلاثة أبعاد أساسية لمفهوم التنمية السياسية، وهي:[3]

- ✓ **المساواة:** حيث يجب أن تكون الفرص السياسية متساوية لجميع أفراد المجتمع، مما يعزز المشاركة السياسية ويقوي الديمقراطية
- ✓ **القدرة على اتخاذ قرارات سياسية فعالة:** حيث ينبغي للنظام السياسي أن يكون قادرًا على التأثير في مختلف المجالات، بما في ذلك المجالين الاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ **تمايز النظم السياسية:** أي ضرورة وجود تقسيم دقيق للعمل داخل الأجهزة الحكومية مما يعزز من فعالية النظام.

وتؤدي هذه الأبعاد إلى مجموعة من الأهداف التي تسعى عملية التنمية السياسية إلى تحقيقها، من بينها تعزيز الانسجام الاجتماعي، وتحقيق الديمقراطية، وتمكين الحكومة من التأثير الفعال في المجتمع. وبناء على ذلك، يُنظر إلى التنمية السياسية باعتبارها شرطًا

[1]- ثامر كامل الخزرجي، *النظم السياسية الحديثة و السياسة العامة*، ط1. عمان: دار مجدلاوي، 2004، ص138.

[2]- عبد الحليم الزيات، *مرجع سابق*، ص ص155- 156.

[3]- ثامر كامل الخزرجي، *مرجع سابق*، ص 140- 141.

أساسيًا من أجل نجاح التنمية الاقتصادية، حيث أن الأنظمة السياسية القوية والمتطورة تكون أكثر قدرة على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل.[1]

الفرع الثالث: التنمية الإجتماعية

تُعتبر التنمية الاجتماعية من المفاهيم الحيوية التي تشغل حيزًا كبيرًا من الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، ولكنها في ذات الوقت واحدة من أكثر المفاهيم غموضًا. فالتنمية الاجتماعية لا تقتصر على مفهوم واحد، بل هي معقدة وتتداخل مع مفاهيم أخرى، مما يجعل من الصعب تحديد تعريف شامل لها. كما يرجع ذلك إلى اتساع مصطلح "اجتماعي" وارتباطه الوثيق بكلمة "تنمية" التي تحمل بدورها معانٍ متعددة. كما أن الخلط بين مفاهيم مثل التنمية المجتمعية وتنمية المجتمع المحلي يضيف صعوبة في الوصول إلى تعريف واضح ومحدد. لكن رغم هذه التحديات، فقد أشار العديد من العلماء والمفكرين إلى جوانب متعددة لهذا المفهوم الذي يركز بشكل أساسي على تحسين حياة الأفراد والمجتمعات عبر تطوير مختلف جوانب الحياة.[2]

وقد تعددت التعريفات التي تناولت هذا المفهوم، واختلفت باختلاف التصورات التي تأثرت بالسياقات الاجتماعية والثقافية المتنوعة. فيرى البعض أن التنمية الاجتماعية عملية تهدف إلى "تنمية علاقات الإنسان المتبادلة وتحسين مستوى التعليم والثقافة، والوعي والسياسة والصحة لديه".[3] مما يعني أن التنمية الاجتماعية تشمل تحسين الوعي الفردي والجماعي، والتفاعل الاجتماعي، إضافة إلى تطوير المعايير الصحية والتعليمية في المجتمع.

---

[1]- *المرجع نفسه.*

[2]- طلعت مصطفى السروجي، *الخدمة الإجتماعية الدولية*، ط 1. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2010، ص 70.

[3]- مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، *التنمية المستدامة: مفهومها-أبعادها-مؤشراتها*. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017، ص 94.

من جانب آخر، يعرفها آخرون بأنها "عملية تغيير حضاري تتناول آفاقًا واسعة من المشروعات التي تهدف إلى خدمة الإنسان وتوفير الحاجات المتعلقة بعمله ورفع مستواه الثقافي والصحي والفكري والروحي".[1] وتركز هذه الرؤية على أن الإنسان هو جوهر التنمية الاجتماعية، وهو هدفها الأول والأخير، حيث تهتم بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر، وتوزيع الموارد بشكل عادل، مع توفير الخدمات الاجتماعية لجميع الأفراد في المجتمع.

أما الدكتور عبد المنعم شوقي، فيعرف التنمية الاجتماعية بأنها "العملية التي تهدف إلى إحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم، سواء في المجتمعات المحلية أو الإقليمية، بالاعتماد على الجهود الحكومية والأهلية"، ومن جانب آخر يرى شوقي أن التنمية الاجتماعية تهدف إلى تمكين الأفراد من مواجهة مشكلاتهم الاجتماعية وتحقيق الرفاه الاجتماعي.[2]

ويقدم الدكتور صلاح العبد تعريفًا آخرًا، حيث يعتبر التنمية الاجتماعية "عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعته، وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشكلات المجتمع، ورفع مستوى أبنائه اجتماعيًا واقتصاديًا وصحيًا وثقافيًا، مع ضمان استخدام الموارد المتاحة بشكل كامل وفعال".[3]

[1]- عمر حادي عبد الله الجبوري، *العدالة الإنتقالية ودور أجهزة الأمم المتحدة في إرساء مناهجها*، ط1. القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع، 2018، ص 116.

[2]- مصطفى يوسف كافي، *اقتصاديات البيئة و العولمة*، سوريا: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر و التوزيع،2013، ص52.

[3]- حسن إبراهيم عيد علي، *دراسات في التنمية الاجتماعية*. القاهرة: دار الفكر العربي، 2002، ص216.

أما عن اتجاهات التنمية الاجتماعية، فقد تم تحديد العديد من الاتجاهات في المجال، والتي تختلف وفقًا لمفاهيمها الأساسية وأهدافها. مع ذلك يُنظر إلى التنمية الاجتماعية من خلال ثلاثة اتجاهات رئيسية:[1]

الاتجاه الأول: الرعاية الاجتماعية

في هذا الاتجاه، تعتبر التنمية الاجتماعية مرادفًا لمفهوم الرعاية الاجتماعية. يُقصد بالرعاية الاجتماعية تلك الخدمات التي تقدمها الدولة للفئات التي تواجه صعوبات في الحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، بالإضافة إلى توفير الدعم للفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع، كالأطفال اليتامى، والعاطلين عن العمل، والمسنين.

الاتجاه الثاني: خدمات اجتماعية متنوعة

يتمثل هذا الاتجاه في تقديم خدمات اجتماعية شاملة في مجالات التعليم، والصحة، والتدريب المهني، وتنمية المجتمعات المحلية. ويسعى هذا الاتجاه إلى الاستثمار في رأس المال البشري من خلال توفير التعليم والتدريب المناسب للأفراد، بما يساعدهم في تحسين مستوى حياتهم الاجتماعية والاقتصادية. كما يشمل توفير هذه الخدمات لجميع الأفراد في المجتمع دون استثناء، بهدف تحسين فرص الحياة لهم.

الاتجاه الثالث: تغيير اجتماعي عميق

يرى هذا الاتجاه أن التنمية الاجتماعية هي عملية تغيير اجتماعي تمس البنية الاجتماعية ووظائفها بشكل جذري. يهدف هذا التغيير إلى تلبية الحاجات

[1]- طلعت مصطفى السروجي و آخرون، *التنمية الاجتماعية المثال و الواقع*، جامعة حلوان: مركز نشر و توزيع الكتاب الجامعي، 2001، ص 25-26.

الاجتماعية الأساسية للأفراد، وإعادة تنظيم المجتمع لتحقيق التوازن الاجتماعي. يشمل هذا الاتجاه التأكيد على ضرورة تطوير القيم الاجتماعية والتوجهات نحو التعاون، وتوفير بيئة اجتماعية صحية تدعم استقرار المجتمع.

وتكمن أهمية التنمية الاجتماعية في العديد من الجوانب التي تؤثر بشكل مباشر في استقرار وتقدم المجتمع أبرزها:[1]

شعور الأفراد بوجود الدولة: تساهم التنمية الاجتماعية في تعزيز شعور الأفراد بأنهم جزء من المجتمع، من خلال توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تضمن لهم حقوقهم وتلبي احتياجاتهم. كما تعزز هذه الخدمات من مفهوم الدولة في أذهان المواطنين، مما يؤدي إلى شعورهم بالانتماء والوجدان الجمعي.

تحقيق الأمان المجتمعي: تساهم التنمية الاجتماعية في خلق بيئة مستقرة وآمنة من خلال ضمان حقوق الأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية. إذا تم تحسين الوضع الاجتماعي للأفراد، فإن ذلك ينعكس إيجابيًا على استقرار المجتمع ووحدته. كما أن هذه التنمية تساهم في الحد من الفوارق الاجتماعية بين الأفراد والفئات المختلفة.

خلق الرغبة في التغيير: من خلال التنمية الاجتماعية، يُمكن للأفراد أن يشعروا بعدم الرضا على الوضع القائم، مما يؤدي إلى تحفيز الرغبة في التغيير الاجتماعي. هذا التغيير يهدف إلى الانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع أكثر تطورًا من الناحية الاجتماعية والمادية. يشمل ذلك تغيير القيم الاجتماعية والتوجهات الثقافية نحو الأفضل.

[1]- فيصل محمود الغرايبة، *أبعاد التنمية الإجتماعية العربية في ضو التجربة الأردنية*، ط1. عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، 2010، ص 68.

تحسين التعليم والمشاركة المجتمعية: يعتبر تحسين التعليم وتوفير الفرص التعليمية للجميع من أهم أهداف التنمية الاجتماعية. كما أن تنمية القيم الاجتماعية الإيجابية مثل التعاون، وآداء الواجب، ومساعدة الآخرين، تساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع. وتعد هذه العناصر أساسية في تطوير الحياة داخل الأسرة وزيادة استقرارها.

حل المشكلات الناتجة عن التحولات الاقتصادية: في العديد من المجتمعات، تشهد التنمية الاقتصادية تحولًا من المجتمعات الريفية إلى المجتمعات الحضرية، مما يخلق تحديات اجتماعية جديدة. تقدم التنمية الاجتماعية الحلول لهذه المشكلات من خلال توفير الدعم الاجتماعي للفئات التي تتأثر بهذه التحولات، مثل تحسين الخدمات الصحية والتعليمية للمجتمعات الحضرية الحديثة.

يتضح من خلال النقاط الموضحة أعلاه أن التنمية الاجتماعية لا يمكن أن تحدث بمعزل عن التنمية الاقتصادية. فالتنمية الاجتماعية تشكل جزءًا أساسيًا من عملية التنمية الشاملة، ولا يمكن تحقيق التغيير الاجتماعي دون تحقيق التقدم الاقتصادي. كما أن التنمية الاقتصادية لا تكتمل دون أن ترافقها التنمية الاجتماعية والسياسية. فالأهداف المشتركة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية تكمن في تحسين مستوى الحياة للأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات الضرورية لجميع الأفراد.

من خلال ما سبق يتضح مفهوم التنمية قد شهد تطورًا عميقًا وشاملاً على مر العقود، حيث انتقل من التركيز على النمو الاقتصادي وحده إلى احتضان مفاهيم أوسع تشمل التنمية المستقلة في دول العالم الثالث، والتنمية المستدامة، والتنمية البشرية. هذا التطور يعكس التحولات في الفكر التنموي العالمي، الذي أدرك أهمية تجاوز الأبعاد الاقتصادية لتشمل الجوانب الاجتماعية والبيئية والإنسانية.

لقد بات واضحًا أن تحقيق التنمية لا يمكن أن يتم بمعزل عن أبعادها المتعددة. التنمية الاقتصادية تظل ركيزة أساسية، حيث تسهم في زيادة الإنتاج وتعزيز النمو. التنمية الاجتماعية بدورها تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، ورفع مستوى التعليم والصحة، وتحقيق التكافل بين أفراد المجتمع. أما التنمية السياسية، فهي ضرورة لإشراك الأفراد في صنع القرارات، وترسيخ قيم الديمقراطية والشفافية في إدارة الشأن العام.

هذا التوسع في أبعاد التنمية واكبته جهود دولية من خلال تقارير ومؤتمرات أكدت على أهمية التنمية المستدامة التي تسعى إلى تلبية احتياجات الحاضر دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة، إضافة إلى التركيز على الإنسان باعتباره المحور الأساسي للتنمية.

وبذلك، يظهر أن تحقيق التنمية الحقيقية يتطلب رؤية شاملة تأخذ بعين الاعتبار جميع هذه الأبعاد بشكل متوازن، مع تبني سياسات تتسم بالتكامل والاستدامة، ما يجعل من التنمية مشروعًا مستمرًا يعكس طموحات الأفراد والمجتمعات على حد سواء.

المبحث الثالث: السياسات الأمنية والتنموية والعلاقة المتبادلة بينهما

تعتبر السياسات الأمنية والتنموية من المفاهيم المركزية في مجالات السياسة الدولية والإدارة العامة، حيث تشكلان الأساس لنجاح أي دولة في تحقيق الاستقرار الداخلي والتنمية المستدامة. على الرغم من أن الأمن والتنمية كانا يُنظر إليهما في البداية كأبعاد منفصلة، إلا أن التفاعل بينهما أصبح أكثر وضوحًا في ظل التحديات المعاصرة التي تواجهها الدول، سواء في أوقات السلم أو النزاع. هذا التداخل بين الأمن والتنمية يستوجب دراسة متعمقة لكيفية تأثير السياسات الأمنية على التنمية وكيف يمكن للتنمية المستدامة أن تساهم في تحقيق الأمن والاستقرار.

يتناول هذا المبحث السياسات الأمنية والتنموية من خلال تحليل المفاهيم الأساسية لكل من السياسة العامة والسياسات الأمنية والتنموية، فضلاً عن العلاقة المتبادلة بين هذين النوعين من السياسات. إذ يبدأ المبحث بتعريف السياسة العامة وتوضيح مراحل صنعها وخصائصها، ومن ثم يتناول مفهومي السياسة الأمنية والسياسة التنموية مع دراسة تفصيلية لمبادئ كل منهما. في المطلب الأخير، يستعرض المبحث العلاقة المتبادلة بين السياسات الأمنية والتنموية، وكيف أن تحقيق التوازن بينهما يعد من العوامل الأساسية لضمان الاستقرار والنمو في المجتمع.

في هذا الإطار، يبرز المبحث أهمية فهم العلاقة بين السياسات الأمنية والتنموية بوصفها عملية معقدة ومتداخلة، حيث لا يمكن تحقيق الأمن دون تنمية ولا يمكن للتنمية أن تتحقق في غياب الأمن.

المطلب الأول: السياسة العامة- المفهوم والمراحل والخصائص-

تتنوع المشاكل التي تواجه الإنسان في حياته اليومية بين تلك التي يمكن حلها بجهود شخصية وتلك التي تتطلب تدخلاً أوسع يشمل المجتمع والدولة. فبينما تبقى بعض المشكلات ذات طابع فردي، مثل القضايا العائلية، تظهر مشكلات أخرى ذات نطاق أوسع، تتطلب أحيانًا تدخل الأفراد أو الجماعات لحلها دون الحاجة إلى موارد الدولة. غير أن هناك نوعًا من المشاكل يُعرف بالمشاكل العامة، وهي تلك التي تفوق قدرة الأفراد أو الجماعات على حلها، مما يستدعي تدخلاً حكوميًا مباشرًا.[1]

وتنشأ المشكلة العامة عندما تؤدي أوضاع معينة إلى تغيير غير مرغوب فيه في المجتمع، مما يثير شعورًا عامًا بعدم الرضا بين المواطنين. يتطلب هذا الوضع تدخلاً لتصحيح الخلل، ما يدفع الأفراد إلى السعي نحو التغيير.[2] ;هنا تأتي السياسة العامة كاستجابة حكومية لهذه المشاكل. لذلك تعبر السياسة العامة بصفة عامة عن رد فعل الدولة لمعالجة القضايا التي تؤثر على شريحة واسعة من المجتمع. لكن مع ذلك، فإن فهم معنى السياسة العامة ليس بالأمر البسيط، إذ يختلف تعريفها باختلاف السياقات والأبحاث.

الفرع الأول: مفهوم السياسة العامة

تشير كلمة "عامة" في مصطلح السياسة العامة إلى ارتباطها بالحكومة، وليس إلى شمولية السياسات أو امتدادها. فالحكومة تُعتبر الفاعل الأساسي في صنع هذه السياسات، ما يميزها عن الأنشطة الأخرى للقطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني. وعلى الرغم من تشابه المشاكل العامة بين المجتمعات البشرية، فإن استجابة الحكومات تختلف تبعًا لظروف الدول وثقافاتها وأنظمة حكمها. فالدول الديمقراطية، على سبيل المثال، تضع

[1]- خيري عبد القوي، *دراسة السياسة العامة*، ط 1. الكويت: ذات السلاسل للطباعة و النشر و التوزيع، 1988، ص 39.
[2]- *المرجع نفسه*، ص 105

المواطن في صلب سياساتها، بينما تركز الدول ذات الحكم الفردي على تحقيق الحد الأدنى من الخدمات بما يضمن استمرارية السلطة.[1]

وقد تعددت التعريفات المقدمة لمفهوم السياسة العامة. حيث عرّفها كارل فريديريك بأنها " برنامج عمل مقترح لشخص أو لجماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود".[2]

أما ريتشارد روز، فقد ركز على كون السياسة العامة سلسلة مترابطة من الأنشطة التي تؤثر على المستقبل. ومع ذلك، تُنتقد هذه التعريفات لافتقارها إلى الدقة أو لتركها مجالًا واسعًا للتأويل.[3]

من جهة أخرى، يرى جيمس أندرسون أن: " السياسة العامة هي برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي لحل مشكلة أو قضية" .[4] بينما ركزت باربرا ماكلنان على أنها: " النشاطات والتوجهات الناجمة عن العمليات الحكومية، استجابة للمطالب الموجهة من قبل النظام الاجتماعي إلى النظام السياسي".[5]

وعلى الرغم من أن هذه التعريفات تختلف في بعض التفاصيل، إلا أنها تتفق في أن السياسة العامة تنبع من استجابة الدولة لحاجات المجتمع.

---

[1]- فهمي خليفة الفهداوي، *السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل*،ط 1. عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة،2001

[2]- ثامر كامل محمد الخزرجي، *النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة*، ط 1. عمان: دار مجدلاوي، 2004، ص 27.

[3]- *المرجع نفسه*، ص 28.

[4]- ثامر كامل محمد الخزرجي، *مرجع سابق*، ص 28.

[5]- Barbara N. McLennan, *Comparative Politics and Public Policy* . California: Duxbury Press, 1980, p28-29.

الفرع الثاني: خصائص السياسة العامة

تتميز السياسة العامة بمجموعة من الخصائص التي تجعلها مختلفة عن الأنشطة الأخرى. أولاً، هي نشاط حكومي تتداخل فيه رؤى مختلفة، حيث يشترك أفراد وجماعات ومؤسسات رسمية وغير رسمية في صياغتها. لكل طرف رؤية خاصة بشأن تعريف المشكلة واقتراح الحلول المناسبة، ما يؤدي أحيانًا إلى تعارض وجهات النظر. ثانيًا، تلعب السلطة التنفيذية الدور المحوري في صياغة وتنفيذ السياسات العامة، إذ تعتمد فعاليتها على القيادة التنفيذية وقدرتها على إدارة الصراعات بين الأطراف المختلفة. ثالثًا، يتم رسم السياسات العامة أحيانًا دون وضوح كامل للمشكلة بسبب تعقيدها أو تضارب المصالح، ما يؤدي إلى صعوبة تحديد حلول توافقية. بالإضافة إلى ذلك، لا تقتصر السياسة العامة على البحث عن حلول مثالية، بل تسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من التوافق بين المصالح المختلفة. ولذلك، فإن نجاحها يعتمد على قدرتها على التوفيق بين الرؤى المتعارضة وإنهاء الإجراءات بفوز تصور على آخر.[1]

الفرع الثالث: مراحل صنع السياسة العامة

تمر عملية صنع السياسة العامة بمراحل متعددة تبدأ بتحديد المشكلة العامة. يتطلب ذلك التعرف على الحاجة أو الهدف الذي يستدعي تدخلًا حكوميًا. بمجرد تحديد المشكلة، تسعى الحكومة إلى إدراجها في جدول أعمالها، ما يمنحها صفة رسمية ويلزمها بالعمل على حلها. بعد ذلك، يتم رسم مقترحات السياسة العامة، وهي المرحلة التي تتطلب موازنة بين الحلول البديلة واختيار الأنسب من بينها. يتم اعتماد الحل المختار كسياسة رسمية من خلال إصدار قانون أو قرار رسمي. في المرحلة الأخيرة، يتم تمويل السياسة العامة وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذه، وهذه المراحل ليست مستقلة عن بعضها، بل تتداخل بشكل كبير مع جهود المؤسسات والفواعل المختلفة التي تسعى للتأثير في صنع القرار.

[1] – خيري عبد القوي، *مرجع سابق*، ص 129

هذا التعقيد يجعل من الصعب التنبؤ بنتيجة عملية صنع السياسة العامة أو تحديد طبيعتها النهائية بدقة.[1]

و تختلف السياسة العامة عن التخطيط وصنع القرار. فبينما يشترك التخطيط والسياسة العامة في اتباع المنهجية العلمية، تبقى السياسة العامة أوسع نطاقًا وأشمل، لأنها تتضمن أيضًا الجانب الشخصي لخبرات المسؤولين ورؤاهم. أما صنع القرار، فهو جزء من عملية السياسة العامة ويعني اختيار البديل الأفضل لحل مشكلة محددة. بيد أن صنع السياسة العامة هو عملية أعم وأشمل، لأنها تشمل التفاعل بين جميع الفواعل الحكومية وغير الحكومية.[2]

[1]- *المرجع نفسه*، ص 99-100.

[2]- فيصل المناور،منى العلبان، "بناء السياسات العامة"، *دورية جسر التنمية*، العدد 157، 2022، ص 4.

المطلب الثاني: مفهوم السياسات الأمنية والتنموية

تتصرف بعض الدراسات لتصنيف أنواع السياسات العامة في ضوء الأهداف الكبرى التي تقوم عليها الدولة أو الحكومة، مع مجتمعها الداخلي ومحيطها الخارجي، إلى سياسات عامة لأجل الحفاظ على نمو وتطوير المجالات الاقتصادية. وسياسات عامة لأجل تحسين الظروف المعيشية والاجتماعية للمجتمع من خلال دعم برامج التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية... إلخ. وسياسات عامة لأجل الحفاظ على الأمن القومي من خلال قدرتها مثلاً على تأمين عمليات شحن البضائع والمواد، أو استتباب الأمن بين المواطنين، أو تفعيل دور المؤسسات الأمنية القائمة في المجتمع، وبناء القوة العسكرية النظامية ومدها بالوسائل والمعدات والتجهيزات المتطورة، لكي يتسنى تحقيق الأمن القومي وحفظه ودوامه على المستوى الدولي والإقليمي.[1]

وكل هذا في مجمله يمثل السياسات الأمنية والتنموية إذا ما سلمنا بالوصف القائل بأن كل منهما يمثل جزءًا لا يتجزأ من السياسات العامة، لذلك سنتطرق في المحورين التاليين إلى مفهوم السياسة الأمنية ومفهوم السياسة التنموية.

الفرع الأول: السياسة الأمنية

تتسع السياسة الأمنية لتشمل مختلف السياسات الوطنية والتدابير الحكومية الرامية إلى تعزيز الأمن ومواجهة مختلف التهديدات والأخطار الأمنية بتنوع مستوياتها وتعدد طبيعة مهدداتها. ويندرج تحتها حماية السيادة الوطنية، والمحافظة على وحدة التراب الوطني، مكافحة الإرهاب، الإصلاحات السياسية، والسياسات الاجتماعية.[2]

[1]- فهمي خليفة الفهداوي، *مرجع سابق*، ص 71-72

[2]- منصور لخضاري، *السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات – الميادين – التحديات*، ط 1. بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2015، ص9.

وترتبط أساسًا بنوعية التهديد الذي يمكن أن يحيق بسيادة الدولة ووحدتها الترابية وأمن سكانها، وبالتوازي مع توسعة مفهوم الأمن، فإن أمن الدول يواجه تهديدات عسكرية وأخرى غير عسكرية. ومع أن التفوق العسكري لا يحقق الأمن بمعناه الشامل، إلا أن الأمن العسكري يحظى بأولوية على باقي الأبعاد الأخرى في بلورة السياسات الأمنية والدفاعية.[1]

وتعني السياسات الأمنية" :مجموعة من القرارات والمعايير التي تتخذها الهيئات السياسية الشرعية، هدفها تعبئة المؤسسات الأمنية من أجل تحقيق الأمن الاجتماعي، وتنفيذ سياسة أمنية ما بإشراك الفاعلين العموميين والخاصين، من جماعات محلية وجمعيات ومقاولات، والتعاطي مع حالة انعدام الأمن الناتجة عن أفعال جانحة".[2] ويفهم من هذا التعريف أن السياسة الأمنية تدخل ضمن اختصاص المؤسسات السياسية للدولة، لكن ذلك لا يعني عدم إشراك فواعل أخرى، كما أنها تمثل استجابة لوضعية انعدام الأمن من خلال تشخيص مظاهر انعدام الأمن، وتوضع محاور السياسة الأمنية بناءً على نتائج التشخيص وتحديد مكان الخلل، وصولًا إلى تنفيذها.[3]

كما تعرف أيضًا بأنها: "ذلك التصور الأمني المحدد للمنهجية الأمنية للدولة وأفضل السبل لتحقيقها، وفقًا لإيديولوجية قائمة على نظام فكري متجانس، يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب عن ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى، وبالتالي تجسيدها كسياسة أمنية لدولة ما".[4]

---

[1]- إبراهيم اسعيدي، *واقع وآفاق السياسات الأمنية والدفاعية في العالم العربي* (تقارير شبكة الجزيرة، كانون الثاني 2011)، ص2.

[2]- إحسان الحافظي، *السياسات الأمنية في المغرب: في السلطة و أدوار النخب السياسية*،ط1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص31.

[3]- *المرجع نفسه*، ص31-32.

[4]- الطاهر بن خرف الله، *النخبة الحاكمة في الجزائر، 1962-1982: بين التصور الإيديولوجي و الممارسة السياسية*. الجزائر: دار هومة للنشر و التوزيع، 2007، ص 105.

من جهة أخرى، تعد سياسة الأمن القومي توصيفًا رسميًا للطريقة التي تسعى بها الدولة لضمان أمنها الخاص وأمن سكانها؛ فهي "تعبر عن الفهم على المستوى الوطني للتهديدات والمخاطر المحدقة بسياق الأمن، وعن القيم والمبادئ التي يجب أن توجه الدولة للمحافظة على أمن الدولة والأمن الإنساني." ومن ثم فإن سياسة الأمن تهدف إلى "تحديد تصور وطني شامل، الذي قد يستند إليه صوغ وثائق أخرى مثل استراتيجية الأمن القومي".[1]

وتختلف السياسة الأمنية عن الاستراتيجية الأمنية والعقيدة الأمنية، حيث تصف السياسة الأمنية بشكل عام الأولويات والأهداف في مجال الأمن، بينما تصف الاستراتيجية الأمنية كيف يمكن تحقيق هذه الأهداف. فهي عبارة عن وثيقة أو مجموعة من الوثائق تصف الأدوات الضرورية لتنفيذ سياسة الأمن، وكيفية توظيفها، فضلًا عن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. وبالتالي، تصف الاستراتيجية كيفية تحقيق الأهداف التي حددتها سياسة الأمن، من جهة أخرى، تعتبر استراتيجية الأمن من اختصاص القوى الكبرى في الأساس، وأحيانًا القوى المتوسطة، وليس كل الدول. ويعود ذلك في غالب الأحيان إلى وجود مصالح حيوية ومتنوعة تتجاوز حدود الدولة وقد تغطي أرجاء المعمورة ككل، كما يتطلب تبني مثل هذه الوثيقة تحديد التهديدات والخصوم، بل الأعداء، إذ من الصعب صوغ وثيقة الأمن القومي من دون تحديد الأعداء من جهة أخرى. أما العقيدة الأمنية، فتشير حسب حلف شمال الأطلسي إلى: "المبادئ الأساسية التي من خلالها توجه القوات العسكرية أعمالها دعمًا لأهدافها، ولها سلطة، لكن تطبيقها يقتضي التقدير"، ويكاد هذا التعريف يكون مطابقًا لتعريف القوات المسلحة الأمريكية حيث تقول: "المبادئ الأساسية التي من خلالها توجه القوات العسكرية أو عناصر منها أعمالها دعمًا للأهداف الوطنية، لها سلطة لكن تقتضي التقدير عند التطبيق".[2]

---

[1]- عبد النور بن عنتر، "سياسة الجزائر الأمنية: تحولات ومعضلات في سياق القلاقل إقليميا و الحراك داخليا"، *سياسات عربية*، العدد 55، المجلد 10، مارس 2022، ص 21.

[2]- *المرجع نفسه* ص22.

وتشتمل السياسة الأمنية على البعدين الداخلي والخارجي ومختلف قطاعات الأمن، في تحديد مختلف المخاطر والتهديدات، بتحديد طبيعتها وتطورها وكذلك المخاطر المترتبة على ترابطها أو تفاعلها، كما تقرر الاستراتيجيات التي يتعين وضعها، والوسائل التي يجب تعبئتها. فالغاية العليا للسياسة الأمنية مزدوجة: ضمان بقاء السكان والدولة والرفاه بالمعنى الواسع.[1]

وتختلف السياسة الأمنية في الديمقراطيات الليبرالية عنها في الدول المتسلطة؛ فهي تهدف إلى مواجهة المخاطر أو التهديدات التي قد تمس الأمن القومي، بمعناه الواسع، في الدول الديمقراطية، أما في الدول التسلطية، فإن أمن النظام غالبًا ما يكون أولى من أمن الدولة. ذلك أن المصالح الأمنية للدولة ترتبط بمصالح النظام، إلى درجة صعوبة التمييز بينهما، بل يصير أمن النظام موضوعًا مرجعيًا للأمن على حساب الموضوع المرجعي الحقيقي للأمن.[2]

وعند وضع السياسات الأمنية لابد من مراعاة القيم والغايات، التهديدات الأمنية، الأدوات والوسائل والمستهدفين بالأمن.[3]

[1]- *المرجع نفسه* ، ص 21

[2]- *المرجع نفسه*.

[3]- محمد أحمد علي عدوي، " الأمن الإنساني و الأمن التعاوني كمداخل لتطوير السياسات الأمنية العربية" ، *المجلة العربية للدراسات الأمنية*، المجلد 32، العدد 78، 2017، ص 293.

الفرع الثاني: السياسة التنموية

ظهرت سياسات التنمية في الأربعينيات من القرن الماضي، وهي الفترة التي شهدت ظهور أهم المصطلحات التنموية وتأسيس أبرز الهيئات الدولية المعنية بالتنمية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد شهدت هذه السياسات توسعًا ملحوظًا، خاصة بعد أن نالت العديد من دول العالم الثالث استقلالها.[1]

وتختلف السياسات التنموية عن السياسات الاجتماعية، واستراتيجيات التنمية، والتخطيط، والبرنامج التنموي، كما تختلف عن نظريات التنمية، حيث تعتبر سياسات التنمية بمثابة السيناريو التطبيقي لنظريات التنمية. فإذا كانت نظريات التنمية تطرح التساؤلات: "ماذا؟ أو ما هو؟ ولماذا؟"، تعنى سياسات التنمية بـ "ما العمل؟ وما الحل؟ وكيف العمل؟ ومن طرف من؟ متى؟ وبماذا؟ أو مع من؟".[2]

وتشير سياسات التنمية أو السياسات التنموية إلى مجموعة من القرارات التي تتخذها السلطات والأجهزة المختصة في المجتمع بهدف تحقيق أهدافه التنموية. وتحدد هذه القرارات مجالات التنمية، والاتجاهات التي يجب اتباعها، وأسلوب العمل المتبع، فضلاً عن أهداف التنمية في إطار الإيديولوجية السائدة في المجتمع. ويتم تنفيذ هذه السياسات من خلال وضع خطط تحتوي على مجموعة من البرامج والمشروعات التنموية التي تكون مترابطة ومتناسقة.[3]

يمكن تعريف السياسات التنموية بأنها جزء من السياسة العامة للدولة المتعلق بقضايا التنمية. وهي تتكون من مجموعة من المبادئ والأهداف والمعايير والقيم التي تنظم نشاط الدولة في إدارة وتنظيم عمليات التنمية، بالإضافة إلى مراقبتها وتقييمها لضمان

---

[1]- أشرف عبد العزيز عبد القادر و آخرون، *النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية*، ط 1. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 67.

[2]- *المرجع نفسه*،

[3]- *المرجع نفسه*، ص 25

تحقيق أفضل النتائج الممكنة. وتحدد هذه السياسات ضمن إطار من التشريعات والقواعد التي تضعها الدولة للتحكم في حركة النشاط التنموي داخل المجتمع، مع مراعاة المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما يتم تنفيذ هذه السياسات من خلال خطط وبرامج ومشروعات تنموية ضمن مجموعة من التدابير والإجراءات المتعددة، من ناحية أخرى، هناك تعريفات تبرز أهمية المشاركة في صياغة السياسات التنموية، حيث تعتبر هذه السياسات بمثابة "مجموعة من المبادئ والقرارات التي يتم التوصل إليها من قبل الحكومة، والتنظيمات، والجماعات، والقوى السياسية والمهنية والاجتماعية في إطار ديمقراطي. وبموجب هذه السياسات، يتم تحديد الأساليب والغايات التنموية للمجتمع، مع وضعها في إطار مجموعة من المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي غالبًا ما تأخذ طابعًا تشريعيًا، بهدف تحقيق الأهداف التنموية المرجوة".[1]

وفقًا لجامعة هارفارد، تتبع سياسات التنمية والتطوير وتنفيذها ست خطوات رئيسية تبدأ بـ "التعريف" بالمسألة المطروحة وبيان الحقائق المتعلقة بها، والتي تشكل الأساس المعرفي لجميع الخطوات التالية، مع التأكد من أن المعلومات المقدمة صحيحة ومتكاملة. في هذه المرحلة، يتم إشراك جميع الأطراف المعنية بالمسألة. بعد ذلك، تأتي المرحلة الثانية التي تتعلق بدراسة حالة المسألة و"تشخيص" المشكلات التي تواجهها. أما الخطوة الثالثة فتركز على "تصميم" سياسة مبتكرة تهدف إلى حل المشكلات وتوجيه مسار التنمية. في الخطوة الرابعة، يتم التركيز على "التنفيذ" واختيار الأساليب والطرق المناسبة لذلك. ثم تأتي الخطوة الخامسة التي تسعى إلى "اختبار" هذه الأساليب، وتقييم فعاليتها، واختيار الأفضل منها. وأخيرًا، في الخطوة السادسة، يتم إجراء "التحسين" بهدف معالجة أي نقاط ضعف أو قصور في السياسات أو التنفيذ.[2]

[1]- *المرجع السابق*، ص 26.

[2]- سعد علي الحاج بكري، *سياسات التنمية و التفكير في إعدادها*، الرياض: جريدة العرب الإقتصادية الدولية، 15 فبراير 2019

عطفا على ما سبق، تعد سياسة التنمية ظاهرة ذات طابع اجتماعي تهدف إلى التأثير في واقع مجتمع معين، حيث يمكن أن يكون القائمون عليها أفرادًا أو هيئات تعاونية أو منظمات جماعية أخرى. كما يمكن أن تشرف عليها هيئات حكومية أو دولية. علاوة على ذلك، يرى بعض الباحثين أن سياسات التنمية تتضمن أربع مستويات تتجلى في: [1]

- ✓ سياسة تنمية داخلية: تقوم بها هيئات داخل البلد ذاته.
- ✓ سياسة تنمية خارجية: تتم بواسطة جهات تابعة لدولة أجنبية، وغالبًا ما تكون دولًا متقدمة، لصالح دولة نامية.
- ✓ سياسة تنمية دولية: تندرج ضمن نطاق وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها المنتشرة في مختلف دول العالم.
- ✓ سياسة تنمية إقليمية: يتم تنفيذها من قبل أجهزة وهيئات تابعة لمنظمات إقليمية.

[1]– رقية خياري، *السياسة التنموية في الجزائر و انعكاساتها الإجتماعية (الفقر– البطالة)*، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الإجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013،ص 36.

المطلب الثالث: العلاقة المتبادلة بين السياسات الأمنية والتنموية

يعتبر كل من الأمن والتنمية مفاهيم أساسية في السياسة العالمية، ومع كونهما كانا منفصلين من الناحية المفاهيمية، إلا أن العلاقة بينهما تتمتع بتاريخ طويل.[1]

وقد تجلت ذلك بصورة واضحة في سياسات الدولة الاستعمارية وما بعد الاستعمارية، كما تجلت أيضًا في المساعدات الأمريكية لإعادة إعمار أوروبا التي دمرتها الحرب العالمية الثانية فيما يعرف بخطة مارشال، التي تقدم مثالاً هامًا على اهتمامات "التنمية" باعتبارها مركزية لسياسات الأمن الغربية.[2]

بل أكثر من ذلك، تم تقسيم النظامين السياسيين والاقتصاديين المتنافسين، خلال الحرب الباردة، على أسس من الأمن والتنمية، اللذين تم استخدامهما كأدوات لتأمين الأتباع. أما المرحلة التي تلت نهاية الحرب الباردة والتي أفرزت مجموعة من التهديدات مغايرة للتهديدات المعروفة، فتعتبر مرحلة فارقة في العلاقة بين الأمن والتنمية، حيث تم توسيع نطاق أجندة الأمن والتنمية بشكل كبير وترسخت الصلة بينهما.[3]

لكن على الرغم من الحقيقة البديهية التي جرى تداولها في مختلف الأوساط الأكاديمية والسياسية، أنه لا تنمية بدون أمن ولا أمن بدون تنمية، إلا أنه ليس من السهولة بمكان تحقيق هذا المطلب، حيث يكشف لنا استقصاء هذه الحقيقة مدى عمق وتعقيد العلاقة بينهما. ومما لا شك فيه فإن أول ما يفسر هذا التعقيد هو أن كل من مفهوم التنمية والأمن واسع ومراوغ. فالتنمية لها أبعاد متعددة من حقوق الإنسان إلى الاستدامة البيئية، ومن النمو الاقتصادي إلى الحوكمة. وبالمثل، توسع مفهوم الأمن تدريجيًا من أمن

1-Hettene, Bjorn. "Development and Security: Origins and Future." *Security Dialogue* 41, no. 1 (February 2010), p 31.

2 -Stern, Maria, and Joakim Öjendal. "Mapping the Security–Development Nexus: Conflict, Complexity, Cacophony, Convergence? " *Security Dialogue* 41, no. 1 (2010): 10.

3- Richmond, Oliver P., & Visoka, Gëzim (Eds.). (2022). *The Palgrave Encyclopedia of Peace and Conflict Studies*. Palgrave Macmillan. https://doi.org/10.1007/978-3-030-77954-2 تم الاطلاع بتاريخ 2021/05/10.

الدولة إلى أمن الإنسان، وهو يشمل الآن مجموعة من التهديدات العسكرية وغير العسكرية التي لا تعترف بالحدود. هذا يؤدي بطبيعة الحال إلى معضلة: ما الذي يجب أن يتكامل مع ماذا؟.[1]

أضف إلى ذلك ما جاء على لسان الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في قوله: "التنمية والأمن يرتبطان ارتباطًا وثيقًا. ولا يمكن تحقيق عالم أكثر أمنًا إلا إذا أعطيت البلدان الفقيرة فرصة حقيقية للتنمية. وأن الفقر المدقع والأمراض المعدية تهدد العديد من الناس بشكل مباشر، لكنها توفر أيضًا أرضًا خصبة لتهديدات أخرى، بما في ذلك النزاعات الأهلية. كما أن الناس في البلدان الغنية سيكونون أكثر أمنًا إذا ساعدت حكوماتهم البلدان الفقيرة على هزيمة الفقر والمرض من خلال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية".[2] هو حقيقة لكنه مفتوح على العديد من التأويلات التي أدت إلى اختلاف المنطلقات التي أدت بدورها إلى اختلاف الأهداف، كما يمكن استكشاف مستويات التحليل المختلفة. فالبعض يركز على الأمن البشري والتنمية، والبعض الآخر على مجالات سياسية معينة مثل بناء السلام أو منع النزاعات. ولا يزال آخرون يدرسون الترابط بين الأمن والتنمية على المستوى العالمي. من جهة أخرى، على الرغم من الاختلافات في نقاط البداية وأهداف السياسة، فإن المناهج المختلفة تستخدم جميعها نفس المصطلحات: الترابط بين الأمن والتنمية.

في ختام هذا المبحث، يمكننا التأكيد على أن السياسات الأمنية والتنموية تشكلان ركائز أساسية في بناء الاستقرار والازدهار للدول. فقد تناولنا في هذا المبحث أهمية السياسة العامة من خلال تحديد مفهومها وخصائصها، بالإضافة إلى المراحل التي يمر بها صنع السياسة العامة، مما يساعد في فهم كيفية اتخاذ القرارات التي تؤثر على الأمن

1 -Tschirgi, Neclâ. "Security and Development Policies: Untangling the Relationship." In *New Interfaces Between Security and Development: Changing Concepts and Approaches*, Bonn: Deutsches Institut für Entwicklungspolitik, 2006,p 41

2- United Nations, *A more secure world: Our shared responsibility*,(Report of the High-level Panel on Threats, Challenges and Change, 2004), p viii.

والتنمية. كما تناولنا السياسات الأمنية والتنموية بشكل منفصل، مع تسليط الضوء على مبادئ كل منهما وأهدافها.

لقد بيّن المبحث كيف أن الأمن والتنمية لا يمكن أن يحققا بمعزل عن بعضهما البعض، حيث ترتبط السياسات الأمنية ارتباطًا وثيقًا بالتنمية المستدامة، كما أن تحقيق التنمية يساهم في تعزيز الأمن والاستقرار الداخلي. من خلال هذا التحليل، تبيّن أن العلاقة المتبادلة بين السياسات الأمنية والتنموية تتطلب توازنًا دقيقًا بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لضمان نتائج فعالة ومستدامة.

وفي الختام، يظهر أن الفهم العميق للعلاقة بين هذه السياسات أمر بالغ الأهمية في صنع سياسات متكاملة تساهم في تطوير المجتمع بشكل شامل ومستدام، مما يحقق الأمن والتنمية في آن واحد.

خاتمة الفصل:

في هذا الفصل، تم تسليط الضوء على مجموعة من المفاهيم الرئيسية التي تشكل الإطار النظري لفهم العلاقة بين الأمن والتنمية. بدأنا بتفصيل مضامين مفهوم الأمن وتقديم تحليل شامل لدلالاته اللغوية والنظرية، حيث استعرضنا المداخل الفكرية المتنوعة التي تفسر هذا المفهوم، بدءًا من النظريات الكلاسيكية التي تركز على الأمن العسكري، وصولًا إلى النظريات الحديثة التي تدمج أبعادًا اجتماعية واقتصادية وبيئية في تفسير الأمن.

وقد تطرقنا في هذا السياق إلى النظرية الواقعية التي تعطي الأولوية للأمن العسكري كعنصر أساسي في حماية الدول، وكذلك النظرية الليبرالية التي تؤكد على دور المؤسسات الدولية والتعاون بين الدول لتحقيق الأمن المشترك. كما تناولنا النظرية البنائية، والنظرية النقدية التي تعزز من أهمية تحليل القوى الهيكلية والاقتصادية التي تؤثر على استقرار الدول والمجتمعات. كما تم التركيز على أبعاد الأمن التي تشمل البُعد العسكري الذي يظل جزءًا أساسيًا في تحقيق الاستقرار، إلى جانب الأبعاد السياسية التي تتعلق بالحكم الرشيد وحقوق الإنسان، والاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على قدرة الدولة على تحقيق التنمية، مرورًا بالأبعاد المجتمعية التي ترتبط بمشاركة المجتمع في قضايا الأمن، وصولًا إلى البُعد البيئي الذي أصبح اليوم أحد العوامل الحاسمة في تحديد استدامة الأمن في ظل التغيرات المناخية.

ثم انتقلنا إلى تحليل مفهوم التنمية، حيث تناولنا تطوره التاريخي من التركيز على النمو الاقتصادي التقليدي إلى التحول نحو التنمية البشرية التي تأخذ في الاعتبار الإنسان وحقوقه ورفاهيته. لقد تم استعراض أبعاد التنمية المختلفة التي تشمل الجانب الاقتصادي الذي يركز على تحقيق النمو المستدام، والجانب السياسي الذي يركز على الديمقراطية وإصلاح السياسات، بالإضافة إلى البُعد الاجتماعي الذي يعنى بتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الأفراد في المجتمع.

وفي الجزء الأخير من الفصل، تم التركيز على العلاقة المعقدة والمتبادلة بين السياسات الأمنية والتنموية. لقد بينا كيف أن السياسات الأمنية والتنموية لا تعمل في عزلة، بل هما مترابطتان بشكل وثيق، حيث أن نجاح السياسات التنموية يعتمد بشكل كبير على استقرار الأوضاع الأمنية في الدول، وفي المقابل، لا يمكن تحقيق الأمن المستدام دون دعم التنمية المستدامة التي تضمن رفاهية الأفراد والمجتمعات.

إن التكامل بين الأمن والتنمية أصبح اليوم أمرًا ضروريًا لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في العديد من الدول. من هنا، يعد فهم هذه العلاقة المتبادلة أساسًا لفهم السياسات المعاصرة، خاصة في الدول النامية التي تواجه تحديات كبيرة في موازنة هذه المتطلبات المتشابكة.

الفصل الثاني: السياسة الأمنية في الجزائر والمغرب

يتناول هذا الفصل، السياسة الأمنية في الجزائر والمغرب، مسلطًا الضوء على العوامل المؤثرة فيها، والتحديات التي تواجه البلدين في هذا المجال. يشكل الأمن القومي أولوية مركزية في سياق التوترات الإقليمية والتحديات الداخلية والخارجية، مما يجعل من الضروري تحليل السياسات الأمنية لكلا البلدين لفهم كيفية إدراكهما للمخاطر والاستجابة لها.

في البداية، يناقش الفصل العوامل المختلفة التي تؤثر في رسم السياسات الأمنية لكل من الجزائر والمغرب، بما في ذلك المحددات الجغرافية والعسكرية والاقتصادية، حيث تساهم هذه العوامل في صياغة استراتيجيات البلدين للتعامل مع التهديدات الأمنية، كما يتناول التهديدات التقليدية للأمن القومي، مع التركيز على التنافس الجزائري–المغربي، والذي يتجلى في قضايا مثل مشكلة الحدود والنزاع حول الصحراء الغربية. إلى جانب ذلك، يتطرق إلى النزاع المغربي–الإسباني حول سبتة ومليلية، والذي يعكس بعدًا مختلفًا من التحديات الأمنية.

ويتوسع الفصل في دراسة التهديدات غير التقليدية التي تواجه البلدين، مثل الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، مع تحليل استجابات البلدين لهذه التحديات من خلال سياسات مختلفة تشمل النهج الأمني الصارم، وسياسات الحوار والمصالحة في الجزائر، إلى جانب استراتيجيات أخرى.

كما يستعرض الفصل طبيعة البنى المؤسساتية الفاعلة في السياسة الأمنية، بما في ذلك دور المؤسسة العسكرية في الجزائر وطبيعة النظام السياسي المغربي والصراع على السلطة فيه، ما يساهم في فهم تأثير هذه المؤسسات في صياغة القرارات الأمنية. وفي الختام، يتناول الفصل أبعاد التعاون الأمني لكل من الجزائر والمغرب ضمن المنظمات الإقليمية والدولية، مثل الاتحاد الإفريقي، ومنظمة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، واتحاد المغرب العربي، مشيرًا إلى دور هذه الأطر في دعم أو تحدي السياسات الأمنية للبلدين في بيئة دولية متغيرة.

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في السياسة الأمنية للجزائر والمغرب

يعتبر الأمن من القيم الأساسية التي تحظى بأهمية كبيرة لدى الدول، مما يدفعها إلى صياغة سياسات أمنية متينة تهدف لحماية مصالحها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وعلى الرغم من أن المبادئ العامة لصياغة السياسة الأمنية ثابتة وتستند إلى أسس راسخة، إلا أن هناك تفاوتًا واختلافًا واضحًا بين السياسات الأمنية للدول. ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل التي تؤثر على صناع القرار، مما يضطرهم إلى اعتماد سياسات أمنية تتناغم مع المصالح الوطنية للدولة، وتتناسب مع خصائصها واحتياجاتها، وبالتالي، تتحدد هوية الدولة وطبيعة التهديدات التي تواجهها بناءً على هذه العوامل.

وتتوزع المحددات والعوامل التي تؤثر في السياسة الأمنية بين ما هو ثابت ولا يتغير بتغير الظروف كالمحددات الجغرافية، التي تفرض على الدولة شكلا معينا من السياسات الأمنية، بحكم موقعها الجغرافي أو تضاريسها الطبيعية، ومحددات متغيرة ترتبط بالظروف المتقلبة للدولة كالقوة العسكرية أو الوضع الاقتصادي، وبالتالي يمكن القول أن السياسات الأمنية للدول تتشكل بناء على مزيج من العوامل يجعلها متفردة لكل دولة، حتى وإن كانت تلك الدول متجاورة أو تربطها علاقات مشتركة، وعلى هذا الأساس سنقوم في هذا المبحث بدراسة محددات السياستين الأمنيتين للجزائر والمغرب، انطلاقا من المحددات الرئيسية التي تشمل المحددات الجغرافية، والمحددات العسكرية، والمحددات الاقتصادية.

المطلب الأول: العوامل الجغرافية

على الرغم من أن التقدم العلمي والتكنولوجي قد أسهم في تقليل أهمية العوامل الجغرافية في بعض النواحي، إلا أن هذه العوامل لا تزال تحتفظ بدور حاسم ومؤثر في تشكيل السياسات الأمنية للدول. وقد أصبح هذا المجال مستقلاً بذاته، حيث يُعرف بعلم الجيوبوليتيك الذي يركز على دراسة تأثير الجغرافيا على السياسات الأمنية الدولية. وتتضمن العوامل الجغرافية مجموعة من المكونات الأساسية، من بينها الموقع الجغرافي، الذي يشمل دراسة الموقع الفلكي بالنسبة لخطوط الطول والعرض، ونوع الموقع سواء كان بريًا أو بحريًا، بالإضافة إلى موقع الدولة بالنسبة للدول المجاورة، وكذلك المساحة التي تغطي حدودها وعدد السكان.[1]

أما عن تأثير العوامل الجغرافية في السياسة الأمنية للدولة فيكون ذلك من حيث أنها تقدم فرصا، وتطرح تحديات.

فمن حيث الفرص يوفر الموقع الجغرافي الممتاز نفوذا إقليميا ودوليا، وتمكن المساحة الشاسعة من تجنب الضغط السكاني ومن توفير وتنويع الموارد الاقتصادية، ومن الناحية العسكرية، فإن الدولة ذات المساحة الكبيرة تكون في وضع أفضل بكثير من الدولة ذات المساحة الصغيرة، حيث تتمكن من تأمين دفاعاتها بشكل أكثر فعالية، وفي أسوء الأحوال فإن الدولة ذات المساحة الكبيرة التي تتعرض إلى تدخل أجنبي تلجأ إلى تطبيق سياسة إخلاء الأرض وتعمل على المبدأ المعروف ببيع الأرض مقابل الزمن، وفي حالة الحروب النووية فإن الدولة الكبيرة أقدر على امتصاص الضربة النووية من الدول الصغيرة التي يتم تدميرها بالكامل.[2]

كما أن التعداد السكاني الكبير يعد أحد أهم عوامل القوة الأساسية للدولة حيث تتمكن من رفع إنتاجها الاقتصادي ومن تعزيز قوتها العسكرية من خلال زيادة أعداد الجيش.

---

[1]- سعد حقي توفيق ، *مبادئ العلاقات الدولية*. القاهرة: شركة العاتك لصناعة الكتاب، 2010، ص 132.

[2]- *المرجع نفسه*.

وأما من حيث التحديات فإن الدولة التي تقع بالقرب من أماكن النزاع أو حدود غير مستقرة حتى وإن كان موقعها يتمتع بمزايا فريدة إلا أنها تكون عرضة لتهديدات أمنية مستمرة، من جهة أخرى، فإن الدول الحبيسة التي لا تمتلك منافذ بحرية فإنها تكون في غالب الأحيان تحت رحمة الدول المشاطئة للبحر، كما أن الدولة ذات المساحة الكبيرة كي تكون آمنة لابد أن تسخر جهودا وموارد هائلة مادية وبشرية، وهذا ما لا يتوفر لكثير من الدول، وفي حالة العكس فإن الدولة ذات المساحة الصغيرة تكون في وضع سيء من ناحية الموارد الاقتصادية، وقد لا تستوعب السكان الذين يقطنون على أراضيها ما يتسبب في الاكتظاظ السكاني، وعلاوة على ذلك تكون عرضة لتدخلات أجنبية خاصة إذا كانت الدول المجاورة دولا توسعية.

ويمكن القول أنه مع أهمية العوامل الجغرافية في تحديد سياسة أمنية تضمن أمن الدولة، إلا أنه ينبغي أن لا ينظر إليها على أنها العوامل المطلقة في تقرير قوة الدولة إلا إذا كانت متكاملة، ويعني ذلك أن عامل الوهن الذي قد يصيب أحد هذه المكونات سينعكس بالسلب على المكونات الأخرى، فمثلا لابد أن ينسجم عدد السكان مع مساحة الدولة ومواردها، فلا يسبب الضغط السكاني، ولا يسبب استنزاف الموارد.[1]

وبالنظر إلى الجزائر، فمن ناحية الموقع تتمتع الجزائر بموقع جغرافي ممتاز حيث تقع بين خطي طول °12 شرقا، و 9 °غربا، وبين دائرتي عرض 19°و °37 شمالا.[2] ويعني ذلك أنها بوابة إفريقية نحو أوروبا، وبوابة أوروبية نحو إفريقيا، كما لا يجعلها ذلك دولة مغاربية فقط وإنما دولة مغاربية متميزة حيث تتوسط شرق وغرب المغرب العربي، وهو ذات السبب الذي كان وراء تسميتها لمدة طويلة بالمغرب الأوسط، وعلاوة على ذلك فهي دولة مشاطئة لأحد أهم البحار في التجارة الدولية، ألا وهو البحر الأبيض المتوسط، و بالتالي تمتد الجزائر على واجهة بحرية تبلغ 1200 كلم، وحدود برية تبلغ 6343 كلم، متجاورة بها مع سبعة دول، حيث يحدها من الشرق تونس بشريط حدودي طوله 965 كلم

[1]- عبد القادر محمد فهمي، *المدخل في دراسة الاستراتيجية*. العراق: جامعة بغداد، 2009، ص 42.

[2]- منصور لخضاري، *السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات – الميادين – التحديات*، ط 1، *مرجع سابق*، ص 36 .

وبنسبة مئوية مقدرة بـ 15.21 % من حدودها البرية، وليبيا بشريط حدودي طوله 982 كلم، تمثل 15.82 % من مجموع حدودها البرية. ومن ناحية الجنوب مالي بشريط حدودي يصل طوله إلى 1376 كلم، بنسبة مئوية مقدرة 21.69 % من مجموع حدودها البرية، والنيجر بشريط حدودي طوله 956 كلم و بنسبة مئوية تصل إلى 15.07 % من مجموع حدودها البرية، وموريتانيا بشريط حدودي طوله 463 كلم، يمثل 7.30 % من مجموع حدودها البرية، ومن ناحية الغرب: الجمهورية الصحراوية الديمقراطية بشريط حدودي يبلغ طوله 42 كلم، يمثل 0.66 % من مجموع حدودها البرية، والمغرب بشريط حدودي طوله 1559 كلم، يمثل 24.85 % من مجموع الحدود البرية.[1] وما يميز هذه الدول الحدودية أن أغلبها دول فاشلة تعاني تحديات مختلفة تتراوح بين النزاعات الداخلية والأزمات السياسية مما يؤثر بشكل مباشر على المنطقة عامة والأمن القومي الجزائري خاصة.

أما من حيث المساحة فتعد الجزائر واحدة من أكبر الدول، حيث تحتل بمساحتها التي تبلغ 2.381.741 كلم مربع المرتبة التاسعة عالميا، والمرتبة الأولى إفريقيا ومغاربيا وعربيا، وتمثل حوالي 7.84% من مساحة إفريقيا، وأكثر من 18 % من مساحة الوطن العربي، وقرابة 39.4% من مساحة المغرب العربي، كما تفوق مساحة تونس بحوالي 15 مرة، وتزيد عن مساحة المغرب بأكثر من 5 مرات، وتشغل الجزائر أكبر جزء من صحراء المغرب العربي، وهذا الامتداد الجغرافي الشاسع إلى جانب تنوع تضاريسها الداخلية وامتداد سلاسلها الجبلية جعل مهمة القوى الاستعمارية في السيطرة الكاملة على البلاد مهمة أكثر تعقيدا وصعوبة.[2]

وأما من حيث النمو الديمغرافي وتوزيع السكان والكثافة السكانية، فتعد الجزائر واحدة من بين أكبر الدول الإفريقية والعربية، حيث تحتل المرتبة العاشرة إفريقيًّا، والمرتبة الرابعة

---

[1]- *المرجع نفسه*.

[2]– عبد العالي، عبد القادر. "السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات ".*المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، العدد 07 (2014): ص 13-14.

عربيا ، فحسب الديوان الوطني للإحصاء بلغ عدد سكان الجزائر في الإحصاء الذي قام به الديوان سنة 2023 حوالي 45 مليون نسمة، وتجدر الإشارة إلى أن العنصر البشري في الجزائر تعرض أثناء الإستعمار الفرنسي إلى واحدة من أكبر المجازر في التاريخ البشري السبب الذي كان وراء زيادة الوفيات حيث يشير بعض المؤرخين إلى أن عدد الشهداء بلغ منذ احتلال الجزائر سنة 1830 وإلى غاية 1962 ما يقارب 10 ملايين.[1] منها مليون ونصف مليون شهيد مؤكد خلال الثورة التحريرية، وقلة الولادات ففي الفترة الممتدة من سنة 1856م إلى 1955 انتقل عدد السكان من قرابة المليونين ونصف المليون إلى نحو تسعة ملايين و ثلاثمائة ألف نسمة فقط.[2] وهذا العدد أقل بكثير من الأعداد التي سجلتها الجزائر بعد الاستقلال حيث شهدت نمو ديموغرافيا رهيبا، فانتقل من 12096347 نسمة سنة 1966 إلى قرابة الضعف سنة 1987 بتعداد سكاني قدر بـ 23.038.942 نسمة. ثم بلغ عدد السكان سنة 1998 : 29.100.863 نسمة. ليصل سنة 2008: 34.080.030 نسمة.[3] ثم إلى 43.7 سنة 2019، و يمكن تفسير هذا التزايد بالتحسن النوعي والكمي في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية. حيث كان معدل العمر بعد الاستقلال 47 سنة وأصبح في بداية التسعينات 67 سنة.[4] و يعتبر المجتمع الجزائري مجتمع شباني تمثل فيه القوى العاملة أكثر من 61% سنة 2016.[5]

أما عن الكثافة السكانية فمع أن الجزائر تتمتع بمساحة شاسعة حيث يبلغ فيها متوسط الكثافة السكانية 20 نسمة في الكيلومتر المربع، إلا أن هذه الكثافة غير متوازنة بحيث تتركز الغالبية العظمى في المناطق الشمالية على الشريط الساحلي والتي لا تمثل سوى

---

[1]- سعد بوفلاقة، "عدد شهداء الجزائر خلال فترة الإحتلال الفرنسي للجزائر: (1830-1962م)".*موقع جريدة البصائر*، الجزائر، 5 يوليو 2022. تم الاطلاع بتاريخ 10 سبتمبر 2022./https://elbassair.dz/20267 .

[2]- الدكتور الشريقي، *الجزائر في القرن العشرين* .ط1.تونس: مطبعة الترقي، 1955، ص 15.

[3]- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ." الإحصاء العام للسكان والإسكان" .*موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية*، 9يونيو 2022. تم الاطلاع بتاريخ 10 سبتمبر 2022./https://feteindependance.interieur.gov.dz :

4- عبد الله بالحبيب، *سياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997* .عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012، ص 77.

5- الديوان الوطني للإحصائيات، *الإحصائيات الديموغرافية لعام 2016*، تم الاطلاع بتاريخ: 27 جانفي 2020 .
https://www.ons.dz/IMG/pdf/Demog16ar.pdf.

4% من مساحة البلاد، وتتناقص بشكل كبير كلما اتجهنا جنوبا، وذلك لطبيعة المنطقة الصحراوية التي تمثل 80% من مساحة البلاد، حيث تقل عن 1 نسمة لكل كيلومتر مربع، هناك مخطط خاص بتطور النمو الديموغرافي في هذا المرجع.[1]

ويعتبر المجتمع الجزائري مجتمع فسيفسائي من ناحية التركيبة العرقية، فهو يتكون من البربر والعرب شمالا، والطوارق والميزاب في الجنوب ولطالما كان هناك تجانس بين مختلف العرقيات رغم المحاولات الكثيرة لإثارة الفتنة والتفرقة بالبحث عن هوية هذه الأرض.[2] وتعد الديانة الإسلامية الديانة الرئيسية في الجزائر حيث يدين 99% من السكان بالإسلام متبعين المذهب السني، مع وجود أقليات صغيرة جدا من المسيحيين واليهود.

وأما المغرب فهو كذلك يتمتع بموقع استراتيجي ممتاز حيث أكد هنري كيسنجر أنه على مدى قرن من الزمان كان المغرب عند تقاطع الاستراتيجيات الرئيسية للقوى الأجنبية، مما أجبر قادته على المناورة بالفن والبراعة والسلطة. من جهة أخرى كثيرا ما يشير الملك الحسن الثاني إلى أهمية بلده استراتيجيا حيث وصفه بشجرة تغوص بجذورها المغذية في أعماق الأرض الإفريقية، وتتنفس بحفيف أوراقها في رياح أوروبا.[3] كما أكد على أن : " الموقع الجغرافي للمغرب كان وراء الأطماع الكثيرة التي حاقت به، حيث يقع في مفترق طرق بريا وبحريا، وعلى ملتقى الشعوب والحضارات، وهذا ما يوضح الأسباب التي حدت بالكثير من القوى الأجنبية في القرن 19 إلى اعتبار المغرب بمثابة مد استراتيجي وتكتيكي له أهمية أولى في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والحربية".[4]

1- محمد صالي ،فضيل عبد الكريم. "النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر ".*مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، العدد 17، ديسمبر 2014، ص 123.

2- رمضاني مفتاح وأحمد لشهب. "الثابت والمتغير في محددات السياسة الخارجية الجزائرية ".*مجلة أبحاث*، المجلد 6، العدد 2، 2021، ص 688.

3 -Brahim Saidy," la politique de défense Marocaaine : articulation de l'interne et de l'externe", *Maghreb – Machrek*, N 202, 2009, p 123

4- منعم أمشاوي، "سؤال الأمن القومي بالمغرب: بين المعطى التاريخي والبعد الجيوسياسي ".*منشورات مؤسسة خالد الحسن مركز الدراسات والأبحاث*، المجلد 1، 2014، ص 11.

ويقع المغرب بين خطي طول 1° و9° غربا، وبين خطي عرض 27° و36° شمالا. حيث يقع على الساحل الشمالي الغربي لقارة إفريقيا، يحده من الشرق الجزائر، ويحده من الجنوب الصحراء الغربية، ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط، حيث يبلغ طول الشريط الساحلي 1835 كلم، و تبلغ حدود المملكة المغربية ككل 2002 كلم، منها 1559 كلم حدود مع الجزائر، و434 مع الصحراء الغربية.[1] و512 كلم على سواحل البحر الأبيض المتوسط، وحوالي 1835 كيلومترا على طول سواحل المحيط الأطلسي، وعليه يمثل موقع المغرب نقطة تماس حضاري، و ملتقى بحرين وثلاث قارات ويحرس من الغرب مدخل البحر الأبيض المتوسط بإشرافه على مضيق جبل طارق الذي يمثل أهمية قصوى في التجارة الدولية، وقربه من أوروبا جعله ينقل إليها حضارته التاريخية في القرون الوسطى، كما تلقى عنها شيئا ليس بالقليل من حضارتها العصرية، ويعد نقطة ارتكاز مهمة في بناء إطار مستقبلي لعلاقات المغرب مع كل من الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي.[2]

أما مساحة المغرب فتقدر مساحتها بـ 446.550 كلم² ، ما يجعلها تحتل المرتبة 25 إفريقيا، والمرتبة 12 عربيا، وتحتل المرتبة الثالثة مغاربيا بعد الجزائر وليبيا، ولكن إذا ما أسقطنا المناطق الصحرواوية فإن المغرب أكبر مساحة من الجزائر.[3]

ويمثل المغرب لوحة متنوعة وغنية تجمع بين أبعاد ديموغرافية وثقافية متكاملة تميز هويته وتبرز عراقة تاريخه. فالمملكة المغربية تحتضن حوالي 36 مليون نسمة، وتُعد بذلك من الدول العربية ذات الكثافة السكانية المتوسطة، حيث يتركز معظم السكان في المناطق الحضرية والمدن الكبرى، بحثا عن فرص معيشية أفضل. ويتجلى هذا التنوع من خلال تعدد اللغات الرسمية؛ حيث تعتبر اللغة العربية لغة الدولة الرسمية إلى جانب

[1]- يحي نبهان، *أطلس الوطن العربي الجغرافي والطبيعي والسياسي*. عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، 2006، ص 263.

[2]- المصطفى بوكرين، "الأبعاد الجيوستراتيجية للديبلوماسية الناعمة للملكة المغربية في الفضاء المغربي"، *مجلة حمورابي*، المجلد1، العدد 46، 2023، ص 68.

[3]- سمير أمين، *المغرب العربي الحديث*، تر: كميل.ق. داغر.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية: ، 1991)، ص 7.

الأمازيغية، التي تم إقرارها أيضًا كلغة رسمية وفق دستور 2011، تعبيرًا عن أهمية التراث الأمازيغي. و يضفي هذا التنوع اللغوي بُعدًا ثقافيًا أصيلًا على الهوية المغربية، ويعزز من مكانة المغرب كملتقى حضارات استطاعت الاندماج في نسيج متين.

ومن الجانب الديني، يُعد الإسلام الدين الأساسي للغالبية العظمى من السكان، وقد شكل عبر التاريخ عمق الهوية الوطنية ووحدتها، كما ساعد في الحفاظ على التقاليد والثقافة المغربية. إلى جانب ذلك، توجد الجالية اليهودية المغربية ذات التأثير الكبير في المجتمع على مر القرون، والتي لا تزال تُعد جزءًا فاعلا من النسيج الثقافي المغربي، مع الحفاظ على هويتها الدينية والاجتماعية الخاصة. أما على الصعيد العرقي، فيجتمع في المغرب إرث متكامل من الأمازيغ، وهم السكان الأصليون الذين يمثلون عنصرًا أساسيًا في الهوية المغربية، والعرب الذين استوطنوا البلاد منذ الفتوحات الإسلامية في القرن السابع، حيث ساهموا في إثراء التنوع الثقافي عبر القرون. وإلى جانب هذين المكونين الرئيسيين، تستوطن المغرب جاليات صغيرة متنوعة كاليهود، وذوي الأصول الأوروبية مثل الإسبان، والفرنسيون، مما يضفي على المجتمع المغربي عمقًا حضاريًا متعدد الثقافات والأبعاد. وقد جعل هذا التداخل بين الأعراق واللغات والأديان عبر العصور من المغرب نموذجًا فريدًا في التعايش والتكامل الاجتماعي، حيث امتزجت الثقافات المختلفة في تناغم، وخلقت موروثًا غنيًا يعكس قيم الاحترام والاندماج، لتصبح بذلك المملكة مثالًا نادرًا للتعددية الثقافية التي لا تزال تتطور وتلعب دورًا حيويًا في تكوين هويتها المعاصرة.

المطلب الثاني: العوامل العسكرية

يعتبر العامل العسكري من أكثر العوامل الحاسمة في العلاقات الدولية، حيث يلعب دورًا رئيسيًا في تحديد نتائج الصراعات، سواء بالنصر أو الخسارة. خاصة في ظل استمرار الحروب التي تميز العلاقات الدولية.[1]

لذلك فإن اعتماد الدول على الإعداد العسكري يبدو أمرًا بديهيًا، خاصة في ظل غياب سلطة دولية فعّالة لتقييد استخدام القوة العسكرية.[2] ويؤثر العامل العسكري في السياسة الأمنية من خلال التوظيف المباشر للقدرات العسكرية لتحقيق أهداف ومصالح الدولة أثناء الحرب، أو من خلال استعراض القوة وإجراء المناورات العسكرية في المناسبات الوطنية خلال أوقات السلم بهدف إرسال رسائل تحذيرية واضحة، خصوصًا للدول المجاورة، بما يعزز من سياسة الردع ويؤكد جاهزية الدولة لمواجهة أي تهديدات محتملة.[3]

ومع أنه يمكن التمييز بين نوعين من القدرات العسكرية لأي دولة، بحيث يتجلى النوع الأول في القدرات المتاحة، التي تشمل القوات والموارد الجاهزة للتحرك الفوري، في حين يتجلى النوع الثاني في القدرات الكامنة، التي تستند إلى تعبئة الموارد الاقتصادية والبشرية والمعنوية الكامنة، لتصبح قوة فعلية عند الضرورة إلا أن النسبة بين المتاح والكامن من القدرات تختلف من دولة إلى أخرى، وأحيانًا داخل نفس الدولة وفقًا للظروف الزمنية. ومع ذلك، يظل الأمر المؤكد أن الدولة التي تستشعر احتمالية مواجهة وشيكة تسارع إلى تحويل قدراتها الكامنة إلى متاحة، لتكون على أتم الاستعداد لمواجهة التحديات مباشرة وبكل قوة.[4] ولا يمكن تحقيق التفوق العسكري بمجرد امتلاك هذه القدرات فقط، بل يعتمد الأمر بشكل أساسي على عوامل أخرى مثل معنويات الجنود، نوعية القيادة، التدريب المكثف، وقدرة القوات على استيعاب الأسلحة المتطورة وتشغيلها بكفاءة. إلى جانب ذلك،

---

[1]- سعد حقي توفيق، *مرجع سابق*، ص 177.

[2]- *المرجع نفسه*، ص 271.

[3]- السعيد مبروك إبراهيم، *المعلومات ودورها في صنع واتخاذ القرارات الإستراتيجية*. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2012، ص 345.

[4]- سعد حقي توفيق، *مرجع سابق*، ص 180.

يلعب التقييم المستمر لقدرات الخصوم دورًا هامًا في تحديد الاستراتيجية العسكرية المناسبة.[1]

على صعيد آخر، يمثل الإنفاق العسكري تحديًا كبيرًا، حيث يؤدي سباق التسلح إلى استنزاف ميزانيات الدول، مما ينعكس سلبًا على مستوى معيشة المواطنين. وتزداد هذه التأثيرات حدة في دول العالم الثالث التي تعاني من ضعف الاقتصاد وندرة الموارد.[2]

ونظرًا لأهمية العامل العسكري وتأثيره الكبير على السياسة الأمنية، تولي الجزائر هذا المجال اهتمامًا كبيرًا. فوفقًا لتصنيف **غلوبال فاير باور** (Global Firepower) لعام 2024، الذي يختص بتقييم القوة العسكرية للدول عالميًا، تحتل الجزائر المرتبة الأولى عسكريًا في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، والثانية على مستوى إفريقيا بعد مصر، والثالثة عربيًا بعد مصر والسعودية، فيما تأتي في المرتبة السادسة والعشرين عالميًا، حيث يبلغ تعداد القوات العسكرية الجزائرية 325,000 جندي نشط، و135,000 جندي احتياطي، و150,000 من القوات شبه العسكرية، ويصل عدد الأفراد الذين يبلغون سن التجنيد سنويًا إلى 716,134. كما تمتلك الجزائر 605 طائرات عسكرية، منها 42 طائرة هجومية و298 طائرة هليكوبتر، من بينها 75 هليكوبتر هجومية. ويمتلك الجيش الجزائري أيضًا 1,632 دبابة و35,990 مركبة قتالية مدرعة، و6 غواصات، و149 مطارًا صالحًا للخدمة، إلى جانب 12 ميناء ومحطة رئيسية.[3] ومن الناحية النوعية كذلك فقد صنف الجيش الجزائري من طرف "مركز الدفاع الأمريكي" كأحد أكثر الجيوش تنظيمًا في شمال إفريقيا خاصة في مجال مكافحة الإرهاب.

أما فيما يتعلق بالميزانية المخصصة للإنفاق العسكري فمع أن هناك اختلافا في وجهات النظر حول كيفية تنظيم الإنفاق العسكري إلا أن الشيء الثابت هو أن الجزائر تخصص

---

[1]- *المرجع نفسه*، ص 183.

[2]- *المرجع نفسه*، ص 182.

[3]- موقع غلوبال فاير باور ".*Comparison of Algeria and Morocco Military Strengths (2024)*" . تم الاطلاع بتاريخ: 2024/04/04. https://www.globalfirepower.com/ :

ميزانية ضخمة للإنفاق العسكري، فخلال الفترة من 2010 إلى 2021، تميزت الجزائر بإنفاق عسكري مرتفع بشكل لافت مقارنة بالمعايير العالمية؛ إذ سجلت نسبة الإنفاق العسكري 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2011 و2012، وهو ما يتجاوز المتوسط العالمي البالغ حوالي 2.14%. وقد استمر هذا الاتجاه التصاعدي حتى بلغ الإنفاق قرابة 5% في عام 2013، وارتفع إلى حوالي 6% خلال الفترة من 2014 إلى 2018، ويعكس ذلك رؤية استراتيجية تهدف إلى الحفاظ على مستوى عالٍ من الجاهزية الدفاعية، خصوصًا في ظل التحديات الأمنية الإقليمية والدولية.[1]

أما فيما يتعلق بمعنويات أفراد القوات العسكرية، فقط شهدت الجزائر تلاحمًا ودعمًا كبيرًا من غالبية الشعب للجيش الوطني الشعبي منذ الاستقلال، الشيء الذي يعكس هويته الوطنية حتى في تسميته، كما تمتع الجيش بمعنويات عالية حتى في أحلك الظروف ويعكس ذلك اهتمام الدولة برفاه ومعنويات الأفراد العسكريين. ويؤكد هذا التوجه ما صرح به الفريق الأول السعيد شنقريحة في زيارته لمقر القيادة الجوية في 17 مارس 2024، حيث قال:" **إن المحافظة على معنويات الأفراد في أعلى مستوياتها هي أولوية قصوى لنا في الجيش الوطني الشعبي، لأننا على يقين تام بأن مصدر تطور الجيوش وقوتها وانتصاراتها ينبع أساسًا من قوتها المعنوية. فحسن القيام بالمسؤولية لا يرتبط فقط بالمهارات العلمية والتحفيزات المادية، وإنما الأساس الأهم هو إيمان العسكري بقضيته، واستعداده لبذل الجهد والتضحية لخدمة وحدته وجيشه ووطنه**". [2]

من جهة أخرى يحتل المغرب مركز متوسط في المسائل العسكرية على المستوى العالمي لكنه يتبوأ مراكز متقدمة على المستوى الإقليمي، فحسب تصنيف غلوبال فاير باور (Global Firepower) لعام 2024، يحتل المغرب المرتبة 61 من أصل 145 دولة، ويحتل المركز السابع إفريقيا، والخامس عربيا، لكنه يحتل المرتبة الثانية مغاربيا بعد

1- معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام .*اتجاهات العالم في الإنفاق العسكري 2021*، Trends in World Military Expenditure(2021). تم الاطلاع بتاريخ 20 مارس 2023.
https://bit.ly/3xWmR62

2- وزارة الدفاع الوطني،" السيد الفريق أول السعيد شنقريحة، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، في زيارة عمل وتفقد إلى مقر قيادة القوات الجوية"، *موقع وزارة الدفاع الوطني*، 17 مارس 2024، تم الاطلاع بتاريخ 20 أفريل 2024،https://www.mdn.dz .

الجزائر، ووفقا لذات المصدر، يبلغ تعداد القوات العسكرية المغربية 195800 جندي نشط، 150,000 جندي احتياطي، و50,000 من القوات شبه العسكرية، ويصل عدد الأفراد الذين يبلغون سن التجنيد سنويًا إلى 630,146. كما تمتلك المغرب 255 طائرة عسكرية، و70 طائرة هليكوبتر. ويمتلك الجيش المغربي أيضًا 1,564 دبابة 13710 مركبة قتالية مدرعة، 62 مطارًا صالحًا للخدمة، إلى جانب 07 موانئ ومحطة رئيسية.[1]

أما فيما يخص الإنفاق العسكري خلال الفترة من 2010 إلى 2021، فقد أبدى المغرب التزامًا بميزانية دفاعية تتجاوز المتوسط العالمي بنسبة تُقدّر بنقطة مئوية تقريبًا، حيث ارتفعت ميزانيته العسكرية بشكل ملحوظ بين عامي 2010 و2014. وفي عام 2018، وصل الإنفاق إلى نحو 3.3 مليار دولار، ثم زاد إلى 3.7 مليار دولار في 2019، ورغم التراجع النسبي في معدلات النمو العسكري بين 2014 و2018، حافظ المغرب على مستوى إنفاق يتجاوز المعدل العالمي البالغ نحو 2.14% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس ذلك الاهتمام المستمر من قبل المملكة المغربية بتعزيز الجاهزية العسكرية عبر التدريب، التعاون الدولي، وشراء المعدات الحديثة، إلى جانب الحاجة للحفاظ على الاستقرار الإقليمي والأمن الوطني.[2]

بالنسبة لمعنويات الجيش، ورغم وجود العديد من الشهادات التي تشير إلى تدهور هذه المعنويات، مثل تسجيل حالات انتحار، ووقوع حوادث قتل بين الجنود، وفرار بعضهم، نتيجة الضغوط النفسية الكبيرة الناتجة عن ظروف العمل، ومستوى التدريب، والامتيازات المادية.[3] إلا أن الاتجاه العام لا يزال يحافظ على مستوى جيد نسبيًا من المعنويات في المغرب.

---

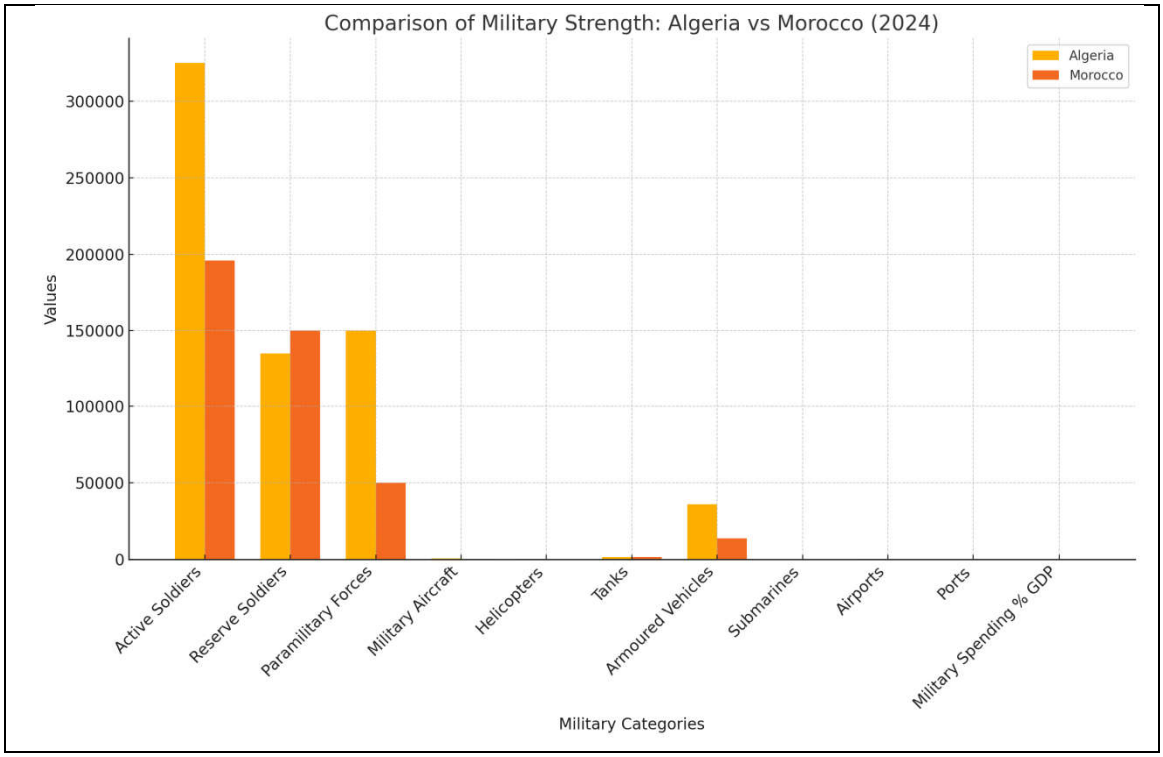
[1]- موقع غلوبال فاير باور، *مرجع سابق*

[2]- معهد ستوكهولكم الدولي لأبحاث السلام (2021)، *مرجع سابق*.

3- الجريدة الإلكترونية الإخبارية الجزائرية. "عسكري مغربي سابق يفضح حقائق مدوية عن الجيش المغربي." 10 يناير 2021. تم الإطلاع بتاريخ: 20 مارس 2021./https://www.dz54.dz :

ويتجلى هذا التوجه في تصريح الحسن الثاني: "لقد كان المغاربة أينما كانوا جندياً واحداً وقائداً واحداً وضابط صف واحد، مهما كانت نوعيتهم، وجهاتهم ولهجاتهم..." [1]

الرسم البياني رقم (01): "**رسم بياني عمودي مقارن استنادًا إلى بيانات القوة العسكرية للجزائر والمغرب في عام 2024**".



المرجع: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التصنيف العالمي للقوة العسكرية للدول (Global Firepower)

[1] – عبد الحق المريني، *الجيش المغربي عبر التاريخ*، ط5. الرباط: مطبعة المعارف الجديدة ، 1997، ص 5.

المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية

في عالم يتسم بالتعقيد، يلعب العامل الاقتصادي دورًا محوريًا في تشكيل السياسة الأمنية للدول، حيث يفتح أبواب الفرص ويطرح تحديات ملحوظة تتطلب استجابة فعالة. فمن ناحية الفرص، تتيح الوفرة المالية للدول إمكانية تعزيز قدراتها العسكرية وتحديث تجهيزاتها، من خلال تخصيص ميزانيات كافية للإنفاق العسكري. بحيث لا يسهم هذا الاستثمار في تحسين مستوى التدريب والتأهيل للقوات المسلحة فقط، بل يعزز أيضًا جاهزيتها لمواجهة التهديدات المحتملة. كما تتمكن الدول التي تحقق مستويات مرتفعة من التنمية الاقتصادية، من توفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، مما يقلل من احتمال حدوث الاضطرابات الاجتماعية. ويساعد هذا الوضع ويسمح للحكومة للاستجابة للتحديات الأمنية بفعالية، وعلاوة على ذلك، يفتح الوضع الاقتصادي المزدهر أمام الدول آفاق التعاون الإقليمي والدولي في مجال الأمن، حيث تتيح القدرات الاقتصادية القوية إمكانية الدخول في شراكات استراتيجية تعزز من قدرتها الدفاعية من خلال تبادل المعلومات والتقنيات وتقديم الدعم في مجالات متعددة.

وأما من ناحية التحديات تواجه الدول النامية والفقيرة تحديات جمة نتيجة لعوامل اقتصادية معينة، فكثيرًا ما تكون هذه الدول عرضة للضغوطات الدولية الناتجة عن تقديم المعونات الاقتصادية، مما قد يؤثر على استقلالية قراراتها السياسية، حيث تُجبر في بعض الأحيان على تبني سياسات قد لا تتماشى مع مصالحها الوطنية.[1]

بالإضافة إلى ذلك، تعاني هذه الدول من صعوبات في تمويل قواتها المسلحة بشكل كافٍ، إذ عندما تُخصص الموارد المالية لقطاعات محددة، مثل التعليم والصحة، قد يتعرض الإنفاق العسكري للتقليص، مما يضعف جاهزيتها ويزيد من المخاطر المرتبطة بالتهديدات الداخلية والخارجية، كما يمكن أن تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى تفشي

[1]- جونسون لويد، *تفسير السياسة الخارجية*، تر: محمد ابن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم. الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1989، ص 262.

الاضطرابات الاجتماعية، مما يُثقل كاهل الحكومة ويؤثر سلبًا على الأمن الداخلي. وفي بعض الحالات، قد تتسبب هذه الاضطرابات في انعدام الثقة في المؤسسات الحكومية، مما يزيد من تعقيد معالجة القضايا الأمنية. لذلك يتطلب الأمر من الدول تحقيق توازن دقيق بين استغلال الفرص الاقتصادية وتعزيز قدراتها الأمنية، وبين التصدي للتحديات المرتبطة بالوضع الاقتصادي.

ووفق العامل الاقتصادي، تُعد الجزائر من بين الدول الغنية بالموارد الطاقوية والمنجمية، مما يجعل هذه الثروات المحرك الأساسي لاقتصادها ومصدرًا رئيسيًا لإيراداتها. ففي قطاع الطاقة، تتمتع الجزائر باحتياطي نفطي ضخم يقدر بنحو 45 مليار طن، ويبلغ إنتاجها من النفط الخام حوالي 5.1 مليون برميل يوميًا، ما يجعلها تحتل المرتبة 18 عالميًا من حيث الإنتاج، والمرتبة 12 في التصدير، والمرتبة 15 من حيث الاحتياطي العالمي. كما تمتلك خامس أكبر احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي، والذي يقدر بحوالي 4500 مليار متر مكعب، وتعد واحدة من بين الموردين الرئيسيين لأوروبا، إذ تحتل المرتبة الثالثة بين أكبر مصدري الغاز الطبيعي إلى القارة، والمرتبة الرابعة عالميًا في إنتاج الطاقة. أما في قطاع التعدين، فتمتلك تنوعًا كبيرًا من الموارد المعدنية، حيث تزخر بأكثر من 30 نوعًا من المعادن التي تلبي مختلف الاحتياجات الصناعية، مثل الحديد والزنك والرصاص، إضافة إلى موارد اليورانيوم والمعادن النفيسة كالألماس والذهب والأحجار الكريمة. كما أن لديها احتياطيات كبيرة من الموارد الخام الأساسية مثل الجبس والحجر الجيري والرمال والطين والإسمنت، مما يدعم صناعات البناء والبنية التحتية في البلاد.[1]

إلا أن ما يعاب على الاقتصاد الجزائري هو أنه رغم امتلاكها لهذه الثروات الطبيعية المتنوعة، إلا أن اقتصادها يظل معتمدًا بشكل شبه كامل على قطاع المحروقات،

[1]- دالع وهيبة .*السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي (1999-2014)*، دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2014/2013، ص 75.

حيث تشكل صادرات هذا القطاع الحيوي نحو 97% من إجمالي صادرات البلاد، مما يعكس هيمنة المحروقات على الاقتصاد الوطني ويؤدي إلى استقطاب معظم الاستثمارات الوطنية والأجنبية نحو هذا المجال. ويجعل هذا التركيز على قطاع المحروقات الاقتصاد الجزائري هشًا أمام تقلبات الأسعار العالمية للطاقة، حيث يؤدي أي انخفاض في أسعار النفط إلى تباطؤ اقتصادي حاد، مع نقص في الإيرادات وارتفاع في عجز الميزانية. وقد شهدت الجزائر إحدى أسوأ أزماتها الاقتصادية عام 1986، عندما أدى الانهيار في أسعار النفط إلى ضغوط مالية غير مسبوقة، ما سلط الضوء على مدى هشاشة الاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية. لذلك تعتمد استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر على تنويع مصادر الدخل وتطوير قطاعات غير مرتبطة بالمحروقات، مثل الصناعة والزراعة والخدمات، لتعزيز قدرة البلاد على مواجهة التغيرات الاقتصادية العالمية، وتجنب الاعتماد المفرط على مصدر واحد للدخل.[1] أضف إلى ذلك فإن هذا المورد، هو بطبيعته قابل للنفاذ، ويسرع من نفاذه الاعتماد الكلي عليه، ما يؤدي إلى أزمات داخلية، خاصة إذا علمنا أن الجزائر عاجزة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، ولذلك فإن عدم قدرة الجزائر على تحقيق اكتفاء ذاتي وعدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير من شأن كل هذا أن يحدد السلوك الأمني للجزائر، كما من شأنه أن يحد من القدرة على تجهيز قوة عسكرية معتبرة وقادرة على التدخل في أي نزاع داخلي أو اثني، أو إرسال قوة عسكرية لحفظ السلام بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية ودون اللجوء إلى الاستيراد.[2]

أما بالنسبة للعامل الاقتصادي وتأثيره على السياسة الأمنية المغربية، فإن المغرب، رغم احتلاله المرتبة الخامسة في إفريقيا بعد الجزائر التي تأتي في المرتبة الرابعة، يواجه العديد من التحديات. فرغم تمتعه بثروات طبيعية وموارد غنية، حيث يُعتبر من بين أكبر

[1] – هارون العشي ، عبد المنعم حجيرة، "التنويع الاقتصادي في الجزائر: الواقع و الآفاق"، *مجلة دراسات و أبحاث في الطاقات المتجددة*، العدد 2، ص 30.

[2] – سليم العايب، *مرجع سابق*، ص 15 – 16.

منتجي ومصدري الفوسفات على مستوى العالم، إلا أن الاعتماد على هذا المورد وحده لم يكن كافيًا لتحقيق استقرار اقتصادي مستدام، حيث تظل مداخيله غير قادرة على تغطية متطلبات الاقتصاد، خاصة في ظل التقلبات التي تعرفها أسعار هذه السلعة عالميًا، مما يؤثر سلبًا على دخله القومي. علاوة على ذلك، يعتمد الاقتصاد المغربي بشكل كبير على قطاعين شديدي الحساسية للتقلبات، هما الزراعة والسياحة. فالزراعة، التي تساهم بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، تتأثر بشكل مباشر بمستويات تساقط الأمطار والتغيرات المناخية، وبالمثل، يشكل قطاع السياحة مصدرًا مهمًا للدخل القومي، إلا أنه يتأثر بشدة بالأزمات الإقليمية والدولية والأوضاع الأمنية، فضلاً عن الاعتماد على عوامل خارجية مثل حركة السفر الدولية والاستقرار السياسي العالمي. ويؤدي كل ذلك إلى ضغوط على مستويات البطالة والفقر، خاصة في المناطق الريفية والسياحية التي يعتمد سكانها بشكل أساسي على هذين القطاعين.[1]

وينعكس كل ذلك على عدم القدرة على تخصيص موارد كافية لدعم الإنفاق العسكري، أو إلى إرهاق خزينة الدولة على حساب الرفاه الاجتماعي، ففي الثمانينات، مثلاً، انعكس الانكفاء الاقتصادي للمغرب في تراجع دوره الإقليمي والدولي وفي غيابه عن الساحة الإقليمية بشكل شبه كامل. وقد تجلى ذلك في تبني سياسة "اليد الممدودة" تجاه الجزائر، والتي يفسرها بعض المحللين بالحاجة إلى تجنب النزاعات المكلفة وسط وضع اقتصادي هش.[2]

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن كلا البلدين يواجهان تحديات اقتصادية مشابهة، حيث يحتاج المغرب إلى تنويع اقتصاده ليصبح أكثر مقاومة للصدمات الزراعية، بينما تعاني الجزائر من الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات. يؤثر هذا الاعتماد على

[1]- لهواري عدي، *عالما أنثروبولوجيا في المغرب الكبير: إرنست غلنر، كليفورد غيرتز*، تر: نوري دريس، ط1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2023، ص 289.

[2]- سعيد الصديقي، *صنع السياسة الخارجية المغربية* .أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، 2002، ص 272.

قدرتهما في تخصيص الموارد للقطاع الأمني، حيث يمكن أن تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى عدم الاستقرار الاجتماعي، مما يستدعي استجابة حكومية فعالة.[1]

[1]- لهواري عدي، *مرجع سابق*، ص 289.

المبحث الثاني: مهددات الأمن القومي للجزائر والمغرب: الإدراك والاستجابة.

في ظل التغيرات العالمية والإقليمية المتسارعة، يواجه كل من الجزائر والمغرب تحديات متصاعدة تهدد أمنهما القومي وتستدعي ضرورة تطوير سياسات واستراتيجيات فعّالة للتصدي لهذه المهددات. فقد أدى تعقيد الساحة الدولية وتزايد التوترات الإقليمية إلى ظهور مجموعة من المخاطر التي باتت تفرض على الدولتين إعادة النظر في إدراكهما لطبيعة التهديدات التي تواجههما، وصياغة استجابات تتناسب مع مصالحهما الوطنية وتطلعات شعبيهما.

وتتنوع مهددات الأمن القومي للجزائر والمغرب بين التهديدات الأمنية التقليدية، كالنزاعات الحدودية والتهديدات الأمنية غير التقليدية كالإرهاب والهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة، وفي هذا السياق، أصبح الإدراك العميق لهذه المهددات والتفاعل السريع والمستدام معها ضرورةً ملحة لتأمين المصالح الوطنية وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل، وهو ما يشكّل جوهر هذا المبحث الذي يسلط الضوء على تلك التهديدات، لذلك سنعالج هذا المبحث إنطلاقا من التهديدات الأمنية التقليدية، ثم نعرج على التهديدات غير التقليدية.

المطلب الأول: التهديدات الأمنية التقليدية

في ظل التعقيدات الجيوسياسية والإقليمية التي تشهدها منطقة شمال إفريقيا، تبرز التهديدات الأمنية التقليدية كعامل أساسي في زعزعة الاستقرار بين الجزائر والمغرب. تتجسد هذه التهديدات في قضايا محورية، منها النزاعات الحدودية بين البلدين، بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بالسيادة الإقليمية، وعلى رأسها قضية الصحراء الغربية، إلى جانب الخلاف المغربي مع إسبانيا حول سبتة ومليلية، وتشكل هذه القضايا تهديدات أمنية استراتيجية لكل من الجزائر والمغرب، إذ ينظر كلا الطرفين إلى هذه الملفات كعناصر تمس أمنهما الوطني واستقرارهما الداخلي. ويعكس هذا النزاع التوترات التاريخية والسياسية العميقة التي تتسم أحيانًا بطابع عسكري صلب، مما يجعل هذه التهديدات تأخذ طابعًا تقليديًا، إذ ترتبط بالسيادة الوطنية، والترسيم الحدودي، وتوازن القوى الإقليمي.

الفرع الأول: التنافس الجزائري المغربي

يعتبر التنافس على تحقيق موقع "الدولة المركزية" في الإقليم من القضايا الجوهرية التي تواجه الأقاليم السياسية في العالم، حيث يتسم هذا الموقع بأهمية إستراتيجية بالغة. فالدولة المركزية ليست مجرد نقطة تفاعل، بل هي المحور الذي تمر عبره جميع التفاعلات العالمية مع الإقليم، مما يمنحها القدرة على تشكيل تلك التفاعلات وفقًا لمصالحها الخاصة. وتتجلى أهمية الموقع المركزي في عدة جوانب، منها القدرة على التأثير في السياسات الإقليمية والدولية، وتشكيل تحالفات استراتيجية، بالإضافة إلى التحكم في موارد الإقليم وطرق التجارة. وفي السياق ذاته، يلاحظ أن تفاوت موازين القوى بين الوحدات السياسية في الإقليم يلعب دورًا حاسمًا في طبيعة هذا التنافس. ففي الحالات التي تسود فيها قوة واحدة بشكل كبير، ينخفض التنافس ويتجه لمصلحة الدولة الأقوى. على سبيل المثال، إذا كانت دولة واحدة تمتلك موارد اقتصادية ضخمة أو قوة عسكرية متفوقة، فإن ذلك يمكّنها من فرض هيمنتها على جيرانها وتحقيق نفوذ واسع. من ناحية أخرى، عندما تتقارب موازين القوى بين الوحدات المختلفة، يتزايد التنافس ويخلق ديناميكية جديدة

تؤثر على الاستقرار الإقليمي. في مثل هذه الحالات، يصبح التنافس على النفوذ والموارد أكثر حدة، مما قد يؤدي إلى ظهور النزاعات والصراعات بين الدول. كما أن التحديات الأمنية تتعاظم، حيث يسعى كل طرف إلى تعزيز مواقعه وتقوية تحالفاته لمواجهة التهديدات المحتملة من الآخرين.[1]

ويعتبر التنافس المغاربي بين الجزائر والمغرب في القارة الإفريقية مثالًا بارزًا على الصراع من أجل تحقيق موقع "الدولة المركزية" في المنطقة، حيث يسعى كل من البلدين لتأكيد دوره القيادي انطلاقا من الصورة التي يحملها عن نفسه، حيث يرى كل منهما أنه في موقع يمكنه من قيادة المنطقة ، وقد تجلت هذه الديناميكية بشكل واضح في قضايا حساسة مثل مشكلة الحدود والنزاع حول الصحراء الغربية.[2]

أولا: مشكلة الحدود الجزائرية المغربية

يتجلى الخلاف بين الجزائر والمغرب حول مسألة الحدود في سياق تاريخي معقد يمتد بجذوره إلى الحقبة الاستعمارية، حيث قامت فرنسا بترسيم الحدود بين البلدين بشكل أحادي، مما خلق نزاعات لم تُحَل بشكل جذري بعد الاستقلال. فعلى الرغم من أن هذه القضية لم تتحول إلى نزاع فعلي إلا من خلال محادثات محدودة بين الحكومة المؤقتة الجزائرية والسلطات المغربية أثناء الاستعمار الفرنسي، إلا أنها تركت آثارًا طويلة الأمد. فعندما نالت الجزائر استقلالها في عام 1962، تعززت المطالب المغربية بضم أراضي من الجزائر، وقد أدى ذلك إلى توتر العلاقات بين البلدين، بعد تحرك المغرب عسكريًا نحو الحدود الجزائرية، متجاوزًا بذلك الخطوط المتفق عليها، مما أثار رد فعل جزائري قوي ، واعتبرت ذلك اعتداءً على سيادتها. وقد قاد هذا التصعيد العسكري إلى صدامات مباشرة، عُرفت فيما بعد باسم "حرب الرمال"، والتي أسفرت عن اشتباكات عسكرية عنيفة استمرت حوالي أسبوعين. ورغم محاولة الطرفين للبحث عن تسوية، والتوصل إلى اتفاق لوقف

[1]– وليد عبد الحي، " العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيواستراتيجية" ، *سياسات عربية*، العدد 6، يناير 2014، ص 32.
[2]– هشام صاغور، مرجع *سابق*، ص 215.

إطلاق النار في نوفمبر 1963، إلا أن الحاجة إلى تسوية دائمة ظلت قائمة. لذلك تم التأكيد على وقف إطلاق النار في فبراير 1964، مما أتاح المجال لإعادة بناء العلاقات بينهما. ومع أن اتفاقية الرباط في يونيو 1972 شكلت نقطة تحول مهمة، حيث تخلّى المغرب عن مطالبه بالصحراء الجزائرية، واعترف بأن وادي دراع يمثل الحدود الطبيعية بين الدولتين، إلا أن ذلك التاريخ المعقد استمر في التأثير على العلاقات الثنائية بين الجزائر والمغرب.[1]

ففي عام 1994، شهدت العلاقات الجزائرية–المغربية تحولًا تصعيديًا آخر، بعد أن اتهمت الحكومة المغربية المخابرات الجزائرية بالضلوع في تفجير "فندق الأطلس" بمراكش. ما أدى إلى إغلاق الحدود البرية من طرف المغرب، في خطوة أعقبتها ردود فعل جزائرية مماثلة. وقد كان لهذا القرار تأثيرات كبيرة على مسار التعاون الهامشي القائم بين البلدين، حيث تدهورت العلاقات إلى مستويات غير مسبوقة، وفشلت المحاولات العديدة لفتح الحدود وإعادة بناء الثقة بين الجانبين، وأصبحت تلك الفترة العصيبة تلقي بظلالها على العلاقات الجزائرية–المغربية حتى يومنا هذا. حيث لا تزال الحدود مغلقة، رغم زوال الكثير من مبررات الإغلاق.[2] وينطلق الموقف المغربي حول مسألة الحدود من "مبدأ الحق التاريخي"، حيث يعتبر أن بعض المناطق التي تقع حاليًا ضمن الحدود الجزائرية، وخصوصًا المناطق الحدودية الشرقية مثل تندوف وبشار، كانتا تاريخيًا جزءًا من المغرب قبل الحقبة الاستعمارية، لذلك ينبغي أن تعود هذه المناطق إلى السيادة المغربية. وقد عبّر المغرب عن هذا الموقف بوضوح خلال نزاعاته الحدودية، وفي بعض الأحيان لجأ إلى إجراءات على الأرض تُظهر تمسكه بهذا الحق، وتأتي ضمن جهود لإعادة تشكيل الحدود حسب رؤيته للحدود التاريخية للمغرب.أما الموقف الجزائري فيعتبر قضية الحدود مسألة سيادة لا يمكن التنازل عنها، مستندا في ذلك على "مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن

[1]– فتيحة النبراوي، محمد نصر مهنا، *قضايا العالم الإسلامي و مشكلاته السياسية بين الماضي و الحاضر*، ط 1. الإسكندرية: منشأة معارف، 1983، ص 354.

[2]– هشام صاغور ، *مرجع سابق*، ص 219.

الاستعمار". حيث ترى بأن الحدود التي تركها الاستعمار تشكل الخطوط النهائية للدول المستقلة، مما جعلها تتمسك بهذه الحدود كجزء من هويتها الوطنية. وقد اتخذت في هذا السياق موقفًا صارمًا تجلى في خطاب سياسي وإجراءات عملية تؤكد رفضها لأي تعدٍ على سيادتها الإقليمية، معبرةً عن موقفها هذا بشكل صريح على المستويين السياسي والعسكري..[1] وقد برز مبدأ احترام الحدود الموروثة من خلال اقتراح الرئيس المالي موديبو كيتا قائلا:" إفريقيا كما هي... الوحدة الإفريقية تتطلب من كل واحد منا الاحترام الكامل للإرث الذي تلقيناه من النظام الاستعماري، أي الحفاظ على الحدود الحالية لبلادنا". وقد وافقت عليه كل الدول الإفريقية في مؤتمر أديس أبابا المنعقد بتاريخ 25 ماي 1963 في الوقت الذي تم فيه توقيع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.[2]

كما يعزز موقف الجزائر ما عبرت عنه الفقرة الثالثة من المادة الثالثة لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية عن أهمية احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها، وكذلك حقها الثابت في الحفاظ على استقلال كيانها. وقد أبدى الرئيس أحمد بن بلة تأكيدًا على هذا المبدأ عندما صرح في عام 1963: "الجزائر لديها حدود كما تركها الاستعمار"، وهو تصريح يوضح التزام الجزائر بعدم التنازل عن أي جزء من أراضيها، مما يعكس رغبتها في الحفاظ على سيادتها ووحدة أراضيها في وجه التحديات الخارجية".[3]

ثانيا: قضية للصحراء الغربية:

تمتد الصحراء الغربية على مساحة شاسعة تبلغ حوالي 284,000 كلم²، وتقع جغرافيًا بين خطي عرض 27 و 40 شمال خط الاستواء. تحدها من الشمال المملكة المغربية بحدود طولها 445 كلم، ومن الشرق الجزائر بحدود تصل إلى 70 كلم، بينما تمتد حدودها الغربية على المحيط الأطلسي بواجهة بحرية يبلغ طولها حوالي 1400 كلم. وتتميز هذه

[1]- محمد رضوان، *منازعات الحدود في العالم العربي:مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية*. الجزائر : إفريقيا الشرق، 1999، ص 86.

[2]- آمال بلحميتي ، " مشكلة الحدود كمحدد للعلاقات الجزائرية- المغربية "، *المستقبل العربي*، المجلد 39، العدد458، 2017، ص 136.

[3]- *المرجع نفسه.*

المنطقة بثراء مواردها الطبيعية، حيث تحتوي على احتياطيات مهمة من الفوسفات والحديد واليورانيوم، إلى جانب موارد من البترول والغاز الطبيعي. كما تزخر سواحلها بثروة سمكية متنوعة، مما يجعلها من أغنى المناطق في القارة الإفريقية.[1]

وتعد قضية الصحراء الغربية من أبرز قضايا الخلاف بين الجزائر والمغرب، التي أثرت بشكل كبير على علاقاتهما السياسية والأمنية، فضلاً عن تأثيرها على استقرار منطقة المغرب العربي، حيث تعود جذورها إلى عام 1975، إثر انسحاب إسبانيا من المنطقة، وقيام المغرب باجتياح الأراضي الصحراوية بقرار من الملك الحسن الثاني من خلال تنظيم "المسيرة الخضراء" التي ضمت حوالي 350 ألف متطوع من مختلف أنحاء المغرب، وقد جاءت تلك الخطوة بناءً على ادعاءات تاريخية بأحقية المغرب في هذه الأراضي، مما دفعه إلى الدخول في مفاوضات مع إسبانيا انتهت بعقد اتفاقية تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا. وقد شكل هذا الحدث منعطفًا سياسيًا حساسًا، دفع الجزائر إلى رفض أي تغيير في المنطقة، ومع تصاعد حدة النزاع، تدخلت أطراف إقليمية ودولية لدعم الأطراف المتنازعة؛ حيث انحازت الجزائر إلى جانب البوليساريو، مدعومةً من الاتحاد السوفيتي وليبيا وكوبا وفيتنام، بينما قدمت الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة العربية السعودية دعمها للمغرب. وقد أدخل هذا الوضع المنطقة في تعقيدات سياسية جديدة وكرس النزاع كأحد أعقد القضايا الإقليمية في إفريقيا.[2]

ويستند الموقف المغربي إلى أن الأدلة التاريخية والجغرافية والبشرية تشير إلى كون الأراضي الصحراوية جزء لا يتجزأ من الإقليم المغربي، فعلى صعيد الجغرافيا، تُظهر الدراسات العلمية أن الطبيعة الجغرافية والمناخية للصحراء الغربية تمتاز بخصائص مماثلة لتلك الموجودة في جنوب المغرب. ومن الناحية البشرية، يشير المؤرخون إلى وجود أصول

[1]- ميلود بن غربي، *موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الإقليمية و الدولية والتحديات الوطنية*. الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2001، ص 54.

[2]- بونوار بن صابم، *المشكلة الأمنية في المغرب العربي*،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و علاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016/2015 ،ص 113.

مشتركة بين سكان الصحراء وسكان المغرب الأقصى، مما يعكس الترابط الثقافي والاجتماعي بين الشعبين. هذا الامتداد الطبيعي والبشري يشير بوضوح إلى أن الصحراء ليست مجرد منطقة جغرافية بعيدة، بل هي جزء من النسيج الوطني المغربي. كما أن تاريخ المغرب، بدءًا من الدولة المرابطية وحتى العلوية، يظهر تأثير الصحراء في تشكيل الهوية المغربية. وفي هذا السياق، يقول الملك الحسن الثاني:

" إن هذه الصحراء هي التي أسست لدولة المرابطين الصحراويين. وجدتي، خناتة، كانت زوجة المولى إسماعيل، وأم سيدي محمد بن عبد الله أيضًا صحراوية. كما أن ثلاثة من أجدادي ينتمون إلى قبائل جنوب الصحراء عبر السلالة النبوية. وبالتالي، ليست الصحراء مغربية بالأمس فحسب، ولا المغرب صحراويًا بالأمس. والسؤال الحقيقي هو: هل نحن من سنعيد الصحراء، أم أن الصحراء هي التي ستعود إلى المغرب؟."

وحسب الطرح المغربي فإن هذه الرؤية التي تعكسها هذه الروابط تدل على أن الصحراء ليست مجرد منطقة جغرافية، بل هي جزء من الذاكرة والتاريخ المغربي، مما يجعل أي حديث عن إعادة الصحراء إلى المغرب ليس مجرد استعادة للأرض، بل استعادة لهوية وثقافة مشتركة.[1]

لذلك يتشبث المغرب بقضية الصحراء الغربية، ويرى أن حل المشكلة ينحصر في إجراء استفتاء، وقد أكد ذلك الملك الحسن الثاني في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة الذكرى الثامنة لانطلاق المسيرة الخضراء في 1983/11/05 :

" إلا أنه يجب علي أن أقول هنا مؤكدا النقطة الثانية من خطابي والتي كانت تتعلق بالصحراء المغربية، علي أن أؤكد أننا نريد الاستفتاء، ونريده في أقرب وقت ممكن، علما منا أن حق المغرب الصائب لا يضيع، وعلما منا أن جواب مواطنينا في الصحراء سيكون طبيعيا وسيكون نعم للإلتحاق بالمغرب، وكما قلناه في هيئة الأمم المتحدة، نحن ملتزمون تمام الالتزام بنتائج هذا الاستفتاء".

[1]– العربي بن رمضان، "قضية الصحراء الغربية: عقدة التجزئة في المغرب العربي: رؤية مغربية"، *سياسات عربية*، العدد 23، نوفمبر 2016، ص 71.

أما دعم الجزائر للصحراء الغربية فيستند إلى مبادئ سياستها الأمنية، والتي تعكس التزامها بقيم التحرر وتقرير المصير. فمن جهة، تعتبر الجزائر نفسها زعيمة لحركات التحرر في إفريقيا ومدافعة عن حقوق الشعوب في تقرير مصيرها في أي مكان بالعالم، خاصة في المناطق القريبة من حدودها. وقد عبر عن هذا الالتزام الرئيس الراحل هواري بومدين في 19 يونيو 1975، حين قال: "إننا نؤكد من جديد أن الجزائر ليس لها أطماع ترابية أو إقليمية في إقليم الصحراء الغربية... لكنها أيضًا لا يمكن أن تتخلى عن مبادئها السياسية، ومن حقّها أن تنادي بمبدأ تقرير المصير... ولن نكون ضد الأمم المتحدة." كما شدد في تصريح آخر قائلاً: "إذا كنا نناهض الاستعمار، فكيف إذا كان هذا الاستعمار موجودًا على حدود بلادنا؟ فالجزائر تعبر بهذا عن سياستها المناهضة للاستعمار." ويعكس هذا الموقف حرص الجزائر على دعم حق الجوار في الاستقلال، ورفضها الصارم لأي شكل من أشكال الاستعمار، بما يتماشى مع مبادئها التاريخية ورفضها لأي تدخل في سيادة الشعوب.[1]

من جهة أخرى، إن التنازل أو المساومة على مبدأ دعم حق تقرير المصير للشعب الصحراوي يجعل الجزائر تبدو كدولة مساومة على حقوق الشعوب، مما يضعها في موقف ضعف أمام المغرب ويفتح المجال أمام مطالبات إقليمية جديدة. وبالتالي تُعتبر هذه المساومة ضرب لجوهر الإيديولوجية التحررية التي تشكل جزءًا أساسيًا من الدفاع القومي الجزائري. لذا، يتعين على الجزائر، انطلاقًا من سمعتها الدولية، دعم الشعوب التي تناضل من أجل حقها في تقرير مصيرها.[2]

ومن الناحية الجيو اقتصادية فإن السيطرة على الصحراء الغربية الغنية بالموارد الطبيعية مثل الفوسفات والحديد والزنك واليورانيوم، بالإضافة إلى مخزونات النفط التي تم

[1]- مهدي فتاك، *السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي تونس و المغرب نموذجا*، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011/2010، ص 99.

[2]- رياض بوزرب، *استراتيجية الأمن القومي الجزائري: إدراك- تهديد – استجابة*، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2019/2018. ص 47.

اكتشافها منذ بداية الستينات، وثروتها السمكية الهائلة، تعني استغلال الدولة المسيطرة لتلك الموارد ما يعزز مكانتها الاقتصادية وزيادة عائداتها. أما من الناحية الجيوسياسية، فبحكم الموقع الجغرافي الممتاز الذي يطل على المحيط الأطلسي بطول يصل إلى 1500 كلم. تُعتبر الصحراء الغربية مجالًا حيويًا لدول المنطقة المجاورة. ويعني ذلك أن السيطرة على هذه المنطقة قد يحرم بعض دول المنطقة من أي منفذ إلى المحيط الأطلسي.

الفرع الثاني: النزاع المغربي الاسباني حول سبتة ومليلية

تقع سبتة قرب مضيق جبل طارق، الذي يُعد أحد أهم الممرات المائية الاستراتيجية عالميًا، حيث يربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي، مما يتيح السيطرة على حركة الملاحة بين أوروبا وإفريقيا. أما مليلية فتمتاز بموقعها قرب الحدود المغربية الجزائرية، ما يعزز أهميتها الإقليمية، حيث تُعد نقطة استراتيجية لتعزيز النفوذ وإدارة العلاقات الحدودية في المنطقة.

وتكتسي المدينتان أهمية عسكرية لكونهما نقطتي مراقبة رئيسيتين على البحر الأبيض المتوسط، وأهمية اقتصادية، حيث تلعب المنطقتين دور البوابتين التجاريتين الرئيسيتين، إذ تُستخدمان كمنطقتين حرتين تجتذبان أنشطة التجارة العابرة للحدود، مما يعزز تدفق البضائع ويخلق فرص عمل واسعة. كما يسهم موقعهما البحري في تنشيط حركة الصيد والتجارة المرتبطة بالموارد البحرية، إلى جانب أنشطة السياحة والعبور بين أوروبا وإفريقيا.

وتعتبر هذين المدينتين أبرز الملفات الحساسة المتنازع عليها بين إسبانيا والمغرب، ويعود هذا النزاع إلى العصور الوسطى عندما سيطرت إسبانيا على المدينتين الواقعتين في الساحل الشمالي للمغرب، حيث يراهما المغرب جزءًا من أراضيه التاريخية التي تخضع

لسيادة أجنبية، بينما تعتبر إسبانيا أن المدينتين تمثلان جزءًا من أراضيها، وترى سيادتها عليهما مستندة إلى حق تاريخي.[1]

ورغم الأهمية الإستراتيجية لسبتة ومليلية، تتسم العلاقات بين البلدين بما يعرف بـ"الهدوء الحذر"؛ حيث تُركت قضية المدينتين مؤجلة في ظل توازنات إقليمية معقدة. ومن بين هذه العوامل، يأتي ملف الصحراء الغربية ليشكل أحد أهم الأسباب التي تحول دون تصاعد النزاع حول المدينتين. حيث يرى بعض المراقبين أن المغرب يمتنع عن الضغط بقوة في ملف سبتة ومليلية رغبة منه في الحفاظ على علاقة متوازنة مع إسبانيا، إذ يسعى لاستثمار موقف مدريد الحذر حيال دعم تقرير المصير في الصحراء الغربية كموقف داعم لاستقراره الإقليمي وفي هذا السياق، يُشكل الربط غير المباشر بين ملف الصحراء الغربية وملف سبتة ومليلية تحديًا مزدوجًا أمام المغرب؛ إذ يسعى إلى استعادة أراضيه التاريخية شمالاً في سبتة ومليلية، وفي الوقت ذاته يواجه قضية السيادة على الصحراء جنوبًا. ويؤدي هذا الواقع إلى ضغط مضاعف على استراتيجيات المغرب، حيث تتداخل المصالح الإقليمية مع مطالبه السيادية، مما يفرض عليه تعزيز موقفه دون أن يؤثر ذلك سلبًا على علاقاته مع إسبانيا.[2]

1- محمود صالح الكروي،" أزمة سبتة ومليلية بين المغرب وإسبانيا: الدوافع والأهداف"، *المجلة السياسية والدولية*، العدد 7، 2007، ص 143.

2- محمد أعماري، "سبتة ومليلية.. قضية أجلها ملف الصحراء"، *شبكة الجزيرة الإعلامية*، 5نوفمبر 2007، تم الاطلاع بتاريخ: 5/06/ 2022. https://www.aljazeera.net/

المطلب الثاني: التهديدات اللاتماثلية

أصبحت التهديدات غير التقليدية في العقود الأخيرة من أبرز التحديات التي تواجه الأمن القومي للدول، خاصة في ظل العولمة وزيادة الترابط التكنولوجي والاقتصادي. وكما تمت الإشارة إليه في محطات سابقة، تختلف هذه التهديدات عن التهديدات التقليدية التي تعتمد عادة على المواجهات العسكرية المباشرة؛ حيث تتجسد في قضايا عابرة للحدود مثل الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة، والتهريب، والأمن السيبراني، والأزمات البيئية. وعلى غرار الدول الأخرى تواجه الجزائر والمغرب العديد من التهديدات غير التقليدية التي أصبحت من التحديات الأساسية للأمن القومي في كلا البلدين، لذلك سنعالج في هذا المطلب أبرز التهديدات غير التقليدية التي تواجهها كل من الجزائر والمغرب، وكيف استجاب هذين البلدين لهذه التهديدات.

الفرع الأول: الإرهاب.

سلطت الهجمات التي استهدفت برجي التجارة العالمية ومبنى البنتاغون في الحادي عشر من سبتمبر 2001 من طرف الجماعات الارهابية الضوء على مجموعة من القضايا كانت تعتبر غير مهمة في السابق. وأولى هذه القضايا تتمثل في قدرة هذه العناصر الإرهابية على اختراق الأنظمة الأمنية لأقوى دولة في العالم، حيث استهدف الهجوم مؤسستين حيويتين، مما أظهر ضعفاً غير متوقع في البنية الأمنية للولايات المتحدة. النقطة الثانية هي أن هذا الهجوم لم يكن نتيجة لاستخدام قوة عسكرية من دولة ما، بل جاء من مجموعة من الإرهابيين بدوا وكأنهم تهديد سهل، ولكن ثبت أنهم يمثلون تحدياً معقداً يصعب القضاء عليه. علاوة على ذلك، تكشف النقطة الثالثة عن حجم الأضرار التي لحقت بالدول التي عانت من الإرهاب، والتي كان يُنظر إليها في البداية على أنها حركات احتجاجية أو تمردات أو حروب أهلية، مما يعكس الحاجة إلى إعادة تقييم المفاهيم حول هذه الظواهر. أما النقطة الأخيرة فتطرح تساؤلات حول الاستراتيجيات

التي اتبعتها بعض الدول في مواجهة هذه الظاهرة والقضاء عليها، مما يفتح الباب أمام دراسة أعمق لكيفية التعامل مع التهديدات غير التقليدية في السياقات الأمنية المعاصرة.

ويبدو أن الحديث عن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن يكتمل دون الإشارة إلى التجربة الرائدة للجزائر في هذا المجال. فقد واجهت الجزائر ظاهرة الإرهاب وتضررت منها قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بسنوات عديدة. ويرجع بعض المؤرخين بجذور هذه الظاهرة إلى السنوات الأولى التي تلت الاستقلال، وبالتحديد إلى منظمة المقاومة الشعبية المسلحة التي تشكلت بعد انقلاب 19 يونيو 1965، والتي ضمت عناصر ماركسية مرتبطة بالرئيس المنقلب عليه أحمد بن بلة.[1]

كما ظهرت مجموعات نشطة في منطقة القبائل بعد الاستقلال، حيث احتكت هذه المجموعات مع أجهزة الدولة في احتجاج على خيارات السلطة، ولكن الحكومة الجزائرية تمكنت من القضاء عليها بسرعة، مع ذلك، يُشير البعض إلى أن تفاقم الظاهرة الإرهابية جاء لاحقاً، بعد فترة من الاحتقان الذي طال الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. حيث شهدت الجزائر في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات تدهورًا على جميع الأصعدة، وقد شبه الأستاذ قيرة إسماعيل ذلك الوضع بما وصفه الإمام عبد الحميد ابن باديس في ثلاثينيات القرن الماضي، حيث قال: "إننا نعيش في وسط سادت الفوضى فيه من جميع جهاته، فمن الفوضى في الدين إلى فوضى الأخلاق إلى فوضى في الاقتصاد، وزادتنا الأيام على كل ذلك فوضى جديدة، ربما كانت أخطر الفوضات وأشدها تأثيرًا على الأمة، وهي فوضى التكلم باسم الأمة." [2]

وقد أدخلت هذه الفوضى الجزائر في أزمة أمنية استمرت قرابة عقدين، كان أسوأ فصولها خلال فترة التسعينات، حيث أُطلق عليها أسماء متعددة مثل "العشرية السوداء" و"العشرية الحمراء" و"سنوات الجمر". ورغم تمكن الجزائر من الخروج من هذه الأزمة، إلا

[1]- الطاهر سعود، " الجزائر: تجربة ربع قرن في مكافحة الإرهاب رصد تاريخي و محاولة في نقد التجربة "، *سياسات عربية*، المجلد10، العدد 59، نوفمبر 2022، ص 64.

[2]- إسماعيل قيرة و آخرون، *مستقبل الديمقراطية في الجزائر*، ط 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 111.

أن التكلفة كانت باهظة، إذ تسببت في خسائر مادية وبشرية كبيرة، مما أثر على مسيرة التنمية لعقود.

وبصفة عامة يرى العديد من الباحثين أن مسببات الإرهاب في الجزائر تعود إلى أسباب سياسية تنقسم إلى عنصرين رئيسيين. حيث يتمثل السبب الأول في احتكار الحكم من قِبل أقلية مسيطرة على أجهزة الدولة، مما يؤدي إلى قمع الحريات الفردية والعامة وتهميش القوى المعارضة، إلى حد إلغاء التعبير ونفي الاختلاف. وهذا القمع يسهم في تفشي مشاعر الإحباط وعدم الرضا لدى المواطنين. في حين يتعلق السبب الثاني– والذي يُعتبر نتيجة مباشرة للسبب الأول– بالآثار السلبية العميقة التي تركها الاستعمار في البنى المؤسساتية للجزائر. فقد أفرز هذا الاستعمار أنظمة ومؤسسات غير قادرة على تلبية احتياجات المواطنين، مما يزيد من حدة الأزمة. إلى جانب الأسباب السياسية، تشير الدراسات السوسيولوجية التي أُجريت على أعضاء الجماعات المتطرفة إلى أن غالبية هؤلاء الأفراد هم من الشباب ومن الطبقات الدنيا والمتوسطة، ويمثلون المناطق الأكثر حرمانًا مثل الريف والأحياء الشعبية الفقيرة. يعاني هؤلاء من البطالة وانخفاض الدخل، مما يعيق قدرتهم على توفير متطلبات الحياة الأساسية. كما يواجهون صعوبة في إيجاد حلول لمشكلاتهم، ويرفضون الانغماس في أنشطة تتعارض مع قيمهم الدينية، مثل الفساد والرشوة والإدمان. وبالتالي، تشكل هذه العوامل مجتمعةً أرضية خصبة لتفشي ظاهرة الإرهاب في البلاد.[1]

وهو نفس الطرح تقريبا الذي ذهب إليه الكاتب والديبلوماسي المصري حسين أحمد أمين السفير المصري السابق في الجزائر حيث يرى أن أسباب الأزمة الأمنية الجزائر، ناتجة عن حكم استعماري دام 132 سنة مزق هوية البلاد، وثماني سنوات من الجهاد الثوري ضد الفرنسيين كان الإسلام فيها إحدى الوسائل الرئيسية لتعبئة الطاقات فيما تلا ذلك" نظام علماني"، و أخيرا في سنوات طويلة من سياسة التصنيع الثقيل والسريع في

[1]– بلقاسم سلاطنية وآخرون، *علم الإجتماع الإعلامي*، ط 1. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2012، ص 104.

عهد بومدين ساعدت على انحسار التقاليد والقيم الموروثة، وتفكك الأسر والقبائل وتزايد الهجرة من الريف، وهكذا فإن الفريق الذي يشكل بالفعل خطرا حقيقيا على النظام، يستطرد قائلا الأستاذ أمين، هم أفراد الطبقة الضخمة من الشباب من أنصاف المتعلمين، و ذوي الكفاءات المهنية المحدودة، ممن لا يعرف من اللغات غير العربية، و تكبل خطاهم الروابط التقليدية والدينية، ويجدون مشقة بالغة في الإلتحاق بالعمل في المدن التي باتت تغص بهم، هذه الجماعات من الشباب هي الأكثر إذعانا للدعايات الإسلامية المتطرفة، فحيث أنه لا المثل الرأسمالية ولا النظرية الشيوعية لها رونق وجاذبية في أعين هؤلاء، فقد كان من السهل أن يشيع بينهم اعتقاد بأن الثورة الإسلامية وحدها الكفيلة بأن تخفف عنهم عبء العزلة الإجتماعية التي يعيشون فيها".[1]

ولمعالجة هذه الأزمة، اتبعت الجزائر مجموعة من السياسات لم تولد ولادة مكتملة وناضجة منذ بدايتها، بل ظلت تتطور تدريجياً مستفيدة من النجاحات والعثرات التي مرت بها. حيث بدأت مسيرتها باستعمال أساليب صلبة، لكن مع مرور الوقت، انتقلت إلى اعتماد أسلوب الحوار والتفاوض كوسيلة لتحقيق الاستقرار. ومع تطور الظروف، قامت الجزائر بتطبيق مجموعة من الإصلاحات التي تهدف إلى تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، مما يعكس رغبتها في تعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين.

أولا: سياسة الكل الأمني

اعتمدت سياسة الكل الأمني على منطق القوة والردع، حيث حاولت السلطات الجزائرية في البداية حل الأزمة الأمنية عبر مواجهة عنيفة تستند إلى القوة، مدعومة بأحكام المرسوم التشريعي رقم 92-03 وقانون الطوارئ. إلا أن هذه السياسة أدت إلى العديد من الأزمات

[1]- أحمد بن عثمان وآخرون، *ظاهرة العنف والتطرف*. واشنطن: منتدى الخليج الدولي، 1996، ص 34 ص 35.

الحقوقية، مثل إنشاء محاكم خاصة ومراكز اعتقال وظهور ملف المفقودين، دون أن تنجح في الحد من انتشار العمليات الإرهابية.[1]

ويعلق على ذلك عبد الحميد مهري بالقول: " بدأت مجابهة العنف بالعنف، وبالعنف المطلق و بنية الاستئصال، لكن هذا العنف الذي قامت به السلطات لم يقف مع الأسف عند حدود القانون ولا حدود الدستور، وعرف تجاوزات زادت العنف استفحالا وجعلت آثاره السياسية والاجتماعية والنفسية بالغة الخطورة ومست كل شرائح الشعب".[2]

كما أنه من الناحية التكتيكية تبين بأن الجماعات الإرهابية عكس ما كان يتصور، خاصة في ظل قلة الخبرة التي كان يتمتع بها الجيش حيث يصف أحد الباحثين هذا الوضع بقوله: " لم يتوقع قادة الجيش الجزائري يوما أن يطلب منهم مقاتلة أشباح يفرون ويكرون ويختبئون في الجبال والغابات والأدغال الكثيفة متسلحين بسلاح خفيف، فكان الجيش الجزائري في حاجة إلى الكثير من الوقت حتى يتكيف مع حرب العصابات الجديدة، ويعيد تدريب ضباطه وجنوده على أساليب هذه الحرب".[3]

لذلك لم تحقق العمليات العسكرية تقدماً حاسماً في احتواء العمل المسلح، خاصة في المناطق الوعرة التي كانت تتحصن فيها الجماعات الإرهابية، على الرغم من زيادة تعداد الجيش وتدعيمه بميليشيات مسلحة مثل مجموعات الدفاع الذاتي والحرس البلدي.

ثانيا: سياسة الحوار

أمام محدودية الحل العسكري كوسيلة وحيدة للقضاء على الإرهاب، اتجهت السلطات الجزائرية نحو سياسة الحوار لدعم الجهود العسكرية، تجسدت في مجموعة من المبادرات التشريعية والسياسية مثل قانون الرحمة وقانون الوئام المدني وميثاق السلم والمصالحة الوطنية. وقد ظهرت أولى بوادر هذه السياسة بإطلاق سراح اثنين من قادة

[1]- منصور لخضاري، *السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات – الميادين – التحديات*، مرجع سابق،

[2]- سليمان الرياشي وآخرون، مرجع *سابق* ص 181.

[3]- الطاهر سعود، *الجزائر: تجربة ربع قرن في مكافحة الإرهاب رصد تاريخي و محاولة في نقد التجربة*، مرجع سابق ص69.

الجبهة الإسلامية للإنقاذ، هما علي جدي وعبد القادر بوخمخم. كما حاولت السلطات إقناع قيادة الجبهة بالمشاركة في ندوة الوفاق الوطني التي اشترطت نبذ العنف كشرط أساسي. وفي خطوة إضافية، قدمت ست تشكيلات سياسية في لقاءات مع الرئيس في مارس وأبريل 1995 وثائق تتضمن وجهات نظرها واقتراحاتها حول آليات الحوار الوطني، بهدف التوصل إلى تسوية للأزمة.[1]

- **قانون الرحمة :**

صدر "قانون الرحمة" بمبادرة من الرئيس اليمين زروال في 25 فبراير 1995، ليشكل نقطة تحول في مسار الأزمة الأمنية بالجزائر، حيث هدف إلى التفريق بين المواطنين الذين تم التغرير بهم وبين العناصر الإرهابية المصممة على نشر الخوف والرعب بين الجزائريين. وقد جاء كنتيجة للهدنة بين السلطات الجزائرية والجيش الإسلامي للإنقاذ، ما أتاح فرصة ثمينة لفئات واسعة من المسلحين للاستفادة من تدابير قانونية تشجع على التخلي عن العمل المسلح. وبموجب هذه المبادرة، وقع الجيش الإسلامي للإنقاذ على وثيقة تسليم السلاح والتخلي عن الأنشطة المسلحة، ما أدى إلى عودة آلاف الأشخاص للاستفادة من أحكام قانون الرحمة. كما ساهم العديد ممن استفادوا من هذا القانون في جهود الحكومة ضد الجماعات المسلحة، سواء من خلال تقديم معلومات عن مواقع تلك الجماعات أو بالمشاركة المباشرة كأفراد في لجان الدفاع الذاتي ومقاتلين ضمن الصفوف التي تعمل على تعزيز الأمن والاستقرار.[2]

- **قانون الوئام المدني:**

في سياق جهود النظام الجزائري لاستعادة الاستقرار ووقف دوامة العنف، تم الدفع بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الواجهة كقائد يحمل مشروعاً جديداً للسلام والمصالحة. جاءت المبادرة الأساسية لبوتفليقة بعد انتخابه مباشرة، حينما طرح برنامجاً للعفو العام

[1]- آمنة قجالي، *الإعلام و العنف السياسي*. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015، ص 75.

[2]- بديع الزمان مسعود. "التجربة الجزائرية: 2-قانون «الرحمة» وطريق المصالحة الطويل." تم الاطلاع بتاريخ 2023/11/12 : https://www.sot-sy.com/article/193.

استهدف المسلحين الذين يختارون التخلي عن العنف، في إطار تدابير أطلق عليها "الوئام المدني". وقد تم إقرار هذا القانون في 13 جويلية 1999، ليشكل خطوة هامة نحو إنهاء النزاع الداخلي وإعادة دمج الجماعات المسلحة في الحياة المدنية. وكانت لهذه التدابير أصداء إيجابية على الساحة الدولية، حيث رحبت بها عدة دول غربية ومنظمات دولية، إضافة إلى مؤسسات دينية محلية دعمت المبادرة كخيار للسلام الداخلي. على الصعيد الشعبي، انعكس نجاح المبادرة بوضوح في نسبة التصويت التي بلغت أكثر من 98%، مما أظهر رغبة قوية لدى الجزائريين في طي صفحة الصراع وفتح أبواب الأمل لمستقبل أكثر أماناً.[1]

- **ميثاق السلم و المصالحة الوطنية:**

يتناول مشروع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في الجزائر قضية المصالحة كخطوة حيوية نحو تحقيق الاستقرار والازدهار في البلاد، حيث يُبرز أهمية تعزيز المكتسبات الديمقراطية وضمان مصالح جميع المواطنين، و يهدف المشروع إلى بناء أسس قوية للسلم والأمن، مؤكدًا أن التوجه نحو المصالحة هو السبيل لتحقيق تنمية شاملة مستدامة، ويستند المشروع إلى التجارب السابقة، مثل سياسة الوئام المدني وسياسة الرحمة، والتي ساهمت في تحجيم محاولات تفتيت وحدة الأمة وحقن الدماء. لقد أظهرت هذه السياسات فعاليتها في استعادة الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، مما يعزز الفكرة القائلة بأن غياب السلم والأمن سيؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف التنموية المنشودة. ومع ذلك، يعاب على المشروع بعض الثغرات، مثل عدم تناول ضحايا جميع الفئات المتضررة من الأزمة بشكل شامل، بما في ذلك ملف المفقودين. كما تُعبر بعض القرارات عن رغبة في استمرارية النظام القديم ورموزه، مما يثير تساؤلات حول كيفية معالجة ملف الإسلاميين الذي يعتبر نقطة الخلاف الرئيسية بين الأطراف المتصارعة. لذا، تظل الدعوة إلى

[1] – عبد المجيد عمراني، *نداء إلى حضارة واحدة لعالم واحد*، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2020، ص 134.

المصالحة الوطنية ضرورية من أجل تضمين كافة الأصوات والتوجهات في الجهود الرامية إلى بناء مجتمع متماسك يسعى نحو مستقبل أفضل.[1]

وبصفة عامة نجحت هذه السياسة إلى حد كبير في التصدي للإرهاب، حيث تمكنت من دحر العديد من الجماعات المتطرفة التي كانت تشكل تهديدًا للأمن الوطني، لذلك لجأت الجماعات المتبقية إلى تعزيز علاقاتها مع تنظيمات إرهابية دولية مثل تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية، وقد تمكنت تلك العناصر الإرهابية من تنفيذ هجمات إرهابية على غرار الهجوم الذي استهدف محطة تيغنتورين الصناعية، ومع أنه أسفر عن تأثيرات سلبية كبيرة على كل من الأمن والاقتصاد، إلا أن استجابة السلطات الجزائرية المدعومة بالخبرات المتراكمة تمكنت من استعادة السيطرة على القاعدة الصناعية بشكل سريع وفعال. وقد عززت هذه الاستجابة القوية من سمعة الجزائر كدولة قادرة على التصدي للتهديدات الإرهابية، حيث تمكنت من نسج علاقات قوية مع دول العالم بصفة عامة والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، واعتبرت الجزائر نموذجا يحتدى به، وفي هذا السياق، يقول الإعلامي الفرنسي إرفيه بورج: "لقد أصبحنا نعلم الآن أن العبرة الجزائرية صالحة لكل البلدان، فهي من الآن مرجع إلزامي للتفكير في الإرهاب المعاصر وانتشاره في كل أنحاء العالم."[2] ويعني ذلك أن تجربة الجزائر في مواجهة الإرهاب ليست مجرد تجربة محلية، بل تحمل دروسًا عالمية يجب أن تُؤخذ بعين الاعتبار من قبل الدول الأخرى. فالأزمات الأمنية والتحديات المرتبطة بالإرهاب تتطلب فهمًا عميقًا لجذور هذه الظواهر، مما يستدعي من الدول تحليل تجارب بعضها البعض والاستفادة منها في صراعاتها الخاصة.

أما فيما يتعلق بالتهديد الإرهابي في المغرب فمع أن المغرب لم يتعرض للإرهاب بالشكل الذي تعرضت له الجزائر إلا أنه عانى أيضا من الإرهاب، ويرجع بعض الباحثين

[1]- منصور لخضاري، *السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات – الميادين – التحديات*، مرجع سابق

[2]- الطاهر سعود، *الجزائر: تجربة ربع قرن في مكافحة الإرهاب رصد تاريخي و محاولة في نقد التجربة*، مرجع سابق، ص 63.

هذه الظاهرة إلى سنوات السبعينات وبالضبط إلى نشأة الحركة الإسلامية وتوجهاتها، فمع أنها كانت تركز في البداية على التعليم الديني وتعزيز الثقافة الإسلامية. إلا أنها مع مرور الوقت، وبفضل التأثيرات الإقليمية مثل الثورة الإيرانية والحرب الأفغانية، شهدت تحولًا نحو التطرف، مما أدى إلى تنامي الجماعات الإسلامية المتطرفة، مثل حركة "العدل والإحسان" و"مجموعة العمل الإسلامي المغربي للقتال". وقد ساهمت الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، بما في ذلك البطالة وتفشي الفقر، في دعم تلك الجماعات، وقد استجابت الحكومة لهذه التحديات بطريقة حازمة، خاصة بعد هجمات 16 مايو 2003، التي اعتبرت نقطة تحول في التعامل مع الإرهاب. حيث أقدمت الحكومة على تنفيذ عمليات أمنية صارمة ضد الإسلاميين، وأصدرت قوانين للحد من أنشطة الجماعات الإسلامية، إلا أن هذا الإجراء لم يعالج جذور المشكلة، بل زاد من مشاعر الإحباط والاحتجاج لدى بعض فئات المجتمع.[1] حيث وقعت هجمات إرهابية أخرى أهمها هجمات في الدار البيضاء خلال ربيع وصيف عام 2007، لكن بصفة عامة يمكن القول أن المغرب كانت له قدرة معتبرة في مكافحة الارهاب، ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب، أولها تمتع المملكة بنظام أمني قوي وقدرات متقدمة على مواجهة التحديات الأمنية، وثانيها ضعف وعدم قدرة الحركة الإسلامية في المغرب على تقديم حلول بديلة تعالج مشاكل المواطنين. وأخيرا الذكاء السياسي للنظام الملكي الذي استخدم مزيجًا من الاستقطاب وما يمكن تسميته بـ "السلطوية المرنة" للحفاظ على احتكاره للفضاء السياسي والديني في المغرب، حيث ساعد الوضع الديني والسياسي للملك على البقاء على قدم المساواة مع الإسلاميين، فعلى سبيل المثال، خلال الثمانينيات، سيطر الملك على الخطاب والرموز الدينية وقام بتعزيز المجالس الدينية، بما في ذلك مجلس العلماء. كما أنشأ مؤسسات دينية ونفذ ممارسات دينية مختلفة، مثل الصلاة في المدارس، ودعا إلى قانون أحوال شخصية محافظ يتماشى مع التفضيلات الإسلامية.[2]

---

[1] - Dalia Dassa Kaye, Frederic Wehrey, Audra K. Grant, and Dale Stahl. "Morocco in *More Freedom, Less Terror?*," p. 149. https://www.jstor.org/stable/10.7249/mg772rc.15.

2 - *Ibid* .

وفي المجمل يمكن القول أنه مع أن المغرب أظهر قدرة كبيرة في الاستجابة الفعالة لمكافحة الإرهاب بطريقة استباقية إلا أن تهديد الجماعات الإرهابية لا يزال قائما يتطلب استراتيجيات شاملة ومتعددة الأبعاد لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب تجمع بين التزام الحكومة وجهود مختلف طوائف المجتمع، من خلال تعزيز المشاركة السياسية، وتحسين الظروف الاقتصادية، وتوفير التعليم الذي يعزز القيم الإنسانية والتسامح.

الفرع الثاني: الهجرة غير الشرعية

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أبرز القضايا التي احتلت مكانة متزايدة الأهمية على الصعيدين السياسي والاجتماعي، وهي ظاهرة شهدت تصاعدًا ملحوظًا منذ الربع الأخير من القرن العشرين نتيجة لتضافر مجموعة من الظروف. وباتت هذه القضية تتنافس في أهميتها مع قضايا الأمن العسكري والاستراتيجي، حيث أصبحت اليوم تُشكّل تهديدًا للأمن القومي والاجتماعي في العديد من الدول، نظرًا لتأثيراتها التي تتجاوز الحدود الوطنية، ولما يترتب عليها من تحديات تشمل تهريب المخدرات، والجريمة المنظمة، والإرهاب.

وتعتبر الجزائر والمغرب جزءا هاما من بؤر الهجرة غير الشرعية، حيث تشير الإحصائيات إلى وجود أعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط.[1] وتعود النسب المتزايدة لأعداد المهاجرين غير الشرعيين من الجزائر والمغرب إلى مجموعة من الأسباب أهمها الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يجعلهما نقطة وصل بين إفريقيا وأوروبا، بما يغري المهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء نحو أوروبا. وتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في بعض الدول الإفريقية. إلى جانب ذلك، أدى تحسن البنية التحتية في الجزائر والمغرب إلى تسهيل حركة التنقل، مما يسهل على المهاجرين الوصول إلى الحدود والتسلل عبر طرق الهجرة غير النظامية. علاوة على ذلك لا تعتبر الجزائر والمغرب بلدا عبور فقط وإنما هدف للمهاجرين الأفارقة كذلك.

1 - Frontex. *Migratory Situation at EU's Borders in August 2021.* Accessed November 15, 2022. Retrieved from: https://prd.frontex.europa.eu/.

وتحت وطأة هذه التحديات ، أدركت الجزائر منذ وقت مبكر عمق المخاطر التي تحيط بالظاهرة، وبدأت تُسَطِر استراتيجياتٍ تتسم بالشمول والتكامل لتجاوز آثارها. كانت هذه المخاطر واضحةً في نظر الحكومة، باعتبار الهجرة غير الشرعية ليست مجرد قضية عبور أو استقرار للمهاجرين، بل بوابة واسعة لمجموعة من التهديدات. فكما أوضح وزير الداخلية السابق، نور الدين يزيد زرهوني، في تصريح له عام 2008، بأن هذه الظاهرة بمثابة "طريق مفتوح" يجلب معه تحديات غير متوقعة، تمتد من انتشار الأمراض إلى الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

إزاء ذلك، تبنت الجزائر مجموعة من القوانين الرامية إلى ضبط الحدود وتنظيم إقامة الأجانب، كقانون شروط دخول وإقامة الأجانب (08-11)، الذي يحدد شروط الدخول عبر الوثائق اللازمة، ويضع عقوبات صارمة على المخالفين، بالإضافة إلى قانون تشغيل الأجانب (81-10) الذي يجرم العمل غير القانوني. كما عززت قوانينها بتشريعات تسد المنافذ الأخرى للهجرة غير الشرعية، مثل قوانين الطيران المدني والملاحة البحرية وقانون مكافحة تهريب المهاجرين. ولم تقف الجزائر عند سن القوانين فحسب، بل دفعت جهودها الميدانية قدماً عبر فرق متخصصة وأجهزة حديثة، منها شرطة الحدود المزودة بتقنيات البصمة البيومترية، وفرق حراس الحدود وحراس السواحل، التي تتبع وزارة الدفاع، وتقوم بواجبات المراقبة على طول الشريط الحدودي. ولعلّ الحدود الجنوبية، التي تعاني من ضغط تدفقات المهاجرين، أضحت محورًا لتعزيز التدابير الأمنية، ضمن ما يُعرف بـ إجراءات الضبط الاجتماعي، وذلك ليس بهدف السيطرة على الحدود فحسب، بل لخلق بيئة تقاوم التهريب والجريمة المنظمة، وتمنع تجدد هذه الموجات المستمرة من الهجرة غير النظامية.[1]

[1]- حورية هشماوي،" الآليات الدولية والوطنية في مواجهة الهجرة غير الشرعية – قراءة سوسيولوجية للتشريع الجزائري" *مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية*، مجلد 2، عدد 2، 2020، ص 17-20.

وبالمثل تبنت المغرب سياسة صارمة في مواجهة الهجرة غير الشرعية وقد مرت بمسارات متتالية تبرز تطورًا لافتًا في النهج والتوجه. ففي المرحلة الأولى (2003-2005)، أطلق المغرب إشارة البدء بإصداره القانون رقم 02.03، الذي شكل نقطة تحول مهمة في مساعيه للحد من هذه الظاهرة، معبرًا عن التزامه الجاد بالتعاون مع الدول الأوروبية في سبيل تعزيز الأمن الإقليمي. وفي المرحلة الثانية (2006-2010)، شهد المغرب تحولًا نوعيًا في استراتيجيته، حيث استضاف مؤتمرًا حكوميًا أوروبيًا إفريقيًا حول الهجرة، مما أسفر عن انخفاض ملحوظ في أعداد المهاجرين غير النظاميين إلى أوروبا، دلالة على نجاح السياسات المعتمدة. ومع دخولنا المرحلة الثالثة (2011-2020)، تزامنت التحولات الإقليمية الكبرى الناتجة عن الربيع العربي مع تزايد تدفقات المهاجرين من مناطق النزاع، فاستجاب المغرب لهذه التحديات بإعلان سياسة جديدة للهجرة، تتضمن تسوية استثنائية لأوضاع 45 ألف مهاجر، مما يعكس تحولًا نحو مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الإنسانية والاجتماعية. إن هذه الرحلة تعكس قدرة المغرب على التكيف مع المتغيرات، ووعيه العميق بأن الهجرة ليست مجرد مسألة أمنية، بل هي أيضًا قضية إنسانية تتطلب حلولًا مبتكرة ومتعددة الأبعاد.[1]

ويعكس التعاون الدولي والإقليمي في مكافحة الهجرة غير الشرعية التزام الجزائر العميق بالمشاركة في عدد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية، بينما تحتفظ بموقف صارم تجاه إنشاء مراكز لتجميع المهاجرين غير الشرعيين على أراضيها، حيث ترى الجزائر أن الحلول الجذرية تكمن في معالجة الأسباب العميقة التي تدفع الأفراد إلى الهجرة، مثل الفقر ونقص الفرص الاقتصادية، مما يعكس إرادة قوية للحفاظ على سيادتها الوطنية والرفض للحلول التجزيئية التي قد تؤدي إلى تفاقم الأوضاع بدلاً من تحسينها. وفي سياق مماثل، عبر الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية، السيد الخلفي، عن الرأي القائل بأن الطلب

[1] - محمد لكريني. "المغرب وأوروبا وتحدي الهجرة غير الشرعية." منتدى السياسات العربية، 2019. تم الاطلاع بتاريخ 09/03/ https://alsiasat.com.2021

الأوروبي بإنشاء مراكز لإيواء المهاجرين يُعد بمثابة "تصدير للمشكلة". رغم ذلك، يبرز الواقع الميداني أن مشكلة الهجرة غير الشرعية ما زالت قائمة، مما يجعل إنشاء مراكز لإيواء المهاجرين أمرًا ضروريًا للتقليل من ظاهرة تواجد الشباب الأفريقي في الفضاءات العامة والمنازل المهجورة، وكذلك التخفيف من آثار هذه الظاهرة على المدن.[1]

.وما يمكن استنتاجه من خلال معالجة هذا الملف هو أنه في خضم التحديات المتزايدة التي تثيرها ظاهرة الهجرة غير الشرعية، تتجلى سياستان متباينتان بين الجزائر والمغرب، كل منهما تعكس رؤية فريدة وسياقًا خاصًا. فالجزائر بتشريعاتها الصارمة، تسعى لتأمين حدودها من خلال مجموعة من القوانين التي تنظم دخول الأجانب وتضع عقوبات قاسية على المخالفين، وذلك إيمانًا منها بأن الحلول الجذرية تتطلب معالجة الأسباب العميقة للهجرة، مثل الفقر ونقص الفرص الاقتصادية. إنها تسعى إلى الحفاظ على سيادتها، رافضةً فكرة إنشاء مراكز لتجميع المهاجرين، مؤمنة بأن ذلك قد يزيد من تعقيد الوضع بدلاً من تحسينه، على الجانب الآخر، يبرز المغرب كدولة تسير بخطى متسارعة نحو تطوير سياساتها تجاه الهجرة، متبنيا مقاربة أكثر مرونة ووعياً بالأبعاد الإنسانية لهذا الملف. فقد مرت سياسته عبر ثلاث مراحل رئيسية، بدءًا من إصدار القانون رقم 02.03 الذي يعكس التزامه الجاد بالتعاون الأمني مع الدول الأوروبية، وصولًا إلى إنشاء آليات جديدة للتعامل مع تدفقات المهاجرين غير الشرعيين، بما في ذلك تسوية أوضاع عشرات الآلاف منهم.

ومع ذلك يرى بعض الملاحظين أن هذا الملف الذي يتطلب تعاونا وتنسيقا إقليميا يدار من طرف الجزائر والمغرب بشكل فوضوي ومعقد ، حيث تُعتمد استراتيجيات فردية في تفاعلهما مع الدول الأوروبية. كما تسعى كل من الدولتين لأن تكون المحاور الرئيسي في هذا الملف، مما يؤدي إلى تجاذبات واتهامات متبادلة، ونتلمس هذا التوجه في تصريح

[1]- المرجع نفسه.

الوزير الأول المغربي السابق إدريس جطو لجريدة الوطن المغربية حيث يقول: "من غير المقبول السماح لأعداء الوحدة الترابية للمملكة بالاستفادة من بؤس ويأس بشر يبحثون عن الوصول إلى أوروبا وظروف حياة أفضل".[1] كما أن المغرب يسعى إلى تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية مع دول المنشأ والاستقبال من خلال استغلال ملف الهجرة، مستفيدًا من موقعه الجغرافي كمعبر رئيسي نحو أوروبا.

الفرع الثالث: الجريمة المنظمة

تُعَدّ الجريمة المنظمة من أخطر التهديدات الأمنية التي تواجه الدول في العصر الحديث، وبغض النظر عن تباين التعاريف التي يقدمها الباحثون حولها. تجاوزت هذه الظاهرة الاختلافات النظرية لتصبح واقعًا يثير قلق الحكومات، حيث تمثل شبكة معقدة من الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود التي تترك آثارًا سلبية بعيدة المدى. بحيث لا تؤثر على الاستقرار الأمني للدول فقط ، بل تُحدث اضطرابات اقتصادية واجتماعية، مما يزيد من الضغوط على الحكومات ويجعل من مكافحتها أولوية قصوى.

وكغيرهما من الدول تعاني الجزائر والمغرب من التهديدات التي تفرضها الجريمة المنظمة على الأمن القومي والاستقرار الداخلي، حيث تمتد آثار هذه الظاهرة عبر الحدود وتتسلل بوسائل متعددة لتمس الاقتصاد، والمجتمع، بل حتى سيادة الدولة.

وتشمل التهديدات المرتبطة بالجريمة المنظمة جريمة تجارة وتهريب الأسلحة خاصة في ظل الفشل الدولاتي بليبيا الذي سمح بانتشار كميات هائلة منها.[2] وتهريب المخدرات، التي ثبت ـ إلى جانب التهديد الذي تمثله ـ العلاقة الوطيدة بينها وبين الإرهاب وتجارة الأسلحة، علاوة على جرائم أخرى كالاتجار بالبشر، وتبييض الأموال.

1 - FATY, El Moustapha. *La politique de sécurité et de stabilité au Maghreb.* Thèse de doctorat, Université de Reims Champagne-Ardenne, École Doctorale Sciences de l'Homme et de la Société (555), Discipline : Sciences juridiques, 3 mars 2016, p. 90.

[2]- شهرازاد فكيري، *الحدود المائعة وإشكالية تهريب الأسلحة بعد سقوط النظام الليبي*. بيروت: دار الروافد الثقافية، 2018، ص 172

وتعود أسباب الاستفحال المتزايد للجريمة المنظمة بكل من الجزائر والمغرب إلى مجموعة من الأسباب، جمعت بين الموقع الجغرافي الممتاز لمنطقة المغرب العربي التي من بينها الجزائر والمغرب، والمساحات الشاسعة التي تمثل الصحراء جزءا كبيرا منها خاصة في الجزائر ما يعني صعوبة مراقبتها، بما يعقّد من مهمة السلطات الأمنية في التصدي لهذا التهديد المتزايد، إلى جانب عوامل اقتصادية واجتماعية تعزز من تعقيد الظاهرة، حيث تؤدي الظروف الاقتصادية الصعبة في بعض المناطق إلى انجراف بعض الأفراد نحو أنشطة غير قانونية كوسيلة للحصول على أرباح سريعة. كما أن انتشار الفساد في بعض الأجهزة قد يسهم في تسهيل مرور هذه العمليات غير القانونية، إضافة إلى تأثير الضغوط الأمنية على ممرات التهريب الأخرى في العالم، مما جعل المنطقة أكثر نشاطًا لهذه الشبكات. ومع أن الجريمة المنظمة تمثل تحديا كبيرا لكل من الجزائر والمغرب، إلا أن التأثير يختلف بين البلدين، ففي حين مثلا يعتبر تهريب المخدرات أحد أهم التهديدات بالنسبة للجزائر، لا يعد كذلك بالنسبة للمغرب، حيث تعد المغرب من أكبر منتجي القنب في العالم، ومصدر دخل لفئة كبيرة من المجتمع.

ولمواجهة هذه التحديات، اتخذت كل من الجزائر والمغرب إجراءات صارمة وشاملة تتضمن سنّ تشريعات حازمة ، وإنشاء مجموعة من الهيئات معنية بمكافحة الجريمة المنظمة، كإنشاء الهيئة المكلفة بمكافحة تبييض الأموال، والهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته ، والديوان الوطني لمكافحة التهريب، واللجان الوطنية لمكافحة التهريب، والديوان الوطني لمكافحة المخدرات بالجزائر. بالإضافة إلى تفعيل تعاون إقليمي ودولي مع الدول المجاورة في الساحل الإفريقي ومع المنظمات الدولية لتعزيز جهود مكافحة هذه الظاهرة العابرة للحدود. علاوة على ذلك تعزيز قدرات الأجهزة الأمنية من خلال توظيف تقنيات حديثة، وزيادة عدد أفراد القوات المختصة بمراقبة الحدود.

في ضوء ما تم تناوله تواجه الجزائر والمغرب مجموعة معقدة من التهديدات الأمنية التي تتوزع بين التهديدات التقليدية والحديثة، مما يعكس التعقيدات التاريخية والسياسية التي تميز علاقاتهما.

في السياق التقليدي، لا تزال النزاعات الإقليمية، مثل قضية الصحراء الغربية والنزاع المغربي الإسباني حول سبتة ومليلية، تشكل نقاط توتر رئيسية تؤثر على الاستقرار الإقليمي. وتعكس هذه النزاعات دور الجغرافيا السياسية في تشكيل العلاقات بين الدول، وتبرز الحاجة الملحة إلى حل هذه القضايا عبر الدبلوماسية والتفاوض.

أما في مجال التهديدات الحديثة، فتظهر ظاهرة الإرهاب كقضية بارزة، حيث عانت الجزائر بشكل ملحوظ من هذه الظاهرة، مما دفعها إلى تبني استراتيجيات شاملة مثل الأمن الكلي، التي ساهمت في تقوية المؤسسات الأمنية وتعزيز الاستجابة للأزمات. في المقابل، اتبعت المغرب نهجًا وقائيًا يهدف إلى تعزيز الأمن والاستقرار قبل تفشي التهديدات، مما يعكس استراتيجيات استباقية تسعى إلى منع ظهور العنف.

إضافة إلى ذلك، تعاني الجزائر والمغرب من تحديات معاصرة مثل الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، حيث أظهرت المغرب درجة من المرونة في التعامل مع قضايا الهجرة، مما قد يعكس سياسات أكثر تسامحًا مقارنة بالجزائر. تعكس هذه الديناميكيات التفاوت في كيفية إدارة الأزمات الإنسانية والأمنية، مما يستدعي التفكير في تطوير سياسات جديدة تتجاوز الحلول التقليدية.

المبحث الثالث: البنى المؤسساتية الفاعلة في السياسة الأمنية الجزائرية والمغربية

تُعتبر السياسات الأمنية مكونًا حيويًا يتطلب تفاعل مجموعة متنوعة من المؤسسات والهياكل الحكومية، حيث تؤثر طبيعة هذه المؤسسات بشكل كبير على فعالية السياسات المعتمدة. تتباين درجة الشفافية في هذه السياسات بناءً على حجم ونوع المشاركة المؤسسية؛ إذ تميل الأنظمة الديمقراطية إلى تعزيز الشفافية من خلال إشراك مجموعة واسعة من الفاعلين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، مما يسهل عمليات المساءلة ويعزز الثقة بين الحكومة والمواطنين. في المقابل، تعكس الأنظمة الاستبدادية نموذجًا مختلفًا، حيث يُلاحظ تقليص المشاركة المؤسسية وفرض مستوى عالٍ من السرية في عمليات صنع القرار، مما قد يؤدي إلى تبني سياسات أمنية تتسم بالاستبعاد وعدم الشفافية. بالإضافة إلى ذلك، تساهم طبيعة النظام السياسي في تشكيل الفواعل الرئيسية في صناعة السياسة الأمنية؛ ففي النظم الديمقراطية، يُسمح بتنوع أكبر في الفاعلين، بينما تتركز هذه الفاعلية في الأنظمة الاستبدادية حول قلة من الجهات التي تتحكم في صياغة السياسات. لذا، يعد فهم العلاقة بين طبيعة النظام السياسي والسياسات الأمنية ضروريًا لاستيعاب كيفية استجابة الدول للتحديات الأمنية المختلفة، وتحديد الفجوات المحتملة في إطار الحكم الرشيد.[1]

إنطلاقا من هذه المعطيات يتحتم علينا دراسة النظامين السياسيين للجزائر والمغرب لمعرفة الفواعل المساهمة في صناعة القرار الأمني، مركزين في ذلك على الفواعل الرئيسية.

[73]– ناجي عبد النور،" تعزيز دور البرلمان في تفعيل السياسات العامة الأمنية في الجزائر" ،*مجلة العلوم القانونية، الإدارية و السياسية*، العدد 9، 2009، ص 95.

الفرع الأول: طبيعة النظام السياسي الجزائري والدور المحوري للمؤسسة العسكرية:

بالنظر إلى النظام السياسي الجزائري يتبين لنا أن الجزائر اعتمدت النظام الجمهوري منذ الاستقلال، وحافظت عليه في كافة دساتيرها اللاحقة، مما جعل من هذا النظام إطارًا ثابتًا تطور على مر الزمن عبر مرحلتين رئيسيتين. حيث امتدت المرحلة الأولى من الاستقلال حتى عام 1989، وشهدت سيطرة نهج الحزب الواحد ونموذج الدولة الاشتراكية، حيث كان حزب جبهة التحرير الوطني يهيمن على مؤسسات الدولة، ويتولى توجيه سياساتها باعتباره الحزب الطلائعي، وقد اتسمت هذه المرحلة بشخصنة السلطة وغياب التعددية، ما أسس لنظام سياسي ذي بنية مغلقة.[1]

أما المرحلة الثانية فقد بدأت مع إقرار دستور 1989 الذي شكل نقلة نوعية نحو التعددية السياسية وإرساء مبدأ الفصل بين السلطات، كما فتح المجال للمشاركة الأوسع في صنع القرار وضمان المزيد من الحريات، ومع الانتخابات الرئاسية الأولى عام 1995، دخلت الجزائر عصرًا جديدًا، خاصة بعد اجتيازها الأزمة الأمنية في التسعينيات، حين سعى الرئيس اليمين زروال لإعادة بناء مؤسسات الدولة وتثبيت أسس النظام الديمقراطي. تلا ذلك تعديل دستوري في عام 1996 ليعكس متطلبات المرحلة ويعزز من استقرار الدولة. وفي عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، شهد الدستور تعديلين في 2002 و2008، سعيًا نحو تعزيز النظام الرئاسي وتوضيح فصل السلطات، بحيث تساهم كل سلطة في استقرار النظام السياسي عبر أداء وظائفها المحددة بوضوح.[2]

وبصفة عامة يتفق العديد من الباحثين على صعوبة تحديد طبيعة النظام السياسي الجزائري بدقة، بسبب التناقضات التي يبدو أنها تميز النظام. فمن ناحية، تظهر بعض الخطوات والانفتاحات التي قد توحي بأن الجزائر تتجه نحو الديمقراطية، مثل إجراء

[1]- سعيدي ياسين، *التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي*، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة وهران، 2015- 2016، ص 46.

[2]-*المرجع نفسه.*

انتخابات وتحقيق بعض الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. ومن ناحية أخرى، هناك شواهد وقرائن تشير إلى استمرارية بعض عناصر النظام السلطوي. وقد انعكس ذلك على تحديد طبيعة الفواعل المساهمة في صنع القرار الأمني، التي تركزت بشكل أساسي في رئيس الجمهورية، والمؤسسة العسكرية.[1]

وفيما يتعلق بالسياسة الأمنية يعتبر رئيس الجمهورية في الجزائر شخصية محورية في رسم السياسة الأمنية، حيث يمنحه الدستور مجموعة من الصلاحيات الشاملة التي تُبرز دوره القيادي في هذا المجال. ووفقًا للمادة 91 من دستور 2016، يتولى الرئيس قيادة القوات المسلحة كقائد أعلى، مما يمنحه سلطة مباشرة على الجيش والأجهزة الأمنية ذات الصلة، ويمكّنه من رسم التوجهات الاستراتيجية التي تتعلق بالأمن الوطني والدفاع. وتعكس هذه الصلاحية التزام الدولة بتعزيز الجاهزية العسكرية والأمنية لمواجهة التحديات المتنوعة. إضافةً إلى ذلك، يتحمل الرئيس المسؤولية الكاملة عن الدفاع الوطني، حيث يتطلب منه هذا الدور قيادة وإشرافًا شاملاً على المسائل المرتبطة بالدفاع والأمن القومي، بما في ذلك العمليات العسكرية والإجراءات الأمنية، بما يتوافق مع المصالح العليا للدولة. ويُعزز هذا الدور من خلال الصلاحيات التي يملكها في مجال السياسة الخارجية؛ إذ تُمكنه من توجيه العلاقات الدولية بطريقة تتوافق مع متطلبات الأمن القومي، لاسيما مع التهديدات الإقليمية والدولية المحيطة. كما تُتيح له الصلاحيات الاستثنائية مثل إصدار العفو وتخفيف العقوبات، إمكانية التأثير غير المباشر على السياسات الأمنية من خلال إدارة ملفات قانونية ترتبط بمسائل أمنية حساسة. في جانب آخر، يُعد الرئيس المسؤول الأول عن تنسيق الجهود الأمنية بين مختلف الأجهزة، وهو ما يعزز من فعالية الدولة في الاستجابة للأزمات الأمنية المتعددة، من خلال توفير التنسيق المتكامل بين المؤسسات الأمنية والعسكرية.[2]

---

[1] – محمد هناد، *النظام السياسي الجزائري: قطيعة أم استمرار؟ في كتاب وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي*، ط1. دار توبقال للنشر، 1998. ص 84.

[2] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .*الدستور الجزائري لعام 2016* .تم الاطلاع بتاريخ 2022/06/13

أما المؤسسة العسكرية، فتعتبر المؤسسة العسكرية الجزائرية عنصرًا محوريًا في منظومة الدولة، حيث تُعبر عن الهوية الوطنية والرمزية التاريخية للشعب الجزائري الذي ناضل طويلًا من أجل الاستقلال، وتشكل المهام الأساسية للجيش الوطني الشعبي الأبعاد التقليدية للدفاع عن الوطن، حيث يعمل على حماية السيادة الوطنية وحدود البلاد من أي تهديدات عسكرية. ومع ذلك، فإن نطاق عمل الجيش يتجاوز الجوانب العسكرية ليشمل مهام إضافية تمس مجالات عدة، كتطوع الجنود في المساهمة في الثورة الزراعية وإقامة السد الأخضر لوقف زحف الرمال على الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، وبناء المدارس والقرى الاشتراكية في الأرياف.[1]

وتتميز المؤسسة العسكرية الجزائرية بخصوصيتها مقارنةً بنظرائها في العالم العربي، فهي لم تتأسس عبر انقلاب عسكري أو إجراءات غير ديمقراطية، بل نمت بشكل تدريجي من بين صفوف الشعب، حيث تجسد إرادة الجماهير وعمق الروابط الاجتماعية، الذي لا زال يتردد إلى اليوم تحت شعار"جيش شعب خاوة خاوة ". هذا الارتباط الوثيق بين الجيش والشعب يعزز شرعية المؤسسة العسكرية، ويعكس دورها كممثل حقيقي لمصالح المواطنين.[2]

إن الانتقال من اسم "جيش التحرير الوطني" إلى "الجيش الوطني الشعبي" ليس مجرد تغيير في التسمية، بل هو تعبير عن التحول من مرحلة النضال ضد الاستعمار إلى مرحلة بناء الدولة المستقلة، حيث يحمل الشعار "سليل جيش التحرير الوطني" في طياته دلالة عميقة على الفخر بالتاريخ النضالي والالتزام بقيم الاستقلال.

ووفقًا للدساتير الجزائرية، حُددت المهام الأساسية للجيش في الدفاع عن الوطن وحماية السيادة الوطنية، بما يعكس الفهم الشامل لدور الجيش كحامي للأمن القومي.

---

https://www.el -mouradia.dz/assets/texts/constitution/2016.pdf.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .*الدستور الجزائري لعام* 1963. تم الإطلاع بتاريخ: 2022/06/13
.pdf. 1963https://www.el -mouradia.dz/assets/texts/constitution/

[2]- أحمد ولد داداه وآخرون، *الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي*، ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002،ص 62.

من جهة أخرى، يتفق بعض المراقبين على أن دور المؤسسة العسكرية في الجزائر قد تخطى في مرحلة معتبرة من الزمن المهام التقليدية الموكلة إليها، ليتدخل بشكل متزايد في جميع مفاصل الدولة. وقد تجلى ذلك منذ السنوات الأولى للاستقلال، حيث برز كمؤسسة رئيسية تمتلك القدرة على توجيه السياسة العامة والتأثير على مجريات الأمور، وتطورت مع مرور الوقت إلى أن أصبحت الجهة الراعية والمُؤمِنة للسيادة الوطنية، مما منحها صلاحيات واسعة لاستبعاد أي منافس على السلطة أو تحييده، سواء عبر وسائل قانونية أو غير قانونية. [1] وقد عكس هذا الوضع تحولًا عميقًا في العلاقة بين الجيش والدولة، حيث تداخلت الأدوار وأصبحت المؤسسة العسكرية فاعلًا رئيسيًا في المشهد السياسي. ما أثر بشكل ملحوظ على السياسة الأمنية، حيث لم يعد دور المؤسسة العسكرية محصورًا في المهام الدفاعية التقليدية فحسب، بل توسع ليشمل التأثير على جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. خاصة مع التدخل في المسار الانتخابي وإيقافه، حيث عملت المؤسسة العسكرية على تعزيز سلطتها من خلال التحكم في القرارات السياسية، مما أضعف من فعالية المؤسسات الديمقراطية وقلل من فرص المشاركة الشعبية. وقد تجلى هذا الأمر في تطبيق سياسات أمنية صارمة، تركزت على قمع أي مظاهر معارضة أو تحدٍ للسلطة، مما أدى إلى تراجع الحريات العامة وحقوق الإنسان. إضافةً إلى ذلك، تم تعزيز الإجراءات الأمنية والرقابة على الفضاء العام، مما عكس قلق الجيش من أي تهديدات تساهم في زعزعة استقرار البلد. [2] وقد انعكس كل ذلك على دور البرلمان، فبصفة عامة، مع أن **دور** البرلمان في سياسات الدفاع والأمن ورسم السياسات الأمنية من الموضوعات المتزايدة الأهمية في حقل العلوم السياسية، لا سيما في ظل التحديات المتنامية التي تواجهها الدول في مجالات الأمن والدفاع، إلا أن البرلمان الجزائري واجه صعوبات عديدة ومتنوعة، فمع التضييق أو الدور شبه المنعدم لها قبل

[1] – الطاهر سعود، "أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر"، *مجلة سياسات عربية*، العدد 24، يناير 2017، ص 30.

[2] – سليمان الرياشي وآخرون، *مرجع سابق*، ص 181.

عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر، يعاني البرلمان الجزائري من نقص في الخبرة والصلاحيات القانونية، مما يعوق قدرته على ممارسة دورها الرقابي الفعال.[1]

ويعود ضعف هذا الدور إلى عدة عوامل، من بينها عدم توافر المعلومات اللازمة، وضعف التواصل مع المسؤولين المعنيين، وعدم الدراية الكافية بتفاصيل الوضع الأمني المعقد، مما يعكس الحاجة الملحة إلى تحسين قدراته على اتخاذ قرارات مستنيرة تتماشى مع التحديات الأمنية المعاصرة. كما أن التغيرات في مفهومي الدفاع والأمن تستدعي منه أن يكون أكثر استجابة وفاعلية في مواجهة التهديدات.[2]

ويبرز دور البرلمان الجزائري في السياسة الأمنية كجهة مسؤولة عن سن التشريعات التي تنظم الأوضاع الداخلية، مما يسهم في الحفاظ على الأمن والسلام والاستقرار من خلال إنشاء منظومة قانونية فعالة. كما يمثل حلقة وصل بين الجزائر والمنظمات الدولية، حيث يعمل على المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات التي تعزز من مكانة الدولة في الساحة الدولية.[3]

الفرع الثاني: الصراع على السلطة في المغرب: كيف انتصر الملك وأعاد تشكيل المشهد السياسي.

عند حصول المغرب على استقلاله في عام 1956، بدأت مرحلة مفصلية في تاريخه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، تتطلب الشروع في بناء مؤسسات الدولة وتحديد معالم النظام السياسي الجديد. كانت هذه الحقبة مرحلة معقدة من التحولات، إذ كان على القيادة المغربية بقيادة الملك محمد الخامس إعادة هيكلة البلاد على أسس تتلاءم مع تحديات مرحلة ما بعد الاستعمار. وبرزت حاجة ملحة لإيجاد صيغة توافقية تدمج بين إرث النضال الوطني ضد الاستعمار وتطلعات الشعب المغربي في تأسيس دولة حديثة

[1] - ناجي عبد النور، *مرجع سابق*، ص 92.

[2] - *المرجع نفسه.*

[3] - **المرجع نفسه**، ص 96 -97.

ومستقلة. وكانت الرؤية الأساسية تسعى إلى تحقيق توازن بين ماضي النضال الاستعماري ومستقبل الحكم الذاتي، مع ضمان استقرار النظام الملكي كأساس للدولة.

مع استمرار هذا التوجه، شهد المغرب أولى خطواته الدستورية عبر دستور 1962، الذي شكل أساسًا قانونيًا للدولة الجديدة وأقر بنظام ملكي دستوري. وقد أبرز الدستور التعددية الحزبية كإطار يسمح للأحزاب بالمشاركة السياسية. [1] وقد أشار ذلك من الناحية النظرية، إلى التزام الدولة بمبادئ الديمقراطية. لكن على الرغم من الإطار الدستوري الذي أقره، بقيت السيادة الفعلية في يد الملك، الذي احتفظ بصلاحيات واسعة تشمل جميع جوانب الدولة، بينما كانت التعددية الحزبية محدودة التأثير بسبب قلة الحرية السياسية الفعلية. إذ ظلت الأحزاب السياسية تعمل في ظل سلطة الملكية، وتواجه العديد من القيود التي حالت دون حصولها على دور فعّال ومستقل في اتخاذ القرار السياسي.[2]

لذلك نشأ صراع بين المؤسسة الملكية والأحزاب السياسية، خاصة تلك التي ادعت امتلاك شرعية تاريخية بسبب مشاركتها في الكفاح الوطني ضد الاستعمار، كحزب الاستقلال. لكن الملكية، التي استندت إلى شرعيتها **الدينية والتاريخية**، كانت عازمة على المحافظة على موقعها كمركز للقرار السياسي، وتمكنت من حسم الصراع لصالحها. وهكذا، تمكنت المؤسسة الملكية من تعزيز نفوذها كمرجعية سياسية أولى، بينما تقلصت أدوار الأحزاب التي لم تعد قادرة على تقديم تحدٍّ ملموس لسيطرة الملكية على الحكم.[3]

لم يكن الجيش بمنأى عن هذه الصراعات، حيث برزت المؤسسة العسكرية كطرف أساسي في المعادلة السياسية. فمع تأسيس الجيش المغربي الوطني، أصبحت هذه المؤسسة إحدى الدعائم الرئيسة في الحفاظ على الأمن الداخلي والدفاع عن البلاد. ومع ذلك، فقد بلغت التوترات ذروتها بعد محاولة الانقلاب الفاشلة ضد الملك الحسن الثاني في

1- المملكة المغربية، *الدستور المغربي لعام 1962*، الفصل الأول، الأمانة العامة للحكومة.

2- عيسى عويبر، "الشرعية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي في دول المغرب العربي "*مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*، مجلد 22، عدد 20، ديسمبر 2020، ص 2222.

3- *المرجع نفسه*.

بداية السبعينيات. نتيجة لهذه المحاولات، أعاد الملك الحسن الثاني النظر في دور المؤسسة العسكرية، وقام بتقليص نفوذها وتحويلها إلى مؤسسة تابعة للملك مباشرة، وأصبحت القوات المسلحة تُعتبر جهة داعمة لاستقرار الملكية، بدلاً من أن تكون مستقلة بذاتها أو ذات نفوذ قد يشكل تهديدًا سياسيًا.[1]

أدت هذه الأحداث إلى بروز سياسة أمنية مركزية تتسم بتركيز السلطة الأمنية في يد الملك، حيث تم إنشاء أجهزة أمنية قوية تضمن ولاءها الكامل للملكية. وأصبحت قرارات الأمن الداخلي والاستقرار العام من مسؤوليات الملكية مباشرة، مما رسخ الاستقرار السياسي وسمح للمغرب بتجنب الانزلاقات الأمنية والسياسية التي عانت منها دول الجوار. إن التركيز الأمني في يد الملك عزز من سيطرة الدولة على الأوضاع الداخلية، وساهم في الحفاظ على توازن يخدم استمرارية النظام.[2]

في المحصلة، يتضح أن الملكية المغربية لم تقتصر على أداء دور رمزي تقليدي، بل لعبت دورًا فعالاً في بناء مؤسسات الدولة، وتحديد اتجاهها السياسي والأمني. لقد نجحت في فرض سيطرتها على القوى السياسية والأمنية على حد سواء، مما مكنها من تأسيس نظام مستقر نسبيًا مقارنة بالعديد من الدول الأخرى في المنطقة، مع احتفاظها بدور محوري في رسم مسارات السياسة العامة للدولة.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن النظام السياسي الجزائري والنظام الملكي المغربي يمثلان نموذجين متباينين في تفاعلهما مع مؤسسات الدولة وتحديدًا المؤسسة العسكرية، وما يرتبط بذلك من انعكاسات على السياسة الأمنية لكل بلد. ففي الجزائر، احتلت المؤسسة العسكرية موقعًا محوريًا بعد الاستقلال، حيث لعبت دورًا مزدوجًا في الدفاع والأمن الداخلي، إضافةً إلى التأثير على المشهد السياسي عبر مختلف المراحل. ورغم الخطوات التي اتخذت نحو تعزيز التعددية وتحديث نظام الحكم، تظل المؤسسة

[1] – إحسان الحافظي، *الجيش و الملكية و النخبة السياسية في المغرب: البنية والسلوك*، مرجع سابق، ص 21.

[2] - Brahim,*Op.cit*. p 123.

العسكرية شريكًا رئيسيًا في صنع القرار السياسي والأمني، مما يعكس تشابكًا بين السلطة المدنية والعسكرية في إدارة الشؤون العامة.

أما في المغرب، فقد تمكنت الملكية من تعزيز سيطرتها على السلطة السياسية عبر حسم الصراع مع الأحزاب السياسية، وكذلك إعادة هيكلة دور المؤسسة العسكرية بعد محاولة الانقلاب الفاشلة، لتصبح هذه المؤسسة خاضعة بالكامل للملك. نتج عن ذلك نظام سياسي مركزي تُمسك الملكية فيه بمقاليد السياسة الأمنية، وهو ما أسهم في الحفاظ على استقرار البلاد، وتجنيبها تحديات أمنية واسعة النطاق.

في نهاية المطاف، يبرز كل من النموذجين الجزائري والمغربي سمات فريدة في كيفية تداخل السلطة السياسية والأمنية، وتأثير ذلك على استقرار البلدين وأمنهما الداخلي.

المبحث الرابع: السياسات الأمنية للجزائر والمغرب في إطار المنظمات الإقليمية والدولية

سنناقش في هذا المبحث، السياسات الأمنية لكل من الجزائر والمغرب في إطار المنظمات الإقليمية والدولية، وكيفية تأثير هذه السياسات في الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي. وسنركز على أربع منظمات رئيسية: الاتحاد الإفريقي، منظمة الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، واتحاد المغرب العربي، حيث يتمحور دور كل من الجزائر والمغرب في دعم وتحقيق أهداف هذه المنظمات في مجال الأمن والسلام.

تتمتع الجزائر والمغرب بعلاقات متعددة الأبعاد داخل هذه المنظمات، حيث يسعى كل منهما إلى تعزيز أمنه القومي وتحقيق الاستقرار في المنطقة الإفريقية والعربية من خلال التعاون الفعال مع الدول الأعضاء. وفي إطار الاتحاد الإفريقي، تبرز الجزائر كقوة داعمة للأمن القاري، بينما يساهم المغرب بفعالية في عمليات حفظ السلام والنزاعات الإقليمية. كما تسهم كل من الجزائر والمغرب في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام ومكافحة الإرهاب، ويعكسان بذلك التزامهما الراسخ بالقيم المشتركة للأمن والتنمية.

سنستعرض أيضًا دور الجزائر والمغرب في جامعة الدول العربية واتحاد المغرب العربي، حيث شكلت هذه المنظمات منصة هامة للتعاون الأمني والسياسي، رغم ما يعترضها من تحديات وعقبات. من خلال هذه السياسات الأمنية المتعددة، نهدف إلى تسليط الضوء على كيفية تأثير كل من الجزائر والمغرب في أمن المنطقة والسياسات الدولية، مع دراسة التحديات التي قد تواجههما في تعزيز التعاون المشترك في المستقبل.

المطلب الأول: الاتحاد الإفريقي:(AU)

يعد الاتحاد الإفريقي، الذي تأسس سنة 2000م خلفًا لمنظمة الوحدة الإفريقية، أحد أهم المنظمات الإقليمية التي تعنى بالقضايا الإفريقية. أنشئ بمشاركة 53 دولة خلال مؤتمر لومي، حيث جرى اعتماد قانونه التأسيسي ليعكس رؤية طموحة للتعاون القاري. ومن بين الأهداف التي يسعى إليها الاتحاد، الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها، وتعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة، وهي أهداف تعكس رؤية متكاملة لتحقيق الوحدة والنهضة الإفريقية.[1]

وفي إطار الاتحاد الإفريقي، تلعب الجزائر دورًا محوريًا في تعزيز الأمن القاري والمساهمة الفعالة في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في إفريقيا. وكمثال على ذلك تدعم الجزائر المشروع الطموح لأجندة 2063 الخاصة بالاتحاد الإفريقي، التي تسعى إلى بناء قارة خالية من النزاعات، وتعمل على تحقيق هذا الهدف من خلال المبادرة المتميزة "إسكات البنادق في إفريقيا"، التي تمثل الآلية القارية المخصصة لمنع وإدارة وتسوية النزاعات، كما تولت بناءً على تجربتها الطويلة في مجال مكافحة الإرهاب، مهمة منسق الوقاية من الإرهاب ومكافحته على مستوى القارة الإفريقية، وفي هذا السياق، قدمت الجزائر العديد من المبادرات والإجراءات التي تركز على الوقاية والتوعية والتعبئة في كافة أرجاء القارة، بالإضافة إلى تعزيز قدرات الدول الإفريقية في مكافحة الإرهاب. كما أكدت الجزائر على ضرورة التعاون الوثيق بين الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي لضمان نجاح هذه الجهود. [2]

---

[1]- الاتحاد الإفريقي .*النص المؤسس للاتحاد الإفريقي* .تم الاطلاع بتاريخ: 2023/10/10
https://au.int/sites/default/files/pages/34873-file-au_constitutive_act_ar.pdf

2- وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، "الجزائر والاتحاد الإفريقي"، تم الإطلاع بتاريخ: 2021/05/15
https://www.mfa.gov.dz

علاوة على ذلك، مكنها هذا الدور القيادي من استضافة مؤسستين هامتين تابعتين للاتحاد الإفريقي، هما المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (CAERT) وآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون في مجال الشرطة(AFRIPOL) ، اللتان تساهمان بشكل كبير في دعم القدرات الإفريقية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وفي السياق نفسه، تُعد الجزائر من البلدان التي لعبت دورًا حاسمًا في تسوية النزاع بين إثيوبيا وإريتريا في عام 2000، مما يعكس التزامها العميق والمستمر بتحقيق السلام والاستقرار في القارة الإفريقية.[1]

من جهة أخرى، لعب المغرب دورًا محوريًا في الاتحاد الإفريقي بعد عودته إلى المنظمة في عام 2017، وذلك بعد سنوات من تعليق عضويته بسبب النزاع القائم حول الصحراء الغربية.[2] عودة المغرب إلى الاتحاد لم تقتصر على تأكيد موقفه بشأن القضايا الإفريقية فحسب، بل كانت أيضًا فرصة لتعزيز مشاركته الفعالة في الملفات الأمنية المهمة. كالمشاركة في عمليات حفظ السلام في عدة دول إفريقية ، كجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان. والمساهمة في الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، لاسيما في منطقة الساحل والصحراء.

1- وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، "الجزائر في مجلس الأمن الدولي"، البعثة الدائمة للجزائر لدى الأمم المتحدة، تم الإطلاع بتاريخ: https://pmnewyork.mfa.gov.dz. 2021/05/15

2- سيدي ولد عبد المالك، "التنافس الجزائري المغربي بأفريقيا... الأسباب والتجليات"، الجزيرة، 30 أكتوبر، تم الإطلاع بتاريخ: https://www.aljazeera.net ، 2021/05/15

المطلب الثاني: منظمة الأمم المتحدة

تعد منظمة الأمم المتحدة التي تأسست سنة 1945 بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بهدف تعزيز التعاون الدولي ومنع الحروب وتعزيز السلام والأمن العالميين، أكبر وأشمل هيئة دولية تهدف إلى معالجة القضايا العالمية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية. ومن بين 193 دولة عضو، تشترك الجزائر والمغرب في دورهما الفعّال ونشاطهما داخل منظمة الأمم المتحدة.

فمنذ انضمامها إلى الأمم المتحدة عام 1962، جسدت الجزائر التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة من خلال أدوارها البارزة في تعزيز السلم والأمن الدوليين. خاصة في ظل عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي خلال الفترات (1968-1969، 1988-1989، 2004-2005) حيث مثلت تلك الفترات محطات رئيسية لتأكيد رؤيتها الدبلوماسية، التي تقوم على التنسيق الفاعل مع الدول الأعضاء ومواجهة التحديات العالمية بأساليب متعددة الأطراف. وقد كانت هذه العضويات فرصة لاستعراض خبرة الجزائر في الوساطة وحل النزاعات، كحل أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران سنة 1981، وتسوية الصراع بين إثيوبيا وإريتريا سنة 2000، مما عزز مكانتها كفاعل رئيسي في النظام الدولي الساعي إلى تحقيق الاستقرار والسلام المستدام.[1]

كما تؤدي الجزائر بالاعتماد على تجربتها الرائدة في مكافحة الإرهاب، دورًا محوريًا في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب تحت مظلة المنظمة، حيث تركز على تعزيز التعاون مع آليات ولجان الأمم المتحدة المتخصصة ودعم استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب [2]

[1]- وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، مرجع *سابق*.

2- *المرجع نفسه*.

أما المغرب فبعد انضمامه إلى الأمم المتحدة سنة 1956، واصل تفعيل دوره في مختلف مجالات السياسة الدولية، بما في ذلك عمليات حفظ السلام. حيث يساهم بـ 1600 من الأفراد العسكريين والشرطة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة مستهدفًا ضمان استقرار المناطق المتأثرة بالنزاعات.[1] وإلى جانب الإلتزام بتوجيهات ميثاق الأمم المتحدة التي تركز على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لمواجهة التحديات الأمنية العالمية، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة. تولى المغرب عضوية غير دائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة خلال الفترات (1963-1964، 1992-1993، و2012-2013).[2]

1- عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. "المغرب." ،تم الاطلاع بتاريخ: 2023/09/17
https://peacekeeping.un.org/ar/morocco.

2 -United Nations Security Council, "Countries Elected Members," accessed November 17, 2020, https://main.un.org/securitycouncil/ar/content/countries-elected-members.

المطلب الثالث: جامعة الدول العربية

تأسست جامعة الدول العربية سنة 1945، وتعتبر من أبرز المنظمات الإقليمية التي تشارك فيها الجزائر والمغرب بشكل فعال في إطار سياستهما الأمنية.

أما الجزائر فمنذ انضمامها سنة 1962، لعبت دورًا محوريًا في مختلف المحطات الهامة للجامعة، حيث استضافت ثلاث قمم بارزة في سنوات 1973 و1988 و2005. تناولت هذه القمم قضايا جوهرية مثل دعم القضية الفلسطينية، وتعزيز الوحدة العربية، بالإضافة إلى تقديم مقترحات لإصلاح الجامعة وتطوير أدائها بما يتماشى مع التحديات الراهنة.[1]

كما تعمل من خلال مشاركتها الفاعلة، على تعزيز التنسيق بين الدول العربية، حيث تسعى دومًا إلى تذليل الخلافات والعمل على استعادة الزخم للعمل العربي المشترك. وفي هذا السياق، قدمت الجزائر مقترحات بناءة، خاصة في قمة 2005، حول إصلاح ميثاق الجامعة، وأعدت وثيقة شاملة تهدف إلى تحسين عمل المنظمة، وهي الوثيقة التي تعكس التجربة الجزائرية في مجال السياسة والدبلوماسية، وعلى صعيد آخر، تلتزم الجزائر بدفع حصصها السنوية لصالح أمانة الجامعة، مما يساهم في ضمان استقرارها وفعالية دورها. كما أن الجزائر تستضيف عددًا من المؤسسات التابعة للجامعة، مثل المعهد العربي العالي للترجمة والمركز العربي للزلازل والكوارث الطبيعية.[2]

أما المغرب، فمع أن ميثاق منظمة جامعة الدول العربية فتح باب الانخراط لكل بلد عربي ينال استقلاله مباشرة،[3] إلا أن المغرب لم ينخرط إلا سنة 1958، حيث اتسمت

---

[1]– وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية. "الجزائر – جامعة الدول العربية." وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية. تم الاطلاع بتاريخ: 2023/11/17. https://www.mfa.gov.dz.

[2]– *المرجع نفسه*.

[3]– الألكسو. "الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار". المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تم الاطلاع بتاريخ: 25 ماي 2022 ، http://www.alecso.org/nnsite/images/2016files/2017-02-22-12-54.pdf

سياسته في البداية بالحذر والانكفاء على الشأن الداخلي، لكن ومع مرور السنوات وتحسن الأوضاع الاقتصادية والسياسية، بدأ المغرب يتجه نحو دور أكثر فعالية في العمل العربي المشترك.[1] وقد تجسد ذلك في تبني مواقف أكثر ديناميكية داخل الجامعة، لذلك اكتسب مكانة مرموقة، حيث شارك مشاركة فاعلة في المبادرات العربية لحل النزاعات ودعم الأمن والاستقرار في المنطقة. وتجلى ذلك في استضافة المغرب لست قمم عربية بين عامي 1965 و1989، وقد كانت تلك القمم منصة لتعزيز التعاون العربي ومناقشة القضايا المحورية التي تواجه الأمة العربي، إلى جانب ذلك، لم يقتصر الدور المغربي على حضور القمم أو دعم المبادرات فحسب، بل امتد ليشمل الوساطة بين الأطراف المتنازعة في بعض الأحيان.[2]

[1] -Kinana Es-Saïd, "Étude des relations inter-arabes - Les relations Maroc-Machrek," **Horizons Maghrébins - Le droit à la mémoire**, no. 11 (1987): 71–80, https://doi.org/10.3406/horma.1987.1010).

[2] -Institut Royal des Etudes Stratégiques (IRES). "Relations Internationales." *IRES*, 9 août 2019, accessed 19/10/2022 https://www.ires.ma/iip/wp-content/uploads/2023/04/RS-Relations-internationales-ACTUALISE-9-8-2019-Chapitre-3.pdf

المطلب الرابع: اتحاد المغرب العربي

تم إنشاء اتحاد المغرب العربي بهدف تعزيز التعاون بين دول المنطقة، في مجالات الاقتصاد والأمن والتكامل السياسي، والعمل على تحقيق استقرار المنطقة ومواجهة التحديات المشتركة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة. وتعد الجزائر والمغرب الركيزتين الأساسيتين في الاتحاد المغاربي، ويظهر ذلك جليًا من خلال المبادرات التي أُطلقت لإنشاء هذا التكتل الإقليمي. حيث يُعد بيان زرالدة، الذي عُقد في الجزائر عام 1988، واتفاقية مراكش، الموقعة في المغرب بتاريخ 17 فبراير 1989، من أبرز المحطات في تاريخ الاتحاد. فقد عبّر بيان زرالدة عن رغبة القادة المغاربيين في تأسيس إطار يجمع دول المنطقة ويوحد جهودها، بينما مثلت اتفاقية مراكش خطوة عملية في إرساء أسس الاتحاد وتنظيم عمله.

رغم البداية الواعدة للاتحاد المغاربي، إلا أنه عانى من تذبذب في نشاطه بسبب الخلافات السياسية التي نشأت بين الدول الأعضاء، ما أثر على سير عمله بشكل عام. ومع ذلك، تواصلت المحاولات لإرساء التعاون بين هذه الدول في إطار هذا الكيان الإقليمي ولو على نطاق محدود.

وفي هذا الإطار، ساهمت الجزائر بانتظام في دفع حصصها المالية للمؤسسات المغاربية المختلفة، كما استضافت " مجلس الشورى المغاربي" وقدمت له المقر والموارد اللازمة لضمان سير عمله بنجاح. إضافة إلى ذلك، كانت الجزائر من الأوائل في دعم مشروع " البنك المغاربي للاستثمار"، حيث ساهمت بمبلغ 7.5 مليون دولار أمريكي في تأسيسه.[1]

[1]– وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. "الجزائر – اتحاد المغرب العربي." تم الاطلاع بتاريخ: 07 /08/ 2021. https://www.mfa.gov.dz .

كما صادقت الجزائر على 29 اتفاقية من أصل 38 تم إبرامها في إطار الاتحاد المغاربي. ورغم التحديات التي مر بها، تولت الجزائر رئاسة الاتحاد بين 1994 و2003، وهي الفترة التي شهدت دعوات لتجميد نشاطه، ما شكل اختبارًا صعبًا لمسار المشروع المغاربي. ومع ذلك، ظلت الجزائر تسعى لتفعيل المشروع، وأدركت أهمية تجديد هيكلته لمواكبة التغيرات الإقليمية والدولية، حيث دعت منذ 2012 إلى إصلاح شامل لمنظومة الاتحاد، بهدف تعزيز دوره وتحقيق أهدافه الاستراتيجية [1]

أما المغرب فمع أنه عضو رئيسي في اتحاد المغرب العربي إلا أنه تعامل مع المشروع المغاربي من زاوية مختلفة، حيث كان اهتمامه الأكبر ينصب على القضايا الاقتصادية والاجتماعية الداخلية وتنمية الاقتصاد بدلاً من تعزيز التكامل الإقليمي. ورغم ذلك، ينظر المغرب إلى التكامل الإقليمي كفرصة لتحقيق هذه الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، ويرى أن الديمقراطية يمكن أن تساهم بشكل فعال في تعزيز التعاون المغاربي. في الوقت نفسه، يظل التكامل الإقليمي مهمًا في رؤية المغرب المستقبلية رغم عدم تحقق نتائج ملموسة حتى الآن.[2]

ويعود هذا الموقف إلى استراتيجية المغرب في ربط مصير المملكة بالغرب، بالنظر إلى الإرث الأوروبي الذي يمتد منذ القرن التاسع عشر، مما يجعل التكامل الإقليمي مع دول المغرب العربي ليس أولوية قصوى بالنسبة له، لكنه يظل منفتحًا على تعزيز التعاون المغاربي شرط أن يسهم ذلك في تحقيق أهدافه الداخلية.[3]

[1] – المرجع نفسه.

[2] –Martinez, Luis, Alexandra Poli, Kamel Cheklat, Hatem Ben Maimoun, Maria Rendon, et al. *Le Maroc, l'Union du Maghreb Arabe et l'intégration régionale*. 2008. Accessed : 15/04/2022. https://sciencespo.hal.science/hal-03473705v1/document

[3] –Ibid.

خاتمة الفصل:

ختامًا، يستعرض هذا الفصل السياسة الأمنية في الجزائر والمغرب من خلال تحليل العوامل المؤثرة فيها، والتهديدات التي تواجه الأمن القومي لكلا البلدين، بالإضافة إلى طبيعة البنى المؤسساتية الفاعلة في صياغة هذه السياسات.

أظهرت الدراسة أن الموقع الجغرافي، والقدرات العسكرية، والاعتبارات الاقتصادية تلعب دورًا رئيسيًا في توجيه السياسات الأمنية لكل من الجزائر والمغرب، في ظل بيئة إقليمية معقدة وصراعات قائمة، مثل قضية الصحراء الغربية والنزاع حول سبتة ومليلية. كما يتضح أن التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، كالإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، تمثل تحديات مشتركة، إلا أن استجابات البلدين لهذه التهديدات تعكس اختلافات جوهرية في استراتيجياتهما الأمنية.

كذلك، يتبين أن المؤسسات السياسية والعسكرية تؤثر بشكل كبير في رسم معالم السياسة الأمنية، حيث تتسم المؤسسة العسكرية ورئيس الدولة في الجزائر بدور محوري، بينما يبرز في المغرب دور الملكية في إعادة تشكيل المشهد السياسي والأمني. وعلى الصعيد الدولي والإقليمي، يتباين مستوى انخراط البلدين في المنظمات المختلفة، مما يعكس اختلاف رؤاهما وأهدافهما الاستراتيجية.

إن فهم السياسة الأمنية في الجزائر والمغرب، بما تحمله من تداخلات بين العوامل الداخلية والخارجية، يوفر إطارًا أوسع لتحليل استقرارهما الأمني وتأثير ذلك على المنطقة المغاربية ككل. وهذا يدعو إلى التفكير في سياسات أكثر تكاملًا وفعالية لمواجهة التحديات المشتركة وتحقيق الاستقرار الإقليمي.

الفصل الثالث: السياسة التنموية في الجزائر والمغرب.

يعتبر هذا الفصل بمثابة دراسة معمقة للسياسات التنموية التي اتبعتها كل من الجزائر والمغرب، مع التركيز على مراحل تطورها وفقاً للمقاربات التقليدية والحديثة. ويسعى إلى تحليل الأسس التي قام عليها كل من النموذجين الاقتصاديين للبلدين، واستخلاص الفروق الجوهرية في السياسات المعتمدة لتجاوز التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه كل منهما.

يتناول المبحث الأول السياسة التنموية في الجزائر وفق المقاربة التقليدية، حيث يبدأ من مرحلة التوجه الاشتراكي الذي شكل الأساس الأول لسياسة التنمية في الجزائر بعد الاستقلال. يتضمن هذا المبحث استعراضاً لتجربة التسيير الذاتي والمخططات التنموية المتتالية، وصولاً إلى التحولات الاقتصادية في التسعينات وتحول الجزائر إلى اقتصاد السوق، مع التركيز على السياسات المتبعة في إطار التكيف الهيكلي ودور المؤسسات المالية الدولية في هذه التحولات.

أما المبحث الثاني فيعرض سياسة التنمية في المغرب وفق المقاربة التقليدية، بدءًا من الخيار الليبرالي في بداية الاستقلال، مروراً بالمخططات التنموية الخماسية والثلاثية التي سعى المغرب من خلالها إلى تعزيز النمو الاقتصادي. كما يتناول هذا المبحث التأثيرات التي خلفتها برامج التكيف الهيكلي، وصولاً إلى مرحلة التحرير والانفتاح الاقتصادي التي بدأت في السبعينات.

أما المبحث الثالث فيتطرق إلى السياسة التنموية في كل من الجزائر والمغرب وفق المقاربة الحديثة للتنمية، ويعتمد على تحليل معطيات صندوق النقد الدولي في مجالات التشغيل والصحة والتعليم. من خلال دراسة المعطيات الاقتصادية والاجتماعية في هذه المجالات من الفترة 2000 إلى 2023، يهدف المبحث إلى تقديم رؤية مقارنة حول فعالية السياسات المتبعة في كل من الجزائر والمغرب في مجالات تنموية أساسية.

باختصار، يسعى هذا الفصل إلى تقديم تحليل شامل للسياسات التنموية في الجزائر والمغرب، ودراسة تطور هذه السياسات وتقييم نتائجها الاقتصادية والاجتماعية في ضوء التحديات الراهنة، سواء في إطار المقاربة التقليدية أو الحديثة للتنمية.

المبحث الأول: السياسة التنموية في الجزائر وفق المقاربة التقليدية.

بعد الاستقلال، واجهت الجزائر سلسلة من التحديات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أفرزتها سنوات الحرب الطويلة. فعلى الصعيد الإنساني، خلّفت الحرب خسائر بشرية فادحة، حيث قُتل ما يقارب مليون ونصف مليون جزائري، وتسببت الحرب في موجات نزوح واسعة سواء نحو الدول المجاورة مثل تونس والمغرب، أو إلى المدن الجزائرية الكبرى، مما أضعف البنية التحتية الحضرية وزاد الضغط على الموارد المحدودة. اقتصاديًا، ورثت الجزائر اقتصادًا مدمرًا يعاني من تدهور كبير في بنيته التحتية، فضلًا عن هجرة رؤوس الأموال والمستعمرين الفرنسيين الذين كانوا يشغلون نسبة كبيرة من المناصب الإدارية والصناعية، ما ترك فراغًا كبيرًا في مؤسسات الدولة وأدى إلى تحديات كبيرة في إعادة البناء الاقتصادي. من الناحية الاجتماعية، كان المجتمع الجزائري يعاني من ارتفاع كبير في معدلات الأمية، حيث تجاوزت النسبة 90%، إلى جانب تفشي الفقر وسوء التغذية، ما جعل من الضروري تبني استراتيجيات لتحسين الظروف المعيشية. أما على المستوى السياسي، فقد شهدت البلاد اضطرابات داخلية، تمثلت في صراعات داخل جبهة التحرير الوطني وتسابق على السلطة.[1]

نتيجة لهذه التحديات كانت هناك طموحات واسعة لدى الشعب الجزائري لبناء دولة حديثة توفر رفاهية أفضل للمواطنين، مما دفع السلطات إلى تبني مسارات تنموية طموحة. تمثل المسار التنموي الأول في تبني نهج اشتراكي خلال العقدين الأولين بعد الاستقلال، فيما انتقلت الجزائر في الفترة الثانية إلى سياسة إصلاحات اقتصادية وانتقال تدريجي نحو اقتصاد السوق منذ الثمانينيات، بهدف تعزيز الانفتاح الاقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة.

[1]- عبد الحميد براهيمي. *في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999* .الطبعة الأولى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، 93، 95.

المطلب الأول: السياسة التنموية للجزائر في ظل التوجه الاشتراكي

- من التسيير الذاتي إلى المخططات التنموية-

في أعقاب استقلال الجزائر، تبنت الحكومة الجديدة سياسة تنموية تأثرت بالنموذج الاشتراكي السوفياتي، حيث تمركزت السلطة الاقتصادية في يد الدولة بشكل كامل. شملت هذه السياسة تأميم جميع وسائل الإنتاج، من التجارة الدولية إلى القطاعات الاقتصادية الكبرى، بما في ذلك المؤسسات الصناعية والبنوك. علاوة على ذلك، سيطرت الدولة على الأراضي الزراعية والعقارات، كانت الجزائر تهدف من وراء هذه السياسة إلى بناء اقتصاد مستقل قادر على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بعيدًا عن الهيمنة الاستعمارية الفرنسية. وضمن هذا الإطار، تم إرساء أسس اقتصادية جديدة كانت تهدف إلى تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليص التفاوتات الاقتصادية بين مختلف طبقات المجتمع.

ويمكن تبرير تبني الجزائر للنموذج الاشتراكي بعد الاستقلال بمجموعة من الأسباب الفكرية، السياسية، والاقتصادية التي شكلت دوافع رئيسية لهذا الخيار.

فمن الناحية الفكرية، كان النظام الرأسمالي مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالاستعمار الغربي، لاسيما الاستعمار الفرنسي، الذي ساهم بشكل كبير في إبقاء الجزائر في دائرة التخلف والتبعية. ولذلك، كان تبني الاشتراكية خطوة نحو قطع الصلة بهذا النظام الليبرالي الإمبريالي، سعياً لبناء هوية وطنية مستقلة. أما من الناحية السياسية والاقتصادية، كان هناك اقتناع واسع بأن الاشتراكية توفر حلولًا عملية للمشكلات التي كانت الجزائر تعاني منها بعد الحرب، خصوصًا فيما يتعلق بإعادة بناء البنية التحتية المتدهورة وتعزيز العدالة الاجتماعية. وقد أثبتت التجربة الاشتراكية في العديد من الدول التي مرت بظروف مشابهة فعاليتها في معالجة التحديات الاقتصادية. وأما من الناحية الاستراتيجية، فقد كان تبني الإيديولوجية الماركسية–اللينينية يمثل السعي نحو نموذج تنموي قادر على تفسير الواقع الخاص بالدول النامية. أضف إلى ذلك يعد تبني الجزائر للنهج الإشتراكي استمرارا منطقيا للتأييد الشامل الذي منحته الدول الإشتراكية للثورة التحريرية أثناء حرب التحرير، والتأثير

المادي والمعنوي لأفكار الإشتراكية العلمية، وقد أصبح هذا التأثير ملموسا أكثر ما يكون سنة 1963 عندما زادت البلاد الإشتراكية كثيرا من مساعداتها الإقتصادية.[1]

ويعتمد النموذج التنموي السوفياتي الذي تبنته الجزائر على سياسة التصنيع الثقيلة، والتي كانت تهدف إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة لجميع شرائح المجتمع. ركزت السياسة على تعزيز الرابط بين الصناعة والزراعة، مما سيساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجالات الغذاء والتصنيع، وكذلك تقليص الاعتماد على الاقتصاد العالمي. كما كانت هذه السياسة تهدف إلى رفع معدلات الاستخدام وتخفيف حدة التبعية الاقتصادية، لذلك تم تضمين الأهداف التي وضعتها الجزائر في سياستها الصناعية إلى مبادئ أساسية وردت بوضوح في النصوص المبدئية لميثاق الثورة الجزائرية، مما يعكس التزام الدولة بإعادة بناء الاقتصاد الوطني وفقًا لمبادئ اشتراكية تضمن الاستقلال والتنمية.[2]

حيث ورد في برنامج طرابلس الصادر في جوان 1962، الذي يُعتبر أول وثيقة رسمية تحدد سياسة التنمية في الجزائر المستقلة، بأن التنمية الحقيقية للبلاد تتطلب إقامة صناعات قاعدية ضرورية لتلبية الاحتياجات الزراعية، كما شدد البرنامج على ضرورة أن تكون الدولة هي المحرك الرئيسي لهذه الصناعات، وأنه يجب تجنب تمكين البورجوازية المحلية من الاستفادة من هذه الصناعات كما حدث في بعض البلدان الأخرى. لذلك خصصت الجزائر إمكانيات كبيرة لتطوير صناعات بترولية وصناعة الحديد والصلب.[3]

كما يؤكد الميثاق الوطني أن "التصنيع هو بالتأكيد إحدى الظواهر التي ستميز الوجه الاقتصادي للجزائر المستقلة"، مما يبرز التوجه الاستراتيجي الذي تبنته الدولة

[1]- أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي .*تاريخ الأقطار العربية المعاصر، 1917-1970* .ط 1. بيروت: دار الفارابي، 2016.ص 748

[2]- جمال الدين لعويسات ، *التنمية الصناعية في الجزائر* .ترجمة الصديق سعدي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.ص19.

3- المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية .*النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954: بيان أول نوفمبر، قرارات مؤتمر الصومام، برنامج مؤتمر طرابلس* .الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2005، 94.

الجزائرية بعد الاستقلال. هذه السياسة، التي أكد عليها الرئيس هواري بومدين في خطابه، تقوم على "تصنيع البلاد وبناء اقتصاد وطني خال من كل أشكال الاستغلال"، وهو ما يعكس عزم الجزائر على تحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال استغلال مواردها الطبيعية لصالح الشعب. في هذا السياق، يُعتبر التصنيع العنصر المركزي في رؤية الجزائر لمستقبلها، حيث يهدف إلى تقوية البنية الاقتصادية للبلاد وتحقيق الاكتفاء الذاتي، مما ينسجم مع الأهداف التي وردت في برنامج طرابلس 1962، التي شددت على ضرورة إقامة صناعات قاعدية لتلبية احتياجات البلاد الاقتصادية الزراعية والصناعية على المدى الطويل.[1]

من جهة أخرى، يجد اتباع الجزائر لسياسة التصنيع تفسيرًا في الفارق الواضح بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، حيث تكمن الفجوة الرئيسية في مستوى التصنيع. إذ تُعتبر الدول المتقدمة دولًا صناعية بينما تفتقر الدول المتخلفة إلى هذه الميزة. وبالتالي، فإن التصنيع ليس مجرد عملية اقتصادية، بل هو المحرك الرئيسي الذي يمكنه تغيير النظم الاجتماعية وبناء الدولة والمجتمع. ومن هنا، يصبح من الضروري أن تبني الجزائر قاعدة صناعية ثقيلة لتسريع انتقالها نحو التنمية الاقتصادية، وتكون بذلك قادرة على الالتحاق بركب الدول المتقدمة.[2]

هذا التصنيع الثقيل يعد الأداة الفعالة للقضاء على جميع أشكال التخلف وضمان الاستقلال الاقتصادي. كما يُعتبر الطريق الوحيد لوضع حد للتبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية، وهو ما أكده المفكر دوبرنيس بقوله: "الصناعة الثقيلة ليست مخالفة للعمل لكنها ترمي إلى وضع حد للتبعية الاقتصادية للبلدان الرأسمالية".[3]

1- أحمد حويتي، "سياسة التصنيع في الجزائر ".*حوليات جامعة الجزائر* 7، العدد 1 (1993): 215.

2- عبد الوهاب النجار، "التصنيع ومركزه في عملية التنمية الاقتصادية ".*مجلة الإقتصادي*، العدد 1-2 (كانون الثاني 1975): 90.

3- Yachir, F. *Technologie et Industrialisation en Afrique*. Alger: Office des Publications Universitaires, 1983. p. 74.

ويقصد بسياسة التصنيع استخدام تقنيات ومعدات مستوردة من الخارج بهدف إنتاج سلع استهلاكية أو نفعية محليًا. بمعنى آخر، هو عملية استبدال استيراد المنتجات الصناعية الجاهزة من الخارج بإنتاجها داخل البلاد باستخدام وسائل إنتاج تم استيرادها أيضًا من الخارج، و يتم ذلك بغرض تقليل الاعتماد على السوق العالمية تدريجيًا وتعزيز القدرة الإنتاجية المحلية.[1]

و قد بدأت سياسة التصنيع بعد مرحلة من الغموض سميت تجربة التسيير الذاتي تلتها في ما بعد مجموعة من المخططات التنموية سنأتي على تفصيلها في العناصر التالية.

الفرع الأول: التسيير الذاتي: تجربة فريدة في البداية

عرَّف فهمي منصور التسيير الذاتي في الجزائر بعد الاستقلال بأنه "إدارة العاملين في المزارع أو المصانع للوحدات الإنتاجية من خلال أجهزة منتخبة بينهم، على اعتبار أن هذه الوحدات ملكية جماعية للعاملين، ولا يمكن أن تكون ملكية فردية لأي شخص أو مجموعة من الأفراد. كما أن العاملين لهم الحق في الاستفادة من ثمرات هذه الوحدات".[2] وقد جاءت هذه الفكرة لتلبي حاجة ملحة في مرحلة مفصلية من تاريخ الجزائر، بعد أن غادر أكثر من 95% من المستوطنين الأوروبيين البلاد، وأدى ذلك إلى خلل اقتصادي كبير تمثل في إغلاق المصانع والمزارع، ما خلف نسبة بطالة عالية وصلت إلى 75% من السكان.[3]

[1]- *Ibid.*

[2]- عبد الحميد بوطة، "المؤسسة الجزائرية من التسيير الذاتي إلى الخوصصة ".*مجلة الحقيقة*، جامعة أدرار، المجلد 13، العدد 2، 2014، ص 423.

[3]- علي غربي، *واقع التنمية في الجزائر – دراسة سيكولوجية للصراع الصناعي – الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والإجتماعية والاقتصادية والثقافية* .ط 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 386.

لكن الأمور لم تكن سهلة في تلك الفترة العصيبة. ففي ظل التوترات السياسية والمنافسة على السلطة بين القوى الوطنية، بدأ تكدس القوى البشرية في المدن، حيث انتقلت البورجوازية الصغيرة من الأرياف إلى الحضر، واستولت على القطاعات الإنتاجية. وفي هذه الأثناء، تبين أن القطاع الصناعي قد امتلأ بأشخاص شغلوا المناصب الكبرى دون أن يكون لديهم الخبرة الكافية. هذه البيئة غير المنظمة أسهمت في تزايد الفوضى الاقتصادية، وأدت إلى صعوبات في تطبيق التسيير الذاتي الذي كان يهدف إلى بناء اقتصاد مستقل بعيد عن الهيمنة الاستعمارية. إلا أن هذه المرحلة، رغم ما شابها من اضطرابات، حملت دلالة رمزية عميقة؛ إذ كان التسيير الذاتي أداة لمواجهة هيمنة البورجوازية على الاقتصاد الوطني، وهو ما عبر عنه الاقتصادي عبد اللطيف بن أشنهو بقوله: "منذ صبيحة الاستقلال، وخلال أكثر من ثلاث سنوات، بقيت موازين القوى الاجتماعية في الجزائر دون أن تسمح لأي طرف أن يوجه التنمية الاقتصادية في اتجاه يخدم مصالحه الخاصة". ما يعكس الصراع الداخلي على الهيمنة السياسية والاقتصادية الذي كان يشكل عقبة أمام أي محاولات حقيقية للتنمية.[1]

كما أن التسيير الذاتي لم يكن مجرد تجربة سياسية فقط؛ بل كان أداة هجومية في يد العامل الجزائري الذي سعى إلى استكمال استقلاله من خلال تكسير علاقات العمل التي كانت قائمة على الاستغلال. ورغم التحديات، كانت هذه المرحلة تعبيرًا عن إرادة الشعب في بناء اقتصاد يعتمد على الملكية الجماعية والسيادة العمالية .لكن سرعان ما تبين أن هذا التوجه كان يعاني من نقص في الخبرات الإدارية وغياب التنظيم، مما أدى إلى تفشي الفوضى التي أضعفت قدرة التسيير الذاتي على الاستمرار بفعالية.[2]

ورغم هذه المعوقات، شكلت تلك التجربة بداية لمرحلة من التغيرات الاقتصادية التي قادتها الجزائر بعد الاستقلال. فقد كانت مرحلة مؤقتة، ولكنها حيوية، أدت في نهاية

[1]- عبد الحميد بوطة، *مرجع سابق*، ص 425.

[2]- *المرجع نفسه*، ص 426.

المطاف إلى التحول نحو التخطيط المركزي في منتصف الستينات. كان هذا التحول بداية لتبني سياسات تنموية أكثر تنظيماً، مثل المخططات الخماسية، التي حاولت أن تضع الأسس اللازمة لبناء اقتصاد جزائري مستقل بعيد عن التبعية الاستعمارية.[1]

الفرع الثاني: المخطط الثلاثي الأول (1967-1969): تقييم أولويات التنمية في الجزائر

ركزت الجزائر في المخطط الثلاثي الأول (1967–1969)على قطاع الصناعة كأولوية أساسية في خططها التنموية، حيث تم تخصيص ما يقارب 49 % من إجمالي الاستثمارات لهذا القطاع. ويعكس هذا التوجه استراتيجية الحكومة الجزائرية في هذه المرحلة، والتي كانت تهدف إلى بناء قاعدة صناعية قوية قادرة على دفع الاقتصاد الوطني نحو النمو السريع، وتوفير الأساس لانطلاقة بقية القطاعات الاقتصادية، لكن وعلى الرغم من هذا التركيز على الصناعة، شهدت القطاعات الأخرى مثل السكن والتربية والتعليم والخدمات الاجتماعية أداءً محدودًا، حيث كانت وتيرة التقدم في هذه المجالات أبطأ بكثير مقارنة مع القطاع الصناعي. وقد انعكس التفاوت في النمو على الوضع الاجتماعي للمواطن الجزائري، الذي لم يشعر بتحسن ملموس في هذه القطاعات الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر في مستوى معيشته. من ناحية أخرى، تم تنفيذ 87 % من المخطط فقط، بما يعادل 470 مليون دينار جزائري، وهو ما يدل على وجود تحديات مالية وتنظيمية في تحقيق الأهداف المحددة. وأما فيما يتعلق بالقطاعات المنفذة، كانت المحروقات والصناعات البتروكيميائية في مقدمة القطاعات التي تحقق فيها نجاحات ملموسة وفقًا للتوقعات. في المقابل، شهدت قطاعات السكن والصحة والتعليم تأخيرات ملحوظة في تنفيذ مشروعاتها، ما يعكس غياب التوازن في توزيع الاستثمارات بين القطاعات الصناعية والاجتماعية.[2]

[1]– علي غربي، *مرجع سابق*، ص 368.

[2]– عامر هني، "قراءة في مخططات التنمية (1967– 2014)"، *مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي*، العدد 4، ص 217.

ويتضح من هذا التوجه أن الحكومة الجزائرية قد ركزت على الصناعات الثقيلة باعتبارها الركيزة الأساسية التي تُسهم في تعزيز السيادة الاقتصادية وتحقيق استقلالية البلاد عن الاقتصاد الاستعماري. إلا أن هذه الأولوية صنعت فجوة في قطاع الخدمات الاجتماعية، حيث تم تأجيل الاهتمام بالقطاعات الأخرى إلى وقت لاحق، بعد تأمين الانطلاقة الصناعية المطلوبة، كما كان للظروف الاقتصادية والمالية دور كبير في التأثير على سير المخطط، حيث اعتمدت الحكومة بشكل كبير على الاقتراض لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية، مما يعكس ضعف الإمكانيات الاستثمارية في تلك الفترة. هذا الأمر جعل من الصعب على الدولة تنفيذ المشاريع الاجتماعية بشكل موازٍ للمشروعات الصناعية، مما أثر على تحقيق تنمية متوازنة في جميع القطاعات.[1]

الفرع الثالث: المخطط الرباعي الأول (1970-1973): تعزيز الصناعة في إطار التنمية الاشتراكية

شكل المخطط الرباعي الأول (1970-1973) منعطفًا طموحًا في سياسة التنمية الجزائرية، حيث سعت الدولة لتحقيق نمو سنوي قدره 9% عبر استثمارات بلغت حوالي 27 مليار دينار جزائري، مقارنة بـ 11.08 مليار دينار فقط في المخطط الثلاثي السابق. وقد ركز المخطط بشكل أساسي على التصنيع السريع لمعالجة مشاكل البطالة وسوء التشغيل، في إطار خطة متكاملة تهدف إلى بناء اقتصاد وطني قوي ومستقل.[2]

ولتجسيد هذا الهدف، خصصت الحكومة الجزائرية استثمارات ضخمة في صناعات الحديد والصلب، التي اعتُبرت أساسًا للصناعات الميكانيكية والكهربائية. كما شهد قطاع المحروقات اهتمامًا كبيرًا، حيث استحوذ وحده على 36 % من إجمالي الاستثمارات، أي ما يعادل4.57 مليار دينار، وذلك لدوره الحيوي في دعم الاقتصاد

[1] – *المرجع نفسه.*

[2] – *مجلة المجاهد*، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، العدد 775، 22 جوان 1975.

الوطني. وقد تلا قطاع المحروقات صناعات الحديد والصلب بنسبة 15 % من جملة الاستثمارات، بما في ذلك تعزيز الطاقة الإنتاجية لمركب الحجار لتصل إلى 2 مليون طن سنويًا. وامتد التطوير ليشمل الصناعات الميكانيكية، وخاصة في تصنيع الشاحنات والحافلات والجرارات، بينما ظل قطاع الصناعات الاستهلاكية أقل حظًا في الحصول على الاستثمارات اللازمة.[1]

ومع ذلك، أدت أولوية الصناعة الثقيلة إلى تهميش القطاع الزراعي، الذي سجل نموًا منخفضًا بلغ 3% مقارنة بنمو الصناعات الميكانيكية الذي وصل إلى 25.5 %، وقد أثر هذا الاختلال في تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود بين القطاعات، وأدى إلى زيادة الاعتماد على الواردات لتغطية الاحتياجات الغذائية، وهو ما يعد تحديًا لاستقلالية الاقتصاد الوطني.[2]

شهدت هذه المرحلة أيضًا توسيع دور الدولة من خلال تأميم الشركات الأوروبية الكبرى، خاصة في قطاعات النفط والغاز، ما عزز من إمكانيات الدولة، وسمح لها بتوجيه الموارد نحو تطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية، ودعم مكانتها في الساحة الدولية. وقد زاد من قدرتها على التخفيف من الأزمات الاجتماعية وتعزيز الاستقرار الداخلي عبر تحسين قدراتها المالية. وفي قطاع الزراعة، تم إطلاق الثورة الزراعية كرد فعل للنتائج الضعيفة للسياسات السابقة. وهدفت هذه الثورة إلى إصلاح الأراضي للقضاء على هيمنة البرجوازية الزراعية وإعادة توزيع الأراضي على صغار المزارعين. وقد شمل الإصلاح الزراعي مراحل متعددة، بدءًا من مصادرة الأراضي العامة ثم مصادرة أراضي الخواص

[1]- بلقاسم نويصر، *التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية: دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بسطيف*، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2010، ص 177.

[2]- أحمد بعلبكي، *المسألة الزراعية في الجزائر* .ط 1. بيروت: منشورات عويدات، 1985، ص ص 193-196.

وإعادة توزيعها عبر الصندوق الوطني للإصلاح الزراعي، بهدف خلق تعاونيات زراعية تساهم في تطوير القطاع وتحقيق التوازن بين الريف والمدن.[1]

وفي إطار تعزيز السيطرة على الاقتصاد الوطني كذلك، تم إعادة هيكلة التجارة الخارجية بما يتماشى مع توجهات المخطط المركزي، حيث تم تأميم أكثر من 80% من الواردات وجعلها تحت إشراف الدولة. وقد دعمت هذه الخطوة استقلالية البلاد، ورسخت أسس التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والاجتماعي.[2]

وما يمكن ملاحظته على هذا المخطط هو توجه الجزائر نحو إرساء قاعدة اقتصادية اشتراكية تعتمد على التصنيع المكثف وتأميم الموارد الحيوية. غير أن التركيز على القطاع الصناعي أدى إلى اختلال في النمو القطاعي، حيث اعتمدت الجزائر على الواردات لتلبية احتياجاتها الغذائية، مما أبرز الحاجة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي لضمان استدامة التنمية الشاملة.

الفرع الرابع: المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) – نحو تنمية طموحة وصعوبات غير متوقعة

يعتبر المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) خطوة استكمالية لمشاريع المخطط الرباعي الأول، حيث شهد زيادة هائلة في حجم الاستثمار بلغت 110 مليار دينار جزائري، مما يفوق حجم الاستثمارات في المخطط الثلاثي بأكثر من اثني عشر ضعفًا وأربعة أضعاف المخطط الرباعي الأول، مع توسع ملحوظ في المهام والتنوع. وقد جاء هذا المخطط في وقت ارتفعت فيه الإيرادات الوطنية بفضل الطفرة في أسعار النفط، إذ قفز سعر البرميل من 3.3 دولار عام 1971 إلى 25.9 دولار في أواخر 1973،

[1] - شقبقب، عيسى .*محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للإقتصاد الجزائري 1970-2005* .أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009/2008، ص 9.

[2] - *المرجع نفسه.*

وزادت صادرات الجزائر من النفط لتصل إلى 46 مليون طن في 1972. هذا التحسن في العائدات وفّر للحكومة الموارد اللازمة لتنفيذ طموحاتها التنموية في كافة القطاعات، وساهم في ترسيخ سياسة تعتمد على ثلاث ركائز أساسية: تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وتلبية الاحتياجات السوسيو– اقتصادية للمواطنين، وتوفير مستوى معيشي يحقق الرفاهية للجميع.[1]

ركز المخطط على تحقيق هذه الأهداف من خلال توفير فرص تشغيل واسعة لتقليص البطالة، وتعزيز التنمية في القطاع الصناعي، لاسيما الصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب، التي كانت الركيزة الأساسية في بناء قاعدة إنتاجية صلبة، بالإضافة إلى تحسين البنية التحتية الاجتماعية التي تخدم الطبقة العاملة. ومع ذلك، لم يخلُ المخطط من النقائص، إذ شهد القطاع الزراعي إهمالاً في ظل التركيز على التصنيع، ما أدى إلى ضعف الإنتاج الزراعي وزيادة الاعتماد على الاستيراد. كما أن التوسع الصناعي في المناطق الحضرية جذب الكثير من السكان من الريف إلى المدن الكبرى، ما أسهم في خلق أزمة سكن حادة ورفع مستويات التضخم، وجعل التفاوت بين الريف والحضر أكثر وضوحاً.[2]

وفي ظل التأخير الكبير في إنجاز المشاريع المسطرة، أضيفت سنتان انتقاليتان (1978–1979) لاستكمال المشاريع المعلقة، كما أعيد تقييم بعض البرامج الاستثمارية لمواجهة الارتفاع في الأسعار والتغيرات الاقتصادية الجديدة، إلا أن هذه المرحلة تزامنت مع وفاة الرئيس هواري بومدين، الداعم الرئيسي لسياسة التصنيع، مما أثر على استمرارية المشاريع الكبرى. ورغم التحديات، حققت الجزائر بين عامي 1967 و1980 معدلات استثمارية مرتفعة، فكانت واحدة من أعلى الدول ذات الدخل المتوسط من حيث نسبة الاستثمار. كما ارتفع استهلاك الأسر وتضاعف نصيب الفرد من المنتجات الاستهلاكية،

[1]– عامر هني، *مرجع سابق*، ص 217.

2– *المرجع نفسه*، ص 218.

إلى جانب زيادة في فرص العمل في القطاع الصناعي مما ساهم في تقليص البطالة. غير أن المرحلة أظهرت كذلك اختلالات هيكلية كتفاقم البطالة بنسبة 19.2% في 1979، وأزمة السكن، وارتفاع التفاوت الجهوي، مما استدعي إعادة النظر في سياسات التنمية لضمان توازن اقتصادي واجتماعي أكثر شمولاً.[1]

الفرع الخامس: المخطط الخماسي الأول (1980-1984): إصلاحات اقتصادية لتجاوز إخفاقات الماضي

مع نهاية السبعينيات، برزت عيوب استراتيجية التصنيع المتبعة في الجزائر، حيث أدى التركيز المفرط على الصناعات الثقيلة إلى إهمال قطاع الزراعة وإنتاج المواد الغذائية. هذا التوجه جعل الجزائر تعتمد بشكل كبير على الاستيراد لتلبية 60% من احتياجاتها الغذائية، مما كلفها 2.2 مليار دولار سنويًا بحلول عام 1980. ومع ازدياد الانتقادات لسياسات التصنيع التي أفضت إلى استيراد ما يقارب 80% من الحبوب و95% من الحليب، و100% من الأدوية، تصاعدت نفقات الاستيراد حتى بلغت 2.5-3 مليار دولار سنويًا، ما أدى إلى ارتفاع كبير في الدين العام ليصل إلى 26 مليار دولار بحلول عام 1989. كما واجهت البلاد أزمة سكن حادة مع عجز مقدّر بنحو 1.5 مليون وحدة سكنية.[2]

استجابة لهذه التحديات، انعقد المؤتمر الاستثنائي لجبهة التحرير الوطني عام 1980 لمناقشة نتائج السياسة الصناعية، والذي خلص إلى ضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني. أوصى المؤتمر بالابتعاد عن الاعتماد المفرط على الصناعات الثقيلة وتطوير قطاعات أخرى أكثر تنوعًا، مثل الصناعات الخفيفة والمتوسطة، وتوسيع البنية التحتية من

[1]- كريمة جباري، *الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الإقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق* .أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2021/2020، ص 86.

[2]- أحسن ابن ميسي، "سياسة التصنيع في الجزائر "*.مجلة البحوث والدراسات العربية*، مجلد 2004، العدد 41، 31 يوليو 2004. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2004، ص 69.

طرق ومطارات. جاء المخطط الخماسي الأول كخطوة إصلاحية شاملة، حيث بلغت قيمة استثماراته 320 مليار دينار جزائري، مع تخصيص أولوياته للقطاعات الأساسية كالصناعة والبنية التحتية.[1]

واجه تنفيذ المخطط تحديات عدة، من بينها إدخال نظام التعليم الأساسي عام 1980، والذي تطلّب موارد مالية إضافية وتعاونًا مع خبرات أجنبية، وكذلك نفقات إعادة توزيع الإدارات الإقليمية في الولايات الجديدة، ومعالجة آثار زلزال الشلف في أكتوبر 1980. نتيجةً لهذه الظروف، لم يتم تنفيذ سوى 60% من مشاريع المخطط، إلا أن معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى 12% خلال الفترة من 1980 إلى 1985.[2]
كما حقق الميزان التجاري فائضًا بقيمة 4.3 مليار دينار جزائري في 1985، فيما ساهمت الاستثمارات بمقدار 345 مليار دينار جزائري واستحدثت 710,000 وظيفة جديدة.[3]

ورغم هذه الإنجازات، بقيت التحديات ماثلة، خاصةً في ما يتعلق بالاعتماد على الاستيراد لتلبية الاحتياجات الغذائية، وتوزيع المشاريع التنموية بشكل غير عادل بين المدن والريف.

الفرع السادس: المخطط الخماسي الثاني (1985-1989): بين ضغط الأزمات وتحديات الإصلاح

شهد المخطط الخماسي الثاني في الجزائر، الممتد من 1985 إلى 1989، فترة من التقلبات الاقتصادية والتحديات العالمية، ففي ظل انخفاض حاد في أسعار النفط،

[1] - *المرجع نفسه.*

[2] -Boudjema, R. *Algérie: Chronique d'un Ajustement Structurel.* Revue d'Économie et Statistique Appliquées, n° 06, mai 2006, éditée par l'INPS, Alger, p. 27.

[3] - محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع *سابق*، ص ص 103-129.

المصدر الأساسي للعملة الصعبة، تعثرت قدرة الجزائر على تمويل المشاريع الاقتصادية وتلبية الاحتياجات الاجتماعية، ما أدى إلى تقويض مساعي التنمية والاستقرار.[1]

وقد ركز المخطط على هدفين رئيسيين هما تلبية الطلب الاجتماعي المتزايد في ضوء الأزمة المالية، وتعزيز كفاءة جهاز الإنتاج بهدف استيعاب اليد العاملة وضمان استدامة الاستثمارات.[2] ومع ذلك واجهت الخطة تحديات عديدة، أبرزها عدم تلبية أهداف التوظيف التي وضعتها، حيث تم توفير حوالي 37% فقط من مناصب العمل المستهدفة، مما زاد من حدة البطالة وأدى إلى تصاعد الاستياء الشعبي. وما تجدر الإشارة إليه هو أن هذه العوامل تزامنت مع أزمات بنيوية كالأزمة السكنية وتراجع القدرة على تلبية احتياجات الاستيراد من السلع الأساسية والمعدات. وقد انعكست هذه الضغوطات في أحداث أكتوبر 1988، التي كشفت عن عمق التوترات الاجتماعية والاقتصادية، مما دفع الحكومة إلى التوجه للمؤسسات المالية الدولية وبدء برامج الإصلاح الاقتصادي.[3]

وفي محاولة للاستجابة للأوضاع، نفذت الحكومة إصلاحات هيكلية شملت إعادة تنظيم المؤسسات العامة، وزيادة الاستقلالية الإدارية. ومع ذلك، لم تكن هذه الإصلاحات كافية لمعالجة الأزمة بشكل جذري، ما أدى إلى لجوء الجزائر إلى برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي في أواخر الثمانينات، سعياً لإعادة هيكلة الاقتصاد بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية العالمية الجديدة ومتطلبات الاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل.

[1]- علي الكنز، جابي عبد الناصر. "الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة ".*المستقبل العربي*، المجلد 17، العدد 183، أيار 1994، ص 22.

[2]- بلقاسم نويصر، *مرجع سابق*، ص 185.

[3]- *المرجع نفسه.*

المطلب الثاني: التحول نحو اقتصاد السوق

بدأت الجزائر في التحول نحو اقتصاد السوق بسبب مجموعة من الدوافع الداخلية والخارجية. داخليًا، كان الاقتصاد الجزائري يعاني من أزمة هيكلية ناجمة عن الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات، مما جعل الاقتصاد عرضة للتقلبات في أسعار النفط. كما تفاقم عجز المديونية الخارجية بشكل مقلق، حيث ارتفعت نسبة خدمة الدين مما استنزف معظم موارد الدولة. علاوة على ذلك، كانت البطالة مرتفعة، والتضخم في ارتفاع مستمر، وكان مستوى المعيشة يتدهور، ما جعل الحكومة بحاجة إلى نموذج اقتصادي أكثر مرونة وكفاءة للتعامل مع هذه التحديات.[1]

من جهة أخرى، لعبت العوامل الخارجية دورًا كبيرًا في دفع الجزائر نحو التغيير، حيث كانت المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، تضغط على الجزائر لتنفيذ إصلاحات اقتصادية في إطار برامج دعم مالي مشروطة. كما أن التوجه العالمي نحو تحرير الاقتصاد والأسواق الحرة في "توافق واشنطن" كان عاملاً إضافيًا دفع الجزائر نحو الانفتاح الاقتصادي.[2]

الفرع الأول: سياسات التكيف الاقتصادي المدعمة بالمؤسسات المالية الدولية

أ- سياسات التثبيت والاستقرار الاقتصادي:

في سياق معالجة الأزمة الاقتصادية، لجأت الجزائر إلى التوقيع على ثلاث اتفاقات مع صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على دعم مالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

---

[1]- محند شلغوم عميروش، *دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية* .ط1. بيروت: مكتبة حسن العصرية، 2012، ص 225.

[2]- أحمد إدلعي وآخرون .*العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية* .ط1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص 133.

الاتفاق الأول (1989): تم تبني سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي تضمنت تطبيق سياسات تقشفية لخفض العجز المالي، مع التركيز على تقليص الإنفاق العام. كما شمل الاتفاق تحرير بعض الأسعار في القطاعات الاقتصادية بهدف تقليل تدخل الدولة وتعزيز المنافسة، ومن أبرز بنوده أيضًا تعديل سعر الصرف ليعكس القيم السوقية للعملة المحلية، مما يساهم في تحسين التوازن المالي وتعزيز التجارة الخارجية. كما شدد الاتفاق على ضرورة تحفيز القطاع الخاص عبر تقليص هيمنة الدولة على الاقتصاد الوطني. مقابل هذه الإصلاحات، حصلت الجزائر على قرض مالي من صندوق النقد الدولي بقيمة 300 مليون دولار، مما ساعد في تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية على المدى القصير.[1]

الاتفاق الثاني (1991): استمرت الجزائر في التعاون مع صندوق النقد عبر توقيع اتفاق جديد مع الالتزام بمزيد من الإصلاحات، التي شملت تحفيز القطاع الخاص وتخفيف تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. ولكن رغم هذه الإصلاحات، بقيت العديد من التحديات قائمة، خاصة في ما يتعلق بتطوير البيئة المؤسسية الملائمة للقطاع الخاص، وقد بلغت قيمة القرض المقدم للجزائر في هذا الاتفاق 400 مليون دولار.[2]

الاتفاق الثالث (1994): لجأت الجزائر مجددًا إلى صندوق النقد الدولي لطلب دعم مالي بسبب استمرار الأزمة الاقتصادية الخانقة، حيث أبرمت اتفاقًا للتثبيت الاقتصادي مدته سنة، يمتد من أفريل 1994 إلى مارس 1995، بقيمة تتجاوز 457 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة. استهدف هذا الاتفاق معالجة عدة قضايا اقتصادية رئيسية، بما في ذلك تقليص الكتلة النقدية التي شهدت تضخمًا مرتفعًا، وتخفيض عجز الميزانية الذي بلغ 9% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1993، إضافة إلى تعزيز الموارد المحلية والحد من الإنفاق العام. كذلك ركز على إعادة التوازن لميزان المدفوعات بتقليص عبء الدين

1- وليد عبد الحميد عايب .*الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي* .ط1. لبنان: مكتبة حسن العصرية، 2010، ص 220.

2- *المرجع نفسه*، ص221.

الخارجي، والعمل على تحرير الاقتصاد الوطني من القيود الحكومية، بهدف تأسيس بيئة أكثر استدامة للنمو الاقتصادي. ولتنفيذ هذه الأهداف، تبنت الجزائر مجموعة من الإجراءات القاسية شملت تقليل الإنفاق العام، وتحرير الأسعار، وإعادة جدولة الديون، وتحسين النظام الضريبي، إلى جانب تعديل سعر صرف الدينار ليصبح 36 دينارًا للدولار الواحد. وعلى الرغم من صرامة هذا البرنامج، إلا أنه أسهم في تخفيض معدل التضخم، وتقليل العجز في الميزانية، وتحسين ميزان المدفوعات، مما ساعد على زيادة احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية. ومع ذلك، بقيت المشاكل الهيكلية قائمة، مما دفع البلاد إلى توقيع برنامج اقتصادي جديد متوسط الأجل لمدة ثلاث سنوات مع صندوق النقد الدولي.[1]

ب-سياسات التعديل الهيكلي:

بتاريخ 9 أفريل 1995، ومع انتهاء اتفاق التثبيت الاقتصادي الثالث، أرسلت السلطات الجزائرية رسالة نية تتضمن برنامج التعديل الهيكلي الجديد الذي يُخطط لتطبيقه على مدى ثلاث سنوات بهدف تحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد. ركّز البرنامج على تجاوز مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، بعد أن كانت الاتفاقيات السابقة تركز بشكل رئيسي على إرساء استقرار اقتصادي قصير الأجل. ومن أهم أهداف هذا البرنامج هو تحقيق التوازن الاقتصادي العام وتقليص التضخم، إلى جانب تعزيز العرض وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال إعادة هيكلة البنية الإنتاجية. لتحقيق هذه الأهداف، تم اعتماد مجموعة من الإجراءات تتضمن توسيع الضريبة على القيمة المضافة، مكافحة الغش والتهرب الضريبي، وتقليص سياسة دعم الأسعار. كما شملت التدابير الإصلاحية تحرير الفائدة المدينة لتحفيز الاستثمارات المحلية وتخفيف البطالة، إلى جانب تحرير التجارة الخارجية وتنظيم السوق النقدي، وتحسين كفاءة القطاع المصرفي. كما أنشأت السلطات

1- عبد العالي بورويس، *تحليل التحول إلى اقتصاد السوق على ضوء النظام الجمركي الجزائري* .أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص 48.

الجزائرية سوقًا لرأس المال لدعم الخصخصة وتطوير القطاع السكني، وبدأت العمل على هيكلة المؤسسات العامة لتحسين الإنتاجية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، بالإضافة إلى تأسيس بورصة القيم المنقولة لتشجيع الاستثمار.[1]

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004):

في بداية الألفية الجديدة، ومع ارتفاع أسعار النفط العالمية، اتخذت الحكومة الجزائرية قرارًا استراتيجيًا بإطلاق برنامج شامل لدعم الإنعاش الاقتصادي بهدف تحفيز النمو وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. تميز هذا البرنامج بتخصيص ميزانية ضخمة تُعدّ الأكبر في تاريخ الجزائر منذ الاستقلال، حيث بلغت قيمتها 525 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل نحو 7 مليارات دولار أمريكي. وقد تم توجيه هذه الميزانية إلى الاستثمار في عدة قطاعات حيوية، حيث تركزت بشكل أساسي على تطوير البنية التحتية الوطنية، شملت مشاريع كبيرة في مجال النقل، كبناء الطرق والجسور، خاصة في المناطق التي عانت من الأزمة الأمنية وتلك التي تضررت من الجفاف، بالإضافة إلى تحسين الشبكات الأساسية الأخرى التي تدعم النشاطات الاقتصادية المحلية. إلى جانب ذلك، شمل البرنامج مجالات التنمية البشرية والمحلية، مثل توفير الخدمات الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية للسكان، بالإضافة إلى تعزيز قطاع الفلاحة والصيد البحري الذي كان مهملا لعقود طويلة. ومن خلال تخصيص هذه الموارد المالية، شمل البرنامج نحو 15,974 مشروعًا تنمويًا، توزعت عبر مختلف القطاعات الفرعية. كان الهدف من هذه المشاريع هو تنشيط الطلب الكلي وتحفيز الأنشطة الاقتصادية المنتجة للقيمة المضافة، مما يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتطوير القطاعات المحلية، لاسيما في القطاع الفلاحي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تضمن البرنامج مشاريع تهدف إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان من خلال تحسين البنية التحتية الاجتماعية والخدمية. لذلك تمثلت أهداف البرنامج بصفة

1- جمال دقيش، "أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1988-2015 ". *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية*، المجلد 3، العدد 2، 2019، ص 18.

عامة في تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتقليص معدلات البطالة، وهو ما يُعدّ من أهم التحديات الاقتصادية التي واجهتها الجزائر في تلك الفترة. بالإضافة إلى ذلك، كان البرنامج يسعى إلى توفير بيئة مواتية للنمو الاقتصادي على المدى الطويل من خلال تعزيز الموارد البشرية، وتحسين مستوى الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية. [1]

وفي المجمل، كان الهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو تحقيق توازن اقتصادي مستدام يعزز من قدرة الجزائر على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، ويعزز من مكانتها الاقتصادية الإقليمية والدولية من خلال استثمارات استراتيجية في القطاعات الأساسية التي تسهم في تعزيز النمو الشامل والتنمية المستدامة.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخاص بالجنوب والهضاب العليا (2005-2009):

بعد النتائج الإيجابية التي أفرزها تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، أدرك القائمون على السياسة التنموية في الجزائر ضرورة تعزيز استراتيجيات النمو المستدامة، مما دفعهم إلى إطلاق برنامج جديد كان يهدف إلى تعميق التحولات الاقتصادية. هذا البرنامج، الذي عُرف بالبرنامج التكميلي لدعم النمو، جاء كرد فعل لارتفاع الإيرادات الناتجة عن الزيادة الكبيرة في أسعار النفط في بداية الألفية الجديدة، وهو ما ساعد الحكومة على تخصيص موارد ضخمة لتحفيز النمو، حيث بلغت المخصصات المالية لهذا البرنامج نحو 4203 مليار دينار جزائري في شكله الأساسي، وهو مبلغ يعكس التزام الحكومة بالاستثمار في مختلف القطاعات الحيوية. بالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص

1- هدى بن محمد، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 "*مجلة كلية السياسة والاقتصاد*، العدد الخامس، يناير 2020، ص 40.

مبالغ إضافية تركز على مناطق جغرافية محددة؛ فتم تخصيص 377 مليار دينار لمناطق الجنوب، و693 مليار دينار لمناطق الهضاب العليا. أما في ما يتعلق بالقطاع السكني، فقد تم تخصيص مبلغ 800 مليار دينار لإنجاز 270,000 وحدة سكنية لمواجهة تحديات السكن الهش.[1]

لم تقتصر التخصيصات على هذه المبالغ فحسب، بل تم أيضًا إدخال برامج تكميلية محلية تُقدّر بحوالي 200 مليار دينار، والتي نُفذت بناءً على الزيارات التفقدية التي قام بها الرئيس الجزائري عبر 16 ولاية. كما تم تخصيص 1071 مليار دينار لمراجعة وتقييم مشاريع كانت قيد التنفيذ ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي السابق. وبالتالي، كان البرنامج التكميلي لدعم النمو بمثابة خطوة نحو تعميق الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري، حيث تم توجيه الاستثمارات نحو تحديث البنية التحتية وتطوير القطاعات الرئيسية مثل السكن والنقل والصحة والتعليم، بهدف تحقيق تنمية مستدامة تسهم في رفع معدلات النمو وتقليص الفوارق الجغرافية والاقتصادية بين مختلف المناطق.[2]

3- برنامج التنمية الخماسي (2010-2014):

شهدت الفترة ما بين 2010 و 2014 إطلاق برنامج تنموي خماسي يُعد استكمالاً للجهود التنموية السابقة، حيث خصصت له الحكومة الجزائرية ميزانية استثنائية تُقدّر بحوالي 286 مليار دولار. يعكس هذا الاستثمار الضخم التوجه الطموح نحو تحديث القطاعات الحيوية ودعم التنمية المستدامة، مما جعله من أبرز المبادرات التنموية في

1- عابد بشيكر. "دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر (2001-2014)".*مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي*، المجلد 13، العدد 2، 31 ديسمبر 2016، ص 22.

2- *المرجع نفسه.*

تاريخ الجزائر المعاصر، خاصة في إطار السعي إلى تحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي طويل الأمد.[1]

وقد كان الهدف من هذا البرنامج استكمال المشاريع التي انطلقت في العقد السابق، مع تخصيص 214.21 مليار دينار جزائري لاستكمال تلك المشاريع. وشملت الاستثمارات تطوير البنية التحتية في قطاعات مهمة مثل شبكات الطرق والسكك الحديدية، بالإضافة إلى تعزيز المرافق الصحية والإسكانية. ولم تتوقف الحكومة عند ذلك، بل قامت بتخصيص حوالي 156 مليار دولار لمشاريع جديدة في مجالات الطاقة والتعليم والمياه، مما يعكس توازناً مدروساً بين استكمال المشروعات القائمة وإطلاق مشروعات جديدة تدعم النمو الشامل للبلاد. ومن خلال تخصيص أكثر من 40% من هذه الاستثمارات للتنمية البشرية، ركز البرنامج على بناء 2 مليون وحدة سكنية، وإنشاء 1500 منشأة صحية، و1000 مدرسة، و35 سداً لتحسين إمدادات المياه، مما ساهم بشكل مباشر في تحسين حياة المواطنين وتلبية احتياجاتهم الأساسية في مجالات السكن، التعليم، والرعاية الصحية. إلى جانب ذلك، سعى البرنامج إلى خلق فرص عمل جديدة، خاصةً للشباب، من خلال إطلاق مشاريع صناعية كبرى ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما أسهم في خفض معدلات البطالة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. كما أولى البرنامج اهتماماً خاصاً بتحسين جودة الحياة في المناطق الريفية والحضرية عبر توسيع شبكات الكهرباء، المياه، والغاز الطبيعي، ما ساهم في رفع مستوى المعيشة وتطوير البنية التحتية الأساسية. وبشكل عام، شكل هذا البرنامج التنموي رؤية استراتيجية طموحة تهدف إلى تسريع عجلة التنمية وتعزيز رفاهية المواطنين في مختلف المجالات، بما يتماشى مع رؤية الدولة لاستثمار عائدات المحروقات في تلبية احتياجات المواطنين وضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.[2]

1- السفارة الجزائرية في المملكة العربية السعودية. "برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)." 2010. تم الإطلاع في 11 جانفي 2021 من http://algerianembassy-saudi.com.

2- *المرجع نفسه.*

4- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019):

يعد هذا البرنامج امتدادًا حيويًا للجهود التنموية المستمرة في الجزائر، إذ يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتوازن. وقد بُني على رؤية واضحة لتحسين البنى التحتية وتعزيز القطاعات الحيوية عبر توجيه استثمارات ضخمة نحو مشاريع عمومية تستجيب لاحتياجات النمو المتزايد. ولهذا الغرض، أنشأت الحكومة حساب تخصيص خاص أسمته "صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية"، مما يعكس التزامها بتوجيه الموارد المالية بكفاءة لتحقيق أهداف التنمية.[1]

ويمثل هذا الصندوق خطوة تنظيمية جوهرية تعزز شفافية الإدارة المالية وتضمن توجيه التمويل نحو المشاريع المحددة بشكل أكثر فعالية. على سبيل المثال، خصصت ميزانية ضخمة لهذا البرنامج بلغت 6.4079 مليار دينار جزائري في عام 2015. ما يعكس الطموح الحكومي لتسريع وتيرة التنمية. ورغم تقليص الميزانية إلى 2.1894 مليار دينار في عام 2016، إلا أن هذا التعديل يظهر مرونة البرنامج في تخصيص التمويل وفقًا لاحتياجات المشاريع وأولوياتها.[2]

ويهدف هذا البرنامج التنموي إلى تحقيق تحسين شامل في مجالات عدة تتعلق بالرفاه الاجتماعي والنمو الاقتصادي المستدام، حيث يعكف أولا على تعزيز الظروف المعيشية للسكان عبر تحسين جودة الخدمات الأساسية مثل السكن، والتعليم، والتكوين، والصحة العامة. كما يولي اهتمامًا خاصًا لتوفير بنية تحتية متكاملة تشمل ربط المنازل بشبكات المياه والكهرباء والغاز، بهدف تحسين ظروف الحياة اليومية للمواطنين. إلى

1- المرسوم التنفيذي رقم 15-205 مؤرخ في 11 شوال 1436 هـ، الموافق 27 يوليو 2015، الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 بعنوان "صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019"، *الجريدة الرسمية*، العدد 41، الصادر في 13 شوال 1436 هـ، الموافق 29 يوليو 2015.

2- قانون رقم 14-10 مؤرخ في 8 ربيع الأول 1436 الموافق 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015. وقانون رقم 15-18 مؤرخ في 18 ربيع الأول 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016.

جانب ذلك، يعمل على ترشيد التحويلات الاجتماعية لضمان وصول الدعم إلى الفئات المحرومة والعاملين في القطاعات ذات الدخل المحدود.[1]

كما يسعى البرنامج إلى تنويع الاقتصاد الوطني من خلال تحفيز القطاعات الاقتصادية غير النفطية، ويعطي أهمية خاصة للتنمية الزراعية والريفية باعتبارها جزءًا أساسيًا من ضمان الأمن الغذائي واستدامة التنمية. كما يهدف إلى زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات، وهو ما يساهم في تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات الوطنية، مما يعزز الاقتصاد الوطني ويوفر فرصًا جديدة للنمو، ويتضمن أيضا خطة لمكافحة البطالة بشكل مستدام، وذلك عبر دعم المشاريع الإنتاجية التي تساهم في خلق فرص عمل جديدة، بما ينسجم مع الأهداف الاقتصادية الكبرى التي تسعى إلى تحسين نوعية حياة الأفراد من خلال التوظيف المستدام، وبالتالي المساهمة في استقرار المجتمع. أخيرًا، يعكف البرنامج على تحسين نوعية الموارد البشرية في الجزائر، حيث يتم التركيز على تطوير مهارات الأفراد عبر تشجيع برامج التكوين المهني والتعليم المستمر. هذا يسهم في تحسين الإنتاجية الوطنية، حيث يوفر العمالة المؤهلة التي يمكنها الاستجابة للتحديات الاقتصادية الحديثة، وبالتالي المساهمة في استدامة النمو الاقتصادي طويل المدى.[2]

ختاما يمكن القول أن تجربة الجزائر التنموية منذ الاستقلال أظهرت أن السياسات التنموية قد خضعت لتحولات جذرية تأثرت بالسياق السياسي والاقتصادي العالمي، مع التأكيد على أهمية التكيف مع التغيرات المستمرة. انطلقت الجزائر بعد الاستقلال من تبني نموذج اقتصادي اشتراكي يسيطر فيه القطاع العام على وسائل الإنتاج، مع التركيز على التصنيع الثقيل كوسيلة لبناء قاعدة اقتصادية قوية. ومع ذلك، كشفت هذه السياسات عن

1- زكرياء مسعودي، "تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري: دراسة للفترة 2001-2016 "*المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، العدد 06، يونيو 2017، 220.

2- *المرجع نفسه.*

أوجه قصور مثل تدهور القطاع الزراعي وارتفاع معدلات البطالة، مما جعل الحاجة إلى تطوير استراتيجيات جديدة أمرًا ملحًّا.

ومع تحول الجزائر نحو اقتصاد السوق في تسعينيات القرن الماضي، شهدت البلاد سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي شملت تقليص التدخل الحكومي وتحفيز القطاع الخاص، بالتزامن مع التكيف مع متطلبات المؤسسات المالية الدولية. ورغم الجهود المبذولة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي، لم تخلُ هذه الفترة من تحديات مثل الضغوط المالية الناتجة عن الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات.

وبينما تواصل الجزائر سعيها نحو تحقيق تنمية متوازنة وشاملة، برزت برامج التنمية الكبرى مثل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج التنمية الخماسية كخطوات رئيسية لتعزيز البنية التحتية وتحفيز النمو. إلا أن التحديات المستمرة مثل الحاجة إلى التنوع الاقتصادي وتطوير الكفاءات البشرية تظل من أبرز الأولويات التي تتطلب الاستمرار في الإصلاحات والسياسات المستدامة.

المبحث الثاني: سياسة التنمية في المغرب وفق المقاربة التقليدية.

واجه المغرب بعد استقلاله عام 1956 تحديات تنموية كبيرة، تمثلت في إرث استعماري ثقيل ترك اقتصادًا أحادي الجانب يتسم بالضعف والتبعية. هذا الواقع فرض على الدولة المغربية وضع استراتيجية تنموية شاملة للتغلب على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي خلّفها الاستعمار.

على الرغم من صعوبة الظروف، اختار المغرب نهجًا ليبراليًا في سياسته التنموية، مستفيدًا من توجهه الرأسمالي لتحقيق توازن بين المبادرة الخاصة ودور الدولة في التنظيم والدعم. وتمثلت أبرز معالم هذا التوجه في اعتماد مخططات اقتصادية متعاقبة، تهدف إلى تحسين البنية التحتية، تحديث القطاعات الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات.

شهدت السياسات التنموية المغربية مراحل مختلفة تراوحت بين النجاح والإخفاق، حيث ظهرت بعض العقبات التي أثرت على تحقيق الأهداف المرجوة. وقد تزايدت التحديات الاقتصادية مع نهاية السبعينات، ما دفع المغرب إلى تبني برامج التكيف الهيكلي خلال الثمانينات تحت إشراف صندوق النقد الدولي، سعيًا لتجاوز الأزمات المالية وتأسيس اقتصاد أكثر استدامة.

في هذا المبحث، سنستعرض تطور سياسة التنمية في المغرب منذ الاستقلال، مع التركيز على المخططات التنموية التي تبنتها الدولة، والبرامج الإصلاحية التي تم تنفيذها لاحقًا للتكيف مع الأزمات الاقتصادية.

المطلب الأول: الخيار الليبرالي وآمال التنمية

بعد استقلاله في عام 1956، وجد المغرب نفسه في مواجهة واقع اقتصادي واجتماعي صعب للغاية نتيجة للآثار التي خلفها الاستعمار الفرنسي. حيث أفرغ الاستعمار البلاد من مواردها ووجهها نحو اقتصاد أحادي الجانب يعتمد بشكل كبير على الاستغلال الاستعماري. وأدى هذا الاستنزاف إلى بناء بنى اقتصادية ضعيفة وغير قادرة على تحقيق النمو المستدام. لذلك أصبح الاقتصاد المغربي محكومًا في شبكة من التبعية لرأس المال الفرنسي والدولي، حيث كانت معظم القطاعات الاقتصادية تحت سيطرة القوى الاستعمارية، وهو ما جعل التراكم الاقتصادي المستقل أمرًا بالغ الصعوبة. [1]

دفعت هذه الظروف الصعبة، السلطات المغربية إلى تبني سياسات إصلاحية فاعلة وسريعة لانتشال البلاد من الوضع المتردي. لم يكن بإمكان الدولة بناء اقتصاداتها بمعزل عن هذا الإرث الثقيل من التبعية، لذلك تم توجيه الجهود نحو إصلاحات هيكلية تهدف إلى استعادة الاستقلالية الاقتصادية. وعلى خلاف الدول الحديثة الاستقلال، تميزت التجربة التنموية المغربية بتصريحها بطابعها الليبرالي، واتجاهها الرأسمالي.[2]

وعن مبررات اختيار النموذج الليبرالي صرح الملك الحسن الثاني أن الظروف والمتغيرات المحيطة آنذاك فرضت على المغرب تبني هذا النهج. حيث ورد في كتابه "ذاكرة ملك" ما يلي: "***كان ذلك بعد السنة الثالثة أو الرابعة من اعتلائي العرش، وقد خلصت إلى استنتاج لا جدال فيه؛ وهو أن الدولة لا تحسن المعاملات التجارية، أولًا لأنها لا تعرف كيف تبيع وتشتري، وثانيًا لأن لها مهام أخرى.***"

[1]- محمد المستاري. "تحديات مسار الإصلاح التنموي في المغرب ".*مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل*، المجلد 1، العدد 4، ديسمبر 2018، ص. 257.

[2]- أحمد عابد الجابري، محمد عابد .*المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية.. الحداثة والتنمية* .الدار البيضاء: مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، 1988، 147-148.

انطلاقًا من هذه القناعة، أصبح من أنصار المبادرة الخاصة، مشبّهًا ذلك بالبحّار الذي يتمسك بصاري السفينة وسط الأخطار. لكنه لم يتبنَّ الليبرالية بصرامة مطلقة، إذ أكد أن "الليبرالية العمياء، مثل الاقتصاد الموجه بصرامة، تعد قاتلة." ويرى الحسن الثاني أن المشكلة الرئيسية كانت في كيفية النجاح في تطبيق الليبرالية، لاسيما في ظل غياب الادخار الوطني، حيث لم تكن الثروات المحلية تضاهي تلك التي تملكها العائلات الأوروبية. وفي مثل هذه الحالة، تعتبر البراغماتية، أو التكيف مع الواقع والتخطيط المرن، السبيل الأمثل لتجاوز العقبات.[1]

ويمكن القول أن النموذج الاقتصادي المغربي يعتمد أساسًا على خيارين محوريين. الخيار الأول يتمثل في اقتصاد السوق، حيث يتمتع القطاع الخاص بدور مركزي وأساسي، بينما يتراجع دور القطاع العام في العملية الاقتصادية، مقتصرًا على دور التنظيم والدعم المؤسسي. أما الخيار الثاني، فهو جعل الصادرات محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي، من خلال سياسات تهدف إلى تشجيع الصادرات وجعلها رافعة للتنمية الاقتصادية، بهدف تعزيز الميزان التجاري وجلب العملات الصعبة وتوسيع الأسواق الخارجية للمنتجات المغربية.[2]

بناءً على ما سبق تبنت المغرب مجموعة من السياسات والبرامج التنموية تجلت في مجموعة من المخططات، حيث ركزت فيها الدولة كمحور رئيسي في العملية التنموية على بناء البنية التحتية وتعزيز التصنيع الوطني، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وتنمية القطاعات الأساسية مثل الصناعة والزراعة.

[1]- الحسن الثاني .*ذاكرة ملك* .الطبعة 2. د ب ن: الشركة السعودية للأبحاث والنشر، 1993، 82.

[2]- نجيب أقصبي، *الاقتصاد السياسي والسياسات الاقتصادية بالمغرب* .ترجمة نور الدين سعودي. الطبعة 1. الدار البيضاء: مركز محمد بنسعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات، 2017، 20.

الفرع الأول: المخطط الخماسي 1960 – 1964.

يعد هذا المخطط أول تجربة تنموية حقيقية للمغرب بعد الاستقلال، حيث تم تطويره بالتعاون بين فريق من المتخصصين الفرنسيين والمغاربة بهدف تعزيز الاقتصاد الوطني والتغلب على التحديات التنموية. كان الهدف الأساسي من المخطط بناء البنية التحتية للبلاد، وتنويع الشركاء الاقتصاديين، وبدء إصلاحات فلاحية، فضلاً عن رفع مستوى التعليم والثقافة في المجتمع. كما سعى إلى إعادة هيكلة الاقتصاد المغربي وتحقيق هدفين رئيسيين: الأول كان تحسين الاستقلال الاقتصادي والتخلص من التبعية للخارج، والثاني تمثل في تحفيز الاقتصاد المتأثر بالركود منذ عام 1954.[1]

وعلى هذا الأساس تضمن المخطط إصلاح القطاع الزراعي وتطوير الصناعة الثقيلة، إلى جانب إنشاء صناعات تحويلية أولية، مع التركيز على تحسين ظروف المعيشة للمواطنين من خلال تخصيص جزء من الإنفاق للقطاعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والسكن. وقد نال قطاعا الصناعة التقليدية والزراعة الحصة الأكبر من الاستثمارات المخطط لها. كما تم تحديد معدل نمو سنوي للقطاع الصناعي بنسبة 10%، وللقطاع الزراعي بنسبة 3.5%، في حين كان المعدل المستهدف للاقتصاد الوطني ككل هو 6.5%.[2]

وبالتالي استهدفت الخطة زيادة معدل النمو السنوي، مع التركيز على القطاع الصناعي كمحرك رئيسي لهذا النمو. كما كان من المقرر رفع معدل الادخار الوطني من 13% إلى 20% من الناتج القومي الإجمالي. أما في جانب الاستثمارات، فقد كان من المتوقع أن تصل إلى 7.6 مليار درهم تدريجيًا خلال فترة المخطط، مع تحديد سقف للمساعدات الخارجية بحيث لا تتجاوز 200 مليون درهم بنهاية الفترة. لكن مجموع الاستثمارات بلغ

[1] - "Le Plan Quinquennal Ouvre la Voie à la Véritable Indépendance Économique." *Le Monde Diplomatique*, June 1962. Accessed March 12, 2022. http://www.monde-diplomatique.fr/1962/06/A/24771.
[2] -*Ibid.*

بنهاية عام 1964 نحو 5.9 مليار درهم، وهو ما يشكل 77% من الهدف المحدد، ومع ذلك يعتبر ذلك إنجازا ملحوظا إذا تم استبعاد تأثير انخفاض قيمة العملة. كما ارتفعت نسبة إجمالي الإنتاج المحلي المستثمر سنويًا من 11% إلى 13% بين عامي 1960 و1964. إلا أن النمو الاقتصادي كان غير منتظم، حيث بلغ 14% بالعملة الثابتة و49% بالعملة الحالية. لذلك، لم يتم الحفاظ على وتيرة الاستثمار المخطط لها، وظل تدخل الدولة في عملية التصنيع محدودًا، بينما كانت جهود القطاع الخاص أقل من المتوقع.[1]

لكن على الرغم من هذه التطورات تم التخلي عن المضمون التحرري لهذا المخطط بعد أقل من عام من إطلاقه، نتيجة للصراع الداخلي بين أنصار الحركة الوطنية وتعارضاتهم مع المركز الاستعماري وعملائه في الداخل. وانتهى هذا الصراع بإقالة الحكومة التي أعدت المخطط، التي وُجهت إليها اتهامات بأنها تبنت طموحات مثالية وغير واقعية. ونتيجة لذلك، لم يتم تنفيذ المخطط بشكل فعلي، حيث توقفت الأنشطة في مجالات التصنيع والإصلاح الزراعي، كما تعطلت البرامج الاجتماعية التي كانت تهدف إلى تحسين مستقبل البلاد.[2]

ولمعالجة الفراغ الذي حصل تم استبدال المخطط الخماسي ببرنامج الإنعاش الوطني الذي أطلقه الحسن الثاني، والذي تحدد أهدافه الرئيسية في تقليص البطالة في العالم القروي من خلال تشغيل اليد العاملة وفتح أوراش للتنمية المحلية، بهدف الحد من الهجرة المتزايدة نحو المدن. كما كان يهدف إلى امتصاص الغليان الشعبي في تلك المناطق. وقد

[1]- La Documentation française. *Le Plan triennal marocain (1965-1967)*. *Monde Arabe* 1965/4, no. 10, 50.

2 -Ibid.

اعتمد البرنامج على تمويل ثلاثي المصدر، شمل جزءًا من إعانة القمح الأمريكي، وجزءًا من ميزانية الدولة، وآخر من ميزانية الجماعات المحلية.[1]

وقد تم تقديم هذا المشروع على أنه يعكس الأهداف القريبة والبعيدة للمخطط الخماسي 1960-1964، خاصة فيما يتعلق بتوجيه التنمية نحو القطاع الزراعي باعتباره حلاً لمشاكل البطالة والنزوح الريفي، نظرًا لأن حوالي 80% من سكان المغرب يعيشون في المناطق القروية. لكن، على الرغم من هذه الأهداف، تبين من الناحية العملية أن برنامج الإنعاش الوطني كان غير فعال من الناحية الاقتصادية. ففي حين كان يحتاج البرنامج إلى 514 مليون يوم عمل لتنفيذه، لم يتم إنجاز سوى 1.5% من هذه الأهداف.[2]

نتيجة لذلك، فشل البرنامج في تحقيق أهدافه الأساسية، وعلى رأسها معالجة مشكلة البطالة، مما أدى إلى أزمة مالية خانقة استدعت اتخاذ سياسة تقشفية كان لها تأثير مباشر على القطاع الاجتماعي، حيث ارتفعت أسعار المواد الأساسية، وتجمدت الأجور، وتم تقليص نفقات الصحة والتعليم بشكل كبير. وقد أدت هذه السياسات في النهاية إلى انفجار شعبي أسفر عن حل البرلمان، كما أسفر برنامج الإنعاش الوطني عن ظهور طبقة استفادت من الفرص التي أتاحها البرنامج، وهو ما وصفه الباحث محمد الجابري بفئات "المحظوظين"، الذين استغلوا مواقعهم الإدارية لتحقيق مكاسب شخصية.[3]

الفرع الثاني: المخطط الثلاثي 1965- 1967.

هدف هذا المخطط التنموي إلى تحقيق نهضة شاملة من خلال أربع ركائز مترابطة، تمثلت في تحديث الزراعة، وتطوير السياحة، وتدريب المديرين التنفيذيين، وتعزيز التصنيع، حيث شكلت معًا دعائم لدعم اقتصاد البلاد وتنويع مصادر دخله. وقد

[1]- أيمن أبو الفارح، "الجيش في الإنعاش الوطني.. أسباب الوجود انتفت"، *موقع أنفاس*، 12يوليو 2015، تم الإطلاع بتاريخ: 2021/03/10. https://www.anfaspress.com/index.php/news

[2]- أحمد عابد الجابري، *مرجع سابق*، .161-160

[3]- *المرجع نفسه*.

حظيت الزراعة بالأولوية نظرًا لدورها الحيوي في تحقيق الأمن الغذائي لمواجهة تزايد عدد السكان، بالإضافة إلى خلق فائض يمكن تصديره، وتوسيع السوق الداخلية، مما فتح آفاقًا واسعة للتصنيع. ويمكن تفسير التركيز على تحديث القطاع الزراعي بالضرورة الحتمية لتحقيق التنمية المنشودة، إذ شكل ركيزة أساسية للأمن الغذائي وتحديًا تطلب تحسين أساليب الإنتاج والاستفادة من التقنيات الحديثة لزيادة كفاءة الإنتاج وضمان استمراريته. علاوةً على ذلك، سعى المخطط إلى نقل القطاع الزراعي من دوره التقليدي إلى مساهم فعال في الاقتصاد القومي، بحيث لم يعد مجرد وسيلة للمعيشة، بل قطاعًا منتجًا قادرًا على خلق فائض يسهم في تحسين الميزان التجاري للبلاد. وفي هذا السياق، ركزت السياسة الزراعية على تقليل تدخل الدولة في إدارة القطاع، مما أتاح للمزارعين والمستثمرين حريةً أكبر في اتخاذ القرارات التي تتلاءم مع احتياجات السوق، وأفسح المجال للابتكار والاستثمار. وقد أسهم هذا التحرير من القيود في خلق بيئة مشجعة للاستثمار الخاص، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو الأجانب، مما دعم تنويع الاقتصاد الزراعي وزاد من الإنتاجية، وجعل القطاع الزراعي مجالًا مفتوحًا للمبادرات والمشاريع التي تعزز النمو. كما سعى المخطط إلى دمج القطاعين التقليدي والحديث، في تكامل يسمح بالاستفادة من التقنيات الحديثة دون التخلي عن الطابع المحلي للقطاع. وقد أسهم هذا التزاوج بين النمطين في رفع كفاءة الإنتاج وزيادة العائدات، مع الحفاظ على التنوع الاقتصادي والثقافي الذي ميّز المجتمعات الريفية، مما جعل الانتقال نحو زراعة أكثر حداثة عملية تدريجية دعمت النمو الشامل وأسهمت في تحسين مستوى الحياة في المناطق الريفية. وفي سياق آخر، شجع المخطط المواطنين على إطلاق مشاريع زراعية مبتكرة من الصفر، مما أتاح لهم الفرصة لبناء مشاريعهم باستخدام ممارسات حديثة تعزز الإنتاجية دون المساس بتطور القطاع. وقد عكس هذا التوجه رؤية أوسع لخلق قطاع زراعي يقوده المواطنون، يشجع على ريادة الأعمال ويعزز الاكتفاء الذاتي، مما أدى إلى

نشوء اقتصاد زراعي قوي أسهم في تحقيق الأمن الغذائي ودعم استدامة الإنتاج، فغدا محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي المستدام الذي يلبي طموحات البلاد.[1]

على صعيد آخر، أدرك المغرب الإمكانيات المتاحة له في مجال السياحة، واستلهم من التجارب الناجحة لبلدان الجوار، ما شجعه على الاستثمار في هذا القطاع بهدف استقبال حوالي 700,000 سائح بنهاية الفترة المستهدفة. ارتكزت السياسة السياحية على تطوير البنية التحتية العامة كشبكات الطرق والمرافق الأساسية، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في مجال الفندقة، إلى جانب إمكانية مساهمة رأس المال العمومي عند الحاجة. ولتعزيز السياحة الجماعية، كان من المخطط رفع الطاقة الاستيعابية للفنادق التقليدية من 12,000 إلى 27,000 سرير، وزيادة قدرات الإقامة في الفنادق الصغيرة من 1,800 إلى 6,800 سرير. كما شمل المخطط الاهتمام بالتكوين المهني، باعتباره جزءًا من سياسة التدريب التنفيذي، بهدف سدّ العجز عبر توظيف 8,000 شخص جديد في مجال الصناعة الفندقية.[2]

وقد خصصت الحكومة المغربية في هذا المخطط 988 مليون درهم لدعم قطاع الفلاحة، و760 مليون درهم لتطوير قطاع السياحة.[3]

[1] - La Documentation française, *Op . cit*, p 50

[2] - *Ibid*.

[3] -,Abdel Aziz Belal, and Abdeljalil Agourram. *L'Économie Marocaine de l'Indépendance*. 1971. In *Les économies Maghrébines : l'indépendance à l'épreuve du développement économique*, 141-164. Paris: Éditions du Centre National de la Recherche Scientifique.

الفرع الثالث: المخطط الخماسي الثاني (1968-1972).

لم يخرج المخطط الخماسي الثاني عن التوجهات الرئيسية للمخطط السابق ورُصدت له ميزانية قدرت بحوالي 1.22 مليار درهم، ما يعادل نحو 122 مليون دولار في ذلك الوقت.[1]

ولإتمام الأهداف المحددة في المخطط السابق، ركز المخطط الجديد بشكل أكبر على القطاع الصناعي، مع العمل على تحديث وسائل الإنتاج. وتم تخصيص مبلغ 1,421 مليون درهم (حوالي 142.1 مليون دولار) للاستثمار في القطاع الصناعي، وُجه أساسًا لتطوير الصناعات الغذائية والكيميائية ومواد البناء. وتساهم الدولة بنحو 47.6% من هذا الاستثمار، بينما يتم تمويل الباقي من خلال تشجيع وتعبئة الادخار المحلي الخاص.[2]

ومن نتائج هذا المخطط مواجهة الدولة لوضع اقتصادي صعب ، حيث اضطرت مجددًا إلى تعزيز روابط التبعية مع السوق الأوروبية المشتركة، مما جعل مقدراتها الاقتصادية مرهونة بتوجهات هذه السوق وتقلبات الاقتصاد العالمي، وهو ما يتعارض مع طموحاتها التنموية الأولية التي كانت تسعى نحو استقلال اقتصادي أكبر. كما أن ضعف إقبال رأس المال الأجنبي على الاستثمار في قطاع السياحة فرض على الدولة تغطية 77% من الاستثمارات المطلوبة في هذا القطاع، مما شكل عبئًا إضافيًا على ميزانيتها. إلى جانب ذلك، أدت هذه السياسات إلى تحول القطاع العام إلى دعم القطاع الخاص، وتوجيه موارده لخدمة استثماراته. وقد قاد هذا الوضع إلى أزمة اقتصادية واجتماعية

[1]- Habib Malki. "Chronique Économique: Maroc." *Annuaire de l'Afrique du Nord* 11 (1973): 578. Accessed December 12, 2022. https://aan.mmsh.univaix.fr/pdf/AAN-1973-12_11.pdf.

[2] - Larbi Talha, *L'Économie Maghrébine Depuis l'Indépendance*. Accessed July 2, 2022 , https://Books.openedition.org/iremam/125?lang=fr#tocfrom1n1.

عميقة، ظهرت آثارها السلبية على المستويات السياسية، لتتجلى بوضوح في شكل تحديات زادت من تعقيد المشهد الوطني.[1]

الفرع الرابع: المخطط الخماسي الثالث 1973-1977.

تزامن المخطط الخماسي الثالث مع ظروف اقتصادية إيجابية نسبيًا، حيث شهدت الأسواق العالمية ارتفاعًا ملحوظًا في أسعار الفوسفاط، ما أتاح للدولة فرصة تعزيز مواردها الاقتصادية. غير أن هذا المخطط نشأ في ظل سياق سياسي غير مستقر، تمثل في محاولتين انقلابيتين عسكريتين خلال عامي 1971 و1972، إضافة إلى انتفاضة مسلحة في شرق البلاد عام 1973، مما جعل الوضع السياسي يعكس تحديات كبيرة. وفي ضوء هذه الأحداث، جاء المخطط ليقر بضرورة تحقيق توزيع أكثر عدلاً للثروة، وهو ما كان يهدف إلى تهدئة الوضع الاجتماعي والسياسي. أما الهدف الرئيسي للمخطط، فقد تمثل في تحقيق أقصى نسبة ممكنة من النمو الاقتصادي، وهو ما كان يتطلب رفع مستوى استعمال الطاقات الإنتاجية، لاسيما في الصناعات الخفيفة مثل الصناعات الغذائية والكيميائية والشبه كيميائية. كما اعتُبرت تنمية الصادرات أحد الشروط الأساسية للإقلاع الاقتصادي، حيث كانت تعد خطوة حيوية لدعم الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستدامة والنمو على المدى الطويل.[2]

أما من الناحية الاقتصادية، فعلى الرغم من أن المخطط حقق انتعاشًا اقتصاديًا ملحوظًا بفضل الظروف الاقتصادية العالمية، حيث بلغ معدل النمو 5.6% بدلاً من 4.3% الذي كان متوقعًا في المخطط السابق، فإن هذا التحسن بقي ظرفيًا. وقد دفع هذا

[1]- أحمد عابد الجابري، *مرجع سابق*، ص 163.

[2]- نجيب أقصبي، *مرجع سابق*، ص 19.

التحسن المؤقت الدولة إلى التورط في مشاريع استثمارية ضخمة لم تكن قادرة على ضمان استمراريتها، خصوصًا في ظل ارتفاع أسعار الطاقة وزيادة الإنفاق العسكري.[1]

الفرع الخامس: المخطط الثلاثي 1978-1980.

بعد نهاية المخطط الخماسي السابق، أعلنت الدولة عن "سنة تأمل"، وهو قرار جاء نتيجة لخيبة الأمل الكبيرة التي نتجت عن عدم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي كان يتطلع إليها المخطط السابق. ففي ظل الظروف الاقتصادية السائدة لم تستطع الحكومة متابعة مشاريع جديدة، فالأوضاع المالية والموارد المحدودة حالت دون التفكير في مبادرات جديدة. هذه السنة من التوقف امتدت لتشمل عامين كاملين، مما يدل على حالة من الجمود الاقتصادي والانتظار. في ظل هذه الظروف، تم الإعلان عن مخطط ثلاثي، والذي جاء منخفض الطموحات مقارنةً بالمخططات السابقة، حيث كان يتسم بالحذر الشديد في وضع الأهداف الاقتصادية. يهدف إلى تحقيق نوع من الاستقرار اقتصادي أكثر من أي شيء آخر، والتركيز على إيجاد حلول محافظة تؤدي إلى تحسين الوضع الراهن دون إضافة أعباء جديدة.[2]

وحسب الأستاذ أحمد الجابري، أصبح الإعلان عن المخططات الثلاثية تقليدًا متبعًا في حالات الأزمات الاقتصادية، كنوع من الردود الحذرة على الأزمات المالية، ما جعلها دائمًا متواضعة في طموحاتها، وبالتالي كانت نتائجها محدودة وغير قادرة على إحداث التحول الكبير الذي كان ينتظره المجتمع.[3]

---

[1]- وليد ناجي الحيالي وآخرون، *العولمة والرأسمالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية* .عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015، 266.

[2]- محمد عابد الجابري،*مرجع سابق*، ص 189.

[3]- محمد عابد الجابري، *التعليم في المغرب العربي دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب و تونس والجزائر*، مرجع سابق، ص 52.

المطلب الثاني: المغرب وبرامج التكيف الهيكلي.

أدى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية في السبعينات من القرن المنصرم إلى تحقيق مكاسب غير متوقعة. لكن هذه المكاسب كانت مؤقتة، حيث سرعان ما بدأت الأسعار في التراجع في بداية الثمانينات. في المقابل، استمرت تكاليف النفط في الارتفاع، وهو ما أثر بشدة على الاقتصاد الوطني الذي كان يعاني بالفعل من تبعات الدين الخارجي الكبير وتحديات أخرى في القطاعات الإنتاجية. هذا الوضع المعقد أدى إلى مزيد من تدخل القطاع العام في محاولة لمعالجة الأزمة الاقتصادية. كانت الحكومة تحاول دفع عجلة التنمية من خلال تنفيذ مشاريع ضخمة ولكن هذه الجهود كانت غير قادرة على تحقيق الاستدامة، خاصة مع التضخم وارتفاع تكلفة الواردات من النفط. في ظل هذه الظروف الصعبة، قررت الدولة إقرار سياسة التقويم الهيكلي في بداية الثمانينات تحت إشراف صندوق النقد الدولي. وبدأت المفاوضات بين المغرب وصندوق النقد الدولي في 8 أكتوبر 1980، حيث تم توقيع الاتفاقية الأولى التي كانت مدتها ثلاث سنوات. وتضمنت الاتفاقية تخصيص مبلغ 810 مليون دولار من حقوق السحب الخاصة، بهدف دعم الاقتصاد المغربي الذي كان يعاني من ضغوط اقتصادية في تلك الفترة. وفي 26 أكتوبر 1982، تم التوصل إلى اتفاقية تأكيدية أخرى مع الصندوق، حيث تم تخصيص مبلغ إضافي قدره 281.2 مليون دولار من حقوق السحب الخاصة لمدة سنة واحدة.[1]

ومن أبرز الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الإطار تقليص النفقات العامة والتركيز على ترشيد الإنفاق الحكومي بشكل يساهم في تقليل العجز المالي وتحقيق استدامة مالية. كما شمل هذا إصلاح النظام الضريبي بهدف تحسين جباية الضرائب وزيادة الإيرادات العامة، وذلك عبر تبسيط النظام الضريبي وتحسين فعاليته. إلى جانب ذلك، تم العمل على تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيف الحواجز الجمركية والانفتاح على الواردات،

[1]- جميلة معلم، *تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب* .أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2016-2017، 176.

مما يسمح بتوسيع الأسواق وتحفيز التنافسية. كما تم تقليص دور القطاع العام في الاقتصاد لصالح القطاع الخاص، وهو ما انعكس على عملية الخصخصة التي تم تسريع وتيرتها بشكل يسمح للقطاع الخاص بالاستثمار في القطاعات الاقتصادية الحيوية، ومن بين الإجراءات الأخرى كذلك تخفيض قيمة العملة الوطنية بهدف تحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى تصحيح معدلات الصرف التي كانت تؤثر سلبًا على التوازن المالي.[1]

أما الأهداف التي سعى الإصلاح إلى تحقيقها فكانت متعددة. من أبرزها الحد من التدخل المالي للدولة في الاقتصاد، حيث تم تعزيز دور السوق في تخصيص الموارد. كما تم العمل على تحرير بنيات الإنتاج والتبادل، مما سمح بزيادة كفاءة القطاع الخاص. أخيرًا، تم توزيع الاعتمادات المالية وفقًا لقانون السوق، وهو ما يساهم في تحسين تخصيص الموارد وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة.[2]

وأمام استمرار تدهور الوضعية الاقتصادية في المغرب، كان على الحكومة اتخاذ تدابير غير تقليدية. حيث لجأ المغرب إلى إعادة جدولة ديونه الخارجية مع الجهات المانحة، سواء كانت عمومية أو خاصة. كما تفاوضت الحكومة مع صندوق النقد الدولي لتنفيذ برنامج للتقويم الهيكلي بين عامي 1983 و1993، وذلك بهدف تقليص العجز في الميزانية وحساب المعاملات الجارية، بالإضافة إلى تكوين احتياطات من العملات الصعبة لسداد الدين الخارجي.[3]

---

[1] – عمرو إديل .*محاضرات في التهيئة القروية*، الجزء الثاني. جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2020.تم الإطلاع بتاريخ: 2021/04/09. https://fad.umi.ac.ma

[2] – *المرجع نفسه.*

[3] – عبد اللطيف الجواهري،" إصلاح نظام الصرف: اجتماع مشترك بين لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين." بنك المغرب، 2018. تم الإطلاع بتاريخ: 2021/05//04 https://www.bkam.ma/ar.

ومن بين الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد المغربي، كان هناك خفض تدريجي لقيمة العملة المحلية (الدرهم) لثلاث مرات بين عامي 1980 و1985، ليصل مجموع الانخفاض إلى 37%. وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات كانت ضرورية لتحسين الوضع المالي، إلا أن لها آثارًا اجتماعية جسيمة، حيث تأثرت مستويات المعيشة، مما خلق تحديات اجتماعية جديدة.[1]

[1] – المرجع نفسه.

المطلب الثالث: مرحلة التحرير والانفتاح الاقتصادي

شهد الاقتصاد المغربي منذ عام 1993 تطورات ملحوظة حيث انطلقت مسيرة تحريره وانفتاحه على برامج خصخصة طموحة. وقد تميزت هذه المرحلة بتوقيع العديد من اتفاقيات التبادل الحر التي ساعدت المغرب في تعزيز علاقاته الاقتصادية والتجارية مع عدد من الدول، مما عزز من اندماجه في الاقتصاد العالمي وفق نهج ليبرالي.[1]

كما تميزت هذه المرحلة من مسار التنمية المغربية بتبني رؤية قطاعية وجزئية، استبدلت النهج الشامل الوطني. وفي هذا السياق، طُرحت استراتيجيات متنوعة يصعب تتبعها بشكل شامل؛ إذ لم تُصدر أي وثيقة رسمية تتضمن قائمة متكاملة لهذه الخطط. ففي تقرير عام 2014، حاول المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تقديم لائحة لهذه الاستراتيجيات، إلا أنه أشار إلى وجود ما لا يقل عن 14 استراتيجية قطاعية، مع توخي الحذر في عرضها على أنها قائمة غير شاملة.[2]

ومن بين هذه المخططات مخطط " المخطط الأزرق" للسياحة سنة 2003 كجزء من خطة تنموية لتطوير القطاع السياحي وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني، والذي يهدف إلى استغلال الساحل السياحي للمغرب عبر إنشاء ست وجهات سياحية كبرى، و"مخطط انبثاق للصناعة" سنة 2005، الذي يهدف إلى تحقيق تحول صناعي في المغرب من خلال تنويع الاقتصاد والحد من اعتماده على الزراعة و" مقاولتي" لخلق المقاولة في سنة 2006 الذي يهدف إلى تسهيل إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر تقديم الدعم المالي والمساعدة التقنية، إضافةً إلى الإرشاد والتدريب لأصحاب المشاريع. و"مخطط رواج، رؤيا 2020"، الذي يهدف إلى تطوير قطاعي التجارة والتوزيع سنة 2007، و" المغرب الأخضر" سنة 2008 الذي يهدف إلى تنمية القطاع الزراعي في

---

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(UNDP) *التقرير الوطني للتنمية البشرية في المغرب 2005* .الأمم المتحدة، 2005. تم الإطلاع بتاريخ: https://hdr.undp.org.2021/06/05

[2]- نجيب أقصبي، *مرجع سابق*، ص 126.

المغرب وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني، و" هاليوتس" لمنتجات البحر، و" انطلاقة" للصناعة مجددا، و" المغرب للتصدير أكثر" للتجارة الخارجية، و"المغرب الرقمي 2013" للتكنولوجيات الجديدة للإعلام في سنة 2009، " رؤيا 2020"، للسياحة مجددا في سنة 2010،" التسريع" للصناعة مجددا في 2014، " رؤيا 2015 للصناعة التقليدية".[1]

وكان آخر هذه البرامج إطلاق برنامج النموذج التنموي الجديد للمغرب سنة 2019 الذي يهدف إلى تعزيز القطاعات الإنتاجية وتبني الابتكار والتكنولوجيا، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتبني سياسات تضمن استدامة الموارد الطبيعية، وتحسين الحوكمة من خلال الشفافية والمشاركة الفعّالة، وتحسين جودة التعليم وتلبية متطلبات سوق العمل، وتنويع الشراكات الدولية لتقوية موقع المغرب اقتصاديًا عالميًا.[2]

من خلال ما سبق يتبين أن سياسة التنمية في المغرب قد مرت بتطورات عديدة ومعقدة، تمثّلت في سلسلة من المخططات والبرامج التي سعت إلى بناء اقتصاد قوي ومستدام. فمن مخططات الخمسينات والستينات، مرورًا بتحديات السبعينات، وصولاً إلى الإصلاحات الهيكلية في الثمانينات والتسعينات، كانت هناك محاولات مستمرة لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وتحسين الظروف الاجتماعية.

على الرغم من بعض النجاحات التي تحققت في مجالات مثل البنية التحتية، التعليم، والقطاع الزراعي، فإن الطريق لم يكن خاليًا من التحديات. حيث واجهت سياسة التنمية في المغرب عقبات من بينها التبعية الاقتصادية، الفجوات الاجتماعية، والمشكلات المالية، التي تتطلب حلولاً مبتكرة واستمرارية في السياسات التنموية.

---

[1]- نجيب أقصبي، *مرجع سابق*، 70- 71 .

[2]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي .*نحو نموذج تنموي جديد: المغرب في أفق 2035* .الرباط، 2020. تم الاطلاع بتاريخ : https://www.cese.ma/media/2020/10/CESE-Nouv_Modele_de_Devt-2021/08/05 a.pdf

مع ذلك، فقد أدت هذه التجارب إلى فهم أعمق لاحتياجات الاقتصاد والمجتمع المغربي، مما ساعد على وضع استراتيجيات جديدة تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة. من خلال هذا التقييم الشامل لسياسات التنمية، يتضح أن المستقبل يتطلب تعزيز الإصلاحات الهيكلية، دفع عجلة التنويع الاقتصادي، والاستثمار في رأس المال البشري لضمان التقدم المستدام والرفاهية لجميع فئات المجتمع.

المبحث الثالث: السياسة التنموية في الجزائر والمغرب وفق المقاربة الحديثة للتنمية – تحليل معطيات صندوق النقد الدولي–

تعد دراسة السياسة التنموية بالاعتماد على المقاربة التقليدية التي تركز فقط على النمو الاقتصادي دراسة غير دقيقة ومضللة. ذلك لأن التنمية ليست مجرد أرقام للناتج المحلي الإجمالي، بل تتعلق بتحقيق تطور شامل يمس جميع جوانب حياة الأفراد، على عكس النهج التقليدي الذي يغفل في كثير من الأحيان جوانب أساسية مثل تحسين جودة التعليم، وتوفير الرعاية الصحية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين ظروف المعيشة. لذلك، تبرز الحاجة إلى تبني مقاربة تنموية حديثة شاملة تأخذ في الحسبان مؤشرات التنمية البشرية بمختلف أبعادها لتحليل السياسات التنموية بفعالية، لذلك، لفهم وتحليل سياسة التنمية في الجزائر والمغرب ينبغي معالجتها وفق المقاربة الحديثة للتنمية المتمحورة حول التنمية البشرية التي تستخدم مجموعة من المؤشرات كأدوات لقياس التقدم المحرز في هذا المجال، ولكثرة هذه المؤشرات سيرتكز هذا المبحث على المؤشرات الرئيسية الصادرة عن صندوق النقد الدولي المتمثلة في، تحسين ظروف المعيشة من خلال سياسات التشغيل والقضاء على البطالة والفقر، والخدمات الصحية، ومستوى التعليم الذي يعكس جودة النظام التعليمي.

المطلب الأول: سياسة التشغيل في الجزائر والمغرب: تحليل للمعطيات الخاصة بالتشغيل الصادرة عن البنك الدولي (2000-2023)

تركز سياسة التشغيل في الجزائر والمغرب على استراتيجيات مختلفة لدفع الاقتصاد وتوفير فرص العمل. وتعكس مؤشرات سوق العمل لكلا البلدين تباينات واضحة في القطاعات التي تستقطب أكبر عدد من العاملين، ومدى مشاركة القوة العاملة، بالإضافة إلى مستويات البطالة. من خلال تحليل المؤشرات، يمكن استنتاج نقاط القوة والضعف في سياسات التشغيل المتبعة في كلا البلدين، وتحديد المجالات التي قد تحتاج إلى تحسينات لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وزيادة فرص العمل.

الفرع الأول: معدل مشاركة القوة العاملة

شهد معدل مشاركة القوة العاملة في الجزائر منذ عام 2000 انخفاضًا تدريجيًا، حيث تراجع من 43.8% إلى 42.3% في 2023، مع تسجيل مستويات أدنى في بعض السنوات (39.4% في 2020). يشير هذا الانخفاض إلى تحديات في جذب السكان النشطين إلى سوق العمل، على الرغم من وجود موارد طبيعية ضخمة يمكن أن تعزز الفرص الوظيفية. تعكس هذه الإحصاءات التحديات التي تواجهها الجزائر في تحقيق زيادة مستدامة في مشاركة القوى العاملة، وهو ما قد يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والتنمية الشاملة.[1]

بالمقابل، حافظ المغرب على معدل مشاركة أعلى مقارنة بالجزائر، رغم انخفاضه من 51.5% في عام 2000 إلى 44% في عام 2023. يشير هذا الاستقرار النسبي إلى قدرة أكبر على إدماج السكان في سوق العمل، مما يعكس تأثيرًا محتملاً

[1] -World Bank. *Labor Force Participation, Total (% of Total Population Ages 15 and Older) (Modelled ILO Estimate):* Accessed December 10, 2023. https://databank.worldbank.org/reports

للاقتصاد غير الرسمي الذي قد يلعب دورًا كبيرًا في امتصاص جزء من القوى العاملة. يمكن ملاحظة أن المغرب نجح نسبيا في تطوير سياسات أو استراتيجيات تعزز من فرص العمل، مقارنةً بالجزائر التي يلزمها مواجهة تحديات هيكلية في هذا المجال.[1]

الجدول (01): معدل مشاركة القوة العاملة، الإجمالي (%) من إجمالي السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر(تقدير نموذجي من منظمة العمل الدولية)

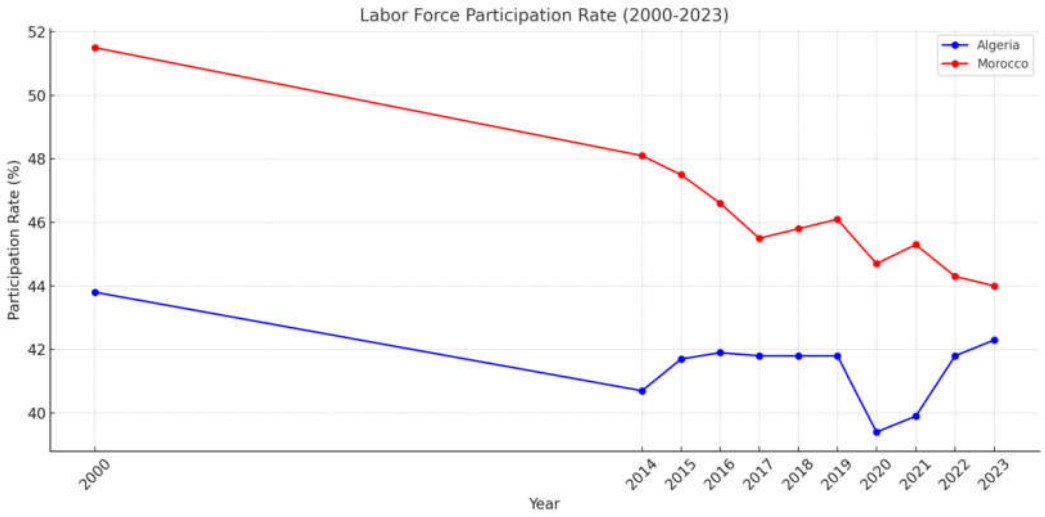
السنوات	الجزائر	المغرب
2000	43.8	51.5
2014	40.7	48.1
2015	41.7	47.5
2016	41.9	46.6
2017	41.8	45.5
2018	41.8	45.8
2019	41.8	46.1
2020	39.4	44.7
2021	39.9	45.3
2022	41.8	44.3
2023	42.3	44

المصدر: https://databank.worldbank.org

ويوضح المنحنى البياني التالي الاتجاه العام لمعدل مشاركة القوى العاملة، حيث يبين تراجعًا مستمرًا مع بعض الفترات التي شهدت زيادات طفيفة، مثل الفترة بين 2020 و2021".

1 -*Ibid* .

الرسم البياني رقم (02): رسم بياني يوضح بيانات الجدول رقم (01)



ويستنتج من هذه المعطيات أن كل من الجزائر والمغرب قد يحتاجان أكثر إلى تبني سياسات تشجيعية أوسع لتعزيز مشاركة القوى العاملة، خاصة بين الشباب، وتطوير استراتيجيات لتحفيز النمو الاقتصادي الذي يستند إلى تنويع القطاعات ودعم الاقتصاد غير الرسمي.

الفرع الثاني: توزيع العمالة حسب القطاعات

قطاع الزراعة:

عرف قطاع الزراعة في الجزائر تحولًا ملحوظًا على مدى العقدين الماضيين، حيث انخفضت نسبة العمالة في هذا القطاع من 22.2% في عام 2000 إلى 9.7% في عام 2022. ويعكس هذا الانخفاض المستمر توجه الجزائر نحو مزيد من تقليص الاعتماد على الزراعة، مع وجود تذبذب طفيف في بعض الفترات، مثل عام 2017، الذي سجلت

فيه النسبة ارتفاعًا طفيفًا إلى 10.2%. هذه التحولات تشير إلى تغييرات هيكلية في الاقتصاد الجزائري، تعكس الانتقال نحو قطاعات اقتصادية أخرى.[1]

في المقابل، يبقى القطاع الزراعي في المغرب جزءًا أساسيًا من الاقتصاد الوطني، حيث انخفضت نسبة العمالة فيه من 44.1% في عام 2000 إلى 30.2% في عام 2022. ورغم التراجع التدريجي في هذه النسبة، فإن الزراعة تظل مصدرًا رئيسيًا للعمالة، لاسيما في المناطق الريفية، مما يعزز من دورها في دعم الاقتصاد المغربي.[2]

الجدول (02): العمالة في قطاع الزراعة (% من إجمالي العمالة) (تقدير نموذجي من منظمة العمل الدولية)

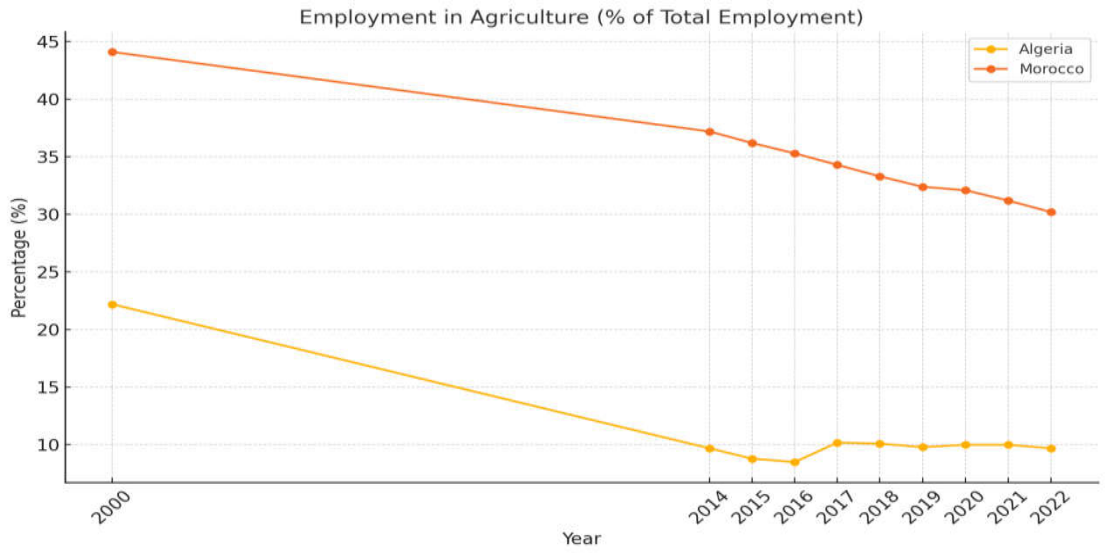
السنوات	الجزائر	المغرب
2000	22.2	44.1
2014	9.7	37.2
2015	8.8	36.2
2016	8.5	35.3
2017	10.2	34.3
2018	10.1	33.3
2019	9.8	32.4
2020	10	32.1
2021	10	31.2
2022	9.7	30.2

المصدر: https://databank.worldbank.org

1 -World Bank. *Employment in Agriculture (% of Total Employment) (Modeled ILO Estimate).* Accessed January 11, 2024. https://databank.worldbank.org.
2 -*Ibid* .

ويشير المنحنى البياني إلى استمرار تراجع نسبة العمالة في القطاع الزراعي في كلا البلدين، لكنه يبرز في الوقت ذاته استمرار أهمية الزراعة في الاقتصاد المغربي والجزائري.

الرسم البياني رقم (03): رسم بياني يوضح بيانات الجدول رقم (02)



ويستنتج مما سبق أن كلا البلدين قد شهدا تحولًا في هيكل سوق العمل الزراعي، مع انخفاض مستمر في النسبة الإجمالية للعمالة في القطاع الزراعي. ومع ذلك، يظل القطاع الزراعي ذا أهمية نسبية أكبر في المغرب مقارنة بالجزائر، مما يشير إلى دور مستمر للزراعة في دعم الاقتصاد المغربي ووجود تحديات أكبر تواجه الجزائر في الانتقال إلى قطاعات أكثر تنوعًا.

قطاع الصناعة:

تُبرز بيانات العمالة في القطاع الصناعي دور هذا القطاع كرافعة أساسية لتقليص البطالة ومكافحة الفقر في كل من الجزائر والمغرب، مع تباين في الاستراتيجيات التي يتبعها البلدان. ففي الجزائر، ارتفعت نسبة العمالة الصناعية من 24.8% في عام 2000

إلى 30.9% في عام 2022، مما يدل على قدرة القطاع الصناعي على استيعاب نسبة متزايدة من القوى العاملة. ويُعد هذا الارتفاع نتيجة اعتماد الجزائر على الصناعات الثقيلة، وخاصة النفط والغاز، التي توفر فرص عمل مباشرة وغير مباشرة. ومع ذلك، فإن التركيز الكبير على هذه الصناعات يترك الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط، ما قد يؤثر سلباً على استدامة فرص العمل ويُظهر الحاجة إلى تنويع القاعدة الصناعية لتأمين وظائف أكثر استقراراً.[1]

أما في المغرب، فقد شهد القطاع الصناعي نمواً ملحوظاً في دوره كمصدر رئيسي لفرص العمل، حيث ارتفعت نسبة العمالة فيه من 20.8% في عام 2000 إلى 24% في عام 2022. ويُعزى هذا النمو إلى سياسات تشجيع الاستثمار في قطاعات صناعية جديدة، مثل صناعة السيارات، التي ساهمت في خلق عدد كبير من الوظائف وتحسين مستوى معيشة العاملين. كما أن التوجه نحو تطوير الطاقات المتجددة يعزز هذا الدور، حيث يسهم في زيادة التوظيف بقطاعات مبتكرة ومستدامة.[2]

1-World Bank. *Employment in Industry (% of Total Employment) (Modeled ILO Estimate).* Accessed January 23, 2024. https://databank.worldbank.org/reports.
2 -*Ibid* .

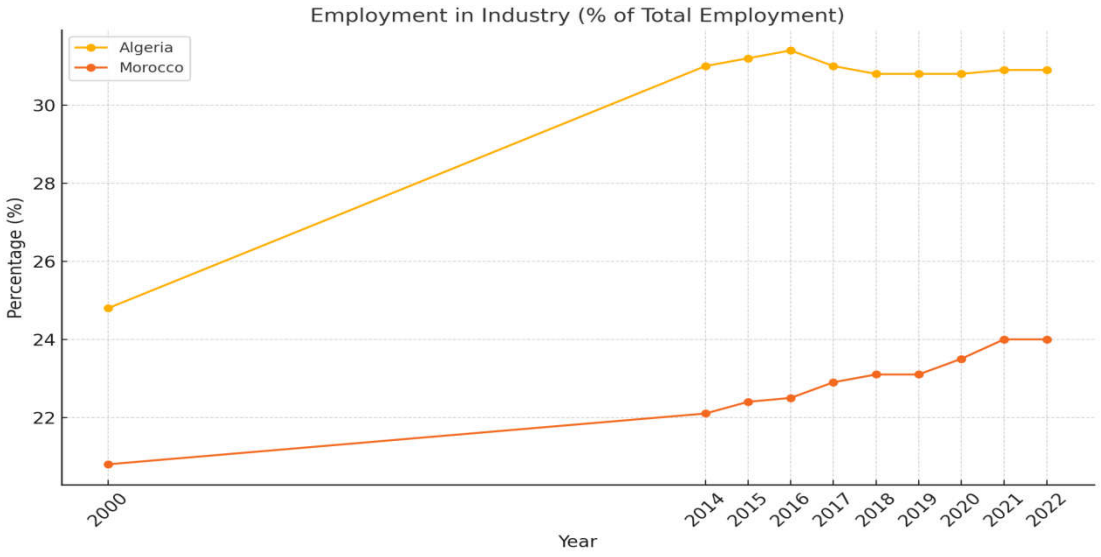
الجدول (03): العمالة في قطاع الزراعة (% من إجمالي العمالة) (تقدير نموذجي من منظمة العمل الدولية)

السنوات	الجزائر	المغرب
2000	24.8	20.8
2014	31.0	22.1
2015	31.2	22.4
2016	31.4	22.5
2017	31.0	22.9
2018	30.8	23.1
2019	30.8	23.4
2020	30.8	23.5
2021	30.9	24
2022	30.9	24

المصدر: https://databank.worldbank.org

ويوضح المنحنى البياني المرفق هذا التغير في نسبة العمالة الصناعية في البلدين، بما يساعد في رؤية الاتجاهات بشكل أوضح ومقارنة النمو بين الجزائر والمغرب.

الرسم البياني رقم (04): رسم بياني يوضح بيانات الجدول رقم (03)



من خلال ما سبق، يعكس تحليل البيانات اتجاهين متباينين في الجزائر والمغرب، حيث تستفيد الجزائر من قاعدة صناعية تعتمد على الموارد الطبيعية، بينما يظهر المغرب التزاماً بتنويع قاعدته الصناعية وتعزيز الابتكار. هذا التنويع في كلا البلدين سيسهم في تقليص البطالة وتحسين مرونة الاقتصاد أمام الأزمات.

قطاع الخدمات:

تمثل العمالة في قطاع الخدمات مؤشراً مهماً لتحولات سوق العمل في كل من الجزائر والمغرب على مدى العقدين الماضيين. في الجزائر، شهدت نسبة العمالة في هذا القطاع زيادة ملحوظة، حيث ارتفعت من 53% في عام 2000 إلى 59.4% في عام 2022. يعكس هذا الارتفاع اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل متزايد على قطاع الخدمات كوسيلة لتوفير فرص العمل، خاصة في ظل تراجع أهمية القطاعات التقليدية مثل الزراعة والصناعة. توفر هذه الزيادة مؤشراً على الطلب المتزايد على المهارات الموجهة للخدمات، مما يعكس الحاجة إلى تطوير العمالة المحلية لتلبية متطلبات سوق العمل في هذا القطاع.[1]

أما المغرب، فقد أظهر نمواً مشابهاً في نسبة العمالة في قطاع الخدمات، حيث ارتفعت من 35.1% في عام 2000 إلى 45.3% في عام 2022. يبرز هذا التطور الدور الحيوي الذي تلعبه العمالة في دعم الاقتصاد المغربي، خاصة في قطاعات رئيسية مثل السياحة والخدمات التجارية، التي تمثل مصادر هامة لتوليد الوظائف. يشير هذا النمو إلى قدرة المغرب على استيعاب جزء كبير من القوى العاملة في هذا القطاع، ما يعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.[2]

1 -World Bank. *Employment in Services (% of Total Employment) (Modeled ILO Estimate).* Accessed March 3, 2024. https://databank.worldbank.org/reports.
2 -*Ibid* .

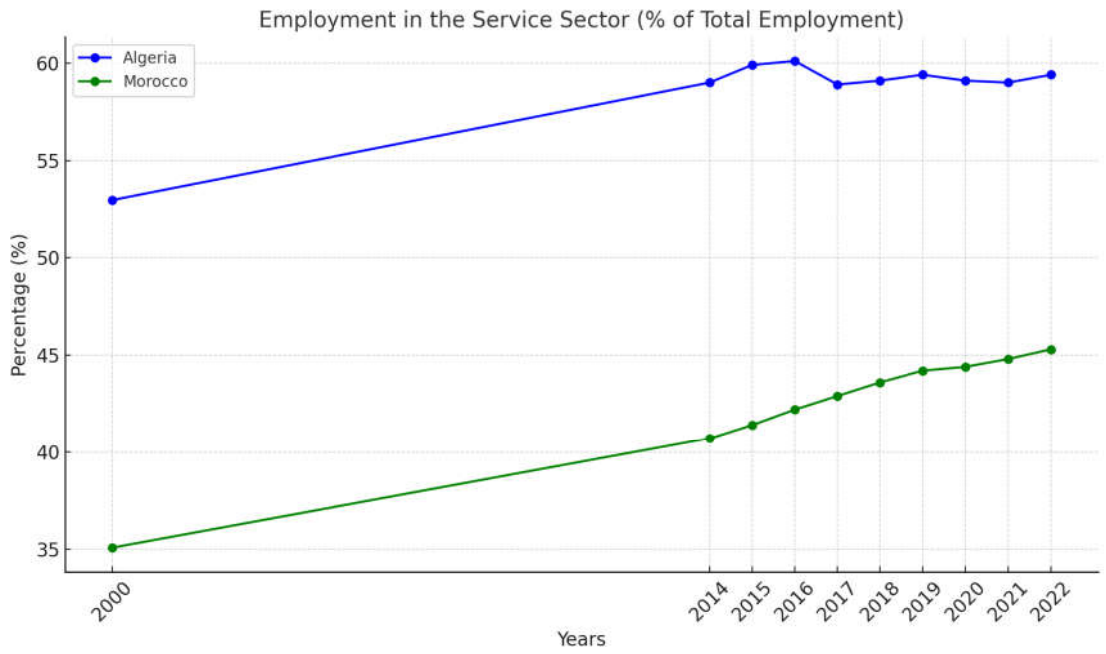
الجدول (04): العمالة في قطاع الخدمات (% من إجمالي العمالة) (تقدير نموذجي من منظمة العمل الدولية)

السنوات	الجزائر	المغرب
2000	53	35.1
2014	59.3	40.70
2015	59.9	41.4
2016	60.1	42.2
2017	58.9	42.9
2018	59.1	43.6
2019	59.4	44.2
2020	59.1	44.4
2021	59	44.8
2022	59.4	45.3

المصدر: https://databank.worldbank.org

ويظهر المنحنى البياني أدناه بوضوح الاتجاه التصاعدي لنسبة العمالة في قطاع الخدمات في كل من الجزائر والمغرب خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2022، مما يعزز من فهم التحولات الهيكلية في سوق العمل ويتيح تتبع الفوارق الزمنية والمعدلات السنوية بدقة أكبر. يُسهم هذا التوضيح البصري في تقديم صورة شاملة لتطور هذا القطاع وأهميته كرافد رئيسي لاستيعاب القوى العاملة

الرسم البياني رقم (05): رسم بياني يوضح بيانات الجدول رقم (04)



ويمكن القول إن ارتفاع نسبة العمالة في قطاع الخدمات في كلا البلدين يعكس اختلاف استراتيجيات التنمية الاقتصادية، حيث يمثل هذا القطاع وسيلة فعالة لاستيعاب القوى العاملة المتزايدة وتلبية احتياجات الأسواق المحلية والدولية.

الفرع الثالث: نسبة العمالة إلى السكان

تعد نسبة العمالة إلى السكان من المؤشرات الأساسية التي تعكس قدرة الاقتصاد على استيعاب القوى العاملة وتوفير فرص التشغيل. في الجزائر، شهدت هذه النسبة تحسناً ملحوظاً على مدى العقدين الماضيين، حيث ارتفعت من 30.8% في عام 2000 إلى 37.1% في عام 2022، مع تسجيل انخفاضات طفيفة في بعض الفترات. يعكس هذا التحسن النسبي جهود الجزائر في تحسين فرص العمل ودمج السكان النشطين في سوق

العمل، على الرغم من التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد، مثل الاعتماد على الصناعات الاستخراجية وضعف التنويع الاقتصادي.[1]

في المقابل، احتفظ المغرب بنسبة أعلى للعمالة إلى السكان طوال الفترة المدروسة، حيث بلغت 44.5% في عام 2000، إلا أنها انخفضت تدريجياً لتصل إلى 39.7% في عام 2022. يعكس هذا التراجع الطفيف تحديات سوق العمل المغربي، رغم الاستمرار في تحقيق نمو مستدام في قطاعات متعددة، لا سيما في الخدمات والصناعات التحويلية، مما ساهم في خلق فرص عمل جديدة وامتصاص جزء كبير من القوى العاملة، خاصة في المناطق الحضرية.[2]

الجدول (05): نسبة العمالة إلى السكان (15 سنة فأكثر، الإجمالي(%)

(تقدير نموذجي من منظمة العمل الدولية)

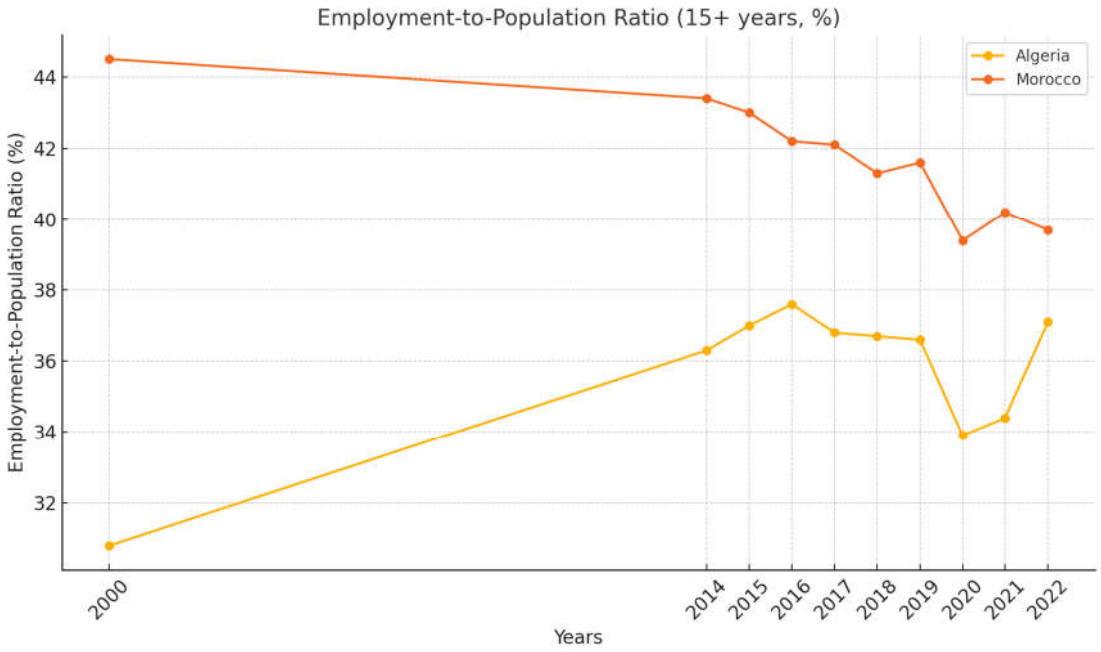
السنوات	الجزائر	المغرب
2000	30.8	44.5
2014	36.3	43.4
2015	37.0	43
2016	37.6	42.2
2017	36.8	42.1
2018	36.7	41.3
2019	36.6	41.6
2020	33.9	39.4
2021	34.4	40.2
2022	37.1	39.7

المصدر: https://databank.worldbank.org

1 -World Bank. *"Employment to Population Ratio, 15+, Total (% of Total Population) (Modeled ILO Estimate)."* Accessed March 11, 2024. https://databank.worldbank.org/.
2 -*Ibid* .

ويوضح الشكل البياني أدناه التغيرات في نسبة العمالة إلى السكان (15 سنة فأكثر) في الجزائر والمغرب على مدى العقدين الماضيين. كما يساعدنا هذا المنحنى في إظهار الفروقات الزمنية بشكل بصري، مما يبرز الاتجاهات العامة لكل بلد ويتيح مقارنة واضحة بينهما. ويُظهر كذلك التباين في نسب العمالة وتذبذبها.

الرسم البياني رقم (06): رسم بياني يوضح بيانات الجدول رقم (05)



يشير هذا التحليل إلى أن المغرب أظهر استقراراً نسبياً في هذا المؤشر، مما قد يعكس مرونة أكبر في سوق العمل المغربي. ومع ذلك، يبقى التحدي المشترك لكلا البلدين هو تعزيز السياسات الاقتصادية لزيادة نسبة العمالة، خاصة بين الشباب، وتوفير بيئة تشجع على الاستثمار في القطاعات المنتجة لتقليل معدلات البطالة والفقر.

الفرع الرابع: معدل البطالة

تُظهر بيانات معدل البطالة في الجزائر والمغرب تطورات ملحوظة على مدى العقدين الماضيين، مع اختلاف في الاتجاهات بين البلدين. في الجزائر، انخفض معدل البطالة بشكل ملحوظ من 29.8% في عام 2000 إلى 10.2% في عام 2014، إلا أن هذا التراجع لم يكن مستدامًا، حيث تراوحت النسبة بين 10% و14% حتى عام 2023، حين بلغ المعدل 11.8%. يعكس هذا التذبذب التحديات المستمرة في تحقيق استقرار في سوق العمل، مما يشير إلى الاعتماد الكبير على قطاعات محدودة وغير متنوعة قد تحد من القدرة على خلق وظائف جديدة.[1]

أما في المغرب، فقد ظل معدل البطالة أقل من نظيره في الجزائر، حيث انخفض تدريجياً من 13.6% في عام 2000 إلى 9.1% في عام 2023. هذا التوجه يعكس نجاح المغرب في توسيع قاعدة سوق العمل، بما في ذلك تطوير القطاعات غير الرسمية التي تلعب دورًا كبيرًا في تقليل البطالة وتوفير فرص عمل متنوعة.[2]

1 -World Bank. *"Unemployment, Total (% of Total Labor Force) (Modeled ILO Estimate)."* Accessed March 11, 2024. https://databank.worldbank.org/.
2 -*Ibid* .

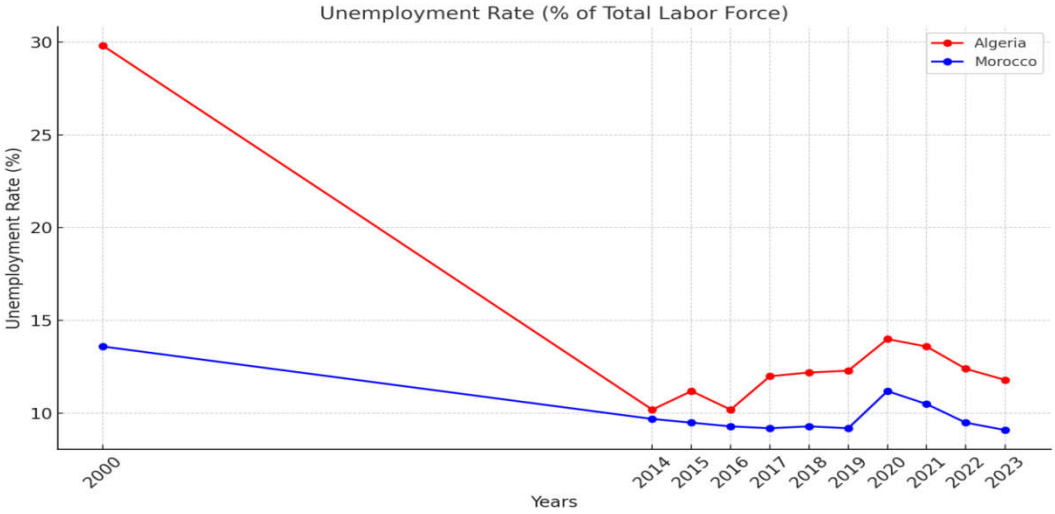
الجدول (06): معدل البطالة، الإجمالي (% من إجمالي القوة العاملة) (تقدير نموذجي من منظمة العمل الدولية)

السنوات	الجزائر	المغرب
2000	29.8	13.6
2014	10.2	9.7
2015	11.2	9.5
2016	10.2	9.3
2017	12	9.2
2018	12.2	9.3
2019	12.3	9.2
2020	14	11.2
2021	13.6	10.5
2022	12.4	9.5
2023	11.8	9.1

المصدر: https://databank.worldbank.org

ويوضح الشكل البياني أدناه تطور معدل البطالة في الجزائر والمغرب على مدى العقدين الماضيين، مما يعكس التغيرات في سوق العمل والاختلافات بين البلدين في مواجهة تحديات البطالة.

الرسم البياني رقم (07): رسم بياني يوضح بيانات الجدول رقم (06)



من خلال هذه المعطيات يمكن استنتاج أن معدل البطالة في الجزائر يظل مرتفعًا، مما يعكس التحديات الهيكلية التي تواجهها الجزائر في سوق العمل، بما في ذلك الاعتماد الكبير على القطاعات التقليدية وعدم التنوع الاقتصادي. في المقابل، يتميز المغرب بقدرة نسبية على إدارة البطالة بفضل توسع قاعدة سوق العمل، مما أسهم في تقليص الفجوة مع معدلات البطالة العالمية. ويشير هذا إلى أن المغرب قد نجح في استراتيجياته لتوفير فرص العمل لكنه يظل تحت المستوى المطلوب.

المطلب الثاني: السياسة الصحية في الجزائر والمغرب: تحليل للمعطيات الصحية (1990-2017)

تشكل الصحة العامة إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها رفاهية المجتمعات، كما أنها تعكس جودة الحياة ومدى توفر الخدمات الأساسية التي يحتاجها السكان. بالنظر إلى البيانات المتاحة عن مؤشرات الصحة العامة في الجزائر والمغرب، نستطيع أن نرصد أوجه التشابه والاختلاف في توجهات السياسة الصحية بين البلدين. سيتناول هذا التحليل مجموعة من المؤشرات التي تتضمن عدد أسرة المستشفيات، وعدد الأطباء لكل ألف شخص، ومعدل وفيات الأمهات، ومدى توفر مياه الشرب المدارة بشكل آمن، وسنحاول من خلالها تقييم مدى كفاءة السياسات الصحية المتبعة وأثرها على المجتمع.

الفرع الأول: البنية التحتية الصحية في الجزائر والمغرب

تُعتبر البنية التحتية الصحية مؤشراً رئيسياً على توجهات الحكومة في تقديم الخدمات الصحية وتلبية احتياجات السكان. عند مقارنة بيانات عدد أسرَّة المستشفيات لكل ألف شخص في الجزائر والمغرب، نلاحظ اختلافات بارزة تعكس الفجوات في القدرات الصحية لكل بلد.

في الجزائر، كان عدد الأسرّة لكل ألف شخص مرتفعاً نسبياً في عام 1990 بواقع 2.5 سرير، لكنه شهد تراجعًا تدريجيًا ليصل إلى 1.6 سرير في عام 2017. يعكس هذا الانخفاض الطفيف في عدد الأسرّة تحديات كبيرة تواجه القطاع الصحي الجزائري، مثل تزايد الطلب على الخدمات الصحية نتيجة للنمو السكاني وضغوط الميزانية التي قد تعوق تطوير البنية التحتية الطبية. ورغم ذلك، يبقى النظام الصحي الجزائري قادرًا على تقديم جزء من احتياجات السكان، ولو بوتيرة محدودة.[1]

1 -World Bank. *"Hospital Beds (Per 1,000 People) – Algeria."* Accessed March 11, 2022. https://data.worldbank.org/.

أما في المغرب، فقد بدأ معدل عدد الأسرّة لكل ألف شخص بمستوى منخفض بلغ 1.1 سرير في عام 1994، وظل ثابتًا تقريباً عند مستوى 1 سرير حتى عام 2017. هذا المعدل المنخفض يعكس الحاجة الملحة إلى استثمارات إضافية في البنية التحتية الصحية لتلبية احتياجات السكان بشكل أفضل، خاصة في ظل الأوضاع الطارئة أو الضغط الكبير على المستشفيات. في هذا السياق، قد يبرز تركيز المغرب على توفير الرعاية الوقائية كاستراتيجية مكملة لضمان تلبية الاحتياجات الصحية للأفراد.[1]

الجدول (07): عدد أسرة المستشفيات لكل ألف شخص في الجزائر و المغرب للفترة الممتدة من 1990 إلى 2017

السنوات	الجزائر	المغرب
1990	2.5	1.3
1994	2.1	1.1
1997	/	1
1998	2.1	/
2000	1.8	0.9
2001	1.8	0.9
2002	1.8	0.9
2003	1.8	0.9
2004	1.8	0.9
2005	/	0.9
2006	1.7	0.9
2007	/	0.9
2008	1.8	0.9
2009	1.8	0.8
2010	1.7	0.8
2011	1.7	0.8

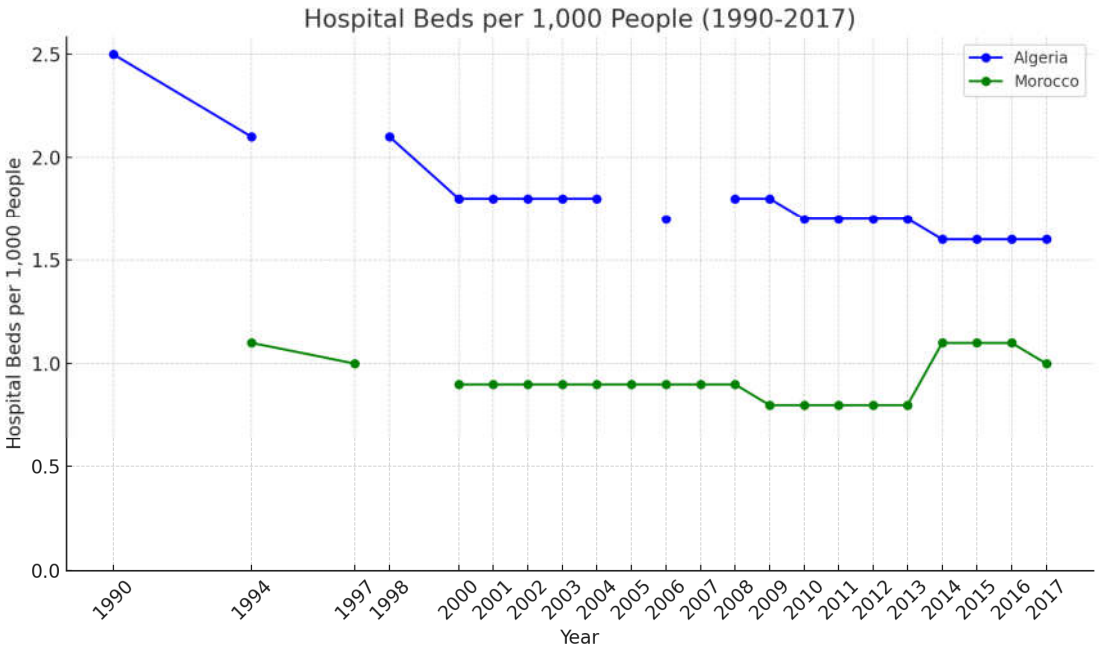
1 -World Bank. *"Hospital Beds (Per 1,000 People) – Morocco."* Accessed March 11, 2022. https://data.worldbank.org/.

2012	1.7	0.8
2013	1.7	0.8
2014	1.6	1.1
2015	1.6	1.1
2016	1.6	1.1
2017	1.6	1.0

المصدر: من إنتاج الباحث اعتمادًا على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

ويوضح المنحنى البياني أدناه الاتجاهات في عدد أسرة المستشفيات لكل ألف شخص في الجزائر والمغرب من عام 1990 إلى 2017، مما يبرز الفجوات في البنية التحتية الصحية بين البلدين وتوجهاتهما في تلبية احتياجات السكان.

الرسم البياني رقم (08): رسم بياني يوضح بيانات الجدول رقم (07)



توضح هذه البيانات أن الجزائر تواجه تحديات في الحفاظ على مستوى عدد الأسرة مقارنةً بالزيادة في الطلب، بينما يبرز المغرب الحاجة إلى استثمارات ملحة لتحسين قدرته على استيعاب احتياجات السكان في مجال الرعاية الصحية.

الفرع الثاني: الكوادر الطبية وتوافر الأطباء

يعكس توافر الكوادر الطبية المؤهلة عنصرًا أساسيًا في تعزيز جودة الخدمات الصحية. تُظهر البيانات أن الجزائر قد حققت تحسنًا ملحوظًا في عدد الأطباء لكل ألف شخص، حيث ارتفع المعدل من 0.9 في عام 1990 إلى 1.8 في عام 2016، مما يعكس التزام الحكومة بتعزيز التعليم الطبي والاستثمار في الكوادر الصحية. هذه الزيادة تمثل خطوة إيجابية نحو تقديم خدمات علاجية متطورة وضمان كفاءة النظام الصحي بشكل عام.[1]

في المقابل، يبرز المغرب تحديات واضحة في هذا المجال، حيث كانت نسبة الأطباء 0.2 لكل ألف شخص في عام 1993، ولم تصل إلى 0.7 إلا في عام 2017. يشير هذا الفارق الكبير إلى الصعوبات التي تواجه المغرب في جذب وتأهيل الكوادر الطبية، وهو ما قد يؤثر سلبًا على جودة الرعاية الصحية المتاحة. قد تكون هذه التحديات مرتبطة بعدم كفاية المخصصات المالية للقطاع أو ظروف العمل غير الجاذبة، مما يدفع الأطباء إلى البحث عن فرص في الخارج. رغم التحسينات التي حققها المغرب في بعض جوانب الصحة، فإن النقص في عدد الأطباء يظل عقبة رئيسية أمام تقديم خدمات صحية متكاملة وفعالة.[2]

1 -World Bank. *"Number of Physicians per 1,000 People (Algeria).* Accessed March 11, 2022. https://data.worldbank.org/

2 -World Bank. *"Number of Physicians per 1,000 People (Morocco).* Accessed March 11, 2022. https://data.worldbank.org/

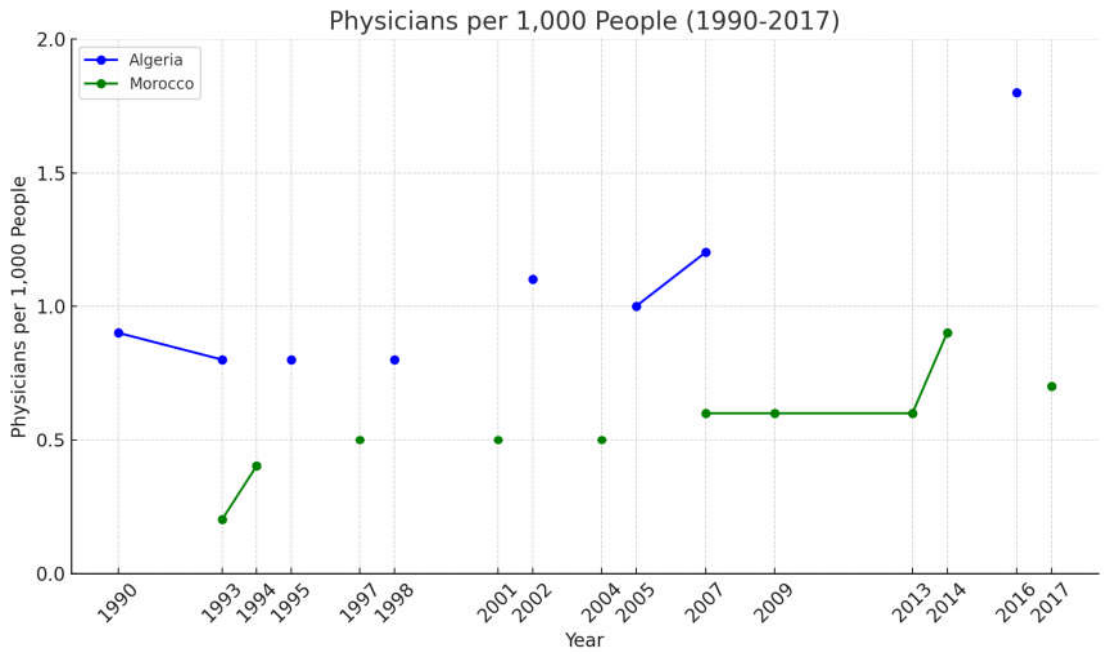
الجدول (08): عدد الأطباء لكل ألف شخص في الجزائر والمغرب للفترة الممتدة من 1990 إلى 2017

السنوات	الجزائر	المغرب
1990	0.9	/
1993	0.8	0.2
1994	/	0.4
1995	0.8	/
1997	/	0.5
1998	1	/
2001	/	0.5
2002	1.1	/
2004	/	0.5
2005	1.0	/
2007	1.2	0.6
2009	/	0.6
2013	/	0.6
2014	/	0.9
2016	1.8	/
2017	/	0.7

المصدر: من إنتاج الباحث اعتمادًا على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

يوضح المنحنى البياني المرفق تطور عدد الأطباء لكل ألف شخص في الجزائر والمغرب على مدار الفترة من 1990 إلى 2017، مما يعزز فهم الفجوة بين البلدين في توافر الكوادر الطبية. ففي الجزائر، يتضح من المنحنى أن هناك زيادة مطردة في عدد الأطباء، مما يعكس جهود الحكومة في تطوير النظام الصحي. في المقابل، يبرز المنحنى الخاص بالمغرب استقرارًا نسبياً مع نمو بطيء في عدد الأطباء، مما يشير إلى التحديات التي تواجه المغرب في جذب وتأهيل الكوادر الطبية.

الرسم البياني رقم (09): رسم بياني يوضح بيانات الجدول رقم (08)



الفرع الثالث: رعاية الأمهات ومعدل وفيات الأمهات

يعد معدل وفيات الأمهات مؤشرًا رئيسيًا على جودة خدمات الرعاية الصحية المقدمة للنساء والأمهات، خاصة خلال فترة الحمل والولادة. ومن البيانات المتاحة، يظهر أن المغرب قد أحرز تقدمًا ملحوظًا في هذا الجانب، إذ انخفضت وفيات الأمهات من 1600 في عام 2000 إلى 550 في عام 2017، مما يدل على تطور ملحوظ في سياسات الصحة الإنجابية. يعكس هذا التقدم نجاح المغرب في تبني برامج توعية وتحسين الخدمات الصحية للأمهات. ويعد هذا الانخفاض الكبير دليلًا على فعالية السياسات الوقائية المغربية في تحسين صحة المرأة الحامل والحد من المخاطر المرتبطة بالولادة.[1]

في المقابل، أظهرت الجزائر تقدمًا أبطأ في هذا المجال، إذ انخفض معدل وفيات الأمهات من 960 في 2000 إلى 910 في 2017. يشير هذا التباطؤ النسبي إلى

1 -World Bank. *"Maternal Mortality Ratio (Per 100,000 Live Births) –Morocco."* Accessed january 11, 2024. https://data.worldbank.org

الحاجة إلى مزيد من التركيز على الخدمات الصحية الموجهة للنساء، ومع أن الجزائر قد حسنت من خدماتها الصحية على مر السنين، إلا أن هذا التقدم البطيء في مجال وفيات الأمهات يعكس حاجة أكبر لتطوير خدمات الصحة الإنجابية والولادة.[1]

الجدول (09): عدد وفيات الأمهات في الجزائر و المغرب في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2017

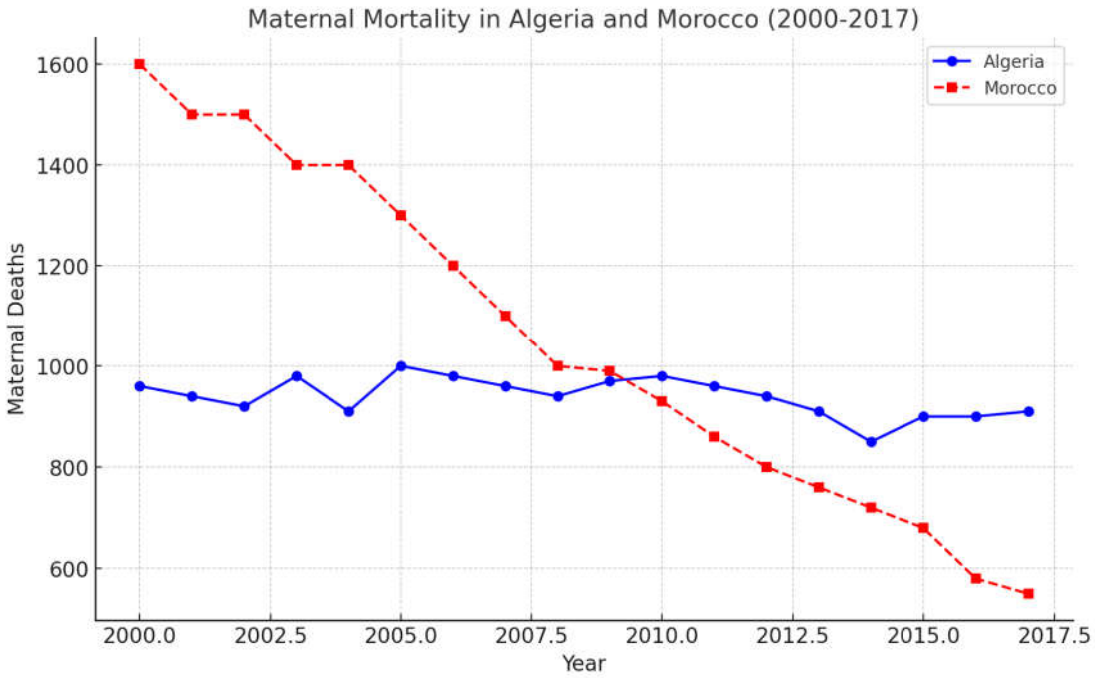
السنوات	الجزائر	المغرب
2000	960	1600
2001	940	1500
2002	920	1500
2003	980	1400
2004	910	1400
2005	1000	1300
2006	980	1200
2007	960	1100
2008	940	1000
2009	970	990
2010	980	930
2011	960	860
2012	940	800
2013	910	760
2014	850	720
2015	900	680
2016	900	580
2017	910	550

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

1 -World Bank. *"Maternal Mortality Ratio (Per 100,000 Live Births) – Algeria."* Accessed january 11, 2024. https://data.worldbank.org

ويوضح المنحنى البياني المرفق تطور معدل وفيات الأمهات في الجزائر والمغرب بين عامي 2000 و2017، مما يساعد في إبراز الفروقات في تقدم السياسات الصحية بين البلدين. في المغرب، يعكس المنحنى الانخفاض الملحوظ في معدلات وفيات الأمهات، مما يدل على فعالية برامج الصحة الإنجابية والتوعية، بينما يظهر المنحنى الخاص بالجزائر تذبذبًا أبطأ في الانخفاض، مما يشير كذلك إلى الحاجة إلى تعزيز السياسات الوقائية والخدمات الصحية الموجهة للأمهات.

الرسم البياني رقم (10): رسم بياني يوضح بيانات الجدول رقم (09)



الفرع الرابع: إمكانية الوصول إلى مياه الشرب المدارة بشكل آمن

إن توفير مياه الشرب الآمنة يمثل جزءًا أساسيًا من السياسات الصحية، حيث يرتبط بشكل مباشر بصحة المجتمع وقدرته على مواجهة الأمراض. تُظهر بيانات الجزائر أن نسبة السكان الذين يستخدمون مياه الشرب المدارة بشكل آمن ارتفعت من 70% في عام 2000 إلى 76% في عام 2017، مما يعكس تطورًا معتدلًا في جهود توفير مياه

شرب نظيفة. إلا أن هذا التحسن المحدود قد يدل على تحديات في التوسع المستدام لتوفير المياه النظيفة، لا سيما في المناطق الريفية أو النائية.[1]

أما في المغرب، فقد بدأت النسبة من مستوى أقل بكثير (42% في عام 2000)، لكنها ارتفعت بسرعة إلى 72% في عام 2017، مما يدل على جهود كبيرة نحو تحسين البنية التحتية للمياه. يشير هذا النمو الملحوظ إلى سياسة واضحة تهدف إلى تحسين جودة الحياة، ويتماشى مع التوجهات الوقائية التي تبنتها المغرب في سياستها الصحية. ويمكن اعتبار هذا الجانب من السياسات الصحية المغربية نجاحًا بارزًا، يعكس استثمارات ناجحة في البنية التحتية الأساسية.[2]

الجدول (10): نسبة الأشخاص الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب المدارة بشكل آمن %

السنوات	الجزائر	المغرب
2000	70	42
2001	71	42
2002	71	42
2003	72	43
2004	72	43
2005	73	44
2006	73	44
2007	74	45
2008	74	48
2009	75	51
2010	75	54
2011	75	56
2012	76	59

1 -World Bank. *"Access to Safe Drinking Water (% of Population) – Algeria."* Accessed April 01, 2024. https://data.worldbank.org

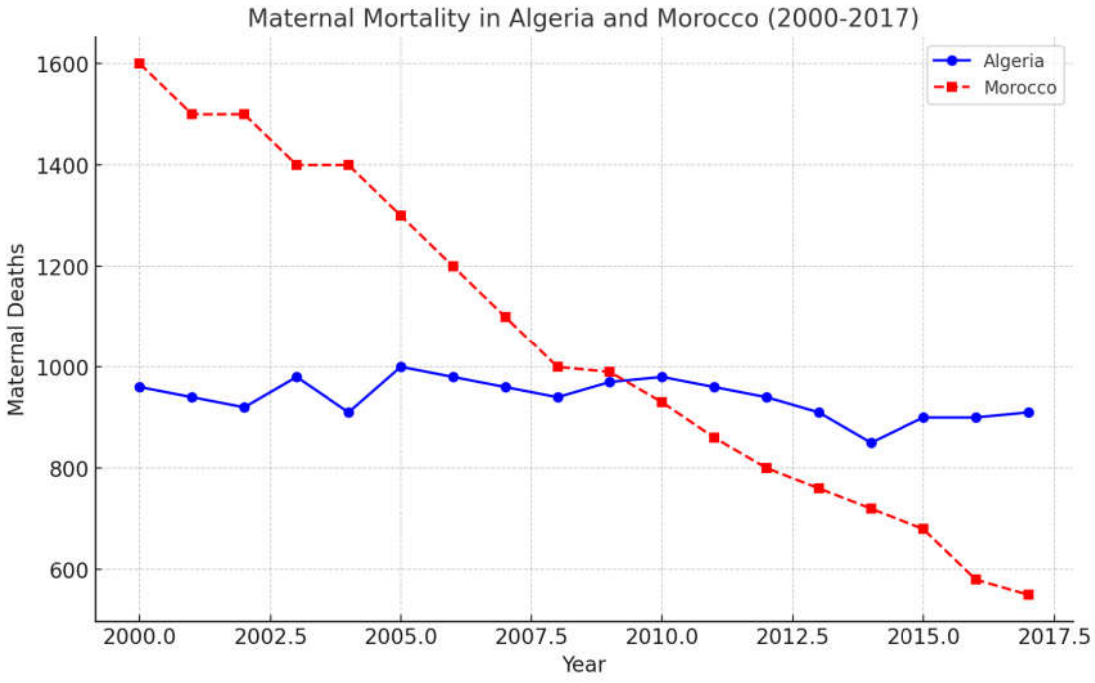
2 -World Bank. *"Access to Safe Drinking Water (% of Population) – Morocco."* Accessed April 01, 2024. https://data.worldbank.org

2013	76	63
2014	75	66
2015	77	68
2016	76	70
2017	76	72

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

ويوضح المنحنى البياني أدناه التطور السنوي في نسبة الأشخاص الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب المدارة بشكل آمن في الجزائر والمغرب، مما يبرز الفروقات في التقدم بين البلدين ويعكس تأثير السياسات الصحية والاستثمار في البنية التحتية على تحسين الوصول إلى مياه الشرب النظيفة

الرسم البياني رقم (11): رسم بياني يوضح بيانات الجدول رقم (10)



بناءً على التحليل السابق، يتضح أن لكل من الجزائر والمغرب نقاط قوة وضعف في سياساتهما الصحية. فقد ركزت الجزائر على البنية التحتية العلاجية مثل زيادة عدد الأطباء وأسرة المستشفيات، بينما تميز المغرب بتطوير خدمات الصحة الوقائية وتحسين إمكانية الوصول إلى المياه النظيفة، مما ساهم في تحسين مؤشرات الصحة العامة بشكل أسرع. لتحقيق أداء أفضل، يمكن للجزائر الاستفادة من التجارب الناجحة في خفض وفيات الأمهات وتوسيع خدمات الصحة الوقائية، بينما يمكن للمغرب التركيز على جذب وتأهيل المزيد من الكوادر الطبية لدعم خدمات الرعاية العلاجية.

المطلب الثالث: السياسة التعليمية في الجزائر والمغرب: تحليل للمعطيات التعليمية الصادرة عن البنك الدولي (2018-2023)

تمثل السياسات التعليمية ركيزة أساسية في تطوير المجتمعات، حيث ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمستقبل الأجيال الجديدة وازدهار الاقتصاد الوطني. تركز هذه المقارنة على تقييم سياسة التعليم في كل من الجزائر والمغرب من خلال تحليل الإنفاق الحكومي على التعليم ونسب الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (24-15سنة) في الفترة الممتدة من 2018-2023، مع محاولة فهم التوجهات والتنمية في هذا القطاع الحيوي في كلا البلدين.

الفرع الأول: الإنفاق الحكومي على التعليم (من الناتج المحلي الإجمالي)

يعتبر الإنفاق على التعليم أحد المؤشرات البارزة التي تعكس التزام الحكومات بتعزيز التعليم وتطويره كجزء من أولويات الإنفاق العام. في هذا الصدد، تُظهر البيانات أن الجزائر كانت تستثمر بشكل أكبر من المغرب في قطاع التعليم حتى عام 2020، حيث تراوحت نسبة الإنفاق بين 5.5% و 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، سجل عام 2022 انخفاضًا في هذه النسبة إلى 4.7%، ما يعكس تقليصًا في الإنفاق الحكومي، والذي قد يؤثر سلبًا على جودة التعليم ومستوى الخدمة التعليمية المقدمة.[1]

أما المغرب، فقد حافظ على مستوى استثمار ثابت نسبيًا في التعليم، مع نسبة تتراوح بين 4.7% و 6.3% من الناتج المحلي الإجمالي. في عام 2020، تجاوز الإنفاق في المغرب الجزائر (6.3% مقابل 6.2%)، ولكن هذه النسبة تراجعت قليلاً في السنوات التالية لتصل إلى 6.0% في عام 2023، مما يشير إلى استقرار نسبي في سياسة الإنفاق على التعليم.[2]

1 -World Bank. *"Education Expenditure, Total (% of GDP)."* . Accessed December 10, 2023. https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=SE.XPD.TOTL.GD.ZS&country=WLD
2 -*ibid.*

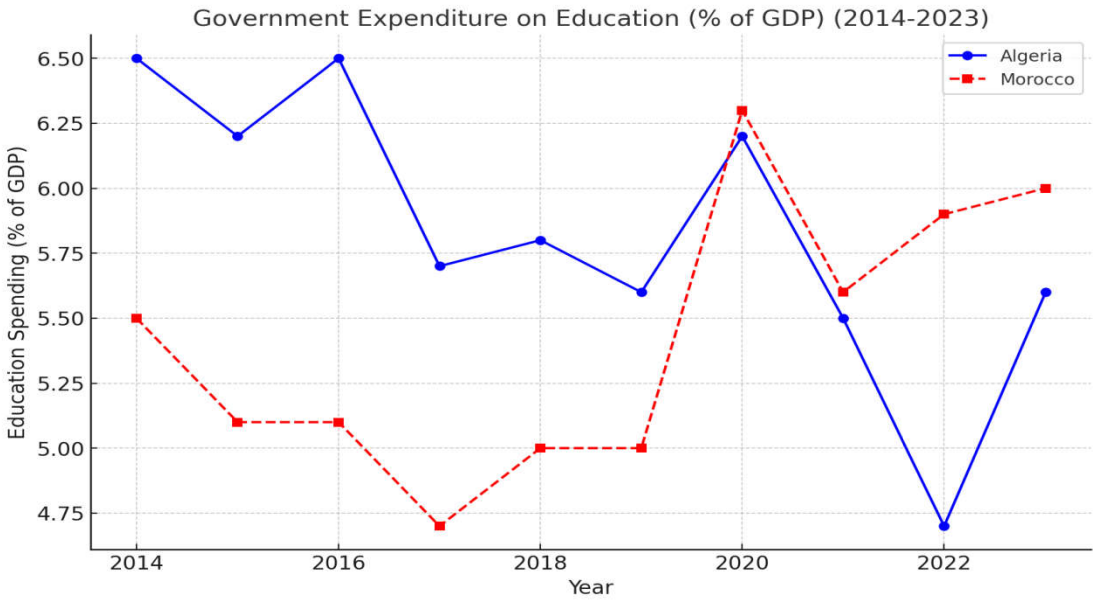
الجدول (11): الإنفاق الحكومي على التعليم (إجمالي % من الناتج المحلي الإجمالي)

السنوات	الجزائر	المغرب
2000	/	/
2014	6.5	5.5
2015	6.2	5.1
2016	6.5	5.1
2017	5.7	4.7
2018	5.8	5.0
2019	5.6	5.0
2020	6.2	6.3
2021	5.5	5.6
2022	4.7	5.9
2023	5.6	6.0

المصدر: https://databank.worldbank.org

ويقدم المنحنى البياني التالي مقارنة بين الإنفاق الحكومي على التعليم في الجزائر والمغرب، موضحًا الاتجاهات العامة التي قد تشير إلى التحديات والفرص في تطوير النظام التعليمي في كلا البلدين.

الرسم البياني رقم (12): رسم بياني يوضح بيانات الجدول رقم (11)



يُستنتج من هذا أن الإنفاق الحكومي على التعليم في الجزائر كان في البداية أعلى من المغرب، لكنه شهد انخفاضًا ملحوظًا في عام 2022. في المقابل، حافظ المغرب على استقرار إنفاقه مع زيادة طفيفة في السنوات الأخيرة.

الفرع الثاني: معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (15-24 سنة)

تعتبر نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة كذلك، من المؤشرات الأساسية لتقييم فعالية السياسات التعليمية، خصوصًا بين الشباب الذين يمثلون الركيزة الأساسية في أي مجتمع. وفقًا للبيانات الموضحة في الجدول، سجلت الجزائر معدل إلمام بالقراءة والكتابة قدره 97.4% في عام 2018، مما يعكس مستوى مرتفعًا. إلا أن هذا المعدل شهد تراجعًا كبيرًا في 2019 ليصل إلى 74.0%، مما يبرز التحديات التي واجهها النظام التعليمي في تلك الفترة.[1]

1 -World Bank," *Literacy Rate, Youth Total (% of People Ages 15-24)* ", World Development Indicators, accessed December 10, 2023, https://databank.worldbank.org/reports. .

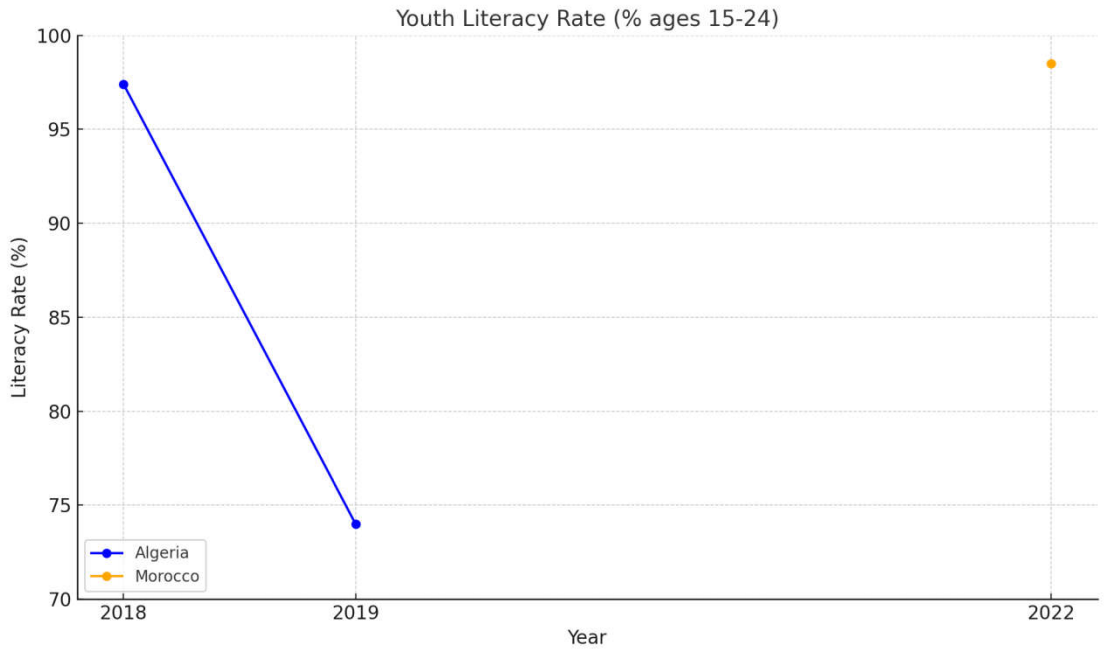
من ناحية أخرى، حقق المغرب في عام 2022 معدل إلمام بالقراءة والكتابة بلغ 98.5% بين الشباب، وهو معدل يتفوق على الأرقام المسجلة في الجزائر خلال الأعوام السابقة، مما يعكس تحسنًا في جودة التعليم والسياسات التعليمية في المغرب.[1]

الجدول (12): معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب، الإجمالي (% من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة)

السنوات	الجزائر	المغرب
2018	97.4	/
2019	74.0	/
2022	/	98.5

المصدر: https://databank.worldbank.org

الرسم البياني رقم (13): رسم بياني يوضح بيانات الجدول رقم (12)



1 -*ibid*.

من خلال هذه البيانات، يتضح أن الجزائر تراجعت بشكل ملحوظ في نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب في 2019، في حين أحرز المغرب تقدمًا ملحوظًا في 2022، ما يعكس فعالية السياسات التعليمية في تعزيز نسبة الإلمام بين الشباب.

خاتمة الفصل:

تكشف الدراسة السابقة أن تجارب التنمية في الجزائر والمغرب تعكس تطورات متباينة ومعقدة نتيجة للتحولات السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية. فقد بدأت الجزائر، منذ الاستقلال، بنموذج اقتصادي اشتراكي يعتمد بشكل كبير على القطاع العام، ولكن هذا النموذج أظهر أوجه قصور مثل تدهور القطاع الزراعي والبطالة المرتفعة، مما دفعها إلى التحول نحو اقتصاد السوق في التسعينيات. ورغم الإصلاحات الاقتصادية التي هدفت إلى تحفيز القطاع الخاص وتخفيف التدخل الحكومي، إلا أن الاعتماد على قطاع المحروقات شكّل تحديًا كبيرًا مستمرًا. وبالرغم من هذه التحديات، تواصل الجزائر سعيها نحو تحقيق تنمية مستدامة من خلال برامج التنمية الكبرى، مع التركيز على الحاجة إلى التنوع الاقتصادي وتعزيز الكفاءات البشرية.

من جهة أخرى، عرفت سياسة التنمية في المغرب تطورًا مستمرًا من خلال سلسلة من المخططات التي عملت على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وتحسين الظروف الاجتماعية. وعلى الرغم من النجاح في مجالات مثل البنية التحتية والتعليم، فإن المغرب لم يكن بمنأى عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية، مثل الفجوات بين الفئات المجتمعية والضغوط المالية. ومع ذلك، ساعدت هذه التجارب على إدراك الاحتياجات الحقيقية للاقتصاد والمجتمع، مما أدى إلى وضع استراتيجيات فعّالة تسعى إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

لقد أظهرت التحليلات في هذا الفصل أن الاعتماد فقط على المؤشرات الاقتصادية التقليدية لا يكفي لفهم فعالية السياسات التنموية. لأن التنمية الحقيقية تتطلب مقاربة شاملة تشمل جميع جوانب الحياة، مثل التعليم والصحة والعدالة الاجتماعية. وقد بينت هذه الدراسة أهمية استخدام مؤشرات التنمية البشرية ومؤشرات العمل والإنتاجية لتقييم السياسات التنموية بشكل دقيق. ووفق المعطيات الصادرة عن صندوق النقد الدولي، بينما حقق المغرب تقدمًا نسبيا في إدماج القوى العاملة وتخفيف البطالة، فإن الجزائر واجهت

في بعض المحطات تحديات هيكلية تتطلب الإصلاح المستدام وتعزيز التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

كما أظهرت السياسة الصحية والتعليمية في البلدين أن الجزائر قامت بتطوير البنية التحتية الصحية وعدد الأطباء، في مقابل ذلك عمل المغرب على تحسين الخدمات الصحية الوقائية والوصول إلى المياه النظيفة. وفي مجال التعليم، عكست الجزائر استثمارات كبيرة في التعليم، إلا أن تراجع النسبة في السنوات الأخيرة يسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز السياسات، في حين أن المغرب حقق تقدمًا في نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب إلا أنه لا يزال تحت المستوى المطلوب.

الفصل الرابع:

التأثير المتبادل للسياسات الأمنية والتنمية على الأمن والتنمية في الجزائر والمغرب.

تتناول هذه الدراسة في فصلها الرابع العلاقة المتشابكة بين السياسات الأمنية والتنموية في الجزائر والمغرب، وتأثيرها المتبادل على الأمن والتنمية في كلا البلدين. ففي ظل التحديات التي تواجه المنطقة المغاربية، يتضح أن السياسات الأمنية والتنموية ليست كيانات منفصلة، بل ترتبط بعلاقة تأثير وتأثر تؤثر بشكل مباشر على تحقيق الاستقرار والتنمية.

يركز هذا الفصل على تقييم السياسات الأمنية في الجزائر والمغرب من حيث تحقيق أهدافها، عبر استعراض جوانب الربح والخسارة الناتجة عنها. ويتم التطرق إلى إشكالية المعضلة الأمنية التي تواجه كلا البلدين، وتداعيات العزلة المغربية على سياستها الإقليمية، بالإضافة إلى تحليل التحولات التي طرأت على العقيدة الأمنية الجزائرية، ومدى نجاح السياسات الأمنية في تحقيق أهدافها على أرض الواقع.

كما يتم استعراض تأثير مخرجات السياسات الأمنية على التنمية، بما في ذلك انعكاس زيادة الإنفاق العسكري على الموارد الوطنية، ومدى نجاح الجهود التنموية في تجاوز التحديات الأمنية. وفي المقابل، يُدرس تقييم السياسات التنموية في ضوء تحقيق التنمية المنشودة، مع التركيز على التحديات المتعلقة بالمنهج ونقطة الارتكاز، وأثر ذلك على القدرة على تحسين الواقع التنموي.

أخيرًا، يتناول الفصل تأثير مخرجات السياسات التنموية على الأمن، حيث يتم تحليل النتائج الإيجابية والسلبية لهذه السياسات، ومدى قدرتها على توفير بيئة آمنة ومستقرة تُسهم في تحقيق تنمية مستدامة. بذلك، يسعى هذا الفصل إلى تقديم رؤية شاملة تُبرز الأبعاد المتداخلة بين الأمن والتنمية في الجزائر والمغرب، وتأثير هذه العلاقة على مسارات الاستقرار في البلدين.

المبحث الأول: تقييم السياسات الأمنية من منظور تحقيق الأمن: حسابات الربح والخسارة

تعتبر السياسات الأمنية حجر الزاوية في تحقيق الأمن الوطني والإقليمي، خاصة في بيئات تعج بالتحديات والتهديدات المتعددة. في حالة الجزائر والمغرب، يُعَدّ تقييم فعالية هذه السياسات أمرًا بالغ الأهمية لفهم مدى قدرتها على تحقيق الأمن المنشود في ظل النزاعات والتوترات المستمرة. ورغم أن الغاية الأساسية للسياسات الأمنية تتمثل في تعزيز الاستقرار وحماية السيادة الوطنية، إلا أن تطبيقها يحمل في طياته حسابات دقيقة للربح والخسارة، حيث قد يؤدي السعي لتعزيز الأمن إلى تصعيد التوترات أو استنزاف الموارد الوطنية، مما يترك تداعيات بعيدة المدى على مختلف المجالات.

في هذا الإطار، يركز هذا المبحث على تقييم السياسات الأمنية الجزائرية والمغربية من منظور تحقيق الأمن، مع تسليط الضوء على المعضلة الأمنية التي تميز العلاقة بين البلدين. كما يتناول هذا التقييم التهديدات التقليدية وتأثيراتها على التوازن الإقليمي، إضافة إلى دراسة ، العزلة الإقليمية، وتحديات العقيدة الأمنية.

المطلب الأول: المعضلة الأمنية

تمثل المعضلة الأمنية بين الجزائر والمغرب حالة معقدة تتجلى بوضوح في سباق التسلح والتحالفات العسكرية المتزايدة بين البلدين، بالإضافة إلى التصعيد المستمر في الخطابات السياسية التي تعكس التوترات بينهما. إن هذه الديناميكية تعتبر تجسيداً عملياً لما يُعرف في العلاقات الدولية بـ "الحلقات المفرغة للأمن"، حيث تسعى كل دولة إلى تعزيز قوتها العسكرية من خلال التسلح والتحالفات الاستراتيجية، ما يؤدي إلى شعور متزايد بعدم الأمان لدى الطرف الآخر، فيستجيب هو بدوره بخطوات مماثلة، مما يعزز من حالة الاستقطاب والتصعيد بين الطرفين.[1]

في هذا السياق، يبرز التعاون العسكري بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، الذي يعد من أبرز مظاهر تعزيز القدرات الدفاعية المغربية. فعلى سبيل المثال تم توقيع اتفاقيات أمنية بين البلدين في الثمانينات من القرن المنصرم تتيح للولايات المتحدة استخدام بعض القواعد العسكرية في المغرب، مما يوفر تسهيلات لوجستية ويسهل الانتشار السريع للقوات الأمريكية في المنطقة. كما أن المغرب استفاد في ذلك الوقت بشكل ملحوظ من الدعم العسكري الأمريكي، الذي شمل تزويده بمعدات متقدمة مثل الطائرات المسلحة بأنظمة رادارية خاصة، وهو ما عزز من قدرة المغرب على رصد الأهداف المعادية في مجمل الصحراء الغربية. كذلك، استفاد المغرب من معلومات استخباراتية مكّنته من تتبع تحركات جبهة البوليساريو، مما ساهم في تعزيز أمانه الإقليمي.[2]

وبالموازاة مع الولايات المتحدة الأمريكية شمل التعاون الأمني والعسكري علاقات متنامية مع إسرائيل العدو اللدود للجزائر، حيث وقع معها المغرب اتفاقيات تشمل تبادل التكنولوجيا

1- بول ويلكينسون، *مرجع سابق*، ص 32

2- أرشد مزاحم مجبل غريري، *الاتفاقيات الأمنية والعسكرية العربية الأمريكية وأثرها على الأمن القومي العربي*)بيروت: مركز الكتاب الأكاديمي، 2013)، 154-155.

العسكرية، بما في ذلك الطائرات بدون طيار، ويعد هذا التعاون، الذي شمل شراء المغرب لمعدات إسرائيلية متقدمة، أحد جوانب التطور التكنولوجي الذي يعكس مساعي المغرب لتعزيز قدراته الدفاعية بطرق مبتكرة. على سبيل المثال، تم تزويد الجيش المغربي بطائرات مسيرة من طراز "هاروب" الانتحارية، فضلاً عن الطائرات من طراز "هيرون" و"إم كيو-9" من الولايات المتحدة، وهي تسهم بشكل كبير في تعزيز التفوق التكنولوجي المغربي في مواجهة الجزائر.[1]

أما الجزائر، فإنها في المقابل تعزز تعاونها العسكري مع روسيا، التي تعد مورداً رئيسياً للأسلحة في تاريخها العسكري. حيث حصلت الجزائر مؤخرا على أسلحة متطورة مثل أنظمة الدفاع الجوي "إس-300"، بالإضافة إلى تعزيز قدراتها العسكرية من خلال تدريبات مشتركة مع القوات الروسية في الجزائر. من هذه التدريبات، على سبيل المثال، مناورات "درع الصحراء" التي أقيمت في 2022، والتي تهدف إلى تعزيز التنسيق في مكافحة الإرهاب على الحدود الجزائرية المغربية. هذه التدريبات تأتي في سياق سعي الجزائر لتعزيز قدراتها العسكرية في مواجهة ما تعتبره تهديدات متزايدة من جارتها الغربية.[2]

لقد أدى هذا التنافس المستمر في بناء القدرات العسكرية إلى تحفيز سباق تسلح بين البلدين، حيث بلغ الإنفاق العسكري في الجزائر في عام 2020 نحو 7.9 مليار دولار، بينما سجل المغرب إنفاقاً عسكرياً قدره 8.4 مليار دولار في نفس العام.[3]

وفي سياق آخر، لم تقتصر المعضلة الأمنية بين البلدين على الجانب العسكري فقط، بل شملت أيضاً التصعيد المستمر في الخطاب السياسي. ففي الوقت الذي يتهم فيه المغرب

1 -"Morocco and Israel: Economic Opportunities, Military Incentives, and Moral Hazards," *Middle East Institute*, December 1, 2022, https://www.mei.edu/sites/default/files.

2- "درع الصحراء: دلالات المناورات الروسية-الجزائرية على حدود المغرب"، *تقديرات المستقبل*، العدد 1625، 31 أغسطس 2022 تم الإطلاع بتاريخ: 2022/10/10. https://futureuae.com/media .

3- *المرجع نفسه.*

الجزائر بمحاولة تقويض استقراره الإقليمي وتحالفاتها مع قوى إقليمية مثل إيران.[1] ترى الجزائر أن المغرب يسعى إلى تعزيز علاقاته مع إسرائيل في إطار مناورات سياسية تهدف إلى مواجهة الجزائر إقليمياً. كما أن كل طرف يحاول تصوير الآخر كتهديد استراتيجي، مما يؤدي إلى تعميق العداء بينهما.

المطلب الثاني: العزلة المغربية.

أدت السياسة التي اتبعتها المملكة المغربية، خاصة في ما يتعلق بقضية الصحراء الغربية، إلى عزل المغرب على الصعيد الإقليمي. حيث تعد هذه القضية أبرز الملفات التي أثرت بشكل مباشر على علاقات المغرب مع جيرانه ومع العديد من الدول الإفريقية. ففي عام 1984، عندما اعترفت منظمة الوحدة الإفريقية بالجمهورية الصحراوية، قرر المغرب الانسحاب من المنظمة احتجاجًا على هذا الاعتراف.[2] وهذا الموقف دفعه إلى اتخاذ خطوة نحو عزلة إفريقية، حيث كان ذلك بمثابة إعلان عن عدم قبوله بشرعية ما يعتبره انفصالًا عن الوحدة الترابية للمغرب، وهو ما انعكس سلبًا على علاقاته مع عدد من الدول الإفريقية التي صوتت لصالح الاعتراف بجبهة البوليساريو.[3]

إن قرار انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية لأكثر من ثلاثين سنة لم يكن مجرد انعكاس لأزمة دبلوماسية، بل كان له أبعاد سياسية وأمنية عميقة، فقد أدى ذلك إلى تعميق الفجوة بينه وبين الدول التي دعمت الجمهورية الصحراوية. في وقت لاحق، وبالرغم

1- عبد العزيز رحابي. "مساهمة استراتيجية التوتر والتصعيد الخارجي حول تسليح الجزائر ".*الخبر*، 23نوفمبر 2021، تم الإطلاع بتاريخ: 2022/10/10. https://www.elkhabar.com/press/article/

2-الحسن الثاني. "إن المغرب إفريقي بانتمائه وسنظل نحن المغاربة جميعا في خدمة إفريقيا – قرار الانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية ".- *دعوة الحق*، العدد 242، ربيع الأول-نونبر 1984، تم الإطلاع بتاريخ: 2022/10/10 . https://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/6299.

3- محمد فتيتي، محمد كنباش، "موقف منظمة الوحدة الأفريقية من مشكلة الصحراء الغربية"، *مجلة جامعة البيضاء للبحوث*، العدد 1، أغسطس 2009، ص 32.

من محاولات المغرب استعادة بعض علاقاته عبر سياسة دبلوماسية نشطة، حيث عاد إلى الاتحاد الإفريقي سنة 2017 ، إلا أن موقفه الثابت من قضية الصحراء الغربية لا زال يحد من نشاط المغرب في المحافل الإقليمية الإفريقية، مما ساهم في تراجع علاقاته مع مجموعة من الدول الإفريقية.

من جهة أخرى يشكل النزاع بين المغرب والجزائر أحد أهم العوامل التي أثرت سلبًا على وضع المغرب المغاربي بشكل خاص. فالحادثة التي وقعت في فندق إسني بمراكش عام 1994 كانت نقطة تحول بارزة، إذ تسببت في تدهور العلاقات الثنائية بين البلدين. حيث كان رد المغرب بفرض تأشيرة على المواطنين الجزائريين نقطة انطلاق للموقف الجزائري المتمثل في إغلاق الحدود البرية، وهو إجراء استمر على مدى عقود، بل أكثر من ذلك اتسعت الهوة بين البلدين أكثر، وفشلت كل محاولات الوساطة المغاربية أو الدولية في إيجاد حلول جذرية. وزادت عزلة المغرب سياسيا وجغرافيا وجويا بقرار الجزائر الأخير المتمثل في قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 2021، وغلق المجال الجوي في وجه الطائرات العسكرية والمدنية المغربية بعد أقل من شهر.[1]

إن إغلاق الحدود البرية الذي عززته الجزائر كان بمثابة قيود جغرافية، بسبب الموقع الجغرافي للمغرب الذي أوجدها بجوار الجزائر بحدود برية طويلة، فهي أشبه ما تكون بجزيرة حدودها الدولية الوحيدة بها مع الجزائر، باستثناء سبتة ومليلية الإسبانيين، هذا الوضع الجغرافي المحاصر حدّ من قدرة المغرب على التواصل البرّي مع دول المنطقة، مما جعله يعتمد بشكل أكبر على العلاقات الأوروبية والمتوسطية.[2]

1- الجزيرة. "بعد قطع العلاقات.. الجزائر تغلق مجالها الجوي مع المغرب "*.الجزيرة نت*، 22سبتمبر 2021 تم الإطلاع بتاريخ: 2022/01/15.https://www.aljazeera.net/politics .

2- عبد العزيز رحابي، *مرجع سابق*.

ورغم أنه حاول عبر هذه السياسات، سواء من خلال تقوية علاقاته مع أوروبا أو الانفتاح على الشراكات الإفريقية، إلا أن استمرار النزاع مع الجزائر أثر بشدة على المغرب، ويبدو ذلك جليا من خلال الدعوة المتكررة للملك محمد السادس لتجاوز الخلافات مع الجزائر وفتح الحدود المغلقة، فيما يعرف بسياسة اليد الممدودة.

إضافة إلى ذلك، إن الدور الذي لعبته ليبيا في النزاع الصحراوي كان له تأثير كبير على السياسة الأمنية المغربية. ففي البداية، كانت ليبيا تحت قيادة معمر القذافي تقدم دعمًا كبيرًا لجبهة البوليساريو، حيث كان القذافي نفسه يعتبرها حركة تحرير ضد الاستعمار الإسباني في الصحراء الغربية. هذا الدعم دفع المغرب إلى قطع علاقاته مع ليبيا بعد الاعتراف الليبي بالجمهورية الصحراوية عام 1980. وكان هذا الاعتراف بمثابة إضافة أخرى إلى قائمة الدول التي تدعم جبهة البوليساريو، مما زاد من عزلة المغرب في محيطه المغاربي والإفريقي.[1]

المطلب الثالث: تصدع مبدأ عدم التدخل في العقيدة الأمنية الجزائرية

تُعدّ العقيدة الأمنية الجزائرية انعكاسًا لالتزام البلاد بمبادئ ثابتة شكلت أساس سياساتها الداخلية والخارجية على مر العقود. في مقدمة هذه المبادئ يأتي مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ورفض أي تدخل عسكري خارجي. يعكس هذا الموقف احترام الجزائر لسيادة الدول والقانون الدولي، وهو جزء لا يتجزأ من الهوية السياسية والأمنية التي طورتها منذ استقلالها. كما يرتبط هذا التوجه برؤية الجزائر بأن

1- مونية رحيمي. "آفاق تسوية نزاع الصحراء الغربية بعد القذافي ".*مركز الجزيرة للدراسات*، 18ديسمبر ، تم الإطلاع بتاريخ: 2022/02/1، 2011 https://studies.aljazeera.net/ar/reports .

الحلول العسكرية ليست وسيلة مستدامة لإدارة الأزمات، وأن الحوار الدبلوماسي والتسويات السلمية هما السبيل الأنجع لتحقيق الاستقرار.[1]

ومع ذلك، لم يكن الالتزام بهذا المبدأ خاليًا من التحديات، إذ فرضت التحولات الإقليمية والدولية ضغطًا كبيرًا على الجزائر لتعيد تقييم سياستها الأمنية، حيث تصاعدت الفوضى الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وليبيا، وانتشرت تهديدات جديدة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، ما أدى إلى تأثيرات مباشرة على الجزائر بفعل قربها الجغرافي من بؤر التوتر. وباعتبارها واحدة من أكثر الدول خبرة في مكافحة الإرهاب، وامتلاكها قدرات عسكرية متقدمة، وجدت الجزائر نفسها في مواجهة توقعات دولية وإقليمية للعب دور أكبر في ملء الفراغ الأمني، خاصة مع انسحاب بعض القوى الدولية من المنطقة. إلى جانب ذلك، كان الانخراط في الجهود الأمنية فرصة محتملة لتعزيز مكانتها كقوة إقليمية، وهو ما أضاف بُعدًا آخر للنقاش حول مبدأ عدم التدخل.[2]

ورغم وجود كل هذه المبررات ظلت الجزائر متمسكة بمبدأ عدم التدخل ورفضت التخلي عنه وقد أدى ذلك إلى اتهامها بالتقاعس عن تحمل مسؤولياتها الإقليمية، وخلق انطباع بأنها تتجنب التعاون الأمني، وهو ما انعكس سلبًا على دورها في بعض العمليات الأمنية الدولية.[3]

تحت وطأة هذه الضغوط، أبدت الجزائر مرونة نسبية في تطبيق مبدأ عدم التدخل، حيث سمحت على سبيل المثال باستخدام مجالها الجوي للطائرات الفرنسية خلال تدخلها العسكري في مالي عام 2012، وشاركت في عمليات أمنية غير مُعلنة بالتعاون مع بعض

1- محمد حمشي، محمد وآخرون .*حراك 22 فبراير 2019 في الجزائر: انتفاضة واحدة ومقاربات شتى* .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023، ص 268.

2- Kamissa Camara. "As Terrorist Groups Expand in the Sahel, Is Algeria the Missing Link?" *Middle East Institute*, December 6, 2022. Accessed November 19, 2021. https://www.mei.edu/ .

3- Tewfik Hamel. "L'Algérie et le nouvel environnement de sécurité émergent : Les limites d'une puissance régionale." *El Watan*, 29 mars 2015.

الدول، وقد أظهرت هذه الخطوات أن الجزائر بدأت تُعيد النظر في نهجها التقليدي بما يتماشى مع التحولات الإقليمية والدولية.[1]

أما على المستوى الداخلي، فقد برز انقسام واضح داخل الأوساط الدبلوماسية والعسكرية الجزائرية بين تيارين، حيث يتمسك كبار السن بالموقف التقليدي الذي يقوم على الدفاع وعدم التدخل في حين يدعو الشباب إلى تعديل هذه المبدأ وفقًا للتحديات الحالية. وقد تُوّج هذا النقاش بتعديلات دستورية عام 2020، أُقرّت خلالها إمكانية تدخل الجزائر عسكريًا خارج حدودها في حالات استثنائية، وهو ما يُمثّل تحولًا جوهريًا في سياستها الأمنية.[2]

في ظل هذه التطورات، تسعى الجزائر إلى تحقيق توازن دقيق بين التمسك بمبادئها الراسخة وبين متطلبات الواقع الأمني المتغير. كما أن تطوير استراتيجيات مرنة تُعزز من قدرتها على حماية أمنها القومي مع الحفاظ على مكانتها الإقليمية دون المساس بهويتها الدبلوماسية يُعتبر التحدي الأساسي الذي سيحدد مستقبل عقيدتها الأمنية. بهذا النهج، تُواصل الجزائر مساعيها لتكييف سياساتها مع المتغيرات دون التفريط في القيم التي شكلت أسس هويتها على مدى عقود.

1- عبد النور بن عنتر. "عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية ".*دراسات الجزيرة*، 2 مايو 2018 ،تم الإطلاع بتاريخ: 2021/03/02، https://studies.aljazeera.net. .

2- Laurence Aïda Ammour. "La stratégie algérienne de lutte anti-terroriste: entre impératifs de sécurité intérieure et recherche de stabilité régionale." *Bulletin de Documentation*, no. 22 (octobre 2019). Accessed November 19, 2021. https://cf2r.org

المطلب الرابع: التحقيق النسبي لأهداف السياسة الأمنية الجزائرية والمغربية.

مع أن الخلافات بين الجزائر والمغرب وصلت إلى أوجها بين الطرفين، إلا أن السياسة المتبعة حققت جزءا من الأهداف الأمنية للبلدين، فمن جهة، مع أن التصعيد وصل إلى أوجه إلا أنه لم يصل إلى بعد إلى حافة الإنهيار حتى بعد تجاوز الخطوط الحمراء، كالحادث الذي تسبب في مقتل متزلجين مغربيين، والذي اكتفت فيه المملكة بالرد بأن المحكمة القضائية ستفصل فيه، والحادث الذي تسبب في مقتل السائقين الجزائريين الثلاثة والذي انتهى بتصعيد كلامي من طرف الجزائر، لذلك يرى الكثير من الخبراء أن احتمال نشوب حرب فعلية بينهما يبدو ضعيفًا، خاصة في ظل المشهد الدولي المعقد الذي يتطلب الحفاظ على الاستقرار الداخلي والأمن القومي دون اللجوء إلى التصعيد العسكري.[1]

من جهة أخرى غطى الخلاف بين الجزائر والمغرب في كثير من الأحيان على فشل السياسات الداخلية في احتواء المسائل الأمنية، فمثلا مع أن حوادث حرائق الغابات مفتعلة، والتي نسبتها الجزائر إلى المغرب تعد صحيحة إلى حد بعيد، إلا أنها وظّفت بطريقة ذكية وساهمت بجزء كبير في تجاوز الأزمة الداخلية آنذاك، من جهة أخرى فإن مهاجمة المغرب للجزائر فيما يتعلق باعتراضها على ضم الصحراء الغربية في كل مناسبة، هو أيضا دليل واضح على تغطية الفشل الحاصل في الداخل، ومع ذلك يعزز هذا الإجراء الدعم الشعبي ويبرر الاستعدادات العسكرية المتزايدة.[2]

إلى جانب ذلك، تظل قضية الصحراء الغربية محورية في الخلاف بين البلدين، وهي لا تتعلق فقط بمسألة ضم المنطقة، بل تتشابك مع الأبعاد الجيوسياسية الأوسع.

1- Lotfi Sour. "The Western Sahara Conflict in the Algerian Moroccan Relations." *UNISCI Journal*, January 2022. Accessed November 19, 2021 https://www.researchgate.net/.

2- مجموعة الأزمات الدولية. "الصحراء الغربية: تكاليف النزاع." تقرير رقم 65 حول الشرق الأوسط، 11 حزيران (يونيو) 2007 تم الإطلاع بتاريخ: https://www.crisisgroup.org.2021/03/11 .

فبالنسبة للجزائر، يعتبر النزاع على الصحراء الغربية جزءًا من صراع طويل الأمد يعود إلى فترة الاستعمار الفرنسي، حيث ترى الجزائر أن دعمها لجبهة البوليساريو هو دفاع عن مبدأ تقرير المصير ومكافحة الهيمنة المغربية على المنطقة. وفي الوقت ذاته، تستغل هذه القضية لإبقاء الضغط على المغرب ومنع أي تغيير في الوضع القائم الذي قد يؤدي إلى تحسين الوضع الجيوسياسي للمملكة المغربية في المنطقة.[1]

لكن مع تقدم الزمن، أصبح للصراع على الصحراء الغربية طابعًا دوليًا أكثر، حيث استطاع المغرب تعزيز تأييد دولي لصالح موقفه. ففي السنوات الأخيرة، استطاع جذب الدعم من عدة دول، بما في ذلك الولايات المتحدة، التي اعترفت بسيادته على المنطقة في عام 2020. كما أن المغرب، من خلال دوره المتزايد في العلاقات الدولية، بما في ذلك تطبيع العلاقات مع إسرائيل، استطاع توسيع قاعدة تحالفاته الخارجية، مما زاد من تعقيد الوضع بالنسبة للجزائر. وعلى الرغم من هذه المكاسب الدبلوماسية، لا تزال الجزائر تحظى بدعم بعض الدول الإفريقية والعربية التي ترى أن حل النزاع يجب أن يتم من خلال آليات الأمم المتحدة، وهو ما يجعل المعركة الدبلوماسية بين البلدين تزداد تعقيدًا.[2]

من خلال ما سبق، يتبين أن السياسات الأمنية لكل من الجزائر والمغرب تمثل انعكاسًا لواقع معقد تحكمه المصالح الوطنية والاعتبارات الإقليمية والدولية. لقد شكلت المعضلة الأمنية، العزلة الإقليمية، وتحولات العقيدة الأمنية جوانب رئيسية في هذا التقييم، مما أبرز تداخل الأبعاد التقليدية والحديثة للتهديدات الأمنية التي تواجه البلدين.

على صعيد المعضلة الأمنية، بات واضحًا أن سباق التسلح والخطابات السياسية التصعيدية بين الجزائر والمغرب يعكسان ديناميكية تنافسية شديدة تؤدي إلى تعميق الاستقطاب الإقليمي. ومع أن هذه السياسات قد نجحت في تعزيز قدرات الردع لكل

1- Lotfi , Op. cit
2- Samir Bennis. "Algeria's Morocco Obsession Has Killed Reconciliation Prospects." *Atlantic Council*, June 6, 2024. . Accessed , June 19,2024 https://www.atlanticcouncil.org/

طرف، إلا أنها زادت من حالة عدم الاستقرار، مما يجعل احتمالات التعاون الأمني ضعيفة رغم المصالح المشتركة في مواجهة التهديدات العابرة للحدود مثل الإرهاب والجريمة المنظمة.

أما بالنسبة للعزلة الإقليمية، فإن النزاعات الإقليمية، خاصة قضية الصحراء الغربية، ساهمت بشكل كبير في الحد من قدرة البلدين على لعب أدوار إيجابية على الساحة المغاربية والإفريقية. فبينما يسعى المغرب لتوسيع تحالفاته الدولية لتعزيز سيادته على الصحراء الغربية، تواجه الجزائر تحديات الحفاظ على مكانتها كقوة إقليمية دون المساس بمبادئها التقليدية مثل عدم التدخل.

وفي سياق العقيدة الأمنية، أظهرت الجزائر مرونة نسبية في التكيف مع التحولات الإقليمية والدولية، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والتدخل المحدود في الأزمات الإقليمية. ومع ذلك، فإن هذه التعديلات تعكس تناقضات بين المبادئ الراسخة والضغوط المتزايدة للانخراط في الأزمات الإقليمية والدولية.

في النهاية، ورغم التوترات الحادة بين البلدين، يمكن القول إن السياسات الأمنية لكليهما نجحت نسبيًا في تحقيق أهدافهما الوطنية، لكنها في الوقت نفسه أدت إلى تفاقم التوترات الثنائية والإقليمية. ويبقى الحل الأمثل تبنّي مقاربات أمنية متوازنة وشاملة، تركز على التعاون بدل التصعيد، وتضع في الحسبان أن الأمن الحقيقي لا يتحقق بالتحصينات العسكرية وحدها، بل من خلال استراتيجيات شاملة تعزز التنمية المستدامة والاستقرار الإقليمي.

المبحث الثاني: تأثير مخرجات السياسات الأمنية على التنمية.

تلعب السياسات الأمنية دورًا محوريًا في توجيه مسارات التنمية في الدول، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ومع أن الهدف الأساسي لتلك السياسات هو تحقيق الأمن والاستقرار، إلا أن تبعاتها قد تمتد لتؤثر على التنمية.

ومع أن السياسات الأمنية تؤدي في جزء كبير منها إلى تعزيز التنمية الوطنية، من خلال جذب الاستثمار، إلا أن المخصصات الكبيرة للإنفاق العسكري قد تؤدي إلى تحويل الموارد المالية والبشرية عن القطاعات التنموية، مما يؤثر سلبًا على تحسين الخدمات العامة والبنية التحتية، ويعوق تحقيق الأهداف التنموية على المدى الطويل.

من جهة أخرى قد تؤدي السياسات الأمنية إلى كبح عجلة التنمية. خاصة فيما يتعلق بالتعاون الثنائي والتكتلات الإقليمية، حيث غالبا ما تعرقل هذه التكتلات بسبب التوترات والسياسات الأمنية للدول المتجاورة اتجاه بعضها البعض.

يركز هذا المبحث على دراسة كيفية تأثير مخرجات السياسات الأمنية على التنمية في كلا من الجزائر والمغرب، مسلطًا الضوء على مظاهر هذا التأثير من خلال فشل التجربة التكاملية المغاربية، زيادة الإنفاق العسكري، وجهود التنمية الوطنية في ظل الظروف الأمنية الراهنة.

المطلب الأول: التعزيز النسبي للتنمية الوطنية.

يمكن تقييم جزء كبير من تأثير مخرجات السياسات الأمنية على التنمية من خلال فهم مدى شدة التهديدات التي واجهها الدولة، وتحديد الخسائر الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عنها، والجهود التي بذلتها الدولة لمواجهة هذه التهديدات، سواء كانت جهودًا عسكرية أو دبلوماسية أو اقتصادية.

ومع أن التهديدات الأمنية متعددة ومتنوعة بالنسبة للمغرب والجزائر إلا أن تأثير السياسات الأمنية على التنمية تجلى بصورة واضحة في مكافحة الإرهاب.

ففي الجزائر، كانت الفترة الممتدة خلال التسعينيات تمثل تحديًا أمنيًا هائلًا، حيث تعرضت الدولة لموجة من العنف والإرهاب عُرفت بـ"العشرية السوداء، وقد خلفت هذه الأزمة الأمنية آثارًا عميقة على مختلف الأصعدة، حيث فقد ما يقارب 200 ألف شخص حياتهم، وتعرض مئات الآلاف للإعاقة أو التشريد. كما تسببت هذه الأزمة في خلق مجتمع يعاني من أعداد كبيرة من الأيتام والأرامل.[1]

ولم تكن الخسائر مقتصرة على الجوانب البشرية فقط، بل دُمرت البنية التحتية الحيوية في البلاد بشكل واسع النطاق، وطال التخريب المؤسسات الاقتصادية والتجارية، وشبكات الطرق والجسور، وحتى الخدمات الأساسية مثل الكهرباء وأعمدة الهاتف، وامتد التأثير كذلك إلى القطاع البيئي، حيث أدت العمليات إلى حرق الغابات وتدمير الأراضي الزراعية، مما أثر على قدرة الدولة على تحقيق الأمن الغذائي.[2]

1- محمد مسعود قيراط .*الإرهاب: دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته مقاربة إعلامية* .ط 1 (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، 167.

2- *المرجع نفسه.*

في مواجهة هذه التحديات، اضطرت الجزائر إلى تخصيص موارد ضخمة لمكافحة الإرهاب. على سبيل المثال، زاد الإنفاق العسكري بنسبة 140% خلال عام 1994، وبلغت ميزانية وزارتي الدفاع والداخلية حوالي 15% من إجمالي الإنفاق الحكومي.[1]

ومن أبرز الأحداث التي أظهرت تأثير التهديدات الإرهابية على التنمية، الهجوم الذي استهدف محطة الغاز تيغنتورين سنة 2013، هذه المحطة التي تساهم بحوالي 11.5% من الإنتاج السنوي للغاز و15% من صادرات الجزائر من الغاز.[2] تراجع إنتاجها كنتيجة لذلك الهجوم بنسبة 4% وتقلصت الصادرات بنسبة 18%، وقد أدى ذلك إلى خسارة بمليارات الدولارات. ومع أن الهجوم لم يدم سوى أربعة أيام إلا أن الأثر كان كبيرا، حيث لم يكن الأمر مقتصرًا على الأرقام الاقتصادية فقط، بل أدى إلى زعزعة ثقة المستثمرين الأجانب، مما أجبر الشركات العالمية على تأخير عودتها للعمل في الجزائر لحين التحقق من الظروف الأمنية.[3]

ومن أبرز الأمثلة كذلك، التي توضح تأثير مخرجات السياسة الأمنية على التنمية في الجزائر، كارثة باب الواد التي وقعت عام 2001، والتي أسفرت عن وفاة قرابة 800 شخص. حيث تجسد هذه الكارثة طغيان النهج الأمني على اعتبارات التنمية. ففي مواجهة تهديد الجماعات المسلحة خلال تسعينيات القرن الماضي، باتخاذ تدابير أمنية تضمنت إغلاق قنوات تصريف مياه الأمطار التي كانت تُستخدم كمعابر تحت الأرض من قبل العناصر المسلحة، ورغم أن هذا القرار الأمني كان مبررًا في سياق تصاعد الإرهاب خلال

1- الطاهر سعود. "الجزائر: تجربة ربع قرن في مكافحة الإرهاب: رصد تاريخي ومحاولة في نقد التجربة ".*سياسات عربية*، المجلد 10، العدد 59 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2022)، ص 71.

2- Tahchi, Belgacem. "Algerian Gas to Strengthen Energy Security of the European Union: Policy, Capacity and Strategy." *Energy Reports*, June 2024.

3- حسام حمزة. "الجزائر والتهديدات الأمنية في الساحل: التصوّر وآليات المواجهة ".*سياسات عربية*، المجلد 4، العدد 21، تموز/ يوليو 2016، ص 80.

تلك الفترة، إلا أن غياب رؤية تنموية متكاملة أدى إلى تفاقم الكارثة. حيث حال انسداد قنوات التصريف دون تدفق مياه الأمطار، مما حول الأحياء السكنية في منطقة باب الواد إلى مناطق منكوبة دمرتها الفيضانات الهائلة.[1]

وبالنظر إلى هذه المعطيات يمكن القول أن أثر السياسة الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب كبير جدا حيث ساهم استقرار الوضع الأمني في تحويل الموارد الضخمة التي كانت موجهة لمكافحة الإرهاب إلى مشروعات تنموية. كما ساهم في وقف القتل والخوف، وإنهاء المعاناة وتوقفت موجات الهجرة الداخلية من القرى إلى المدن الكبرى، ما خفف الضغط على البنية التحتية الحضرية. كما قلّصت الهجرة الخارجية التي كانت تستنزف العنصر البشري الماهر.

أما في المغرب، فإن الاستجابة للتهديدات الإرهابية اتسمت بنهج استباقي وفعّال. ورغم تعرض البلاد لعدة هجمات إرهابية مثل تفجيرات الدار البيضاء عام 2003 وهجوم مراكش عام 2011، إلا أن شدة التهديدات لم تصل إلى مستوى الأزمات الأمنية التي عرفتها الجزائر. وقد أتاح ذلك لتبني سياسات أقل كلفة من حيث الموارد، مع التركيز على الوقاية بدل المواجهة المباشرة.

اعتمد المغرب على برامج أمنية تجمع بين المراقبة الدقيقة وتفكيك الخلايا الإرهابية قبل تنفيذ عملياتها، إلى جانب تنفيذ برامج اجتماعية واقتصادية تهدف إلى معالجة جذور التطرف. على سبيل المثال، استثمر المغرب في تنمية المناطق المهمشة لتحسين الظروف

1- محمد مقدم. "كارثة باب الواد في الجزائر: إشارة إلى الآتي الأعظم ".*مجلة البيئة والتنمية*، عدد 48 تم الإطلاع بتاريخ: 2022/02/02، (آذار/مارس 2002).http://afedmag.com/web

المعيشية، مع التركيز على تقديم فرص اقتصادية جديدة، مما ساهم في تقليل البيئة الحاضنة للتطرف.

من جانب آخر، قامت المغرب باستغلال قضية الصحراء الغربية في تحقيق المكاسب الاقتصادية، حيث يفهم من إعلان المغرب تطبيع علاقاته مع إسرائيل في عام 2020 سعيه لتحقيق مصالح اقتصادية إلى جانب تلك السياسية. من خلال هذه الخطوة، سعى المغرب (في نظره) على تعزيز موقفه في الساحة الدولية، مع التركيز على خلق فرص اقتصادية جديدة عبر الانفتاح على سوق إسرائيلي متطور. وفتح الباب أمام التعاون الثنائي في العديد من القطاعات الاستراتيجية مثل التكنولوجيا، الأمن، الزراعة، والطاقة المتجددة.

المطلب الثاني: زيادة الإنفاق العسكري.

لم تتمكن الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك تلك المتعلقة بالعلاقات المدنية والعسكرية، من وضع أدوات دقيقة لقياس نسبة الإنفاق العسكري مقارنة بالناتج الداخلي الخام، رغم ذلك، قدم الباحثون توصيات تهدف إلى ضبط هذا الإنفاق ليكون أكثر اتساقًا مع احتياجات الدولة وقدراته، فمن الجانب الاقتصادي، أكد الخبراء ضرورة أن يكون الإنفاق العسكري متناسبًا مع الإمكانيات المالية والاقتصادية للدولة، بحيث لا يشكل عبئًا يعوق النمو أو يؤثر على القطاعات الحيوية الأخرى. أما على مستوى العلاقات المدنية والعسكرية، فقد أُوصي بمعيارين رئيسيين. الأول، أن يعكس الإنفاق العسكري حجم التهديدات الفعلية أو المحتملة التي تواجهها الدولة، لضمان أن الموارد تُستخدم في مواجهة المخاطر بفعالية. والثاني، أن تخضع ميزانية الدفاع لإشراف مدني صارم من قبل النخب المنتخبة، لضمان الشفافية والمحاسبة، والتأكد من توجيه الموارد نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية المقررة. هذه التوصيات توفر إطارًا عامًا لتحقيق التوازن بين الأمن القومي والاستقرار الاقتصادي.[1]

ومع أن الانفاق العسكري في كل من الجزائر والمغرب يتناسب مع حجم التهديدات إلا أن معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام المتخصص في دراسة قضايا الأمن والنزاعات العسكرية والسياسات العالمية، يشير إلى أن الانفاق العسكري في الجزائر والمغرب مرتفع للغاية مقارنة مع المتوسط العالمي للانفاق العسكري، وهذا ما يبينه الرسم بالبياني التالي:

1- محمد العوفي. "الأمن مقابل التنمية في الدول المغاربية: دراسة لنموذجي المغرب والجزائر ".*رواق مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان*، 27يونيو 2023. تم الإطلاع بتاريخ: 20 /03/ 2022 https://cihrs-rowaq.org/security-versus-development-in-the-maghreb-a-study-of-the-cases-of-morocco-and-algeria/.

.

الرسم البياني رقم (14): مقارنة حجم الانفاق العسكري بين الجزائر والمغرب والمتوسط العالمي للإنفاق العسكري كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام ما بين 2010 و 2021.



المرجع: محمد العوفي، "الأمن مقابل التنمية في الدول المغاربية: دراسة لنموذجي المغرب والجزائر" *رواق مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان*، 27 يونيو 2023. تم الإطلاع بتاريخ 2022/03/20.

ومما لا شك فيه فإن هذا الانفاق ينعكس بصورة سلبية على التنمية، خاصة في ظل الانفاق الضعيف على القطاعات الأخرى ، فلو قمنا بتحويل هذه النسب إلى القيمة الحالية بالمليون دولار أمريكي لتحصلنا على النتائج التي يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم (13): الإنفاق العسكري حسب الدولة، بالقيمة الحالية بالمليون دولار أمريكيا

السنوات	الجزائر	المغرب
2011	8652.24	3342.70
2012	9326.29	3402.70
2013	10161.59	4065.55
2014	9724.38	4048.61
2015	10412.71	3268.36
2016	10217.08	3327.03
2017	10073.36	3461.46
2018	9583.72	3696.86
2019	10303.60	3721.32
2020	9708.28	4830.96
2021	9112.46	5378.37
2022	9145.81	4995.03
2023	18263.97	5184.93

المرجع: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام المتخصص في البحث في النزاعات، والتسلح، والسيطرة على الأسلحة، ونزع السلاح

وحسب الجدول أعلاه فإن المتوسط السنوي للإنفاق العسكري لكل من الجزائر هو كالتالي:

- **الجزائر: 10.360.42** مليون دولار أمريكي.
- **المغرب: 4.055.68** مليون دولار أمريكي.

وبالنظر إلى هذين المبلغين، لو افترضنا أن تكلفة بناء وحدة سكنية واحدة تبلغ 50,000 دولار أمريكي لتمكننا من بناء حوالي 207,208 وحدة سكنية سنويًا في الجزائر، ولتمكننا من بناء حوالي 81,114 وحدة سكنية سنويًا في المغرب، و يعني ذلك القضاء على أزمة السكن في الجزائر في أقل من 10 سنوات في الجزائر ، و القضاء على أزمة السكن في غضون 12 سنة بالمغرب. كما أن هذا المبلغ يمكنه أن يوفر 414,417 وظيفة في الجزائر وهو أكثر بعشر مرات من المناصب المالية الممنوحة سنة 2023.[1] ، و162,227 وظيفة في المغرب، و هو أكثر من عدد المناصب المالية المفتوحة سنة 2023 بحوالي ستة مرات.[2]

كما يمكن من خلال هذه المبالغ توفير 100 مستشفى مجهز، و تكوين 51801 كادر طبي في الجزائر، وتوفير 40 مستشفى و20278 كادر طبي في المغرب، إذا ما افترضنا أن تكلفة بناء وتجهيز مستشفى متوسط الحجم تقدر بـ 50 مليون دولار أمريكي وتكلفة تكوين كادر طبي واحد تقدر بـ 100.000 دولار أمريكي.

ويعني ذلك، تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية، وتحسين جودة الخدمات الصحية، تعزيز الصحة العامة، تعزيز الاقتصاد الوطني، زيادة الثقة في النظام الصحي، واستعداد أكبر للأزمات الصحية.

من جهة أخرى إذا كان متوسط تكلفة بناء مدرسة مجهزة بالكامل حوالي 1.5 مليون دولار، وتكلفة تدريب وتوظيف معلم جديد يبلغ 50,000 دولار سنويًا، فإن هذه المبالغ تسمح بإنشاء وتجهيز حوالي 6907 مدرسة جديدة في الجزائر، توظيف وتدريب حوالي 207,208 معلمًا سنويًا في الجزائر، وبناء وتجهيز حوالي 2,704

1- وكالة الأنباء الجزائرية. "قانون المالية لسنة 2023: فتح 36000 منصب مالي إضافي ".*وكالة الأنباء الجزائرية*، 9جانفي 2023 . https://www.aps.dz/ar/economie/.

2- *المرجع نفسه* .

مدرسة جديدة ، وتوظيف وتدريب حوالي 81,114 معلمًا سنويً في المغرب، الشيء الذي يسمح بتحسين جودة التعليم، حيث سيتم بناء مختبرات ومراكز بحثية لتشجيع الابتكار في التعليم، وكذلك تطوير المناهج لتتوافق مع احتياجات سوق العمل. كما سيعزز من تكافؤ الفرص التعليمية في المناطق الفقيرة والنائية.

المطلب الثالث: فشل التجربة التكاملية المغاربية.

تشكل التجمعات الإقليمية في عالم اليوم سمة بارزة في العلاقات الدولية، ففي ظل تزايد الترابط بين اقتصاديات الدول وتداخل مصالحها المشتركة، بات من المستحيل على أي دولة مهما كانت مواردها الطبيعية والبشرية، أن تدير سياساتها الاقتصادية بمعزل عن جيرانها. لذلك تشكل التكتلات الإقليمية أحد الحلول الفعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية والتجارية بين الدول، خاصة في المناطق التي تجمعها حدود جغرافية مشتركة، كما هو الحال في منطقة المغرب العربي. هذه المنطقة التي تمتلك مقومات قوية لتحقيق التكامل الاقتصادي، ومن ثم التقدم الاجتماعي والسياسي.

وقد نشأ هذا الاتحاد كأداة للتعاون بين دول شمال إفريقيا، بغية تحقيق أهداف طموحة في توحيد اقتصاديات المنطقة، وتبني رؤية مشتركة للمستقبل. ومع أن بداية مسيرته، شهد حماسة كبيرة، حيث تم اتخاذ خطوات ملموسة مثل فتح الحدود البرية بين الدول الأعضاء، وإلغاء التأشيرات التي سهلت تنقل الأفراد والسلع ورؤوس الأموال. وتأسيس العديد من المؤسسات المغاربية، التي أدت إلى تحسين المبادلات التجارية البينية، حيث بلغت قيمتها 58.945 مليون دولار في عام 1992، وهو ما يعادل 3% من إجمالي التجارة الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد. إلا أنه سرعان ما بدأ الاتحاد في التعثر بسبب التوترات السياسية التي برزت بين الدول الأعضاء، وعلى رأسها الخلافات

بين الجزائر والمغرب. و قد أدى هذا التوتر إلى إعادة فرض التأشيرات بين البلدين في عام 1994، ما كان بمثابة ضربة قوية لآمال التكامل والتعاون المغاربي.[1]

وقد تفاقمت هذه الخلافات لتؤثر بشكل كبير على المنطقة. وأصبح المغرب العربي من أكثر المناطق تمزقًا في إفريقيا، فمن الناحية الاقتصادية تشير التقديرات أن دول الاتحاد تخسر أكثر من 7.5 مليار دولار سنويًا نتيجة فشل التكامل الاقتصادي. بسبب حجم المبادلات التجارية البينية الضئيلة بين هذه الدول التي لا تتجاوز 0.5 % من إجمالي الصادرات والواردات لها. وهذا يشير إلى العجز الكبير في استثمار الفرص الاقتصادية التي قد تحققها هذه الدول إذا تمكنت من تجاوز خلافاتها.[2]

إلى جانب ذلك، أدى غياب التكامل الفعلي إلى ظهور أسواق موازية تعمل خارج الإطار الرسمي، حيث يمارس التجار تجارتهم عبر قنوات غير قانونية، مما يزيد من تعميق الأزمة الاقتصادية في المنطقة. وفوق هذا كله أدى الانقسام إلى منع الدول المغاربية من التحدث بصوت واحد في المحافل الدولية، خاصة في التفاوض مع الاتحاد الأوروبي، مما يحد من قدرة المنطقة على الدفاع عن مصالحها المشتركة.[3]

علاوة على ذلك مع أن هناك محاولات غير رسمية للتعاون الثنائي ، إلا أن الخلافات المغربية الجزائرية ساهمت في الحرمان من الفرص الاقتصادية، التي توفرها المنطقة، حيث تكاد المبادلات التجارية بين البلدين شبه منعدمة، وقد أدى ذلك بدوره إلى ظهور شبكات التهريب التي تهرب المواد الغذائية، والبنزين، والمخدرات، كما ساهم انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية من الحرمان من فرص التنمية خاصة في

1- عبد العزيز شرابي. "اتحاد المغرب العربي الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية "*مجلة الاقتصاد والمجتمع*، العدد 5، 2008، ص 13.

2- محمد عصام لعروسي. "اتحاد مغاربي متجدد قادر على مواجهة التهديدات المحدقة بشمال إفريقيا "*معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى*،3 أبريل 2019 .تم الإطلاع بتاريخ: https://www.washingtoninstitute.org/2023/05/03

3- عبد العزيز شرابي، مرجع *سابق*، ص13.

العمق الإفريقي، لكن مع استدراكه لهذا النقص بعودته مجددا إلى الاتحاد الإفريقي سنة 2017 ، يبدو أن المغرب يزاحم الجزائر إفريقيًّا، مستغلا نهجه الاستباقي في مواجهة التهديدات الإرهابية، وقد دعمه في ذلك توجهه التدخلي في إطار عمليات حفظ السلام.

عطفا على ما سبق، يمكن استخلاص العديد من النقاط الهامة التي تعكس العلاقة المعقدة بين الأمن والتنمية. حيث تمثل السياسات الأمنية في كل من الجزائر والمغرب أداة ضرورية لضمان الاستقرار الداخلي والحفاظ على السيادة الوطنية.

في الجزائر، كانت السياسات الأمنية في مواجهة التهديدات الإرهابية خلال "العشرية السوداء" قد أثرت بشكل كبير على التنمية، سواء من خلال تدمير البنية التحتية أو من خلال تخصيص موارد ضخمة للإنفاق العسكري، ما أثر سلبًا على القطاعات الأخرى. و بالتالي فإن مساهمة تلك السياسات في استقرار الوضع الأمني في النهاية، يعني توجيه الموارد المالية والبشرية لخدمة التنمية.

أما في المغرب، فقد اتخذت السياسات الأمنية نهجًا استباقيًا وركزت على الوقاية بدلاً من المواجهة المباشرة، وهو ما ساعد على تجنب العديد من الأزمات الكبرى. ورغم أن التهديدات الإرهابية كانت أقل حدة مقارنة بالجزائر، فإن السياسات الأمنية في المغرب كان لها دور إيجابي في تعزيز التعاون الاقتصادي مع الشركاء الدوليين.

من جانب آخر، أثر الإنفاق العسكري المرتفع في كل من الجزائر والمغرب على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. على الرغم من أن هذا الإنفاق يعكس الحاجة إلى تأمين الدول في مواجهة التهديدات المحتملة، إلا أن البيانات تشير إلى أن الأموال التي تم تخصيصها للأغراض العسكرية كان من الممكن توجيهها نحو تحسين القطاعات الأخرى مثل الإسكان والتعليم والصحة، وبالتالي تعزيز التنمية.

وأخيرًا، تبرز التجربة التكاملية المغاربية كأحد أبرز الأمثلة على فشل التعاون الإقليمي بسبب الخلافات السياسية بين الجزائر والمغرب، مما أدى إلى تعطيل العديد من الفرص الاقتصادية التي كان يمكن أن تسهم في تحسين الوضع التنموي في المنطقة. وعلى الرغم من المحاولات لتحسين التعاون، إلا أن غياب التكامل الفعلي في مجالات التجارة والنقل والطاقة يظل عائقًا كبيرًا أمام تقدم المنطقة اقتصاديًا.

إجمالاً، يظهر أن السياسات الأمنية في الجزائر والمغرب قد نجحت إلى حد ما في الحفاظ على الأمن، لكن تبعات هذه السياسات على التنمية كانت سلبية إلى حد كبير في العديد من الجوانب، وهذا الأمر يتطلب إعادة النظر في تخصيص الموارد لتحقيق توازن أفضل بين الأمن والتنمية لضمان تحقيق استدامة اقتصادية واجتماعية طويلة الأمد.

المبحث الثالث: تقييم السياسات التنموية من منظور تحقيق التنمية: الوقوف بين الأضداد

تعد السياسات التنموية أحد العناصر الأساسية التي تحدد مسار تطور الدول وقدرتها على تحقيق التنمية المستدامة. في هذا المبحث، سيتم تقييم السياسات التنموية التي اتبعتها كل من الجزائر والمغرب من منظور تحقيق التنمية والوقوف بين الأضداد في تجاربهما. فعلى الرغم من أن كل دولة اعتمدت نهجًا مختلفًا لتحقيق التنمية، إلا أن كليهما واجه تحديات كبيرة أدت إلى نتائج متفاوتة، ما يثير تساؤلات حول فعالية السياسات المنتهجة وإمكانية تجاوز العقبات الهيكلية والاقتصادية.

في الجزائر، بدأ النهج التنموي بتبني سياسة الاشتراكية مع التركيز على تطوير الصناعات الثقيلة كوسيلة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، إلا أن هذه السياسة أظهرت قصورًا في تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة. وقد ساهمت المركزية الشديدة والتخطيط غير الفعّال في تفاقم الفجوات الجهوية وتعزيز الاعتماد على عائدات النفط، ما جعل الاقتصاد الجزائري هشًا أمام التقلبات العالمية. ومع الإصلاحات الاقتصادية في تسعينيات القرن الماضي، تزايدت الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، مما أدى إلى تفاقم معاناة الطبقات الشعبية وارتفاع معدلات البطالة.

أما المغرب، فقد سلك نهجًا ليبراليًا منذ البداية، معتمدًا على تحرير الاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص. ورغم أن السياسات الليبرالية واجهت تحديات مماثلة، إلا أن المغرب نجح في تنويع اقتصاده وتنمية قطاعاته المختلفة مثل الصناعة والسياحة والصيد البحري، ما ساهم في تحسين استقراره الاقتصادي والمالي. وقد أثبتت هذه التحولات قدرتها على تعزيز مرونة الاقتصاد المغربي ومواجهة الأزمات العالمية والمحلية بفعالية.

هذا المبحث سيغوص في تقييم هذه السياسات التنموية من حيث المنهج والأسلوب ونقطة الارتكاز، مع تسليط الضوء على النتائج المحققة والدروس المستفادة من التجربتين الجزائرية والمغربي

المطلب الأول: من حيث المنهج.

في بداية مسيرتها التنموية، اعتمدت الجزائر النهج الاشتراكي الذي ركّز على تطوير الصناعات الثقيلة كوسيلة لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية الوطنية، معتمدة على خطط تنموية ثلاثية ورباعية وخماسية، وعلى الرغم من تحقيق بعض النجاحات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن التجربة أظهرت عجزًا في تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة. حيث تركزت جهود التنمية في مناطق معينة، مما زاد من الفوارق الجهوية، وأخفقت في خلق ديناميكية اجتماعية وثقافية تعزز تراكم المعرفة والمهارات الضرورية لاستدامة القطاع الصناعي ودمجه بفعالية في المجتمع.[1]

هذا الإخفاق انعكس في مشكلات عديدة أبرزها ضعف إدارة المشاريع وغياب التخطيط السليم. وقد عانت المؤسسات الصناعية الاشتراكية من مشكلات هيكلية، مثل التأخر في إنجاز المشاريع، وانتشار البيروقراطية في الإدارة، مما أثر سلبًا على كفاءتها. بالإضافة إلى ذلك، تسبب الإفراط في مركزية التسيير وضعف التنسيق بين التمويل والأهداف المخططة في تقليل فاعلية الأداء. كما استنزفت نفقات المستخدمين نسبة كبيرة من موارد التشغيل، بينما افتقرت السياسات إلى رؤية واضحة لتأهيل الموارد البشرية لمواجهة تحديات التصنيع، خاصة في الجوانب الإدارية والتسييرية، من جهة أخرى، أدت هيمنة النهج الصناعي إلى تهميش القطاع الزراعي، مما تسبب في زيادة الاعتماد على

[1]- العياشي عنصر. *سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر*. ط 1، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر، 1999، ص 42.

استيراد المواد الغذائية بمعدلات مرتفعة. ورغم الموارد المالية والبشرية الكبيرة المتاحة، كان سوء الإدارة والهدر أبرز العوائق التي حالت دون تحقيق التنمية المستدامة.

من جانب آخر جعل الاعتماد الكبير على إيرادات المحروقات كعنصر رئيسي للتمويل، الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية، مما أضاف أعباءً إضافية على مسار التنمية. [1]

وفي محاولة لتلافي القصور الذي اعترى السياسة التنموية في ظل النهج الاشتراكي، انخرطت الجزائر في الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح على السوق، بتبني سياسات إصلاح هيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وذلك في سياق أزمة مالية عميقة، بهدف استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي ومعالجة الاختلالات الاقتصادية، عبر تقليص الإنفاق الحكومي، تحرير التجارة، وخصخصة المؤسسات العامة.

وعلى الرغم من الإشادات الدولية التي حظيت بها هذه الإصلاحات، والتي ركزت على استقرار الاقتصاد الكلي وتحسن المؤشرات المالية مثل خفض معدلات التضخم وتقليص العجز، إلا أن الصورة لم تكن وردية بالنسبة للشرائح الأوسع من المجتمع. حيث أدت هذه السياسات إلى تفاقم معاناة الطبقات الشعبية، بارتفاع معدلات البطالة بشكل ملحوظ نتيجة تسريح العمال في سياق إعادة هيكلة المؤسسات العامة، وازدياد تدهور مستوى المعيشة بفعل خفض الدعم الحكومي على السلع الأساسية وارتفاع الأسعار.[2]

[1]- عبد المجيد بلغيث. تجربة الجزائر في التنمية المستقلة، 1962- 1989 .*الإنسان والمجتمع*، العدد الخامس، أفريل 2013، ص ص 29- 31.

[2]- عيسى بن ناصر. "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر ".*مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، المجلد 3، العدد 7، (2002)، ص 130.

وبالتالي في حين هدفت تلك السياسات إلى تحقيق اكتفاء ذاتي اقتصادي وتقليل التبعية للخارج، جاءت النتائج عكسية، حيث أصبحت الجزائر تعتمد بشكل أكبر على التمويل والاستثمارات الخارجية، مما قوض الجهود السابقة لتحقيق تنمية مستقلة.

وفي المقابل، كان المغرب منذ البداية يسلك نهجًا اقتصاديًا مختلفًا. فبدلاً من السياسات الاشتراكية التي اتبعتها الجزائر، اعتمد المغرب على النموذج الليبرالي، معتقدًا أن تحرير السوق والاقتصاد كفيل بإخراج البلاد من دائرة التخلف. غير أن هذا النهج لم يخلُ من أزمات، حيث لم تنجح السياسات الليبرالية في تحقيق التنمية المنشودة، ما اضطر المغرب في الثمانينيات أيضًا إلى تبني برامج إصلاح هيكلي مشابهة تحت ضغط من المؤسسات الدولية، لتكون النتائج مشابهة، وظل المغرب تحت زمرة الدول النامية، أو بالأحرى الدول المتخلفة.

المطلب الثاني: من حيث الأسلوب ونقطة الارتكاز.

في سياق البحث عن حلول للتخلص من التخلف وتحقيق التنمية في الدول النامية، ظهرت العديد من النظريات الاقتصادية التي حاولت تقديم مقاربات جديدة ومبتكرة. من بين هذه النظريات، برزت نظرية النمو غير المتوازن التي قدمها الاقتصادي ألبرت هيرشمان، والتي انتشرت بشكل ملحوظ في ستينات القرن العشرين، بالتزامن مع استقلال العديد من الدول النامية وسعيها لبناء اقتصاداتها وتحقيق التقدم.

تقوم هذه النظرية على فكرة أساسية مفادها أن التنمية لا تستدعي توزيع الاستثمارات بالتساوي على جميع القطاعات الاقتصادية، بل تتطلب تركيزها في صناعات مختارة بعناية تُعرف بـ"أقطاب النمو". وتتميز هذه القطاعات بقدرتها على تحفيز النمو في بقية الاقتصاد عبر روابطها الإنتاجية والتشغيلية. وفقًا لهيرشمان، فإن هذا النهج يتيح استغلال الموارد المحدودة بطريقة فعالة، حيث يُنتج الاستثمار في صناعات رئيسية تأثيرًا

مضاعفًا، يؤدي إلى تنشيط النشاط الاقتصادي في قطاعات أخرى بشكل تدريجي وغير مباشر. و يعد هذا التصور خروجًا عن النظريات التقليدية التي كانت تدعو إلى توزيع متوازن للاستثمارات، مثل نظرية النمو المتوازن ونظرية الدفعة القوية، إذ يرى هيرشمان أن التطور الاقتصادي يجب أن يكون مدفوعًا من مراكز محددة، لتتمكن الدول النامية من تجاوز التخلف بطريقة عملية وموجهة نحو تحقيق التنمية.[1]

لذلك اعتمدت الجزائر على سياسة التصنيع لتحفيز النمو في باقي القطاعات الأخرى، ومع أن تلك السياسة حققت بعض النجاحات، كإنشاء مصانع للحديد والصلب، وخلق فرص عمل، إلا أنها فشلت بالطريقة التي لم تستطع فيها تجاوز الأزمات، ويعود السبب إلى كون الصناعات اعتمدت بصورة مطلقة على عائدات النفط والغاز التي تتأثر صعودا ونزولا بتقلبات الأسعار العالمية، حيث سمح ارتفاع أسعار المحروقات في السبعينات من القرن الماضي بتحقيق الجزائر لقفزة نوعية في مجال التنمية، واعتبر الملاحظون آنذاك أن سياسة التنمية التي اعتمدتها الجزائر بمنزلة نموذج نجاح وأمل بالنسبة إلى دول العالم الثالث للتخلص من التخلف، وتنبأ العديد من محللي التنمية أن البلد سيحقق مرحلة الاقلاع مع بداية الثمانينات.[2]

لكن سرعان ما تقهقرت التنمية إلى أدنى مستوياتها بداية من منتصف الثمانينات، بسبب انخفاض أسعار البترول، ومنذ ذلك الحين والاقتصاد الجزائري يتأثر إيجابا وسلبا بارتفاع وانخفاض أسعار النفط، ثم إن المزاعم التي يُزعم أنه من خلال برامج التكيف الهيكلي أُنقذ الاقتصاد الجزائري لم تكن صحيحة، حيث أن التحسن في الاقتصاد الجزائري كان ولا يزال يتأثر بتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية.

[1]- باسم الجميلي .*سياسة التصنيع في ضوء مقاصد الشريعة* .بيروت: دار الكتب العلمية، 2006، ص 53.

[2]- أشرف عبد القادر وآخرون، *مرجع سابق*، ص55.

وبالتالي فإن الاعتماد الكلي للإقتصاد الجزائري على عائدات النفط، يجعل الاقتصاد الجزائري هشا، ومعرضا لأدنى تغير في الأسواق العالمية، ومع ذلك لا زالت الدولة لم تتخذ إجراءات كافية لتنويع الاقتصاد.

وعلى عكس الجزائر، التي تعتمد بشكل كبير على الثروات النفطية، يفتقر المغرب إلى هذه الثروة لكنه يملك في المقابل أراضي زراعية خصبة ومتنوعة، فضلاً عن مخزون هائل من الثروات الطبيعية، أبرزها الفوسفات الذي يشكل 75% من الاحتياطي العالمي. لذلك اعتمد الاقتصاد المغربي في بدايته على الفلاحة وتصدير الفوسفات. لكن تراجع أسعار الفوسفات في الأسواق العالمية وتقلبات الأحوال الجوية، أثرت بشدة على الاقتصاد المغرب، ما دفعه إلى تبني استراتيجيات لتنويع اقتصاده وتعزيز استقراره.

وقد تجلى هذا التوجه من خلال تطوير رؤية اقتصادية شاملة منذ أواخر القرن العشرين، تهدف إلى تقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية مثل الزراعة والفوسفات لصالح تنمية قطاعات أكثر تنوعاً واستدامة. في هذا السياق، برزت الصناعة كركيزة أساسية، حيث شهدت هذا القطاع تطوراً نوعياً مع التركيز على الصناعات المتقدمة مثل صناعة السيارات والطيران والإلكترونيات. بحلول عام 2014، تجاوزت صادرات هذه الصناعات القطاعات التقليدية، حيث شكلت 28% من إجمالي الصادرات المغربية، متفوقة على الفوسفات (19%) والمنسوجات (17%).[1]

كما تجلى في تطوير قطاع الصيد البحري، حيث لعب هذا القطاع دوراً مهماً بفضل موقع المغرب الجغرافي الذي يتيح له الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي. وقد أصبح المغرب من بين أكبر منتجي ومصدري المنتجات البحرية

[1] –International Monetary Fund. *Economic Diversification in Oil-Exporting Arab Countries*. Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2016.

فـي إفريقيـا، حيـث تمثـل صـادرات هـذا القطـاع حـوالي 20% مـن الصـادرات الغذائيـة والزراعية، مما يسهم في تحسين الميزان التجاري للبلاد.

أمـا السـياحة، فقـد اسـتفادت كـذلك مـن الموقـع الجغرافـي المتميـز والتنـوع الثقـافي والطبيعي، ما ساعد المغرب على أن يصبح وجهة سياحية عالمية. ومع مساهمة السياحة بنسبة 8.7% في الناتج المحلي الإجمالي، ووجود استثمارات كبيرة في البنية التحتية السياحية، تحول هذا القطاع إلى أحد الأعمدة الرئيسية للاقتصاد، بينما شهد قطاع الخدمات تطوراً ملحوظاً، متجاوزاً الحدود المحلية إلى أسواق أوسع، خصوصاً في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث بات المغرب لاعباً مهماً في النشاطات المالية والإقليمية.[1]

هذه التحولات الكبرى ساعدت الاقتصاد المغربي على إظهار مرونة وقدرة على الصمود في مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية، مثل تباطؤ النمو وارتفاع معدلات التضخم، وأزمات داخلية مثل زلزال الحوز.[2]

في الختام، تكشف التجارب التنموية لكل من الجزائر والمغرب عن مدى تعقيد التحديات التي تواجهها الدولتين الناميتين في سعيهما لتحقيق التنمية المستدامة. فرغم اختلاف النهجين المتبعين، إلا أن كلا البلدين عانى من قصور في سياساته التنموية، مما أدى إلى نتائج متفاوتة على صعيد النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. فالجزائر، التي اعتمدت في بداية مسارها على النهج الاشتراكي ثم انتقلت إلى إصلاحات هيكلية،

[1] –*Ibid.*

[2]– البنك الدولي."المرصد الاقتصادي للمغرب – صيف 2024: الاقتصاد المغربي يثبت قدرته على الصمود، لكن القطاع الخاص يواجه تحديات." تم الاطلاع بتاريخ: 3 سبتمبر 2024 https://www.albankaldawli.org/ar .

واجهت مشاكل هيكلية مرتبطة بالإفراط في الاعتماد على عائدات النفط والمركزية في الإدارة، مما ساهم في تقليص فعالية التنمية وتحقيق الاستقرار. في المقابل، نجح المغرب نسبيا في تنويع اقتصاده وتحسين قدرته على مواجهة الأزمات من خلال سياسات ليبرالية وتنمية مستدامة للقطاعات المختلفة.

تُظهر هذه المقارنات أهمية التوازن بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتفعيل استراتيجيات تنموية شاملة تأخذ في الاعتبار توزيع الموارد بشكل عادل، وتعزز من الكفاءات المحلية وتستثمر في التنويع الاقتصادي. إن الدروس المستفادة من هذه التجارب توفر إطارًا يمكن أن يساعد الدول النامية على تجاوز تحدياتها وتحقيق تنمية حقيقية ومستدامة، تضمن استقرارها الاجتماعي والاقتصادي في مواجهة المستقبل.

المبحث الرابع: تأثير مخرجات السياسات التنموية على الأمن.

يقسم دافيد إيستون النظام السياسي إلى عدة وحدات متكاملة تشكل الإطار الذي من خلاله يُمكن فهم تفاعلات النظام مع المجتمع وضمان تلبية احتياجاته بفعالية. يبدأ النظام بالمدخلات التي تتجسد في مطالب وتأييد المجتمع ومساندته، وهي ما يدفع النظام السياسي للعمل والتفاعل. هذه المدخلات تخضع لعملية تحويل تتضمن استيعاب المطالب ومعالجتها وفقًا لمنظومة النظام وقيمه، مما يتيح تقييم أولويات المجتمع وتحديد استجاباته المناسبة.[1]

تتمثل المخرجات في السياسات والقرارات التي يتخذها النظام استجابة لهذه المطالب، والتي تهدف إلى تحقيق توازن بين ما يطلبه المجتمع وما يستطيع النظام تقديمه. إلا أن هذه السياسات ليست نهاية المطاف، بل هي نقطة انطلاق لتغذية استرجاعية، حيث يعيد المجتمع تقييم هذه القرارات من خلال ردود فعل تظهر في إشباع المطالب أو في المطالب الجديدة التي قد تُطرح. هذه الدورة المستمرة من التفاعل تعزز من خاصية الديناميكية في النظام، مما يسمح له بالتكيف مع التغيرات والتحديات المستمرة.[2]

من منظور دافيد إيستون، يمكن تصور التنمية كنوع من المدخلات التي يعبر عنها من خلال مطالب المجتمع ورغباته في تحقيق مستوى أعلى من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. هذه المطالب تشمل التعليم الجيد، فرص العمل، تحسين الخدمات الصحية، بنية تحتية متطورة، وعدالة اجتماعية...إلخ، وهي كلها جزء من العناصر التي يُعبر عنها المجتمع ويطالب بها من النظام السياسي.

---

[1]- بشير أبو القرايا، *النظام الانتفاضي: نظرة في الواقع العربي والإنساني*، عمان: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2016، ص 62.

[2]- *المرجع نفسه.*

تبدأ عملية التحويل عندما يتعامل النظام مع هذه المطالب من خلال سياسات واستراتيجيات تنموية تهدف إلى تلبية احتياجات المجتمع. من خلال هذه السياسات، يُفترض أن يوازن النظام بين الموارد المتاحة والأولويات المقررة، ويقوم بترجمة هذه المطالب إلى مخرجات ملموسة مثل برامج تنموية وإصلاحات اقتصادية واجتماعية.

لكن في حال فشل النظام في الاستجابة بفعالية للمطالب أو إذا كانت السياسات المتبعة لا تلبي حاجات المجتمع أو تخلق فجوة بين التوقعات والواقع، يمكن أن تحدث أزمات. هذه الأزمات قد تؤدي إلى حالة من الإحباط لدى الشعب، مما يدفعه إلى البحث عن بدائل قد تكون غير نظامية أو حتى عنيفة. مثل هذا الإخفاق في استجابة النظام قد يؤدي إلى عدم الاستقرار والأزمات الأمنية، حيث يتزايد الاحتقان الاجتماعي، وتضعف الثقة في المؤسسات الحكومية، مما يؤدي إلى مظاهرات واضطرابات قد تتطور إلى صراعات أو تهديدات للأمن القومي.

إذا لم تتكيف السياسات مع متطلبات المجتمع المتغيرة أو لم تُنفذ بشكل فعال، فإن النظام سيواجه تحديات في الحفاظ على توازنه وقدرته على استيعاب المطالب المتزايدة. هذا التقصير في التكيف مع الواقع يؤدي إلى تزايد الاحتجاجات والنزاعات، مما يهدد الاستقرار والأمن.

من هذا المنطلق سنقوم في هذا المبحث بدراسة تأثير السياسات التنموية على الأمن في الجزائر والمغرب، وسيكون ذلك من خلال قدرة النظام على تلبية المطالب وترجمتها إلى سياسات ناجحة وفعالة، وفشل النظام في الوفاء بالتزاماته مما يسبب الفوضى وغياب الأمن.

المطلب الأول: الآثار الإيجابية.

على الرغم من أن التنمية في الجزائر والمغرب لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب نتيجة للقصور الذي يعتور السياسات المتبعة لتحقيق الغاية، إلا أن هذين البلدين قد تمكنا من تحقيق قسط كبير من الأهداف التي سطراها. وقد انعكس ذلك على المجتمع بصفة عامة وعلى الأمن بصفة خاصة. ففي مجال التعليم، بالإضافة إلى المهمة الرئيسية التي تتمثل في تكوين الكوادر المتعلمة، ساهمت السياسات التعليمية في الجزائر والمغرب في تعزيز الأمن الهوياتي من خلال تضمين المناهج الدراسية ما يحقق هذا الهدف، مثل تدريس اللغة الأم واللهجات المحلية، وتدريس مادتي التاريخ والجغرافيا، خاصة تلك المتعلقة بالبلد.

يشكل التعليم في الجزائر والمغرب أداة أساسية لتعزيز التنمية الشاملة وتحقيق الأمن الهوياتي. فقد تجاوز دوره التقليدي في تكوين الكوادر المتعلمة ليصبح وسيلة لترسيخ الانتماء الوطني، وذلك من خلال إدراج مواد تهدف إلى تعزيز الهوية الوطنية في المناهج الدراسية، مثل تعليم اللغات المحلية (العربية والأمازيغية)، وتسليط الضوء على التاريخ الوطني والجغرافيا المحلية.

في الجزائر، يبرز مفهوم الأمن الهوياتي من خلال رؤية شاملة تعكسها مقتضيات الدستور الذي يؤكد على الهوية الوطنية الجامعة المكونة من الإسلام والعروبة والأمازيغية. ينص الدستور على ترقية اللغتين العربية والأمازيغية باعتبارهما ركيزتين للهوية الوطنية، ويُبرز ارتباطهما بالنضال الوطني ضد الاستعمار. وتعمل المؤسسات التعليمية على

ترسيخ هذا الأمن الهوياتي من خلال التركيز على تدريس التاريخ الوطني في جميع مراحله وربطه بإسهامات الجزائر في الحضارات العالمية. [1]

أما في المغرب، فتتميز الهوية الوطنية بتنوع مكوناتها التي تشمل العربية الإسلامية، والأمازيغية، والحسانية الصحراوية، بالإضافة إلى روافد إفريقية وأندلسية ومتوسطية. ينص الدستور المغربي على رسمية اللغتين العربية والأمازيغية، مع الاعتراف باللهجات المحلية مثل الحسانية، ويشدد على صيانة هذا التنوع الثقافي واللغوي عبر إنشاء مجلس وطني لحماية وتنمية اللغات والتعبيرات الثقافية. ويعتبر التعليم القناة المثلى لتجسيد هذه المبادئ وتعزيزها.[2]

علاوة على ذلك، فإن حسن استخدام الأعداد الهائلة من المتخرجين من الجامعات، يتيح فرصة كبيرة لتحقيق الأمن الاقتصادي. فبفضل توجيه هؤلاء المتخرجين نحو القطاعات الأكثر احتياجًا في سوق العمل، يمكن تلبية الطلب المتزايد على المهارات والكفاءات المتخصصة، مما يسهم في تقليص معدلات البطالة وتعزيز النمو الاقتصادي. إلى جانب ذلك، تسمح إجبارية التعليم لكل الأطفال الذين يبلغون سن التمدرس بضمان توزيع الفرص الاقتصادية بشكل عادل ومنصف بين جميع شرائح المجتمع في المستقبل مما يساهم في تحقيق استقرار اجتماعي واقتصادي، ويقلل من التفاوتات الإقليمية والاجتماعية التي قد تؤدي إلى التوترات.

---

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، *الدستور الجزائري*، الجريدة الرسمية، تم الإطلاع بتاريخ: 3 جانفي 2024، https://www.joradp.dz/TRV/AConsti.pdf.

[2] – "الدستور المغربي 2011 "*.الهيئة المركزية للملفات القانونية*، تم الإطلاع بتاريخ: 2022/05/02 http://www.sgg.gov.ma/Portals/1/lois/constitution_2011_Ar.pdf.

من جانب آخر يساهم التعليم في رفع الوعي الصحي بين الأفراد، مما يؤدي إلى تحسين السلوكيات الصحية وتقليل انتشار الأمراض. من خلال إدراج مفاهيم الصحة العامة والتغذية والوقاية من الأمراض في المناهج الدراسية، يتم تجهيز الأجيال الجديدة بمهارات ومعرفة تساعدهم على الحفاظ على صحتهم وصحة مجتمعاتهم. يعد التعليم عاملًا أساسيًا أيضًا في تكوين الكوادر الطبية المؤهلة والماهرة، حيث يتم إعداد الأطباء والممارسين الصحيين بشكل شامل، مما يضمن قدرتهم على التعامل مع الأمراض والأزمات الصحية بفعالية. إضافة إلى ذلك، تساهم برامج التعليم الطبي المستمر والتدريب المهني في تحديث مهارات العاملين في القطاع الصحي بما يتماشى مع أحدث التطورات العلمية والتكنولوجية.

علاوة على ذلك، يؤثر التعليم في تحسين جودة الرعاية الصحية المقدمة للمجتمع من خلال تدريب المتخصصين في مجال الصحة على كيفية استخدام التكنولوجيا الطبية الحديثة، وإجراء البحوث العلمية التي تدفع عجلة التقدم في هذا المجال. كما أن التعليم يعزز من قدرة الكوادر الصحية على إدارة الأزمات والتعامل مع الطوارئ الصحية مثل الأوبئة والأزمات الصحية العالمية، مما يساهم في الحفاظ على صحة المجتمع بشكل عام.

يلعب التعليم كذلك دورًا حيويًا في القضاء على التطرف ومحاربة الجريمة من خلال توعية الأفراد وتعزيز قيم التسامح والانتماء الوطني وتوفير بدائل إيجابية. من خلال تعزيز المناهج الدراسية التي تروج للسلام والعدالة وحقوق الإنسان، يمكن بناء جيل واعٍ بأهمية التعايش السلمي وقادر على التفكير النقدي، مما يقلل من احتمالية تعرضه للأفكار المتطرفة. كما أن التعليم يعزز من فهم الأفراد للأسباب الجذرية للتطرف، مثل الفقر والتمييز الاجتماعي، ويُسهم في تقليص هذه الأسباب من خلال فتح آفاق الفرص الاقتصادية والتعليمية.

يساهم التعليم أيضًا في تقديم القيم الأخلاقية والاجتماعية التي تقوي من حس المسؤولية والانتماء إلى المجتمع، مما يساعد في الوقاية من الانزلاق إلى السلوكيات الإجرامية. فعندما يتلقى الفرد تعليمًا يعزز من احترام القانون ويشجعه على اتخاذ قرارات إيجابية، فإنه يكون أقل عرضة للانخراط في أنشطة غير قانونية. علاوة على ذلك، يُعتبر التعليم أداة فعالة في برامج إعادة التأهيل للمجرمين، حيث يمكن أن يساعدهم على اكتساب مهارات جديدة تؤهلهم للاندماج في المجتمع بشكل إيجابي. توفر برامج التعليم المستمر والتدريب المهني لهؤلاء الأفراد فرصًا جديدة للعمل وتساهم في تقليل معدلات العودة للجريمة.

يلعب التعليم أيضًا دورًا أساسيًا في مواجهة التطرف من خلال إدراج مواضيع عن الحوار بين الثقافات والديانات في المناهج الدراسية، مما يعزز من الفهم المتبادل ويقلل من النزاعات والتوترات التي قد تؤدي إلى التشدد. من خلال تعليم الأفراد أهمية التنوع والقبول، يتم بناء مجتمع قوي وموحد يقاوم الخطابات المتطرفة.

يُعتبر التعليم أداة قوية وأساسية في تعزيز الأمن البيئي من خلال نشر الوعي والمعرفة حول أهمية الحفاظ على البيئة وكيفية التعامل مع التحديات البيئية بشكل مستدام. من خلال إدراج موضوعات البيئة في المناهج الدراسية، يتعلم الطلاب أهمية الموارد الطبيعية وضرورة الحفاظ عليها، مما يسهم في تشكيل سلوكيات مستدامة لدى الأجيال القادمة مثل إعادة التدوير وترشيد استهلاك المياه والطاقة والحفاظ على التنوع البيولوجي. كما يشجع على تطوير التفكير النقدي والبحث العلمي، مما يساعد الأفراد على تحليل المشاكل البيئية واتخاذ قرارات مستنيرة. يعزز التعليم من دور الطلاب في المشاركة في المبادرات المجتمعية التي تهدف إلى حماية البيئة، مثل حملات التشجير وتنظيف الشواطئ والمشاركة في مشاريع الطاقة المتجددة.

علاوة على ذلك، يوفر التعليم التخصصي فرصًا لتكوين خبراء في المجالات البيئية مثل إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة وتغير المناخ. تساهم هذه الكوادر المتخصصة في تطوير السياسات البيئية وإجراء الدراسات والأبحاث التي تدفع إلى إيجاد حلول فعالة للتحديات البيئية. كما يساعد التعليم في فهم الأسباب والآثار السلبية للتلوث وتغير المناخ، وكيفية تقليل هذه الآثار من خلال ممارسات بسيطة مثل استخدام وسائل النقل العامة، والحد من استخدام البلاستيك، وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة.

يعزز التعليم أيضًا من قدرة الأفراد على التفكير الابتكاري والتوصل إلى حلول مستدامة للتحديات البيئية من خلال برامج تعليمية تركز على علوم البيئة والهندسة البيئية، مما يدفع إلى تطوير تقنيات جديدة في مجالات الطاقة النظيفة وإدارة النفايات واستخدام الموارد بشكل فعال. أخيرًا، من خلال تعليم القوانين والسياسات البيئية، يصبح الأفراد على دراية بحقوقهم وواجباتهم تجاه البيئة، مما يعزز من التزامهم بالقوانين البيئية ويساهم في تطبيقها بفعالية.

وفي مجال التشغيل ومكافحة الفقر والبطالة، تشكل سياسة التشغيل حجر الزاوية في مواجهة البطالة، مما يعزز الأمن الاجتماعي والاقتصادي داخل المجتمع. حيث الواقع يشير إلى أن البطالة تمثل أحد الأسباب الرئيسة للتوترات الاجتماعية والاقتصادية، وقد تدفع بالأفراد نحو البحث عن فرص خارجية أو الانزلاق إلى أنشطة غير قانونية. وبالتالي من خلال توفير فرص عمل، يتم تقليص معدلات الفقر وتخفيف الأعباء الاقتصادية عن الأسر، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي ويزيد من شعور الأفراد بالأمان والانتماء.

تلعب سياسات التشغيل التي تركز على تطوير المهارات والتعليم والتدريب المهني دورًا كبيرًا في تحسين الإنتاجية والناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي إلى نمو اقتصادي

مستدام. هذا النمو يعزز من الموارد المتاحة لدعم القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية، ويسهم في تحقيق الأمن الشامل.

في الجزائر، تمثل البرامج التي استحدثتها الدولة في مجال التشغيل خطوة مهمة في القضاء على البطالة وما يترتب عنها من عدم استقرار، مثل عقود ما قبل التشغيل وعقود إدماج حاملي الشهادات التي تسهم في إدماج الشباب في سوق العمل، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) التي تسهم في تقوية روح المبادرة الفردية من خلال دعم المشاريع الصغيرة، التي تؤدي إلى تنويع الاقتصاد المحلي وتقليل الاعتماد على القطاع العام. كما يقدم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) مساعدات مالية للأشخاص العاطلين، مما يساعدهم على تجاوز الظروف الاقتصادية الصعبة.

أما في المغرب، فقد اعتمدت الحكومة مخططًا وطنيًا للتشغيل يهدف إلى ربط استراتيجيات التنمية بقطاعي التعليم والتكوين. ويتضمن هذا المخطط محاور رئيسية مثل دعم إنشاء وظائف جديدة، وتحفيز الاستثمارات، ومواءمة التعليم والتكوين مع متطلبات سوق العمل، وتطوير برامج تشغيل نشطة، وتحسين ظروف العمل. تشمل البرامج الرئيسية برنامج "تأهيل" الذي يهدف إلى تحسين قابلية التشغيل، وبرنامج "مقاولتي" الذي يشجع على إنشاء المشاريع الصغيرة ويوفر الدعم المالي والتدريب، وبرنامج "إدماج" الذي يعزز توظيف الشباب من خلال إعفاءات ضريبية واجتماعية.

أما في المجال الصحي، فتلعب السياسة الصحية في الجزائر والمغرب دورًا أساسيًا في تعزيز الأمن الشامل، إذ تسهم في تحسين الصحة العامة الذي ينعكس إيجابيًا على الأمن الإنساني والاجتماعي والاقتصادي. باعتبارها ركيزة محورية للأمن القومي، تُبرز السياسة الصحية تأثيرها العميق في حياة الأفراد واستقرار المجتمعات.

أولًا، تساهم السياسات الصحية في تعزيز الأمن الاجتماعي من خلال تقليل الفجوة بين مختلف الفئات الاجتماعية عبر ضمان الوصول العادل إلى الخدمات الصحية. في الجزائر، يتم توفير الرعاية الصحية المجانية– التي تم لإقرارها منذ سنة 1974– لشرائح واسعة من المجتمع، مما يعزز شعور العدالة الاجتماعية ويحد من التوترات المرتبطة بالتهميش. وفي المغرب، تسهم مبادرات مثل مشروع التغطية الصحية الشاملة في تقليل التفاوت الاجتماعي وتعزيز الاستقرار.

ثانيًا، تؤثر السياسات الصحية بشكل مباشر على الاستقرار الاقتصادي من خلال تحسين صحة القوى العاملة وزيادة إنتاجيتها. إذ يُعد السكان الأصحاء أكثر قدرة على العمل والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، مما يقلل من التكاليف المرتبطة بعلاج الأمراض المزمنة، ويتيح توجيه الموارد نحو الاستثمار في قطاعات أخرى تدعم النمو الاقتصادي.

ثالثًا، تسهم البرامج الوطنية لمكافحة الأوبئة والأمراض المعدية في حماية المجتمع من الكوارث الصحية التي قد تهدد الأمن القومي. في كلا البلدين، تُعد مكافحة الأمراض مثل السل وفيروس كوفيد–19 جزءًا من الجهود الوطنية لتعزيز الأمن الصحي والوقاية من التهديدات العابرة للحدود.

رابعًا، تلعب السياسة الصحية دورًا محوريًا في تعزيز ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية، حيث يعكس نجاح الدولة في توفير خدمات صحية فعالة ومجانية أو مدعومة التزامها بتحسين جودة حياة السكان. هذا الالتزام يعزز العلاقة الإيجابية بين الدولة والمواطنين، مما يؤدي إلى ترسيخ الشعور بالانتماء والاستقرار. كما يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال تقوية الثقة في قدرة الدولة على تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها.

خامسًا، يلعب تحسين الخدمات الصحية في المناطق النائية والحدودية دورًا أساسيًا في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والإقليمي. و في تقليل الهجرة غير الشرعية والنزوح الداخلي، حيث تقل حاجة السكان لمغادرة مناطقهم بحثًا عن الرعاية الصحية. كما يؤدي إلى تخفيف الضغط على المدن الكبرى التي تواجه تحديات متزايدة نتيجة تدفق السكان. بالإضافة إلى ذلك، يعزز توفير الخدمات الصحية الأساسية في المناطق الريفية من استقرار سكانها ويحد من الشعور بالتهميش، مما يسهم في تحقيق تنمية متوازنة وشاملة على المستوى الوطني.

المطلب الثاني: الآثار السلبية.

رغم دورها الأساسي في تحقيق الاستقرار، قد تُسهم السياسة التنموية أحيانًا في زعزعة الأمن عند فشلها في تلبية تطلعات الشعوب أو معالجة القضايا الهيكلية بفعالية. يتجلى هذا التأثير السلبي في الجزائر والمغرب من خلال ظهور حالة "اللاأمن" كظاهرة استثنائية ناتجة عن اختلالات في السياسة التنموية.

في الجزائر، ارتبطت الأزمات الأمنية بتحديات تنموية عميقة، مثل الاعتماد الكبير على مصدر دخل وحيد وهو النفط والغاز، مما جعل الاقتصاد هشًا أمام تقلبات السوق العالمية. إلى جانب ذلك، أدت إخفاقات النظام التعليمي والتنمية السياسية إلى ضعف قدرة الشباب على الاندماج في سوق العمل، مما فاقم مشكلات البطالة والتهميش الاجتماعي. انعكست هذه الأزمات في ظواهر مثل الإرهاب الذي شهدته البلاد خلال التسعينيات،

فبالنظر إلى هذه الظاهرة على الرغم من تعدد الأسباب التي جعلت الظاهرة تستفحل في الجزائر، إلا أن الأسباب أسباب تنموية في الغالب، حيث أن غياب التدابير التنموية الشاملة والفعالة كان أحد الأسباب الرئيسية التي ساهمت في نشوء الإرهاب وتفاقمه في الجزائر.

فعلى الصعيد الاقتصادي، أدى الاعتماد الكبير على قطاع النفط والغاز كمصدر دخل وحيد إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية، خاصة خلال فترات تراجع الأسعار العالمية. هذا القصور في تنويع الاقتصاد وعدم تحقيق تنمية متوازنة ساهم في خلق تفاوتات اجتماعية وإقليمية، ما أدى إلى شعور فئات معينة بالإقصاء والتهميش. وعلى المستوى التعليمي، فقد فشل النظام التربوي في إعداد الشباب لمتطلبات سوق العمل، مما زاد من معدلات البطالة وساهم في إحباط شريحة واسعة من الشباب الذين وجدوا أنفسهم بلا فرص حقيقية لتحقيق ذواتهم. وفي ظل غياب مسارات بديلة، أصبحت هذه الفئة أكثر عرضة لتأثير الخطابات الراديكالية. أما من الناحية الثقافية والدينية، فقد كان لغياب خطاب ديني معتدل وشامل دور كبير في ترك فراغ ملأته الجماعات المتطرفة بأيديولوجياتها العنيفة. كذلك، لم تُعزز السياسات الثقافية بشكل كافٍ قيم التسامح والحوار والانفتاح، مما أضعف قدرة المجتمع على التصدي للأفكار المتطرفة.[1]

كما انعكس الفشل في السياسات التنموية في الجزائر في تصاعد الاحتجاجات الشعبية الكبرى، التي جاءت تعبيرًا عن استياء المواطنين من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. ومن أبرز هذه التحركات مظاهرات عام 2011، التي استلهمت زخمها من انتفاضات الربيع العربي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إذ ارتكزت مطالب المتظاهرين على قضايا محورية مثل البطالة، نقص السكن، ارتفاع أسعار المواد الغذائية، الفساد، تقييد حرية التعبير، وتردي ظروف المعيشة.

وفي سياق متصل، استمرت هذه المطالب في التطور لتبلغ ذروتها خلال الحراك الشعبي لسنة 2019. ولم يكن هذا الحراك مجرد رفض للعهدة الخامسة للرئيس، بل تجاوز

[1]- مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، "وثيقة حول الإرهاب في الجزائر"، تم الاطلاع بتاريخ 4 ديسمبر 2022، https://www.ohchr.org/

ذلك ليصبح دعوة صريحة لإصلاح شامل للنظام السياسي والاقتصادي، مع تسليط الضوء على فشل السياسات التنموية في تلبية تطلعات المواطنين.

علاوة على ذلك، برزت احتجاجات جهوية تعكس الشعور بالتهميش في بعض المناطق، مثل احتجاجات منطقة القبائل سنة 2001، التي جاءت نتيجة إحساس عميق بالظلم والتمييز. وقد أظهرت هذه الاحتجاجات البعد الجغرافي والاجتماعي للأزمة، مما أضاف بُعدًا جديدًا يعزز من أهمية معالجة الاختلالات التنموية في البلاد.

وفي سياق الأرقام، تؤكد الإحصائيات حجم الاحتقان الاجتماعي. فقد تعاملت مصالح الأمن خلال الثلاثي الأول من عام 2011 مع ما يقارب 2700 احتجاج شعبي، بينما سجلت سنة 2010 أكثر من 10,000 عمل شغب في مختلف أنحاء البلاد. و سجلت سنة 2017 354مظاهرة و 508 مظاهرة سنة 2018، و2072 مظاهرة سنة 2019، و 2024 مظاهرة سنة 2020 و 404 مظاهرة سنة 2021، هذه المظاهرات لم تكن عشوائية، بل جاءت كرد فعل على تفشي البطالة، تدهور القدرة الشرائية، تسريح العمال، وسوء الخدمات الاجتماعية والعمومية. كما أن الانخفاض في الأعوام الأخيرة لا يعود إلى تحسن الوضع التنموي و إنما إلا القيود المفروضة على الاحتجاجات بسبب وباء كوفيد 2019.[1]

من الأمثلة الواضحة التي تعكس فشل السياسات التنموية وتأثيرها على الأمن في الجزائر، حادثة اقتحام مجموعة من العاطلين عن العمل لمكتب التشغيل في ورقلة سنة 2011، واحتجاز الموظفين للمطالبة بفرص عمل في الشركات النفطية المتواجدة

[1] –Statista, "Annual Number of Protests in Algeria from 2017 to 2021," *Statista*, accessed December 8, 2023, https://www.statista.com/statistics/1215482/annual-number-of-protests-in-algeria/.

بالمنطقة. هذه الواقعة تجسد حالة من اليأس والشعور باللاعدالة، خاصة في المناطق التي تزخر بثروات طبيعية هائلة، مما يُظهر الفجوة بين طموحات المواطنين وسياسات الدولة.[1]

وفي السياق ذاته، أثارت أزمة استغلال الغاز الصخري سنة 2015 سلسلة من الاحتجاجات، حيث عبّر السكان في مناطق مثل عين صالح وتمنراست عن استيائهم من تهميشهم في القرارات المؤثرة على حياتهم وبيئتهم. هذه الأحداث تكشف عن فشل التنمية المتوازنة واعتماد سياسات اقتصادية تركز على استخراج الموارد دون توفير بدائل مستدامة أو احترام الأبعاد البيئية. كما أدى غياب الشفافية واعتماد الحلول الأمنية على حساب الحوار البنّاء إلى تفاقم الاحتقان الشعبي، مما زاد من تعقيد الأوضاع الأمنية في البلاد.[2]

أما في المغرب، تُظهر الفترة الأخيرة تزايدًا ملحوظًا في الاحتجاجات الشعبية، مما يعكس عدم نجاح السياسات التنموية في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق والفئات المختلفة. ومن ناحية الإحصائيات فعلى الرغم من أن المغرب شهد العديد من الاحتجاجات، إلا أنه لا توجد إحصائيات رسمية دقيقة تغطي العدد الكامل لهذه الاحتجاجات. ومع ذلك، تشير بعض التقارير الحقوقية والإعلامية إلى تسجيل آلاف الاحتجاجات سنويًا، ما يوضح مدى انتشار الغضب الشعبي وتزايد الاستياء من الوضع الحالي.

ومن ناحية الأسباب تتفاوت الأسباب وراء هذه الاحتجاجات، لكنها تتشابه مع تلك التي شهدتها الجزائر من حيث المطالب الشعبية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. ومن بين الأمثلة على الاحتجاجات الرافضة للسياسة التنموية، حركة 20

[1]- أشرف عبد القادر وآخرون **مرجع سابق**، ص76.

[2]- العربية، "الجزائر: احتجاجات لوقف التنقيب عن الغاز الصخري"، شبكة العربية، 1 يناير 2015، https://www.alarabiya.net/north-

فبراير (2011) التي انطلقت في سياق "الربيع العربي" مطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية وتحسين ظروف الحياة. ورغم الاستجابة بإصلاحات دستورية، إلا أن هذه الاحتجاجات لم تُسهم في معالجة المشكلات الاقتصادية المستمرة أو تقليص الفجوة بين المناطق.

كما أن احتجاجات الريف (2016–2017)، تعد من الأمثلة البارزة على التوتر الاجتماعي الناجم عن الفجوة في التنمية. بدأت الاحتجاجات بعد وفاة بائع السمك محسن فكري في مدينة الحسيمة، وتحولت إلى حركة تطالب بتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين الخدمات والبنية التحتية. واجهت هذه الاحتجاجات إجراءات أمنية مشددة واعتقالات واسعة، مما زاد من حدة الغضب الشعبي وأدى إلى تزايد الشعور بالإقصاء بين سكان المنطقة.[1]

احتجاجات جرادة (2017–2018) تُعتبر مثالًا آخر على الفجوة التنموية، حيث خرج سكان المدينة بعد وفاة عمال في مناجم الفحم العشوائية مطالبين بتحسين أوضاعهم المعيشية. هذه الاحتجاجات كشفت عن أزمة التنمية في المدن الصغيرة وأثارت تساؤلات حول فعالية السياسات الحكومية في معالجة احتياجات المواطنين.[2]

وفي قطاع التعليم، قادت احتجاجات الأساتذة المتعاقدين بين 2018 و2021 أزمة في هذا القطاع، حيث طالب الأساتذة بتحسين ظروف عملهم وإدماجهم في الوظيفة

[1]– الجزيرة، "لماذا فشل حراك الريف بالمغرب؟ *الجزيرة نت*، 27أبريل 2019، https://www.aljazeera.net/

[2]– فرانس 24، "المغرب: جرادة.. قضاء أحكام بالإعدام في احتجاجات المناجم"، فرنسا 24، 18 يناير 2019، https://www.france24.com

العمومية. هذه الاحتجاجات أظهرت غياب رؤية شاملة للتنمية البشرية، مما زاد من الإحباط بين شريحة واسعة من المجتمع.[1]

في الأخير يمكن القول إن التنمية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تشكل أحد المحاور الرئيسية لتعزيز الأمن الوطني، حيث تسهم السياسات التنموية الفعالة في تحقيق الاستقرار والتوازن داخل المجتمعات، كما تعكس قدرتها على الاستجابة لتطلعات المواطنين وضمان العدالة الاجتماعية. وقد أظهرت التجارب في كل من الجزائر والمغرب وجود نتائج إيجابية لهذه السياسات، تمثلت في تحسين جودة الحياة، تعزيز الهوية الوطنية، وتقليل الفجوات الاجتماعية والإقليمية، إلى جانب مساهمتها في مكافحة البطالة والفقر والحد من المخاطر الأمنية المرتبطة بهما.

غير أن هذه السياسات ليست بمنأى عن الإخفاقات، فقد كشفت الأزمات الأمنية والاجتماعية عن جوانب قصور في تنفيذ وتوجيه البرامج التنموية، خاصة فيما يتعلق بتوزيع الموارد بشكل عادل، وتوفير فرص عمل مستدامة، وتحقيق تنمية متوازنة بين المناطق. هذه الإخفاقات أدت في بعض الأحيان إلى تعزيز الشعور بالإقصاء والتهميش، مما أثار احتجاجات شعبية وتوترات اجتماعية ألقت بظلالها على الأمن الوطني.

وعليه، يتضح أن التنمية لا تقتصر على أبعادها الاقتصادية فحسب، بل تمتد لتشمل أبعادًا ثقافية واجتماعية تسهم في تعزيز الانتماء والاستقرار. إن معالجة الإخفاقات التنموية تستلزم اعتماد سياسات شاملة ومستدامة، تركز على تعزيز العدالة الاجتماعية، والحوكمة الرشيدة، والاستثمار في رأس المال البشري، بما يضمن تعزيز الأمن الوطني وتحقيق تطلعات الشعوب في الجزائر والمغرب.

[1]– الحرة، "قف للمعلم: غضب الاعتداء وتظاهرة مدرسي المغرب"، الحرة، 19 مارس 2021، https://www.alhurra.com/morocco

خاتمة الفصل:

يمثل هذا الفصل تحليلًا معمقًا للتأثير المتبادل بين السياسات الأمنية والتنموية في الجزائر والمغرب، موضحًا الترابط الوثيق بين تحقيق الأمن الوطني وتعزيز التنمية المستدامة. وقد أظهرت الدراسة أن هذه العلاقة ديناميكية ومعقدة، حيث تؤثر السياسات الأمنية بشكل مباشر على التنمية الوطنية، في حين أن نجاح السياسات التنموية ينعكس إيجابيًا على تعزيز الأمن.

فعلى المستوى الأمني، أظهرت المعضلة الأمنية بين البلدين تفاقم التوترات الإقليمية، مما أدى إلى تعقيد الأولويات الأمنية وإعادة تشكيل العقيدة الأمنية، سواء من خلال العزلة المغربية أو تصدع مبدأ عدم التدخل الجزائري. ورغم تحقيق بعض الأهداف الأمنية، إلا أن التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن هذه السياسات، مثل زيادة الإنفاق العسكري، حدّت من قدرتها على تحقيق تنمية مستدامة.

أما على المستوى التنموي، فقد عكست مخرجات السياسات التنموية تأثيرات متباينة على الأمن الوطني. فرغم تحقيق تقدم نسبي في مجالات التعليم، والصحة، والتشغيل، إلا أن التحديات التنموية مثل الفقر والبطالة وغياب تكاملية التجربة المغاربية، أضعفت من قدرة هذه السياسات على دعم الأمن بشكل مستدام.

من جهة أخرى، أوضحت الدراسة أن الاختلاف في المناهج والأساليب بين السياسات التنموية في الجزائر والمغرب يعكس تأثير التوجهات الداخلية والخارجية في صياغة الأولويات الوطنية. وفي حين نجحت بعض البرامج التنموية في تحقيق أهدافها، بقيت الآثار السلبية الناتجة عن عدم التوازن في تنفيذ هذه السياسات عائقًا أمام تحقيق الاستقرار الكامل.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة حول مقارنة سياسات الأمن والتنمية في الجزائر والمغرب، يتبين أن العلاقة بين هذين المجالين لا تقتصر على كونها علاقة متداخلة فحسب، بل تشكل محورًا أساسيًا لاستقرار وازدهار الدولتين. فقد أظهرت هذه الدراسة أن السياسات الأمنية والتنموية تؤثر بشكل عميق على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في كل من الجزائر والمغرب، إذ لا يمكن فهم أي من هذه السياسات في عزلة عن الأخرى، بل يجب النظر إليها في سياق تفاعلي ومتبادل. وعلى الرغم من أوجه التشابه في التحديات الأمنية والتنموية التي يواجهها البلدان، إلا أن كل دولة قد تبنت استراتيجيات خاصة بها لتنفيذ هذه السياسات، مما يعكس الفروق في السياقات التاريخية والجغرافية والهيكلية بين البلدين.

التداخل بين الأمن والتنمية:

تُظهر الدراسة بوضوح التداخل العميق بين الأمن والتنمية في كل من الجزائر والمغرب. فالغياب المستمر للتوازن بين هذين المجالين يؤدي إلى تهديدات هيكلية تؤثر سلبًا على استقرار وأداء كل دولة. ففي الجزائر، كانت السياسات الأمنية المفرطة في فترات مثل "العشرية السوداء" قد استنزفت الموارد الاقتصادية وحرمت العديد من القطاعات الحيوية من التمويل اللازم، مما أدى إلى تعطيل عملية التنمية وزيادة الأزمات الاجتماعية. في المقابل، استطاع المغرب أن يحقق تقدمًا نسبيًا في تحقيق استقرار اجتماعي من خلال تبني سياسات متكاملة تجمع بين الجوانب الأمنية والتنموية، الأمر الذي أسهم في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية، مثل النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

التأثيرات التاريخية والجغرافية:

تعد السياقات التاريخية والجغرافية العامل الرئيسي الذي شكل السياسات الأمنية والتنموية في كل من الجزائر والمغرب. فموقع الجزائر الاستراتيجي كبوابة بين إفريقيا

ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، ومواردها الطبيعية الضخمة، دفعها إلى تبني سياسات أمنية طموحة تهدف إلى تعزيز قوتها الإقليمية، ولكن هذا التوجه غالبًا ما كان على حساب استثمار هذه الموارد في مجالات التنمية البشرية والبنية التحتية. وعلى النقيض من ذلك، استفاد المغرب من موقعه كحلقة وصل بين إفريقيا وأوروبا، مما ساعده في تنويع اقتصاده وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحقيق استقرار نسبي في قطاعاته التنموية، مثل التعليم والصحة، بما يعزز من تنافسية اقتصاده الإقليمي والدولي.

الاختلال التنموي في الجزائر والمغرب:

أظهرت المقارنة بين السياسات التنموية في الجزائر والمغرب وجود اختلال في فعالية تنفيذ تلك السياسات. فرغم الموارد الطبيعية الضخمة التي تتمتع بها الجزائر إلا أنها لازالت تعتمد اعتماد شبه كلي على قطاع المحروقات، ولا يزال اقتصادها اقتصادا ريعيا، في المقابل فإن السياسات التنموية التي تم تبنيها في المغرب مع أنها أثبتت نجاحًا نسبي في العديد من المجالات، إلا أنها كذلك لا تزال تعاني من اختلالات، ولا يزال اقتصادها مرتبط بتغير الظروف المحيطة.

ففي الجزائر، أسهمت التحديات الهيكلية والإدارية في تقييد تقدم القطاعات الاجتماعية، ما أدى إلى بطء التحولات التنموية. وهو نفس الشيء تقريبا في المغرب مع تحسن طفيف ومرحلي في بعض مؤشرات التنمية البشرية، وهذا الاختلال يسلط الضوء على الحاجة الملحة لإصلاحات هيكلية، خصوصًا في مجالات تنويع الاقتصاد وتعزيز الكفاءة الإدارية.

نقاط القوة والضعف في السياسات الأمنية والتنموية:

عند تحليل نقاط القوة والضعف في السياسات الأمنية والتنموية للجزائر والمغرب، نجد أن الجزائر تتمتع بقدرة عسكرية قوية ومؤثرة في المنطقة، وقدرتها على تأمين حدودها وحماية مصالحها الإقليمية. ومع ذلك، تكمن نقاط الضعف في إدارة هذه الموارد في خدمة

التنمية البشرية، حيث تظل القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية بحاجة إلى المزيد من الاستثمار والإصلاح. في المقابل، تتمثل قوة المغرب في استراتيجياته التنموية المدروسة التي مكنته من تحسين مؤشرات التنمية البشرية رغم التحديات الأمنية المتزايدة. لكن، لا يزال المغرب بحاجة إلى تعزيز الأمن الداخلي والتنسيق الإقليمي لمواجهة التهديدات غير التقليدية مثل الإرهاب والهجرة غير الشرعية.

التوصيات المستقبلية:

من أجل تعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة، تبرز بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم بشكل فعّال في معالجة التحديات التي تواجه الجزائر والمغرب. أولاً، يجب على الجزائر أن تعمل على تعزيز التوازن بين السياسات الأمنية والتنموية، من خلال تقليل الاعتماد على المقاربة العسكرية التقليدية وتوجيه مزيد من الموارد نحو القطاعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة. كما ينبغي أن تركز على تطوير استراتيجيات تنموية بعيدة المدى لتشجيع التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط والغاز.

أما المغرب، فيجب أن يحسن في استراتيجياته التنموية من خلال المزيد من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، وفي الوقت نفسه الحفاظ على اليقظة الأمنية في مواجهة التهديدات غير التقليدية التي تؤثر على الاستقرار الداخلي. كما يجب أن يركز على تحسين العدالة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في المناطق الريفية التي تشهد تفاوتًا في مستوى التنمية.

أهمية التعاون الإقليمي:

على الرغم من التوترات السياسية بين الجزائر والمغرب، يظل تعزيز التعاون الإقليمي بينهما أمرًا بالغ الأهمية لمواجهة التهديدات المشتركة مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية. يمكن للبلدين تطوير آليات تعاون مشترك في مجالات

التجارة الإقليمية، الأمن، والبنية التحتية العابرة للحدود، مما يفتح المجال لفرص جديدة للنمو الاقتصادي والاستقرار في المنطقة المغاربية.

إصلاح السياسات الداخلية:

ينبغي على الجزائر والمغرب تبني سياسات مبتكرة تركز على التنمية البشرية، وتعزيز الشفافية، وتحقيق الحوكمة الرشيدة. وفي الجزائر، يتعين إصلاح الهيكل الاقتصادي والتنظيمي، خاصة في مجالات التنويع الاقتصادي وزيادة مشاركة القطاع الخاص. بينما يجب على المغرب العمل على تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق المزيد من العدالة الاقتصادية في المناطق الريفية.

ختاما لكل ما سبق، تؤكد هذه الدراسة أن الاستقرار الشامل في المنطقة المغاربية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التكامل الفعّال بين سياسات الأمن والتنمية. ورغم التحديات العديدة التي تواجه الجزائر والمغرب، فإن الفرص لا تزال قائمة لتطوير نماذج تنموية مبتكرة تلبي تطلعات شعبيهما. إن التوجه نحو تعزيز التعاون الإقليمي وإصلاح السياسات الداخلية، جنبًا إلى جنب مع تبني سياسات تنموية شاملة، سيكون خطوة حتمية نحو تحقيق استقرار مستدام وفتح آفاق جديدة للتكامل والتنمية في المنطقة، مما يجعلها نموذجًا يحتذى به في مواجهة التحديات المشتركة وتحقيق التقدم المشترك.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر:

1. المرسوم التنفيذي رقم 15-205 مؤرخ في 11 شوال 1436 هـ، الموافق 27 يوليو 2015، الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 بعنوان "صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019"، *الجريدة الرسمية*، العدد 41، الصادر في 13 شوال 1436 هـ، الموافق 29 يوليو 2015.
2. قانون رقم 14-10 مؤرخ في 8 ربيع الأول 1436 الموافق 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015. وقانون رقم 15-18 مؤرخ في 18 ربيع الأول 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، " الدستور الجزائري لعام 1963". الجريدة الرسمية. العدد64، 10 سبتمبر 1963.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، *الدستور الجزائري لعام 2016*". الجريدة الرسمية. العدد14، 07 مارس 2016.
5. المملكة المغربية، *الدستور المغربي لعام 1962*، الفصل الأول، الأمانة العامة للحكومة.
6. المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية .*النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954: بيان أول نوفمبر، قرارات مؤتمر الصومام، برنامج مؤتمر طرابلس* .الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2005، 94.

الكتب:

1. المريني عبد الحق، *الجيش المغربي عبر التاريخ*، ط5. الرباط: مطبعة المعارف الجديدة ، 1997.
2. عمراني عبد المجيد، *نداء إلى حضارة واحدة لعالم واحد*، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2020.

3. وليد محمود خالد ، *آفاق الأمن... الإسرائيلي: الواقع والمستقبل*. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.
4. إبراهيم السعيد مبروك، *المعلومات ودورها في صنع واتخاذ القرارات الإستراتيجية*. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2012.
5. أبو القرايا بشير، *النظام الانتفاضي: نظرة في الواقع العربي والإنساني*، عمان: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2016.
6. أبو النصر مدحت، ياسمين مدحت محمد، *التنمية المستدامة: مفهومها-أبعادها-مؤشراتها*. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017.
7. أحمد بعلبكي، *المسألة الزراعية في الجزائر* .ط 1. بيروت: منشورات عويدات، 1985.
8. إدلعي أحمد وآخرون .*العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية* . ط1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.
9. أقصبي نجيب، *الاقتصاد السياسي والسياسات الاقتصادية بالمغرب* .ترجمة نور الدين سعودي. الطبعة 1. الدار البيضاء: مركز محمد بنسعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات، 2017.
10. أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي .*تاريخ الأقطار العربية المعاصر، 1917-1970* .ط 1. بيروت: دار الفارابي، 2016.
11. الجابري أحمد عابد، عابد محمد. *المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية.. الحداثة والتنمية* .الدار البيضاء: مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، 1988.
12. الجبوري عمر حادي عبد الله، *العدالة الإنتقالية ودور أجهزة الأمم المتحدة في إرساء مناهجها*، ط1. القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع، 2018.
13. الجميلي باسم. *سياسة التصنيع في ضوء مقاصد الشريعة* .بيروت: دار الكتب العلمية، 2006.

14. الحافظي إحسان، *السياسات الأمنية في المغرب: في السلطة و أدوار النخب السياسية*،ط1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

15. الحسن الثاني. *ذاكرة ملك* .الطبعة 2. د ب ن: الشركة السعودية للأبحاث والنشر، 1993.

16. الحيالي وليد ناجي وآخرون، *العولمة والرأسمالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية* .عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

17. الخزرجي ثامر كامل محمد، *النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة*، ط 1. عمان: دار مجدلاوي، 2004.

18. الخزرجي ثامر كامل، *النظم السياسية الحديثة و السياسة العامة*، ط1. عمان: دار مجدلاوي، 2004.

19. السروجي طلعت مصطفى وآخرون، *التنمية الاجتماعية المثال و الواقع*، جامعة حلوان: مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، 2001.

20. السروجي طلعت مصطفى، *الخدمة الإجتماعية الدولية*، ط 1. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2010.

21. السيد عبد السميع أسامة ، *الأمن الاجتماعي في الإسلام: دراسة مقارنة* .القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2009.

22. الشريقي الدكتور، *الجزائر في القرن العشرين* .ط1.تونس: مطبعة الترقي، 1955.

23. الطائي طارق محمد ذنون. *الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين: ماهيته، مقترباته الفكرية العالمية، تحدياته غير التقليدية، وآفاقه المستقبلية*. الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2021.

24. العسل إبراهيم حسين، *التنمية في الفكر الإسلامي مفاهيم عطاءات معوقات أساليب*، ط1. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006.

25. العلي سحر باقر، *أثر التغير المناخي على الأمن الوطني الكويتي من خلال البعد الاقتصادي*، ط1، الكويت: مركز الخليج والجزيرة العربية، 2013.

26. العمارات فارس محمد ، *الأمن الإنساني في ظل العولمة*. عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2020.

27. العيسوي إبراهيم، *التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها* ، ط 2 . القاهرة: دار الشروق، ، 2001.

28. الغرايبة فيصل محمود، *أبعاد التنمية الإجتماعية العربية في ضو التجربة الأردنية*، ط1. عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، 2010.

29. الفهداوي فهمي خليفة، *السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل*،ط 1. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2001.

30. القصيبي غازي عبد الرحمن، *التنمية ... الأسئلة الكبرى*، ط 1. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1992.

31. القصيفي جورج، *التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم و المضمون، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي*، ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.

32. المطيري سرور جرمان، *تغير مفهوم الأمن القومي الكويتي و دلالاته في الفترة 1990- 2013*. القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف، 2015.

33. النبراوي فتيحة، محمد نصر مهنا، *قضايا العالم الإسلامي و مشكلاته السياسية بين الماضي الحاضر*، ط 1. الإسكندرية: منشأة معارف، 1983.

34. الهتاش، محمد ناجي، جار مسعود، حسن صلاح .*التعاون الأمني في دول حوض البحر الأبيض المتوسط* .القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2023.

35. الهيتمي سهير إبراهيم حاجم، *المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي*. سوريا: دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

36. أمين سمير، *المغرب العربي الحديث*، تر: كميل.ق. داغر .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية: ، 1991.

37. بالحبيب عبد الله، *سياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997*.عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012.

38. براهيمي عبد الحميد. *في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999* .الطبعة الأولى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

39. بكار عبد الكريم، *التنمية المتكاملة رؤية إسلامية*. دمشق: دار القلم، 1999.

40. بن خرف الله الطاهر، *النخبة الحاكمة في الجزائر، 1962-1982: بين التصور الإيديولوجي و الممارسة السياسية*. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2007.

41. بن عثمان أحمد وآخرون، *ظاهرة العنف والتطرف*. واشنطن: منتدى الخليج الدولي، 1996.

42. بن عيسى محسن بن العجمي، *الأمن والتنمية*، ط1. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011.

43. بن غربي ميلود، *موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الإقليمية و الدولية والتحديات الوطنية*. الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2001.

44. بورتشيل سكوت وآخرون، *نظريات العلاقات الدولية*، ط1 القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

45. بوعزة الطيب ، *نقد الليبرالية*، ط 1. بيروت: دار المعارف الحكمية،2007.

46. بيليس جون، سميث ستيف، *عولمة السياسة العالمية*، تر: مركز الخليج للأبحاث، ط1. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

47. توفيق سعد حقي، *مبادئ العلاقات الدولية*. القاهرة: شركة العاتك لصناعة الكتاب، 2010.

48. جريسات جميل، *إدارة التنمية العربية في ظل السياسة اللامنهجية*، ط1. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1997.

49. حجازي مصطفى، *التخلف الإجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور*، ط 9. المغرب: المركز الثقافي العربي،2005.

50. حسين أحمد قاسم ، *الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي* .قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.

51. حمشي محمد وآخرون. *حراك 22 فبراير 2019 في الجزائر: انتفاضة واحدة ومقاربات شتى* .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

52. خيري عبد القوي، *دراسة السياسة العامة*، ط 1. الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، 1988، ص 39.

53. دغيم محمد علي، *الطريق إلى المعجزة الإقتصادية*، ط 1. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2006.

54. رسول محفوظ .*أمن الطاقة في العلاقات الدولية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020.

55. رضوان سمير عبد الحميد، *أسواق الأوراق المالية و دورها في تمويل التنمية الإقتصادية*. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.

56. رضوان محمد، *منازعات الحدود في العالم العربي:مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية*. الجزائر: إفريقيا الشرق، 1999.

57. روبنسون بول ، *قاموس الأمن الدولي*، ط1. أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2009.

58. زيدان عاطف، *ظاهرة الإقتصاد الموازي وأثرها على التنمية الإقتصادية*. القاهرة: دار محمود للنشر و التوزيع،2021.

59. سلاطنية بلقاسم وآخرون، *علم الإجتماع الإعلامي*، ط 1. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2012.

60. صباريني رشيد الحمد محمد سعيد، *البيئة ومشكلاتها* . الكويت:المجلس الوطني للثقافة و الآداب، 1979.

61. عايب وليد عبد الحميد. *الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي* . ط1. لبنان: مكتبة حسن العصرية، 2010.

62. عبد الرحمن أسامة، *البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب، 1982.

63. عبد القادر أشرف عبد العزيز وآخرون، *النمو الإقتصادي و التنمية المستدامة في الدول العربية*، ط 1. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

64. عجيمة محمد عبد العزيز وآخرون، *التنمية الإقتصادية: المفاهيم و الخصائص – النظريات الاستراتيجيات– المشكلات*. مصر: مطبعة البحيرة، 2008.

65. عدي لهواري، *عالِما أنثروبولوجيا في المغرب الكبير: إرنست غلنر، كليفورد غيرتز*، تر: نوري دريس، ط1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2023.

66. علي حسن إبراهيم عيد، *دراسات في التنمية الاجتماعية*. القاهرة: دار الفكر العربي، 2002.

67. غربي علي، *واقع التنمية في الجزائر – دراسة سيكولوجية للصراع الصناعي – الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والإجتماعية والاقتصادية والثقافية* . ط 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

68. عليمات خالد عيادة، *الفساد وانعكاساته على التنمية الإقتصادية في الأردن* .عمان: دارالخليج للنشر والتوزيع، 2020.

69. عميروش محند شلغوم، *دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية* .ط1. بيروت: مكتبة حسن العصرية، 2012.

70. عنصر العياشي. *سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر*. ط 1، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر، 1999.

71. عودة جهاد، *النظام الدولي نظريات وإشكاليات* .ط. 1. مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

72. غريري أرشد مزاحم مجبل، *الاتفاقيات الأمنية والعسكرية العربية الأمريكية وأثرها على الأمن القومي العربي*. بيروت: مركز الكتاب الأكاديمي.

73. غريفيش مارتن، أوكالاهان تيري ، *المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية*، ترجمة مركز الخليج للأبحاث دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

74. فرج أنور محمد ، *نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة*، العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.

75. فرجاني نادر وآخرون، *التنمية المستقلة في الوطن العربي*، ط 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

76. فكيري شهرزاد ، *الحدود المائعة وإشكالية تهريب الأسلحة بعد سقوط النظام الليبي*. بيروت: دار الروافد الثقافية، 2018.

77. فهمي عبد القادر محمد، *المدخل في دراسة الاستراتيجية*. العراق: جامعة بغداد، 2009.

78. قجالي آمنة، *الإعلام و العنف السياسي*. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015.

79. قنوص صبحي محمد، *أزمة التنمية* ،ط 2. طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، 1992.

80. قوجيلي سيد أحمد ، *الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن*، ط1، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014.

81. قيراط محمد مسعود. *الإرهاب: دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته مقاربة إعلامية*، ط 1 . الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

82. قيرة إسماعيل وآخرون، *مستقبل الديمقراطية في الجزائر*، ط 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

83. كافي مصطفى يوسف، *اقتصاديات البيئة و العولمة*، سوريا: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع،2013.

84. لخضاري منصور، *السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات – الميادين – التحديات*، ط 1. بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2015.

85. لعويسات جمال الدين، *التنمية الصناعية في الجزائر* .ترجمة الصديق سعدي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

86. لويد جونسون، *تفسير السياسة الخارجية*، تر: محمد ابن أحمد مفني ومحمد السيد سليم. الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1989.

87. محمد عبد الكريم نافع، *الأمن القومي*. القاهرة: دار الشعب للطباعة والنشر، 1972.

88. مدين محمود، *الجريمة الإلكترونية و تحديات الأمن القومي*، ط 2. القاهرة: المصرية للنشر و التوزيع، 2019.

89. مصطفى محمد كمال، *الطريق إلى التنمية الفاعلة*. مصر: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2016.

90. نبهان يحيى، *أطلس الوطن العربي الجغرافي والطبيعي والسياسي*. عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، 2006.

91. هناد محمد، *النظام السياسي الجزائري: قطيعة أم استمرار؟ في كتاب وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي*، ط1. دار توبقال للنشر، 1998.

92. هيجوت ريتشارد، *نظرية التنمية السياسية* ،تر:حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد، ط 1. الأردن: المركز العربي للدراسات، 2001.

93. وعلي بوجمعة، *اللغة العربية والتنمية الميسرات والمعيقات*. إنجلترا: e-Kutub Ltd.

94. ولد داداه أحمد وآخرون، *الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي*، ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

95. ويلكينسون بول ، *العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة جداً* ، ترجمة لبنى عماد تركي .القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2021.

التقارير:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. *تقرير التنمية البشرية 1990*. القاهرة: وكالة الأهرام، 1990.
2. إبراهيم اسعيدي. *واقع وآفاق السياسات الأمنية والدفاعية في العالم العربي*. تقارير شبكة الجزيرة، كانون الثاني 2011.
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (UNDP) *التقرير الوطني للتنمية البشرية في المغرب 2005*. الأمم المتحدة، 2005.
4. مجموعة الأزمات الدولية. "الصحراء الغربية: تكاليف النزاع ". *تقرير رقم 65 حول الشرق الأوسط* ، 11 حزيران (يونيو) 2007.

الدوريات:

1. العشي هارون، حجيرة عبد المنعم، "التنويع الاقتصادي في الجزائر: الواقع والآفاق"، *مجلة دراسات و أبحاث في الطاقات المتجددة*، العدد 2.
2. هشماوي حورية،" الآليات الدولية والوطنية في مواجهة الهجرة غير الشرعية – قراءة سوسيولوجية للتشريع الجزائري" *مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية*، مجلد 2، عدد 2، 2020.

3. ابن ميسي أحسن، "سياسة التصنيع في الجزائر "،*مجلة البحوث والدراسات العربية*، مجلد 2004، العدد 41، 31 يوليو 2004. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2004.

4. الحاج مبطوش، علي عيسى، "أثر النزاعات المسلحة على الأمن البيئي"، *مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية*، العدد 08، جانفي 2017.

5. العامري حيدر زاير، علي صبار كاظم. "التحول في مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية ". *مجلة مركز دراسات الكوفة*، العدد 66، مج 17 (أيلول 2022).

6. العبيد أحمد ضرار الماحي، " نشأة و تطور مفهوم التنمية المستدامة "، *أوراق بحثية*، العدد الخامس، 2008.

7. الكروي محمود صالح،" أزمة سبتة ومليلية بين المغرب وإسبانيا: الدوافع والأهداف"، *المجلة السياسية والدولية*، العدد 7، 2007.

8. الكنز علي، جابي عبد الناصر. "الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة ". *المستقبل العربي*، المجلد 17، العدد 183، أيار 1994.

9. المستاري محمد. "تحديات مسار الإصلاح التنموي في المغرب "،*مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل*، المجلد 1، العدد 4، ديسمبر 2018.

10. المصري خالد موسى، " النظرية البنائية في العلاقات الدولية "، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والسياسية*، المجلد 30، العدد 2، 2014.

11. المناور فيصل، العلبان منى، "بناء السياسات العامة"، *دورية جسر التنمية*، العدد 157، 2022.

12. أمشاوي منعم، "سؤال الأمن القومي بالمغرب: بين المعطى التاريخي والبعد الجيوسياسي "،*منشورات مؤسسة خالد الحسن مركز الدراسات والأبحاث*، المجلد 1، 2014.

13. بالة عمار، "المقاربات التكوينية لمفهوم الأمن من المقترب البنائي إلى نظريات ما بعد الحداثة"، *مجلة الحقوق و العلوم السياسية*، العدد 9، كانون الثاني 2018.

14. بشيكر عابد. "دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر (2001-2014)". *مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي*، المجلد 13، العدد 2، 31 ديسمبر 2016.

15. بلحميتي آمال، " مشكلة الحدود كمحدد للعلاقات الجزائرية- المغربية "، *المستقبل العربي*، المجلد 39، العدد458، 2017.

16. بلغيث عبد المجيد. تجربة الجزائر في التنمية المستقلة، 1962- 1989 .*الإنسان والمجتمع*، العدد الخامس، أفريل 2013.

17. بن رمضان العربي، " قضية الصحراء الغربية: عقدة التجزئة في المغرب العربي: رؤية مغربية "، *سياسات عربية*، العدد 23، نوفمبر 2016.

18. بن عنتر عبد النور، "سياسة الجزائر الأمنية: تحولات ومعضلات في سياق القلاقل إقليميا و الحراك داخليا"، *سياسات عربية*، العدد 55، المجلد 10، مارس 2022.

19. بن محمد هدى، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 ".*مجلة كلية السياسة والاقتصاد*، العدد الخامس، يناير 2020.

20. بن ناصر عيسى. "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر ".*مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، المجلد 3، العدد 7، 2002.

21. بوطة عبد الحميد، "المؤسسة الجزائرية من التسيير الذاتي إلى الخوصصة ". *مجلة الحقيقة*، جامعة أدرار، المجلد 13، العدد 2، 2014.

22. بوعلي حمزة، "الأمن: قراءة في إشكالات المفهوم"، *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية*، المجلد07،العدد01، 2022.

23. بوكرين المصطفى، "الأبعاد الجيوستراتيجية للديبلوماسية الناعمة للملكة المغربية في الفضاء المغربي"، *مجلة حمورابي*، المجلد1، العدد 46، 2023.

24. حمزة حسام. "الجزائر والتهديدات الأمنية في الساحل: التصوّر وآليات المواجهة ". *سياسات عربية*، المجلد 4، العدد 21، تموز/ يوليو 2016.

25. حويتي أحمد، "سياسة التصنيع في الجزائر ".*حوليات جامعة الجزائر* 7، العدد1، 1993.

26. دردیش أحمد، "التنمية البشرية: مفهومها، مؤشراتها وكيفية قياسها"، *مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية*، المجلد 5، 2019.

27. دقيش جمال، "أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1988-2015 ".*مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية*، المجلد 3، العدد 2، 2019.

28. ساحلي مبروك، "نظرية السلام الديمقراطي: كآلية لتحقيق السلم المستدام"، *دراسات وأبحاث*، المجلد 12، العدد 3، تموز 2020.

29. سعود الطاهر، " الجزائر: تجربة ربع قرن في مكافحة الإرهاب رصد تاريخي و محاولة في نقد التجربة "، *سياسات عربية*، المجلد10، العدد 59، نوفمبر 2022.

30. سعود الطاهر، "أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر"، *مجلة سياسات عربية*، العدد 24، يناير 2017.

31. شرابي عبد العزيز. "اتحاد المغرب العربي الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية ". *مجلة الاقتصاد والمجتمع*، العدد 5، 2008.

32. صالي محمد، عبد الكريم فضيل. "النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر ".*مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، العدد 17، ديسمبر 2014.

33. عبد الحي وليد، " العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيواستراتيجية" ، *سياسات عربية*، العدد 6، يناير 2014.

34. عبد القادر عبد العالي. "السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات". *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، العدد 07، 2014.

35. عبد الوهاب النجار، " التصنيع ومركزه في عملية التنمية الاقتصادية ".*مجلة الإقتصادي*، العدد 1-2، كانون الثاني 1975.

36. عدوي محمد أحمد علي، " الأمن الإنساني و الأمن التعاوني كمداخل لتطوير السياسات الأمنية العربية" ، *المجلة العربية للدراسات الأمنية*، المجلد 32، العدد 78، 2017.

37. عويبر عيسى، "الشرعية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي في دول المغرب العربي "،*مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*، مجلد 22، عدد 20، ديسمبر 2020.

38. فتيتي محمد، كنباش محمد، "موقف منظمة الوحدة الأفريقية من مشكلة الصحراء الغربية"، *مجلة جامعة البيضاء للبحوث*، العدد 1، أغسطس 2009.

39. *مجلة المجاهد*، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، العدد 775، 22 جوان 1975.

40. محمد بلفضل، "مفهوم ورهانات التنمية المستدامة"، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، المجلد 13، 2020.

41. محمود أنور محمد فرج، علي جليل عمر، " النظرية البنائية وتفسيراتها للتفاعلات والقضايا في الشرق الأوسط" ، *مجلة تكريت للعلوم الإنسانية*، العدد19، آذار 2020.

42. مسعودي زكرياء، "تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري: دراسة للفترة 2001-2016 "،*المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، العدد 06، يونيو 2017.

43. مفتاح رمضاني، لشهب أحمد. "الثابت والمتغير في محددات السياسة الخارجية الجزائرية ". *مجلة أبحاث*، المجلد 6، العدد 2، 2021.

44. هني عامر، "قراءة في مخططات التنمية (1967- 2014)"، *مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي*، العدد 4.

45. وداد غزلاني، " التنمية السياسية: إشكالية المقهوم و التوظيف في الفكر الغربي والعربي – دراسة مقارنة-"، *حوليات جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية والإنسانية*، العدد 9، ديسمبر 2014.

46. وصفي عقيل وآخرون، " مفهوم الأمن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول2001"، *دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية*، المجلد 48، العدد3، 2021.

47. ناجي عبد النور،" تعزيز دور البرلمان في تفعيل السياسات العامة الأمنية في الجزائر" *مجلة العلوم القانونية، الإدارية و السياسية*، العدد 9، 2009.

الجرائد:

1. سعد علي الحاج بكري، *سياسات التنمية و التفكير في إعدادها*، جريدة العرب الإقتصادية الدولية، الصادرة بتاريخ: 15 فبراير 2019.

المذكرات، الدراسات، والرسائل الجامعية:

1. شقبقب عيسى، *محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للإقتصاد الجزائري 1970-2005* .أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009/2008.
2. الصديقي سعيد، *صنع السياسة الخارجية المغربية* .أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، 2002.
3. إيدابير أحمد، *المشكلة الأمنية في مالي و تداعياتها على الأمن القومي الجزائري*، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2018-2019.
4. بالة عمار، *التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري – مالي نموذجاً-* ، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2018.
5. بن حصير رفيق، *الأمازيغية والأمن الهوياتي في شمال إفريقيا – دراسة حالة الجزائر والمغرب*، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012-2013.

6. بن صايم بونوار، *المشكلة الأمنية في المغرب العربي*،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و علاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016/2015.
7. بورويس عبد العالي، *تحليل التحول إلى اقتصاد السوق على ضوء النظام الجمركي الجزائري* .أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، 2013-2014.
8. بوزرب رياض، *استراتيجية الأمن القومي الجزائري: إدراك- تهديد – استجابة*، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2019/2018.
9. جباري كريمة، *الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الإقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق* .أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2021/2020.
10. حموم فريدة، *الأمن الإنساني في ظل عولمة قيم التنمية الإنسانية المستدامة*، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011.
11. خياري رقية، *السياسة التنموية في الجزائر و انعكاساتها الإجتماعية (الفقر- البطالة)*، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الإجتماعيةجامعة محمد خيضر بسكرة،2014/2013.
12. دالع وهيبة .*السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي (1999-2014)*، دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2014/2013.
13. سعيدي ياسين، *التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي*، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة وهران، 2015- 2016.

14. صاغور هشام، *أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية دراسة في ضوء مقاربتي الأمن التقليدي والإنساني*، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة.

15. فتاك مهدي، *السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي تونس و المغرب نموذجا* ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011/2010.

16. قسوم سليم. *الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية* .رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010.

17. معلم جميلة، *تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب* .أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2016-2017.

18. نويصر بلقاسم، *التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية: دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بسطيف*، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2010.

المراجع الإلكترونية:

1. الجريدة الإلكترونية الإخبارية الجزائرية. "عسكري مغربي سابق يفضح حقائق مدوية عن الجيش المغربي." 10 يناير 2021.
https://www.dz54.dz

2. لكريني محمد. "المغرب وأوروبا وتحدي الهجرة غير الشرعية." منتدى السياسات العربية.

https://alsiasat.com

3. معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام .*اتجاهات العالم في الإنفاق العسكري 2021*، Expenditure(2021). Trends in World Military

https://bit.ly/3xWmR62

4. وزارة الدفاع الوطني،" السيد الفريق أول السعيد شنقريحة، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، في زيارة عمل وتفقد إلى مقر قيادة القوات الجوية"، *موقع وزارة الدفاع الوطني*، 17 مارس 2024.

https://www.mdn.dz

5. "درع الصحراء: دلالات المناورات الروسية–الجزائرية على حدود المغرب"، *تقديرات المستقبل*، العدد 1625، 31 أغسطس 2022 .

https://futureuae.com/media

[6]. أبو الفارح أيمن، "الجيش في الإنعاش الوطني.. أسباب الوجود انتفت"، *موقع أنفاس*، 12 يوليو 2015.

https://www.anfaspress.com/index.php/news

7. أعماري محمد، "سبتة ومليلية.. قضية أجلها ملف الصحراء"، *شبكة الجزيرة الإعلامية*، 5نوفمبر 2007.

https://www.aljazeera.net/

[8]. الاتحاد الإفريقي .*النص المؤسس للاتحاد الإفريقي*.

https://au.int/sites/default/files/pages/34873-file au constitutive act ar.pdf

[9]. الألكسو. "الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار". المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

http://www.alecso.org

10. الأمم المتحدة، "مؤتمرات البيئة والتنمية المستدامة"، الأمم المتحدة،

https://www.un.org/ar/conferences/environment

11. البنك الدولي."المرصد الاقتصادي للمغرب – صيف 2024: الاقتصاد المغربي يثبت قدرته على الصمود، لكن القطاع الخاص يواجه تحديات".

https://www.albankaldawli.org

12. الجزيرة. "بعد قطع العلاقات.. الجزائر تغلق مجالها الجوي مع المغرب "*.الجزيرة نت*، 22 سبتمبر 2021.

https://www.aljazeera.net/politics

13. الجزيرة، "لماذا فشل حراك الريف بالمغرب؟ *الجزيرة نت*، 27 أبريل 2019.

https://www.aljazeera.net

14. الجواهري عبد اللطيف ، "إصلاح نظام الصرف: اجتماع مشترك بين لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين." بنك المغرب، 2018.

https://www.bkam.ma/ar.

15. الحرة، "قف للمعلم: غضب الاعتداء وتظاهرة مدرسي المغرب"، الحرة، 19 مارس 2021.

https://www.alhurra.com/morocco

17. الديوان الوطني للإحصائيات، *الإحصائيات الديموغرافية لعام 2016*.

https://www.ons.dz

18. السفارة الجزائرية في المملكة العربية السعودية. "برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)." 2010.

http://algerianembassy-saudi.com

19. العربية، "الجزائر: احتجاجات لوقف التنقيب عن الغاز الصخري"، شبكة العربية.

https://www.alarabiya.net

20. العوفي محمد. "الأمن مقابل التنمية في الدول المغاربية: دراسة لنموذجي المغرب والجزائر " *رواق مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان*، 27 يونيو 2023 .
https://cihrs-rowaq.org

21. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي .*نحو نموذج تنموي جديد: المغرب في أفق 2035* .الرباط، 2020.

https://www.cese.ma

22. بديع الزمان مسعود. "التجربة الجزائرية: 2-قانون «الرحمة» وطريق المصالحة الطويل."

https://www.sot-sy.com

23. بن عنتر عبد النور. "عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية ".*دراسات الجزيرة*، 2 مايو 2018.
https://studies.aljazeera.net

24. بوفلاقة سعد، "عدد شهداء الجزائر خلال فترة الإحتلال الفرنسي للجزائر: (1830-1962م)". *موقع جريدة البصائر*، الجزائر، 5 يوليو 2022.
https://elbassair.dz

25. خالد كاظم أبو دوح، *الأمن المجتمعي*. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: مركز البحوث الأمنية، 2022.

https://spp.nauss.edu.sa/index.

26. رحابي عبد العزيز. "مساهمة استراتيجية التوتر والتصعيد الخارجي حول تسليح الجزائر ".*الخبر*، 23نوفمبر 2021.

. https://www.elkhabar.com

27. رحيمي مونية. "آفاق تسوية نزاع الصحراء الغربية بعد القذافي ".*مركز الجزيرة للدراسات*، 18ديسمبر، 2011.

https://studies.aljazeera.net

28. سيدي ولد عبد المالك، "التنافس الجزائري المغربي بأفريقيا... الأسباب والتجليات"، الجزيرة، 30 أكتوبر 2017.

https://www.aljazeera.net

29.عمرو إديل. *محاضرات في التهيئة القروية*، الجزء الثاني. جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2020 .

https://fad.umi.ac.ma

30. عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. "المغرب."

https://peacekeeping.un.org/ar/morocco

31. فرانس 24، "المغرب: جرادة.. قضاء أحكام بالإعدام في احتجاجات المناجم"، فرنسا 24، 18 يناير 2019.

https://www.france24.com

32. لعروسي محمد عصام. "اتحاد مغاربي متجدد قادر على مواجهة التهديدات المحدقة بشمال إفريقيا "*.معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى*،3 أبريل 2019 .

https://www.washingtoninstitute.org/

33. مقدم محمد. "كارثة باب الواد في الجزائر: إشارة إلى الآتي الأعظم ". *مجلة البيئة والتنمية*، عدد 48، آذار/مارس 2002.

http://afedmag.com/web.

34. مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، "وثيقة حول الإرهاب في الجزائر".

https://www.ohchr.org/

35. موقع غلوبال فاير باور "*Comparison of Algeria and Morocco* . *Military Strengths (2024*)."

https://www.globalfirepower.com

36. وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ." الإحصاء العام للسكان والإسكان". *موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية*، 9 يونيو 2022.
https://feteindependance.interieur.gov.dz/.
37. وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية. "الجزائر – جامعة الدول العربية." وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية.
https://www.mfa.gov.dz.
38. وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، "الجزائر في مجلس الأمن الدولي"، البعثة الدائمة للجزائر لدى الأمم المتحدة.
https://pmnewyork.mfa.gov.dz.
39. وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، "الجزائر والاتحاد الإفريقي".
https://www.mfa.gov.dz
40. وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. "الجزائر – اتحاد المغرب العربي" .
https://www.mfa.gov.dz
41. وكالة الأنباء الجزائرية. "قانون المالية لسنة 2023: فتح 36000 منصب مالي إضافي "*.وكالة الأنباء الجزائرية*، 9 جانفي 2023.
https://www.aps.dz
42. الحسن الثاني. "إن المغرب إفريقي بانتمائه وسنظل نحن المغاربة جميعا في خدمة إفريقيا – قرار الانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية ".-*دعوة الحق*، العدد 242، ربيع الأول-نونبر 1984.
https://www.habous.gov.ma

المراجع باللغة الأجنبية:

A. Les ouvrages:

1. Dobson- Andrew,*Fairness and futurity: essays on environmental sustainibility and social justice*. united states: Oxford University, 1999.

[2]. International Monetary Fund. *Economic Diversification in Oil-Exporting Arab Countries*. Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2016.

[3]. Jackson-Preece, Jennifer. *Security in International Relations*.

[4]. McLennan Barbara N, *Comparative Politics and Public Policy* . California: Duxbury Press, 1980.

5. Tschirgi, Neclâ. "Security and Development Policies: Untangling the Relationship." In *New Interfaces Between Security and Development: Changing Concepts and Approaches*, Bonn: Deutsches Institut für Entwicklungspolitik, 2006,p 41

[6]. Yachir, F. *Technologie et Industrialisation en Afrique*. Alger: Office des Publications Universitaires, 1983.

United Kingdom: University of London, 2011.

B. Les rapports:

1- Tahchi, Belgacem. "Algerian Gas to Strengthen Energy Security of the European Union: Policy, Capacity and Strategy." *Energy Reports*, June 2024.

2.United Nations, *A more secure world: Our shared responsibility*,(Report of the High-level Panel on Threats, Challenges and Change, 2004).

C. Les revues et les périodiques:

1- Bâc, P.D*, "*A history of the concept of sustainable development *",* *literature review. Annals ofthe University of Oradea, Economic Science Series, 2008.*

2. Brahim Saidy," la politique de défense Marocaaine : articulation de l'interne et de l'externe", *Maghreb – Machrek*, N 202, 2009,

3. Kinana Es-Saïd, "Étude des relations inter-arabes - Les relations Maroc-Machrek," *Horizons Maghrébins - Le droit à la mémoire*, no. 11, 1987.

4. La Documentation française. *Le Plan triennal marocain (1965-1967)*. *Monde Arabe* 1965/4, no. 10.
5. Stern, Maria, and Joakim Öjendal. "Mapping the Security–Development Nexus: Conflict, Complexity, Cacophony, Convergence? " *Security Dialogue* 41, no. 1, 2010.
6. Boudjema, R. *Algérie: Chronique d'un Ajustement Structurel.* Revue d'Économie et Statistique Appliquées, n° 06, mai 2006, éditée par l'INPS, Alger.
7. Hettene, Bjorn. "Development and Security: Origins and Future." *Security Dialogue* 41, no. 1 February 2010.
8. Tomislav Klarin," The Concept of Sustainable Development: From its Beginning to the Contemporary*", "International Review of Economics & Business,* Croatia, University of Zagreb and De Gruyter Vol. 21, No. 1, 2018.

D. Les journaux:

1- Hamel Tewfik. "L'Algérie et le nouvel environnement de sécurité émergent : Les limites d'une puissance régionale." *El Watan*, 29 mars 2015.

E. Les thèses:

1 - FATY, El Moustapha. *La politique de sécurité et de stabilité au Maghreb.* Thèse de doctorat, Université de Reims Champagne-Ardenne, École Doctorale Sciences de l'Homme et de la Société (555), Discipline : Sciences juridiques, 3 mars 2016.

F. Les sources élèctronique:

1."Le Plan Quinquennal Ouvre la Voie à la Véritable Indépendance Économique." *Le Monde Diplomatique*, June 1962.
http://www.monde-diplomatique.fr.

2. Dalia Dassa Kaye, Frederic Wehrey, Audra K. Grant, and Dale Stahl. "Morocco in *More Freedom, Less Terror?*".
https://www.jstor.org

3. Frontex. *Migratory Situation at EU's Borders in August 2021*.

https://prd.frontex.europa.eu/.

4. Walt Stephen M. "Realism and Security." *Oxford Research Encyclopedias, International Studies*.
https://oxfordre.com/.

5. "Morocco and Israel: Economic Opportunities, Military Incentives, and Moral Hazards," *Middle East Institute*.
https://www.mei.edu/sites/default/files.

6. Bennis Samir. "Algeria's Morocco Obsession Has Killed Reconciliation Prospects." *Atlantic Council*, June 6, 2024.
https://www.atlanticcouncil.org/

7. Camara Kamissa. "As Terrorist Groups Expand in the Sahel, Is Algeria the Missing Link?" *Middle East Institute*, December 6, 2022.
https://www.mei.edu/ .

8. Institut Royal des Etudes Stratégiques (IRES). "Relations Internationales." *IRES*, 9 août 2019 .
https://www.ires.ma

9. Laurence Aïda Ammour. "La stratégie algérienne de lutte anti-terroriste: entre impératifs de sécurité intérieure et recherche de

stabilité régionale." *Bulletin de Documentation*, no. 22 ,octobre 2019.
https://cf2r.org

10. Luis Martinez, Poli Alexandra, Kamel Cheklat, Hatem Ben Maimoun, Maria Rendon, et al. *Le Maroc, l'Union du Maghreb Arabe et l'intégration régionale*. 2008.
https://sciencespo.hal.science

11. Richmond, Oliver P., & Visoka, Gëzim (Eds.). (2022). *The Palgrave Encyclopedia of Peace and Conflict Studies*. Palgrave Macmillan.
https://doi.org

12. Sour Lotfi. "The Western Sahara Conflict in the Algerian Moroccan Relations." *UNISCI Journal*, January 2022.
https://www.researchgate.net/.

13. Statista, "Annual Number of Protests in Algeria from 2017 to 2021".
https://www.statista.com

14. United Nations Security Council, "Countries Elected Members,"
https://main.un.org.

15. World Bank," *Literacy Rate, Youth Total (% of People Ages 15-24)"*, World Development Indicators.
https://databank.worldbank.org/reports.

16. World Bank**.** *"Access to Safe Drinking Water (% of Population) – Algeria."*
https://data.worldbank.org

17. World Bank**.** *"Access to Safe Drinking Water (% of Population) – Morocco."*
https://data.worldbank.org

18. World Bank**.** *"Education Expenditure, Total (% of GDP) ".* https://databank.worldbank.org/reports

19. World Bank. *"Employment to Population Ratio, 15+, Total (% of Total Population) (Modeled ILO Estimate)."* https://databank.worldbank.org/

20. World Bank. *"Hospital Beds (Per 1,000 People) – Algeria."* https://data.worldbank.org/.

21. World Bank. *"Hospital Beds (Per 1,000 People) – Morocco."* https://data.worldbank.org/.

22. World Bank**.** *"Maternal Mortality Ratio (Per 100,000 Live Births) –Morocco."* https://data.worldbank.org

23. World Bank**.** *"Maternal Mortality Ratio (Per 100,000 Live Births) – Algeria ".* https://data.worldbank.org

24. World Bank. *"Number of Physicians per 1,000 People (Algeria).*

https://data.worldbank.org/

25. World Bank. *"Number of Physicians per 1,000 People (Morocco).* https://data.worldbank.org/

26. World Bank. *"Unemployment, Total (% of Total Labor Force) (Modeled ILO Estimate) ".* https://databank.worldbank.org/.

27. World Bank. *Employment in Agriculture (% of Total Employment) (Modeled ILO Estimate).*

https://databank.worldbank.org.

28. World Bank. *Employment in Services (% of Total Employment) (Modeled ILO Estimate) .*

https://databank.worldbank.org/reports.

29. World Bank. *Labor Force Participation, Total (% of Total Population Ages 15 and Older) (Modelled ILO Estimate)*. https://databank.worldbank.org/reports

30. World Bank. *Employment in Industry (% of Total Employment) (Modeled ILO Estimate)* . https://databank.worldbank.org/reports.

الملخص

باللغة العربية:

تستعرض هذه الأطروحة العلاقة المعقدة بين السياسات الأمنية والتنموية في الجزائر والمغرب، وتحلل العوامل المختلفة التي تؤثر في هاتين السياستين وأثرها المتبادل على استقرار البلدين.

تبدأ الأطروحة بدراسة العوامل التي تؤثر في السياسة الأمنية في كل من الجزائر والمغرب، مثل الموقع الجغرافي والعوامل العسكرية والاقتصادية. كما يتم تحليل التهديدات الأمنية التي يواجهها البلدان، سواء كانت تهديدات تقليدية أو غير تقليدية، وكيفية إدراك الدولتين لتلك التهديدات والتعامل معها. بالإضافة إلى ذلك، يتم دراسة دور المؤسسات الأمنية في كل من البلدين وعلاقتهما بالمنظمات الإقليمية والدولية.

فيما يتعلق بالسياسات التنموية، تركز الأطروحة على تاريخ السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدها البلدان في الماضي، مع تسليط الضوء على التحولات الكبيرة التي شهدتها الجزائر والمغرب، مثل التوجهات الاشتراكية في الجزائر والإصلاحات الاقتصادية في المغرب. كما يتم تحليل التكيفات الهيكلية التي اعتمدتها الدولتان، والتغيرات نحو اقتصاد السوق. يتناول البحث كذلك تحليل سياسات التشغيل والصحة والتعليم من خلال البيانات الصادرة عن المؤسسات الدولية.

أخيرًا، يتم استعراض التأثيرات المتبادلة بين السياسات الأمنية والتنموية، مع تقييم مدى نجاح كل من هذه السياسات في تحقيق الأمن والتنمية في الجزائر والمغرب. يتم تحليل نتائج السياسات الأمنية ومدى تأثيرها على التنمية، وكذلك تقييم مخرجات السياسات التنموية في ضوء الأهداف الأمنية. تسعى الأطروحة إلى تقديم مقارنة شاملة بين السياسات الأمنية والتنموية في البلدين، وفحص تأثير هذه السياسات على استقرار المنطقة في السياق الإقليمي والدولي.

باللغة الإنجليزية:

This dissertation examines the complex relationship between security and development policies in Algeria and Morocco, analyzing the various factors influencing these policies and their mutual impact on the stability of both countries.

The dissertation begins by studying the factors affecting security policies in both Algeria and Morocco, such as geographical location, military, and economic factors. It also analyzes the security threats faced by the two countries, whether traditional or non-traditional, and how each country perceives and addresses these threats. Additionally, the role of security institutions in both countries and their relationship with regional and international organizations is explored.

Regarding development policies, the dissertation focuses on the history of economic and social policies adopted by both countries in the past, highlighting significant transformations such as Algeria's socialist orientation and Morocco's economic reforms. It also analyzes the structural adjustments implemented by both countries and the shift toward a market economy. The study further examines employment, health, and education policies based on data from international institutions.

Finally, the dissertation reviews the reciprocal impacts between security and development policies, evaluating the success of each in achieving security and development in Algeria and Morocco. It analyzes the outcomes of security policies and their impact on development, as well as evaluates the results of development policies in light of security objectives. The dissertation aims to provide a comprehensive comparison of the security and development policies in both countries and examines their impact on regional stability in the regional and international context.

الفهارس

1. فهرس الجداول:

الجدول (01): معدل مشاركة القوة العاملة، الإجمالي (%) من إجمالي السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر(تقدير نموذجي من منظمة العمل الدولية)	313
الجدول (02): العمالة في قطاع الزراعة (% من إجمالي العمالة) (تقدير نموذجي من منظمة العمل الدولية)	313
الجدول (03): العمالة في قطاع الصناعة (% من إجمالي العمالة) (تقدير نموذجي من منظمة العمل الدولية)	313
الجدول (04): العمالة في قطاع الخدمات (% من إجمالي العمالة) (تقدير نموذجي من منظمة العمل الدولية)	313
الجدول (05): نسبة العمالة إلى السكان (15 سنة فأكثر، الإجمالي(%) (تقدير نموذجي من منظمة العمل الدولية)	313
الجدول (06): معدل البطالة، الإجمالي (% من إجمالي القوة العاملة) (تقدير نموذجي من منظمة العمل الدولية)	313
الجدول (07): عدد أسرة المستشفيات لكل ألف شخص في الجزائر و المغرب للفترة الممتدة من 1990 إلى 2017	313
الجدول (08): عدد الأطباء لكل ألف شخص في الجزائر والمغرب للفترة الممتدة من 1990 إلى 2017	313
الجدول (09): عدد وفيات الأمهات في الجزائر و المغرب في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2017	313
الجدول (10): نسبة الأشخاص الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب المدارة بشكل آمن %	313
الجدول (11): الإنفاق الحكومي على التعليم (إجمالي % من الناتج المحلي الإجمالي)	313
الجدول (12): معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب، الإجمالي (% من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة)	313
الجدول رقم (13): الإنفاق العسكري حسب الدولة، بالقيمة الحالية بالمليون دولار أمريكيا	313

2, فهرس الرسوم البيانية:

الرسم البياني	الصفحة
الرسم البياني رقم (01): "**رسم بياني عمودي مقارن استنادًا إلى بيانات القوة العسكرية للجزائر والمغرب في عام 2024**".	94
الرسم البياني رقم (02): رسم بياني يوضح بيانات الجدول رقم (01)	193
الرسم البياني رقم (03): رسم بياني يوضح بيانات الجدول رقم (02)	195
الرسم البياني رقم (04): رسم بياني يوضح بيانات الجدول رقم (03)	197
الرسم البياني رقم (05): رسم بياني يوضح بيانات الجدول رقم (04)	200
الرسم البياني رقم (06): رسم بياني يوضح بيانات الجدول رقم (05)	202
الرسم البياني رقم (07): رسم بياني يوضح بيانات الجدول رقم (06)	205
الرسم البياني رقم (08): رسم بياني يوضح بيانات الجدول رقم (07)	208
الرسم البياني رقم (09): رسم بياني يوضح بيانات الجدول رقم (08)	211
الرسم البياني رقم (10): رسم بياني يوضح بيانات الجدول رقم (09)	213
الرسم البياني رقم (11): رسم بياني يوضح بيانات الجدول رقم (10)	215
الرسم البياني رقم (12): رسم بياني يوضح بيانات الجدول رقم (11)	219
الرسم البياني رقم (13): رسم بياني يوضح بيانات الجدول رقم (12)	220
الرسم البياني رقم (14): مقارنة حجم الانفاق العسكري بين الجزائر والمغرب والمتوسط العالمي للإنفاق العسكري كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام ما بين 2010 و 2021.	244

3, فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر	/
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	01
المبحث الأول: المضامين المختلفة لمفهوم الأمن	03
المطلب الأول: الدلالة اللغوية والمفاهيمية للأمن	03
المطلب الثاني: المداخل النظرية المفسرة للأمن	08
المطلب الثالث: أبعاد الأمن.	21
المبحث الثاني: التنمية من النمو الإقتصادي إلى التنمية البشرية	32
المطلب الأول: مفهوم التنمية	33
المطلب الثاني: تطور مفهوم التنمية	37
المطلب الثالث: أبعاد التنمية	51
المبحث الثالث: السياسات الأمنية والتنموية والعلاقة المتبادلة بينهما	63
المطلب الأول: السياسة العامة– المفهوم والمراحل والخصائص–	64
المطلب الثاني: مفهوم السياسات الأمنية والتنموية	68
المطلب الثالث: العلاقة المتبادلة بين السياسات الأمنية والتنموية	75
الفصل الثاني: الفصل الثاني: السياسة الأمنية في الجزائر والمغرب	80
المبحث الأول: العوامل المؤثرة في السياسة الأمنية للجزائر والمغرب	82
المطلب الأول: العوامل الجغرافية	83
المطلب الثاني: العوامل العسكرية	90
المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية	96
المبحث الثاني: مهددات الأمن القومي للجزائر والمغرب: الإدراك والاستجابة.	101

المطلب الأول: التهديدات الأمنية التقليدية	102
المطلب الثاني: التهديدات اللاتماثلية	111
المطلب الثالث: البنى المؤسساتية الفاعلة في السياسة الأمنية الجزائرية والمغربية	127
المبحث الرابع: السياسات الأمنية للجزائر والمغرب في إطار المنظمات الإقليمية والدولية	136
المطلب الأول: الاتحاد الإفريقي:(AU)	137
المطلب الثاني: منظمة الأمم المتحدة	139
المطلب الثالث: جامعة الدول العربية	141
المطلب الرابع: اتحاد المغرب العربي	143
الفصل الثالث: السياسة التنموية في الجزائر والمغرب.	146
المبحث الأول: السياسة التنموية في الجزائر وفق المقاربة التقليدية.	149
المطلب الأول: السياسة التنموية للجزائر في ظل التوجه الاشتراكي - من التسيير الذاتي إلى المخططات التنموية-	150
المطلب الثاني: التحول نحو اقتصاد السوق	163
المبحث الثاني: سياسة التنمية في المغرب وفق المقاربة التقليدية.	172
المطلب الأول: الخيار الليبرالي وآمال التنمية	174
المطلب الثاني: المغرب وبرامج التكيف الهيكلي.	184
المطلب الثالث: مرحلة التحرير والانفتاح الاقتصادي	187
المبحث الثالث: السياسة التنموية في الجزائر والمغرب وفق المقاربة الحديثة للتنمية – تحليل معطيات صندوق النقد الدولي–	190
المطلب الأول: سياسة التشغيل في الجزائر والمغرب: تحليل للمعطيات الخاصة بالتشغيل الصادرة عن البنك الدولي (2000–2023)	191
المطلب الثاني: السياسة الصحية في الجزائر والمغرب: تحليل	206

للمعطيات الصحية (1990-2017)	
المطلب الثالث: السياسة التعليمية في الجزائر والمغرب: تحليل للمعطيات التعليمية الصادرة عن البنك الدولي (2018-2023)	217
الفصل الرابع: التأثير المتبادل للسياسات الأمنية والتنمية على الأمن والتنمية في الجزائر والمغرب.	224
المبحث الأول: تقييم السياسات الأمنية من منظور تحقيق الأمن: حسابات الربح والخسارة	226
المطلب الأول: المعضلة الأمنية	227
المطلب الثاني: العزلة المغربية.	229
المطلب الثالث: تصدع مبدأ عدم التدخل في العقيدة الأمنية الجزائرية	231
المطلب الرابع: التحقيق النسبي لأهداف السياسة الأمنية الجزائرية والمغربية.	234
المبحث الثاني: تأثير مخرجات السياسات الأمنية على التنمية.	238
المطلب الأول: التعزيز النسبي للتنمية الوطنية.	239
المطلب الثاني: زيادة الإنفاق العسكري.	243
المطلب الثالث: فشل التجربة التكاملية المغاربية.	247
المبحث الثالث: تقييم السياسات التنموية من منظور تحقيق التنمية: الوقوف بين الأضداد	251
المطلب الأول: من حيث المنهج.	252
المطلب الثاني: من حيث الأسلوب ونقطة الارتكاز.	254
المبحث الرابع: تأثير مخرجات السياسات التنموية على الأمن.	259
المطلب الأول: الآثار الإيجابية.	261
المطلب الثاني: الآثار السلبية.	268
الخاتمة	275

قائمة المصادر والمراجع	280
الملخص	309
الفهرس	312